مركز دراسات الوحدة العربية



فلسطين والسياسة الامريكية

من ويلسون الى كلينتون

ميخائيل سليمان | زهـا بسطامي | آن لش
هشام أحمد | دونالد نف | تشريل روبنبرغ
فرد لوسون | جانيس تري | جو ستورك
دبورا جرنر | | إبراهيم أبو لغد

تحرير: ميخائيل سليمان



مركز دراسات الوحدة العربية

فلسطين والسياسة الامريكية

من ويلسون الى كلينتون

ميخائيل سليمان | زها بسطامي | آن لش
هشام أحمد | دونالد نف | تشريل روبنبرغ
فرد لوسون | جانيس تري | جو ستورك
دبورا جرنر | إبراهيم أبو لغد

تحرير: ميخائيل سليمان

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون/ تحرير ميخائيل سليمان.

٣٦٢ ص.

ببليوغرافيا مختارة: ص ٣٣٩ - ٣٤٧.

يشتمل على فهرس.

١. فلسطين - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - فلسطين.

أ. سليمان، ميخائيل (محرّر).

327.7305694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالانكليزية

U.S. Policy on Palestine

From Wilson To Clinton

نُشر بالانكليزية عام ١٩٩٥ عن دار نشر AAUG Press.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩٦

المحتويات

استهلال

اتضحت الحاجة إلى دراسة تفصيلية وشاملة للسياسة الأمريكية بشأن فلسطين وخصوصاً عندما نفد من الأسواق بسرعة العدد الخاص من مجلة Arab Studies Quarterly الذي تضمن العددين الأول والثاني لفصلي الشتاء والربيع لسنة ١٩٩٠ (المجلد ١٢). وحفز الطلب المستمر على مثل هذه المعلومات الواردة «رابطة الخريجين العرب» في أمريكا على الطلب مني القيام بإعداد كتاب موسع ومحدَّث عن الموضوع. وقد قبلت التحدي وكنت مسروراً بالنتائج. إن جميع مواد الكتاب، باستثناء الفصلين الخاصين بإدارتي ترومان ونيكسون، اللذين لم ير مؤلفاهما أية حاجة إلى مراجعتهما، هي مواد جديدة أو مواد أدخلت عليها تعديلات كثيرة وجرى تحديثها. إن الفصل الذي يتناول التصورات الأمريكية عن الفلسطينيين يقدم بعداً مضافاً للدراسات الخاصة بالسياسات الخارجية للإدارات الأمريكية المختلفة، بما فيها أحدث إدارتين منها وهما إدارتا بوش وكلينتون.

من المناسب هنا أن أسجل امتناني لمؤلفي هذا الكتاب كافة، لتعاونهم واستجابتهم السريعة للاستفسارات ولمقترحات التعديل. هذا وقد كان جمال نصار، مدير النشر في الرابطة، على درجة كبيرة من العون في شتى جوانب عملية إخراج الطبعة الانكليزية من الكتاب. كذلك أقدم شكري إلى لوري إغِرز لطبعها المخطوطة الانكليزية بكفاءة على الآلة الكاتبة.

وقد تبرعت سامية حلبي على نحوٍ كريم بلوحة جميلة لغلاف الطبعة الانكليزية. أما تصميم غلاف تلك الطبعة، فهو من عمل فايز الحسيني. وأنا أقدم شكري الجزيل إلى كليهما لإسهامهما.

ميخائيل سليمان

مقدمة

ميخائيل سليمان

إن صنع قرارات السياسة الخارجية وكذلك تنفيذها يتأثران بعدد من العوامل ذوات الأوزان غير المتساوية. أما أي هذه العوامل أكثر حسماً، فذلك يعتمد على الوضع الواقعي. إن الدراسات التفصيلية في هذا الكتاب تصور العوامل المختلفة التي تؤثر في السياسة الأمريكية بشأن فلسطين. وعلى سبيل المثال، فإن شخصيات صانعي القرار وخلفياتهم، وخصوصاً أولئك منهم الذين يشغلون أعلى المراكز، تؤثر بالتأكيد في عملية صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية. وهكذا، فمن غير المحتمل، على سبيل المثال، أن يعالج كل من رونالد ريغان وجيمي كارتر ودوايت أيزنهاور أزمة عالمية معينة، بما في ذلك النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بالطريقة الشخصية ذاتها، أو أن يتناولها من المنظور نفسه. إن خصائصهم الشخصية المختلفة ودوافعهم وتصوراتهم من شأنها أن تقودهم إلى اتخاذ قرارات متغايرة بعض الشيء.

والعامل الآخر الذي يؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية بشأن فلسطين هو «الأسلوب» الأمريكي في السياسة الخارجية. لذا فغالباً ما يقال إن صناع السياسة الأمريكية يحبذون مقترباً براغماتياً وقصير الأمد لحل المشاكل في أية منطقة من المناطق ـ وهو مقترب يؤدي إلى تبني سياسة «ردود فعلية» في شؤون السياسة الدولية. وتظهر البراغماتية الأمريكية بجلاء تام في القضايا التي تعرض في هذا الكتاب.

كذلك فإن تاريخ قطر ما وعقيدة شعبه هما من الجوانب المهمة في صنع السياسة الخارجية. وفي حالة الولايات المتحدة، نجد أن فترات العزلة الطويلة قد أعقبتها فترات من التدخل القوي. وموقف التدخل هذا، وهو الذي طبع السياسة الأمريكية بطابعه منذ الحرب العالمية الثانية، غالباً ما يكون مصحوباً بغيرة تبشيرية

قوية ويميل إلى تبرير قرارات السياسة الخارجية بحجج قانونية وأخلاقية، وليس بحجج تستشهد بالحاجات المادية أو بالمصلحة الوطنية. وكما يشير إليه مختلف مؤلفي فصول هذا الكتاب، فإن قرارات الولايات المتحدة بشأن فلسطين غالباً ما جرى تبريرها على أساس وجود نظام ديمقراطي في إسرائيل أو دعم الجمهور الأمريكي إياها، أو على أساس الاهتمام القوي الذي يبديه العديد من الأمريكيين بفلسطين بصفتها الأرض المقدسة.

وتعتبر العوامل الاقتصادية أيضاً عنصراً مهماً جداً في قرارات السياسة الخارجية. وفي حالة الشرق الأوسط بالذات، نجد أن الأمريكيين على أشد ما يكونون من الاهتمام بتأمين موارد النفط والغاز الضخمة المتوافرة في المنطقة لأنفسهم وحرمان العدو منها. وهذا عامل أساسي في الحالات كلها تقريباً المبحوثة في هذا الكتاب.

كما أن حجم الدول وقوتها من الأمور التي تفعل فعلها في نوع السياسة الخارجية التي تتّبعها. إن الولايات المتحدة تنظر على العموم إلى الشرق الأوسط من وجهة نظر مصالحها الاستراتيجية الواسعة وموازين القوى. أما الدول الصغيرة فهي تنحو إلى الانشغال بمنازعات إقليمية حول الأراضي والأمن. والولايات المتحدة، كما يتضح من قضايا متعددة يرد ذكرها في هذا الكتاب، قد أساءت في غالب الأحيان تفسير طبيعة النزاع في الشرق الأوسط وعملت كما لو أن القضايا الوحيدة ذات الاهتمام هي المسائل العالمية أو المنافسة بين الدول العظمى.

إن النظام العالمي والمنظمات الدولية والأطراف الثالثة لها كذلك أدوار تلعبها في منازعات إقليمية معينة. والواقع أن الولايات المتحدة هي طرف ثالث بالمعنى الحقيقي في الشرق الأوسط ولا سيما في النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ولو أنها طرف لعب على نحو متكرر دوراً منحازاً داعماً لإسرائيل. وفي الفصول التالية سيوفر البحث المفصّل معلومات عن مدى هذا الانحياز والأسباب المحتملة له، وفي ظل أيٍّ من الظروف قد يتم تغيّره.

بيد أن أغلب البحث سيركز، بطبيعة الحال، على سياسات معيّنة للولايات المتحدة وكيف تطورت هذه السياسات، أي بعبارة أخرى، سيركز على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية نفسها. وسينصبّ كثير من الاهتمام على أعمال السلطة التنفيذية، وخصوصاً رئيس الجمهورية ومساعديه، بصفتهم الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية في النظام الأمريكي. لكن للفروع الأخرى في الحكومة الأمريكية وللوكالات غير الحكومية أيضاً، أثرها في صنع السياسة الخارجية. لذا ستتضمن

الدراسات بحثاً في صلب الموضوع للأدوار التي يلعبها الكونغرس الأمريكي، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والهيئة العسكرية، ووسائل الإعلام، والرأي العام في تكوين شكل السياسة الأمريكية بشأن فلسطين والفلسطينيين.

مواضيع بارزة في الكتاب

يُفتتح الكتاب بمقال عام عن الآراء الأمريكية بشأن فلسطين والفلسطينيين. فيتناول ميخائيل سليمان أثر المواقف الأمريكية الرائجة لدى الناس في تطور السياسة الأمريكية إزاء فلسطين وتنفيذها. وقد وجد الكاتب أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، وكنتيجة لعوامل أمريكية على وجه الخصوص ولمواقف «موروثة» من الأوروبيين، لم يكن للفلسطينيين أثر على الإطلاق في وعي الأمريكيين، أو كان يُنظر إليهم نظرة سلبية. عانى الفلسطينيون بشكل خاص حقيقةً مفادها أن الأمريكيين نظروا إلى فلسطين بصفتها الأرض المقدسة ذات الصلة بالمسيحيين واليهود. إن العرب الفلسطينيين (من المسلمين والمسيحيين معاً)، ولا سيما بنظر البروتستانتيين الانجيليين من المؤمنين بحلول الألف الموعودة عند رجوع المسيح، هم قوم لا نفع فيهم ويمكن الاستغناء عنهم، ذلك أن المهم هو «عودة» اليهود إلى فلسطين قبل المجيء الثاني للمسيح. وجرى، بعد الحرب العالمية الأولى، تجاهل رغبات الفلسطينيين في تقرير المصير، سواء من قبل الزعماء السياسيين أو في المطارحات العامة. إن استعراضاً للآراء الأمريكية عن الفلسطينيين في القرن العشرين يكشف بصورة عامة عن تحيز مضاد للفلسطينيين ومناصر لإسرائيل. وهذا التوجه السلبي كان له أثر في السياسة الأمريكية نحو فلسطين والفلسطينيين.

بدأت السياسة الأمريكية تهتم بالشؤون الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى. ففي عام ١٩١٦ شدد الرئيس وودرو ويلسون بعبارات عامة على أن لكل شعب الحق في تقرير المصير. يتناول هشام أحمد بالتفصيل كيف دعمت الولايات المتحدة من حيث المبدأ فكرة تقرير المصير ولكنها أحبطت عملياً المجهودات الفلسطينية لتحقيق ذلك. ويبدو أن السياسة الأمريكية كانت، بشأن هذه القضية، حصيلة عوامل متشابكة متعددة. وقد خضع الرئيس ويلسون للضغط من بعض أصدقائه ومساعديه المناصرين للصهيونية فقبل فكرة وطن قومي يهودي في فلسطين. ولم يكن حلفاء أمريكا الأوروبيون، أي بريطانيا وفرنسا، يهتمون بالتعرف إلى رغبات الشعوب الخارجة من السيطرة العثمانية (بما في ذلك الفلسطينيون) بشأن الاستقلال. وفي ظل ظروف كهذه، أرسل ويلسون في سنة ١٩١٩ وفداً أمريكياً (لجنة كينغ - كرين) لكي تسأل الناس ما يريدونه. بيد أن تقرير اللجنة قد

حُجب عن الأنظار مدة ثلاث سنوات، والسبب في ذلك يعود على الأغلب إلى ما اقترحته اللجنة في تقريرها من منح حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإلى احتمال ما قد يحدثه التقرير من تأثير في مداولات مؤتمر باريس للسلام. وقد أيدت الحكومة الأمريكية في ما بعد نظام الانتداب البريطاني في فلسطين وهو الذي تعهد كذلك بتأييد تأسيس وطن قومي يهودي. لقد حُرم الفلسطينيون من التمتع بتطبيق مبدأ تقرير المصير، و كان يفترض أن يكون تطبيقه عاماً.

في الفصل التالي يقول فُرِد لوسون إن الاعتبارات السياسية المحلية واللوبي الصهيوني لم تكن العوامل الوحيدة، أو حتى الأكثر أهمية، المؤثرة في السياسة الأمريكية إزاء فلسطين في عهد إدارة ترومان. يفيد لوسون أن الاهتمامات الأساسية للسياسة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تتمثل بالانعاش الاقتصادي لأوروبا الغربية الرأسمالية، ومحاولة إبعاد السوفيات عن الشرق الأوسط، والرغبة في وراثة الامتيازات السياسية والتجارية التي كانت للبريطانيين في المنطقة. وطالما لم يكن ما تقوم به السلطات الأمريكية نحو الفلسطينيين أو الاسرائيليين مهدداً لتلك الأهداف العامة، فإن هذه السلطات كانت مستعدة لدعم سياسات مؤيدة لهذا الطرف أو ذاك، مع الأخذ بالاعتبار ما هو الميدان الأكثر حاجة إلى المعونة الاقتصادية. كذلك فإنه حين ظهر أن الشدة القاسية لوضع اللاجئين الفلسطينيين من شأنها أن تتيح فرصة التدخل للاتحاد السوفياتي، بذلت الإدارة الأمريكية جهداً معيناً (ولو غير ناجح) للضغط على الاسرائيليين من أجل بعض التنازلات. إن الأمثلة التي يقدمها لوسون تتناول بالدرجة الأساس قضايا إنسانية تؤثر في المنطقة بعد تأسيس إسرائيل. يحاجج لوسون، على أية حال، بالقول بأن الظروف الخاصة التي واجهت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير قوي في السياسة الأمريكية بشأن فلسطين، وأن تلك الظروف كانت السبب في «تردد ترومان».

ثم يأتي الفصل الذي كتبته دِبورا جِرنِر، وهي ترى أن ثمة فرصاً سنحت بحيث كان من الممكن التوصل إلى حلول للمشكلة الفلسطينية ـ الاسرائيلية. غير أن إدارة أيزنهاور أضاعت تلك الفرص لأسباب مختلفة. من الأسباب التي تذكرها جِرنِر لتفسير ذلك، وجود خلل في الطريقة التي نظر بها عدد من الحكومات الأمريكية إلى الوضع: فقد نظرت الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين لا بصفتهم شعباً يبتغي وطناً، وإنما فقط بصفتهم لاجئين يحتاجون إلى التوطين. بعبارة أخرى، جرى التماس حلول اقتصادية لمشكلة سياسية بالتأكيد. يضاف إلى هذا أن أمريكا تعاملت فقط مع الدول في المنطقة وبالتالي ليس مع الفلسطينيين. على أية حال، كان المقترب العام مقترباً تمليه مصالح أمريكا الاستراتيجية. كانت هذه المصالح، مرة أخرى، هي

الدفاع عن أوروبا الغربية ونموها واحتواء الشيوعية، وهي أهداف تترتب عليها الحاجة إلى تدفق مطرد للامدادات النفطية من الشرق الأوسط والحاجة إلى استقرار الدول العربية المؤيدة للغرب. فإذا هددت أعمال إسرائيل أو عنادها تلك الأغراض (كما حدث خلال غزو السويس في عام ١٩٥٦ وبعده)، فإن إدارة ايزنهاور لم تتردد في انتقاد إسرائيل. بيد أنه لم يكن من شأن أي شيء من هذا أن يساعد الفلسطينيين مساعدة تذكر، فهؤلاء ينظر إليهم، هذا إذا نظر إليهم على الاطلاق، بصفتهم لاجئين لا بصفتهم شعباً له مطامح وطنية والحق بتقرير المصير.

خلال إدارتي كينيدي وجونسون، على حد ما كتبته زها بسطامي، استمر النظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم ليسوا أكثر من مشكلة لاجئين. بيد أنه حتى على هذا المستوى لم تكن محاولة كينيدي لإيجاد حل لـ «مشكلة اللاجئين» محاولة ناجحة، وذلك بالضبط لأن مصالح أمريكية أخرى في المنطقة قد اعتبرت أكثر أهمية. أما في عهد جونسون فلم يعر أي اهتمام يذكر من أي نوع كان للفلسطينيين ـ لكن المفارقة تتجلى بأن الفلسطينيين كان ينظر إليهم من جهة بأنهم غير ذي شأن أو غير موجودين كأطراف فاعلين على الساحة السياسية، وينظر إليهم من جهة أخرى بأنهم قوة ذات شأن قادرة على تحريك الأحداث التي أدت إلى حرب ١٩٦٧! وقد جرت في سنة ١٩٦٨ محاولة واهنة لحل مشكلة اللاجئين ـ محاولة تجاهلت ما كان يجري من تغيّرات رئيسية بشأن التنظيم الفلسطيني والالتزام بتحقيق الوطن، وهو ما تجلى بالمقام المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا الوضع يعكس إلى حدٍ ما افتقار الرئيس جونسون إلى الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، كما يعكس انشغاله بفييتنام، بالإضافة إلى أن جونسون نفسه وعدداً من كبار مستشاريه كانوا من أنصار إسرائيل إلى حد كبير.

يلخص دونالد نِف سياسات إدارتي نيكسون وفورد، ويقول إن ريتشارد نيكسون جاء إلى الرئاسة وهو على اطلاع تام على الوضع العربي ـ الإسرائيلي، لكنه على جهل كبير بالجانب الفلسطيني. لم يكن نيكسون مديناً لأصوات اليهود الأمريكيين في نجاحه السياسي، وقد أراد أن يجد حلاً للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية، لكنه خاب في ذلك في نهاية الأمر. ويُعزى إخفاقه هذا إلى أربعة عوامل رئيسية: **أولاً**، تعيينه مساعدين اثنين متنافرين وهما وليام روجرز وزيراً للخارجية وهنري كيسنجر مستشاراً للأمن القومي؛ **ثانياً**، خطأه في اعتبار مشكلة الشرق الأوسط كنزاع عالمي مع الاتحاد السوفياتي؛ **ثالثاً**، الضعف السياسي الذي انتابه كنتيجة لفضيحة ووترغيت؛ **وأخيراً**، تعاطف كيسنجر القوي مع إسرائيل الأمر الذي تحول في نهاية المطاف إلى سياسات معينة، كالقيود التي فرضها على

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها حتى تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتقبل بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ـ وكان هذا شرطاً لم يتحقق إلا بعد عشرين سنة. أدى هذا التأخير ليس فقط إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية، بل إلى الإضرار كذلك بفرص التوصل إلى تسوية سلمية.

تتناول جانيس تِري بالبحث رئاسة كارتر وتعاملها مع الفلسطينيين. وهي تقول إن جيمي كارتر كان يريد تسوية شاملة للمنازعات القائمة بين الفلسطينيين والعرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وبالتالي، فإن إدارته بدأت باتصالات وبمباحثات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ بل إنها أوشكت على الاعتراف بها رسمياً. غير أنه جاءت، في النهاية، اتفاقات كامب ديفيد ومجريات أمورها وكانت من حيث الأساس استمراراً لأسلوب الخطوة ـ خطوة الذي كان يدعو إليه ويطبقه هنري كيسنجر. إن الإخفاق في التوصل إلى تسوية شاملة تضم الفلسطينيين يُعزى إلى الجهد القوي الذي بذله اللوبي الصهيوني الذي يفسر النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي على أنه مباراة صفرية تتساوى فيها الأرباح والخسائر، كما يعزى إلى دبلوماسية أنور السادات الشخصية وذهابه إلى القدس، وإلى أن إدارة كارتر تجاهلت أو أساءت تفسير الواقع الذي مفاده أنه ما من حل يكون مقبولاً في العالم العربي وهو ينكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير. ثمة سبب آخر للاخفاق يكمن في قوة العاطفة المناصرة لإسرائيل في أوساط موظفي البيت الأبيض والكونغرس والصحافة والرأي العام. غير أن عدم إدخال الفلسطينيين في تسوية عامة شاملة أدى إلى استمرار إسرائيل في هيمنتها على الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدى كذلك إلى الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، واستمرار الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير.

ثم تستقصي آن لِش السياسة الأمريكية إزاء فلسطين في عهد إدارة ريغان. وهي تقول إن الشاغل الأكبر لرونالد ريغان كان يتمثل بالاتحاد السوفياتي. ففي ما يتعلق بالشرق الأوسط كان ينظر إلى إسرائيل باعتبارها دعامة قيّمة، وكانت تنعت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية. ووفقاً لهذا المنظور بادرت إدارة ريغان سريعاً إلى جعل اسرائيل حليفاً استراتيجياً وتجاهلت القضية الفلسطينية على العموم، مصرةً على أن يقوم الملك حسين عاهل الأردن بالتفاوض نيابةً عن الفلسطينيين. وبعد أن اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود، ونبذت الارهاب بالصيغة اللغوية التي طلبتها الولايات المتحدة بالضبط، وقبلت بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، قامت الولايات المتحدة بفتح «حوار جوهري» مع المنظمة. وتقول الكاتبة ان الانتفاضة هي التي غيرت في واقع

الأمر السياسة الأمريكية إزاء قضية فلسطين.

في الفصل التالي تحلل تشيريل روبنبرغ السياسة التي اتبعتها إدارة بوش تجاه فلسطين. وفي تقديرها ان تلك السياسة لم تكن كما جرى عليه التصور الشائع من أن إدارة بوش كانت أكثر توازناً بشأن القضية الفلسطينية من الإدارات التي سبقتها. ففي واقع الأمر درجت إدارة بوش على السياسة الأمريكية السابقة برفضها حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتكوين دولتهم المستقلة واختيارهم زعماءهم. يضاف إلى هذا عدم وجود أي دليل على أن العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية قد تدهورت إلى حدٍّ يهدد بالخطر الشراكة الوثيقة القائمة بين البلدين. أما الذي حدث حقاً فهو التصاعد الساخن في لهجة الخطاب أحياناً وإبداء بعض الملاحظات التي بدت عدائية على نحو مكشوف. في ما عدا ذلك استمرت إدارة بوش بقبول إسرائيل بصفتها دعامة استراتيجية، وتعاونت تعاوناً وثيقاً معها في قضايا عسكرية واستخباراتية، وزودتها بمبالغ طائلة من المعونة المالية.

يكتب جو ستورك في الفصل الذي وضعه أن بيل كلينتون، سواء كمرشح رئاسي أو كرئيس للجمهورية، كان مناصراً لإسرائيل إلى أقصى الحدود. بيد أن بؤرة الاهتمام الأساسية لاستراتيجية الولايات المتحدة حين دخل كلينتون البيت الأبيض كانت موضوع الخليج وكيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية هناك والسير بها قدماً. كانت حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في الخليج قد أدت إلى تدمير العراق كقوة عسكرية رئيسية وضمنت للولايات المتحدة قدرتها على تحديد الروزنامة السياسية هناك. وبتحقيق هذا الغرض الأساسي اتجهت إدارة كلينتون نحو الحصول على تسوية فلسطينية (وعربية) ـ اسرائيلية وذلك لتجنب أية مشاكل هناك تؤثر سلباً في وضع أمريكا في الخليج. بيد أن تعيين كلينتون عناصر مؤيدة لإسرائيل في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية كان يرمي إلى إيلاء إسرائيل دعماً أمريكياً قوياً وإلى أن تقدِّم إليها حصيلة مثلى في أفضليتها في المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية والمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية. لقد كان الميل المناصر لإسرائيل، في حقيقة الأمر، من القوة بحيث توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى المبادئ العامة لتسوية سلمية في النرويج، أي بعيداً عن الضغط الأمريكي وأساليب التأخير الأمريكية. وما ان تم التوصل إلى ذلك حتى احتضن كلينتون الاتفاق. غير أنه ليس ثمة دليل يفيد بأن إدارة كلينتون قد غيرت من موقفها المناصر لإسرائيل.

في المقالة الأخيرة من الكتاب يقوم إبراهيم أبو لغد بدراسة المسألة الفلسطينية كما تنعكس في السياسة الخارجية الأمريكية. يقدم أبو لغد، أولاً، عرضاً عاجلاً لسياسة أمريكا بشأن فلسطين، ثم يبحث العوامل التي أسهمت في تلك السياسة.

يفيد أبو لغد، وهو يكتب في عام ١٩٩٠، أن الولايات المتحدة درجت على اختزال القضية الفلسطينية وجعلها جزءاً من المسألة العربية ـ الاسرائيلية، وهي المسألة التي تعتبرها القضية الرئيسية. يضاف إلى هذا أن صناع السياسة الأمريكية حاولوا تفكيك قضية فلسطين وذلك لكي يعاملوها بصفتها قضية من مجموعة قضايا صغيرة تتعلق بـ «الحكم الذاتي» واللاجئين، وإعادة التوطين، وغير ذلك. كذلك تتوجه السياسة الأمريكية نحو **الدول** في الشرق الأوسط، وبذلك تتجنب الفلسطينيين. ويشير أبو لغد إلى أن الولايات المتحدة دأبت في إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ورفضت قبول منظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني. ثمة ثلاثة عوامل رئيسية تكمن وراء السمات الخاصة للسياسة الأمريكية إزاء فلسطين، وهي: **أولاً**، العداوة المتجذرة في القيم الأخلاقية والإثنية والعرقية والثقافية؛ **ثانياً**، التوجه السلبي نحو شعوب العالم الثالث، بمن فيهم الفلسطينيون؛ **وثالثاً**، النفور من الكفاح الفلسطيني كحركة تحرير وطني. يقول أبو لغد في تحديث لمقالته حتى عام ١٩٩٤، إن التطورات الأخيرة، من ضمنها مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، تظهر معارضة أمريكية متواصلة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

ختاماً، ومع أن هناك عدداً من العوامل تؤثر في صنع السياسة الأمريكية بشأن فلسطين، يُعتبر بعضها من العوامل الأهم على الاطلاق. فالولايات المتحدة كدولة عظمى، لها مصالح استراتيجية رئيسية في الشرق الأوسط وهي تدافع عنها باطراد. ومع وجود اتفاق عام بشأن ما هو الذي يكوّن مصلحة قومية أمريكية في المنطقة، فإن السياسات المرسومة لخدمة هذه المصالح تشوبها الأخطاء في التصور والايديولوجيا. إن هذه الأخطاء في التصور، وأغلبها ناجم عن التجربة التاريخية الأمريكية، قد أضحت هي المسائل الرئيسية التي تفعل فعلها ضد سياسة منصفة تجاه الفلسطينيين ـ ويمكن النظر إليها بصفتها محبِطة للأغراض ذاتها الرامية إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والسير بها قدماً.

كذلك كان هناك على مدى السنين نظرة سائدة مفادها أن المصالح الأمريكية إنما تُخدم على نحو أفضل من خلال دولة إسرائيلية. وبما أن مؤيدي إسرائيل، ولا سيما الصهاينة الأمريكيين، قد نظروا إلى الصراع الدائر بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أنه مباراة صفرية تتساوى فيها الأرباح والخسائر، وبما أن هؤلاء المؤيدين منظمون تنظيماً فائقاً كما أنهم أقوياء سياسياً، فإن الزعماء السياسيين في أمريكا وكذلك صناع القرار فيها قد تقبلوا على العموم نظرتهم إلى الشرق الأوسط وإلى شعوبه وإلى القضايا الرئيسية في المنطقة. وكانت النتيجة سياسة أمريكية تنحاز

كل الانحياز إلى إسرائيل، وخصوصاً منذ عام ١٩٦٧، وتقدم إليها دعماً هائلاً.

في الوقت عينه، فإن صناع السياسة الأمريكية قد نظروا إلى الفلسطينيين وتعاملوا معهم في أطر غير سياسية وغير قومية، حتى انهم تصرفوا في غالب الأحيان وكأن الفلسطينيين غير موجودين، أو أنهم غير ذي شأن سياسياً، ولكنهم على نحو ما يثيرون المتاعب! أدت تلك النظرات كذلك إلى قيام المسؤولين الأمريكيين بتقسيم المسألة الفلسطينية إلى وحدات صغيرة، فيجري من ثم التعامل معها على أنها أساساً ذات طبيعة اقتصادية أو إنسانية - لكنها ليست سياسية أو وطنية. وفي مثل هذه الظروف تبنّى صناع السياسة الأمريكية على العموم (ولا سيما خلال فترة الحرب الباردة الطويلة) الموقف الآتي: إن القضية الأساسية في الشرق الأوسط هي نزاع عالمي بين الولايات المتحدة (الغرب) والاتحاد السوفياتي (الشرق)؛ والقضية الإقليمية الأقل أهمية هي النزاع العربي - الاسرائيلي، وما النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني إلا الجزء الأصغر والأقل شأناً منها. لذلك فإن الجهد الأكبر كان يتركز، حتى وقت قريب، على دعم دول قوية وصديقة في المنطقة، وعلى حل النزاع العربي - الاسرائيلي بمفاوضات تجري بين اسرائيل ودول عربية على انفراد. إن أي عمل لا يتصف بعمل الدولة، كالكفاح الوطني الفلسطيني، يوصم بـ «الارهاب»، كما ان منظمة التحرير الفلسطينية قد حُرمت من أي مركز كممثلة للفلسطينيين، ووُصمت كذلك بأنها منظمة «إرهابية».

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كثّف الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة نضالهم الطويل من أجل تحقيق وطن لهم، فقاموا بانتفاضة ضد الحكم الاسرائيلي. ثم أفصحت منظمة التحرير بعد عام كامل من ذلك عما كانت تدعو إليه مدة خمس عشرة سنة، ونعني الاعتراف بإسرائيل والقبول بقراري مجلس الأمن رقمَي ٢٤٢ و٣٣٨، ونبذ الارهاب. فبدأت الولايات المتحدة عندئذ بإجراء «حوار جوهري» مع المنظمة. ثم اتضح بعد تعليقه في حزيران/يونيو ١٩٩٠، أنه كان «حواراً» لا يعدو كونه مناقشة عامة بشأن مسائل ثانوية وإجرائية في الغالب.

وحين استؤنف الحوار الأمريكي - الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فإن ذلك لم يكن إلا لأن الوضع على الأرض قد أملى توجهاً جديداً على السياسة الأمريكية ينحو نحو القبول بواقع الفلسطينيين وأهميتهم، ونحو تحقيق تسوية سلمية تكون في صالح الولايات المتحدة وكذلك في صالح السلام الإقليمي والعالمي. وبما أن الحالة مائعة والمفاوضات مستمرة، فإن هناك إغراءً قوياً باستغلال ضعف الفلسطينيين في هذا المنعطف وذلك لسد الطريق بوجه هدفهم في تقرير المصير. فإذا حدث ذلك، تكون بذور نزاع آخر في المستقبل قد بُذرت.

الفصل الأول

فلسطين والفلسطينيون في العقل الامريكي

م. س.

مقدمة

إن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج قوى متعددة. كانت العوامل الداخلية، بما فيها الصحافة ووسائل الإعلام عموماً، والرأي العام وجماعات الضغط التي تنشط لخدمة مصالح من تمثلهم، تُطرح جانباً في بعض الأحيان باعتبارها ذات تأثير قليل، أو لا تأثير لها على الإطلاق في صناعة القرار الخاص بالسياسة الأمريكية في الولايات المتحدة. هذه المدرسة الفكرية تفيد بأن الصحافة، بوجه خاص، ليست سوى انعكاس لآراء صناع القرار في السياسة الخارجية. أما الرأي المعاكس، فيدلي به الباحثون الذين يرون أن الصحافة تلعب دور سلطة رابعة من أدوار الحكومة، بمعنى أنها تسهم في عملية صنع القرار الخاص بالشؤون الخارجية[1]. وثمة آراء مزدوجة أيضاً بشأن الرأي العام وجماعات الضغط وتأثيرهما

(١) هناك الكثير من البحوث حول هذه المسألة، انظر على وجه الخصوص: Fredrick Seaton Siebert, Theodore Peterson and Wilbur Schramm, *Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1956); Bernard C. Cohen, *The Press and Foreign Policy* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1963); William A. Dorman and Mansour Farhang, *The U.S. Press and Iran: Foreign Policy and the Journalism of Deference* (Berkeley, Calif.: University of California Press, ©1987); Daniel C. Hallin, *The «Uncensored* =

في صنع السياسة الخارجية[٢]. بيد أن هناك بحوثاً أخرى عن هذه القضية وهي تفيد أن بديلاً ثالثاً أو وجهة نظر ثالثة إنما هي أكثر توصيفاً لما يحدث فعلاً في صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. لذا فإن هذه البحوث ترى أن الصحافة هي مؤسسة ذات استقلال ذاتي تقوم بدور «فاعل» وبدور «عاكس» معاً بحسب الظروف. فعند وجود اتفاق في الرأي بين الصناع الرئيسيين لقرارات السياسة الخارجية بشأن سياسة معينة، يكون عمل الصحافة عاكساً تلك السياسة. أما عند الاختلاف في الرأي في أوساط النخبات الخاصة بصنع السياسة الخارجية، فهي تعمل كمشارك، فتقف في صف مجموعة ضد الأخرى، يوجهها بالدرجة الأولى الانحياز الايديولوجي الخاص بالصحيفة المعنية ذاتها. بعبارة أخرى، وفي حالة الشرق الأوسط، نجد أن جريدة **نيويورك تايمز** وجريدة **لوس أنجلس تايمز**، مثلاً، تسيران وفق تحيزهما التقليدي المناصر لإسرائيل في اختيار الجانب الذي تؤيده. أما جريدة محايدة مثل **كريستشن ساينس مونيتر**، فإنها على الأكثر تعرض رأياً متوازناً أو أقل تأييداً لإسرائيل[٣].

أولاً: منشأ الآراء الأمريكية عن فلسطين وتطورها

من الممكن ذكر عوامل متعددة بشأن تكوين صورة الفلسطينيين وتطورها في الولايات المتحدة. ويمكننا تصنيف هذه العوامل في مصدرين رئيسيين: **الأول**

War»: The Media and Vietnam (New York: Oxford University Press, 1986), and Montague = Kern, Patricia W. Levering and Ralph B. Levering, *The Kennedy Crisis: The Press, the Presidency and Foreign Policy* (Chapel Hill, N. C.: University of North Carolina Press, 1983).

(٢) للإطلاع على بيليوغرافيا مع عرض للأدبيات المنشورة عن هذه المسألة، انظر: Shanto Iyengar and Michael W. Suleiman, «Trends in Public Support for Egypt and Israel, 1956-1978,» *American Politics Quarterly*, vol. 8, no. 1 (January 1980), pp. 34-60.

(٣) انظر على وجه الخصوص: Osman Mohammed Araby, «The Press and Foreign Policy: A Comparative Study of the Role of the Elite Press in U. S. Foreign Policies in the Middle East, the Scale of AWACS Arms Package to Saudi Arabia, the Deployment of U. S. Marines to Lebanon, and the U.S. Air Raid on Libya,» (Ph. D. Dissertation, University of Minnesota, 1990).

ثمة عدد من الدراسات وثّق تحيز جريدتي نيويورك تايمز ولوس أنجلس تايمز إلى جانب إسرائيل. للاطلاع على وصف عام، انظر: Joseph C. Goulden, *Fit to Print: A. M. Rosenthal and His Times* (Secaucus, N. J.: Lyle Stuart, ©1988), and Marshall Berges, *The Life and Times of Los Angeles: A Newspaper, a Family and a City* (New York: Atheneum, 1984).

يتعلق بعلاقات أوروبا بالفلسطينيين ومواقفها نحوهم، باعتبارهم جزءاً من العرب/المسلمين/الأتراك، منذ أن انتقلت تلك الآراء إلى أمريكا مع المستوطنين الأوروبيين؛ والمصدر الثاني مصدر أمريكي على وجه الخصوص، ويتعلق خصوصاً بمواقف وتوجهات أفصح عنها ابتداءً أعضاء طائفة المتطهرين (البيوريتانيين) بشأن تصورهم دورهم الخاص في الكشف عن خطة الله من أجل الجنس البشري. وهذا التصور مهم بذاته لأنه يتعلق، على وجه التعيين، باليهود والأرض المقدسة ويتجاهل أية إشارة إلى الفلسطينيين أو أي اعتراف بهم (سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين).

تكوّن الرأي الأوروبي، الذي ورثه الأمريكيون، بواسطة مواجهات معادية مع شعوب الشرق الأوسط ابتداءً من ظهور الاسلام. هذا وقد كان العداء الأوروبي نحو المسلمين قبل الحروب الصليبية مختلطاً بعدم الاكتراث والجهل. ثم غيرت تلك الحروب عدم الاكتراث إلى كراهية للأجانب وإلى غيرة دينية، وزادت شدة العداء باستفزاز العواطف ضد الاسلام والمسلمين. وقد تطور معتقد مناهض للاسلام رسم صورة قاتمة له وللنبي محمد وللمسلمين عموماً، بمن فيهم شعب فلسطين، وكان أغلبه من المسلمين. ففلسطين، الأرض المقدسة، كانت بأيادي الكفار غير المسيحيين، فكان لا بد من «إنقاذها». بيد أن المذابح التي رافقت استيلاء الصليبيين على فلسطين لم تستثنِ السكان غير المسلمين من المسيحيين واليهود، فقد لاقى هؤلاء المصير نفسه الذي لاقاه السكان المسلمون[٤].

لقد تغيرت الفكرة المسيحية الأوروبية السائدة في القرون الوسطى عن اليهود، بصفتهم شعباً غريباً ينبغي تجنبه واضطهاده، تغيراً جذرياً بعد حركة الاصلاح الديني وتأسيس الكنائس والحركات البروتستانتية. ونتيجة لحركة الاصلاح الديني تُرجم الكتاب المقدس إلى اللغات الحية، وجرى تشجيع الناس على قراءته، فقرأوه فعلاً، باعتباره النص الوحيد الجدير بالقراءة. وعمل التشديد على العهد القديم، وعلى دراسة العبرية بصفتها لغة الكتاب المقدس، والاهتمام بالنبوءة التوراتية والايمان بالمسيح، والفكرة الجديدة القائلة بأن الكتاب المقدس هو كلام

---

(٤) للاطلاع على آراء أوروبية قروسطية عن العرب والمسلمين، انظر: Daniel Norman, *Islam and the West: The Making of an Image*, Language Literature; no. 12 (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1966); Richard William Southern, *Western Views of Islam in the Middle Ages* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962), and Albert Habib Hourani, *Islam in European Thought* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991).

الله حقاً وبالتالي يجب أن يؤخذ النص حرفياً، عمل كل هذا على تغيير أفكار أوروبا بشأن اليهود والأرض المقدسة. ففي حين كان يُنظر إلى فلسطين سابقاً على أنها أرض مقدسة مسيحية لا بد من تحريرها من السيطرة الاسلامية، صار ينظر إليها الآن كوطن لليهود الذين كان يُنتظر ارتدادهم إلى الديانة المسيحية قبل عودتهم إلى الأرض المقدسة، تنفيذاً للمخطط الإلهي. وقيل بعد ذلك إنه ليس من الضروري حدوث ارتداد اليهود إلى الديانة المسيحية حتى وصولهم إلى فلسطين، ولكن قبل المجيء الثاني للمسيح. وفي النهاية اتجه الرأي السائد بين الأصوليين والمعتقدين بالألفية إلى قبول الفكرة القائلة بأن ارتداد اليهود إلى الديانة المسيحية لن يحدث حتى عودة المسيح(٥).

إن بؤرة الاهتمام المتغيرة وهذه الفكرة الجديدة الخاصة بالصهيونية المسيحية كشفتا كذلك أن فلسطين وسكانها الفلسطينيين العرب لم يتركا أي أثر على الاطلاق في وعي الكنائس البروتستانتية والمنتمين إليها، ولا سيما منها الكنائس الانجيلية. كذلك اختُزل تاريخ فلسطين إلى تاريخ الوجود اليهودي في فلسطين. واستخدم المسيحيون البروتستانتيون أنفسهم الكتاب المقدس، وخصوصاً العهد الجديد، لإعادة خلق الوسط المادي الذي عاش فيه المسيح ووعظ في كنفه. وكان يُنظر إلى السكان الفلسطينيين كأنهم لا وجود لهم أو لا أهمية لهم، أو على أنهم العصابات التي خربت ريف الأرض المقدسة بجهلها وتأخرها. وقد انعكست هذه الآراء كذلك على الأدب، وكتابات الأوروبيين عن أسفارهم، وعلى مخيلة الأوروبيين الشعبية بوجه عام، بمن فيهم الساسة المتنفذون. لذا كان اللورد شافتزبوري هو الذي ذكر في سنة ١٨٣٩ أن فلسطين أرض خالية وألّف الشعار القائل «بلاد بلا أمة لأمة بلا بلاد»(٦). وعندما كان الرحالة والجغرافيون والآثاريون وغيرهم من الأوروبيين يزورون فلسطين، فإنهم كانوا يذهبون بنزعة مسبقة أكيدة وكاملة نحو الناس والأرض فيها. وتبعاً لهذا كان يُنظر إلى الفلسطينيين إما على أنهم جزء من طبيعة المكان أو على أنهم شعب خامل غير جدير بالعطف أو المساعدة. وبحلول عام ١٩١٧ كان بوسع اللورد بلفور أن ينكر علناً وجود الشعب الفلسطيني وذلك بتحاشي الإشارة إشارةً إيجابية تدل على الوجود، مكتفياً بتسميتهم «الجاليات غير اليهودية القائمة»، في حين أنهم كانوا في واقع الأمر يؤلفون أكثر من تسعين بالمئة

---

(٥) للإطلاع على تفاصيل مختلفة، انظر: Regina S. Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983).

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

من السكان في ذلك الحين[٧]. كانت «رغباتهم وظلاماتهم» غير مهمة ولم يكونوا أهلاً لكي يستشاروا في الأمور ـ فالصهيونية هي التي كانت تهم الغرب[٨].

هذه النغمات وأشباهها كانت من الأمور التي يزخر بها أغلب التقارير التي كان يكتبها التجار والرحّالة الغربيون عند زياراتهم الشرق الأوسط في القرنين السادس عشر والسابع عشر. كان العرب يصوَّرون في تلك التقارير على أنهم متوحشون أو قساة أو برابرة أو لصوص، بدرجة أو أخرى. كذلك ما إن تُرجم كتاب **ألف ليلة وليلة** إلى اللغات الغربية في القرن الثامن عشر حتى بدأت مماهاة العرب بالكتاب، وأخذت خصال الشخصيات التي تدور حولها تلك الحكايات وأنماط حياتها تنقل على نحو آلي ومتكرر إلى «العرب». وصار الغربيون عندئذ ينظرون إلى العرب (وضمنهم الفلسطينيون) على أنهم «يؤمنون بالخرافات كل الايمان و. . . كسالى خاملون، جد عنيدين، خنوعون في استسلامهم للسلطة، وشهوانيون»[٩].

ورث الأمريكيون هذه الصورة عن الفلسطينيين والعرب والمسلمين من أوروبا، ثم أضافوا إليها عناصر أمريكية بحتة بتأثير عوامل أمريكية بالذات، ومنها التأكيد الشديد على الكتاب المقدس بصفته الرواية الحرفية لما جرى في الشرق الأوسط[١٠]. يضاف إلى ذلك أن المستوطنين المسيحيين الأوائل الذين نزحوا من أوروبا إلى أمريكا، وهم پيوريتانيو نيو إنغلاند، كانوا قد أتوا معهم بالفكرة الصهيونية الخاصة بالاستيطان اليهودي في فلسطين قبل أن يتخذها الصهاينة اليهود حلاً محتملاً للاضطهاد اليهودي، ولا سيما في أوروبا. كان هؤلاء الأمريكيون يعتقدون أن بلادهم الجديدة هي جزء من مخطط إلهي وقد اصطفاهم الله لتحقيق مشيئته. إنهم بصفتهم شعب الله فهم شركاء في رسالة مقدسة وعليهم واجب القيام بإرشاد العالم وإنقاذه. وقد رأوا شبهاً أكيداً بين وضعهم ووضع قدامى بني

---

(٧) للاطلاع على نص وعد بلفور، انظر: Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, Contemporary Issues in the Middle East, 3rd ed. (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1985), p. 526.

(٨) هذه آراء لورد بلفور. انظر: Sharif, Ibid., p. 78.

(٩) Sari J. Nasir, *The Arabs and the English*, 2nd ed. (London: Longman, 1979), p. 65.

(١٠) يجري تصوير العرب في التوراة على أنهم بدو رحّل، وساسة يتصفون بالمكر والخداع، ومرتزقة «يترصدون الفرص». كما ينظر إليهم أيضاً بصفتهم خطراً متواصلاً يتهدد العبرانيين. انظر: James A. Montgomery, *Arabia and the Bible* (Philadelphia, P. A.: University of Pennsylvania Press, 1934), pp. 27-36, and Terry Brooks Hammons, «A Wild Ass of a Man: American Images of Arabs to 1948,» (Doctoral Dissertation, University of Oklahoma, 1978), pp. 20-22.

إسرائيل، ونظروا إلى بلادهم على أنها «إسرائيل الله الأمريكية»[١١]. كانت المسيحية، على الرغم من فصل الكنيسة عن الدولة في الدستور، القوة الدينية والأخلاقية المتغلغلة في البلاد. وقد ارتبط النظام السياسي الجديد، وهو النظام الديمقراطي، ارتباطاً شديداً بالمسيحية ليُنتج تجربة فذة وعظيمة هي أهل للمضاهاة والتصدير إلى سائر أنحاء العالم.

كان على المسيحية البروتستانتية، وقد نُظر إليها كأمل العالم، أن تنتشر بحماسة التبشير. بدأ المبشرون الأمريكيون يصلون إلى الأرض المقدسة وإلى بلدان شرق المتوسط عموماً منذ أوائل القرن التاسع عشر. كان اتصالهم بالإسلام والمسلمين يمثل فشلاً ذريعاً، إذ لم يعتنق أحد من المسلمين دين المسيح. عندئذٍ ركز المبشرون على المسيحيين الشرقيين لتحويلهم إلى اعتناق الدين المسيحي «الحق» كما يمارسه البروتستانتيون الأمريكيون. كان المسلمون، والمسيحيون كذلك، في فلسطين (وفي الشرق الأوسط عموماً) يُنظر إليهم على أنهم متأخرون وفاسدون ومتفسخون أخلاقياً ـ وبحاجة إلى الخلاص[١٢].

وبحلول أواخر القرن التاسع عشر اشتد الاهتمام الأمريكي العام بالأرض المقدسة، تعززه كتابات الرحالة وقصص الصحافة الشعبية وتقارير المبشرين، وما ينعقد من ندوات ومناقشات وما يلقى من محاضرات في مدارس يوم الأحد، وما يعرض في الهواء الطلق من نماذج تصور طبيعة الأرض في فلسطين، كما أن ذلك الاهتمام كان ينعكس على ذلك كله. ولسوء حظ الفلسطينيين لم يوجه هذا الاهتمام الهائل نحوهم كشعب ولا نحو بلادهم كما يعهدونها، بل كان اهتمام الأمريكيين الأول ينصب على ماضي الفلسطينيين في زمن المسيح كما سجله الكتاب المقدس وكما يروى في صفوف مدارس يوم الأحد[١٣]. إن هذه الصورة

---

(١١) Fuad Sha'ban, *Islam and Arabs in Early American Thought: The Roots of Orientalism in America* (Durham, N. C.: Acorn Press, 1991), p. 16.

(١٢) ترى هيلين كيرني أن معظم كتابات المبشرين قد ضبّبت التمييز بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة، كما أنها نظرت إلى كليهما نظرة سلبية: «إن كلتا الجماعتين الدينيتين تشاطر، على ما يُعتقد، العيوب الاخلاقية والثقافية، وهي عيوب جعلت الأعراق المشرقية في حالة شبه بربرية». انظر:
Helen McCready Kearney, «American Images of the Middle East, 1824-1924: A Century of Antipathy,» (Doctoral Dissertation, University of Rochester, N. Y., 1976), p. 176.

(١٣) من الكتب التي بحثت في «الأرض المقدسة» وانتشرت انتشاراً واسعاً، كتاب وليم م. تومسون الذي يصور هذه المحاور بوضوح: William McClure Thomson, *The Land and the Book; or, Biblical Illustrations Drawn from the Manners and Customs, the Scenes and Scenery of the Holy Land*, 3 vols. (New York: Harper and Brothers, 1880-1886).

كانت تتعارض كل التعارض مع واقع القرن التاسع عشر حيث كانت فلسطين تحت السيطرة التركية المسلمة، ويقطنها في الغالب عرب مسلمون ومسيحيون، وكذلك بعض اليهود. إن الصورة اللطيفة قد أتى عليها واقع بلاد مملقة اقتصادياً، يقطنها شعب ينتمي إلى ثقافة غير غربية. فحتى المسيحيون الشرقيون كانوا في نظر البروتستانتيين الأمريكيين من الغرباء غير المعترف بهم وغير المقبولين. وفي حين لم تكن حالة اليهود في فلسطين في ذلك الوقت لتختلف كثيراً عن بقية السكان، غير أن النظرة إليهم كانت في الغالب في صالحهم كثيراً، ولا سيما بعد أن اشتد عامل الايمان بالمسيح وبالألفية بين الانجيليين البروتستانتيين وأضحى أكثر جلاء[١٤].

كانت فلسطين بالنسبة إلى أمريكيي القرن الماضي تمثل «موقعاً جغرافياً للتقوى»، إن صح التعبير، ومكاناً للقدسية، والأرض التي ولد فيها يسوع وبدأت فيها المسيحية، وأرضاً مقدسة ليست كأي أرض أخرى على وجه البسيطة. وعلى النقيض الصارخ من ذلك كانت النظرة إلى الفلسطينيين (المسلمين منهم والمسيحيين على السواء)، فهم لم يسهموا إلا بالنزر اليسير في تطوير البلاد. وسرعان ما برزت من وراء صورة زاهية لماض مجيد وواقع لا يستساغ رؤية لمستقبل من الأمل والخلاص مع المجيء الثاني المتوقع للمسيح[١٥].

لم يكن على الأمريكيين أن يكونوا من المنتمين إلى الطوائف المؤمنة بالمسيح أو من المسيحيين الأصوليين مؤدّي الفرائض لكي يكونوا من حملة الآراء الآنفة عن فلسطين والفلسطينيين. وقد كانت البروتستانتية، حتى الحرب العالمية الأولى، هي القوة المهيمنة في أمريكا التي حددت شكل جوانب الحياة الأمريكية بأسرها تقريباً. إنها بالتأكيد قد قَولبت النظرة الأمريكية إلى الأرض المقدسة وسكانها الفلسطينيين. وكان لتلاوة الكتاب المقدس والمحاضرات التي تلقى في مدارس يوم الأحد والمناقشات التي تعقد أثر كبير في آراء الأمريكيين بشأن فلسطين، حتى تطورت لدى الناس رغبة قوية في زيارة الأرض المقدسة أو القراءة عنها أو الكتابة أو القيام فيها بأعمال التبشير. بل إن بعضهم، في توقعه حلول «نهاية الأزمان»، ذهب إلى فلسطين وأقام فيها. وبالنسبة إلى هؤلاء جميعاً كان التوجه والتوكيد يهودياً أو مسيحياً، أي أنه لم يكن فلسطينياً ولا إسلامياً أو عربياً. وكان هذا مسيحياً أكثر

(١٤) Sha'ban, *Islam and Arabs in Early American Thought: The Roots of Orientalism in America* (Durham, N. C.: Acorn Press, 1991), pp. 161-166.

(١٥) انظر: Lester Irwin Vogel, *To See a Promised Land: Americans and the Holy Land in the Nineteenth Century* (University Park, P. A.: Pennsylvania State University Press, c1993).

منه يهودياً لأن قدسية فلسطين كانت تعزى إلى ولادة المسيح فيها وقيامه بالوعظ هناك. وقد دخل اليهود في الصورة كجزء من الإيمان بتنفيذ النبوءة التي كان يعتقد أنها تحتّم «عودة» يهودية إلى فلسطين قبل عودة المسيح. ووفقاً لهذا السيناريو كان الفلسطينيون، ولم يزالوا، وعلى أحسن الفروض، لا ضرورة لهم ومن الممكن تجاهلهم أو محق وجودهم. أما على أسوأ الفروض، فقد يكون من الممكن النظر إليهم كعائق أمام مخطط الله والخلاص النهائي للإنسانية. إنهم، في كلتا الحالتين، لا أهمية لهم؛ أما اليهود فلهم أهميتهم، وإنْ من أجل غرض معين، هو تحويلهم في نهاية المطاف إلى اعتناق المسيحية.

وإذ كان لدى البروتستانتيين الأمريكيين رأي سلبي عن أهالي فلسطين وبلدان شرق المتوسط عموماً، فإن ثمة اتجاهين رئيسيين من الممكن تحديدهما بشأن ما بالإمكان القيام به (وما يمكن الولايات المتحدة، بل ما عليها، أن تقوم به) لـ «مساعدة» هؤلاء الناس. إن الجماعة الأصولية المؤمنة بالألفية هي، كما سبقت الإشارة، إما تجاهلت كلياً العرب الفلسطينيين وتصرفت وكأنهم غير موجودين، وإما رأت فيهم عقبة بوجه تنفيذ مخطط الله من أجل الانسانية. لم تتغير آراء هذه الجماعة قط وهي مستمرة في معاداتها العرب المسلمين عموماً، والعرب الفلسطينيين خصوصاً[١٦].

الجماعة الأخرى تتألف من المبشرين الذين سعوا إلى إرشاد العالم وتنويره بنشر الأخبار السارة عن المسيحية الحقّة، وقد اقترحت في نهاية المطاف حلاً مختلفاً. ابتدأ أعضاء هذه الجماعة باعتناق آراء سلبية جداً بشأن الاسلام والمسلمين، وكذلك بشأن المسيحيين الشرقيين الذين نظروا إليهم باعتبارهم فاسدين أو مسيحيين اسميين أو من رعايا كنيسة الروم الكاثوليك[١٧]. بيد أن أولئك المبشرين كلما طال بقاؤهم في الشرق الأوسط وتفاعلوا مع الناس هناك، قلّ عداؤهم تجاههم. وحيث كانت الامبراطورية العثمانية على وشك الانهيار وكانت الدول الغربية تخطط لاقتطاع أجزاء منها لحسابها، أظهر عدد من المبشرين وكنائسهم تعاطفاً وتأييداً للرأي القائل

---

(١٦) انظر: Grace Halsell, *Prophecy and Politics: Militant Evangelists on the Road to Nuclear War* (New York: Lawrence Hill, 1986).

(١٧) انظر المؤلفات الكثيرة لهنري جيسَب وخصوصاً: Henry Harris Jessup: *The Mohammedan Missionary Problem* (Philadelphia, P. A.: Presbyterian Board of Publications, °1879), and *The Setting of the Crescent and the Rising of the Cross; or Kamil Abdul Messiah, a Syrian Convert from Islam to Christianity* (Philadelphia, P. A.: Westminster Press, 1898).

بأنه ينبغي استشارة العرب لتحديد رغباتهم في الاستقلال أو في اختيار القطر الأجنبي الذي تعينه عصبة الأمم كدولة منتدَبة. وفي حين كان هذا الرأي منسجماً مع نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة الشهيرة، فإنه جاء مناقضاً لرغبات الصهاينة الذين سعوا للتأييد الغربي (بما فيه التأييد الأمريكي أيضاً) لتأسيس وطن قومي يهودي/ دولة يهودية في فلسطين، وحصلوا في النهاية على هذا التأييد. يضاف إلى هذا أن عدداً من ذرية أولئك المبشرين الأمريكيين وُلد في الشرق الأوسط وتربى فيه وغالباً ما تعلم فيه كذلك، فتعلم العربية وانضم بعدئذ إلى الخدمة الدبلوماسية في وزارة الخارجية الأمريكية. وكثيراً ما اصطدم هؤلاء المستعربون ـ وكانت معرفتهم باللغة العربية وخبرتهم في شؤون الشرق الأوسط لا تبارى بين موظفي الخارجية الأمريكية ـ بالقوى المناصرة للصهيونية، ولا سيما في أوساط البيت الأبيض بشأن السياسية وأيتها هي السياسة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة، في فلسطين على أحسن وجه[١٨].

إلى جانب الرأي البروتستانتي الانجيلي بشأن الأرض المقدسة وسكانها، هناك عوامل أخرى أسهمت في التوجه الأمريكي نحو فلسطين والفلسطينيين والعلاقة معهما. كان المستوطنون الأمريكيون الأوائل، كما ذكرنا سابقاً، يشبّهون أنفسهم بالعبرانيين القدماء ويستنتجون وجود تماثل بين الهنود الحمر في أمريكا والعرب في فلسطين. وقد ذكر هذا التماثل أيضاً بعض الرحالة الأمريكيين في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. وفي رأي هؤلاء الكتاب (هو رأي استبطنه كذلك قراؤهم) كان الهنود الحمر والعرب الفلسطينيون، كسالى وغير متحضرين ومتخلفين ودونيين. وكذلك كان الفلسطينيون والهنود الحمر متشابهين، على ما افترضوا، في إمكانية اطّراحهم وسقوطهم (في نهاية المطاف) ـ وهذا افتراض من شأنه تيسير الأمور، إذ إنه سيسهّل استبدال شعب «أهم» بهم، شعب يؤدي رسالة عظمى إن لم تكن سماوية[١٩].

---

(١٨) سعى الكتاب الصهاينة وغيرهم من المناصرين لإسرائيل سعياً فعالاً إلى التقليل من مكانة المستعربين، ولا سيما لأن هؤلاء لا ينظرون دائماً إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل على أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة خدمة مثلى. انظر على سبيل المثال: Robert D. Kaplan, *The Arabists: The Romance of an American Elite* (New York: Free Press, ©1993).

(١٩) انظر: Sha'ban, *Islam and Arabs in Early American Thought: The Roots of Orientalism in America*, pp. 189-190, and George William Curtis, *Nile Notes of a Howadji* (New York: Harper and Brothers, ©1851).

ثانياً: الانشغال السياسي الأمريكي بفلسطين

عند بداية القرن كان الأمريكيون، بوجه عام، يرون فلسطين أنها الأرض المقدسة. وتبعاً لذلك، كان العرب الفلسطينيون في ذلك الحين مشطوبين من تاريخ المنطقة. كان الأمر الذي يهم معظم الأمريكيين يتجلى بتاريخ المسيح والمسيحية في فلسطين، ولو أن ذلك العصر كان قد انتهى منذ مئات السنين. وكان على أية مجموعة أخرى من الناس أو أي شعب آخر له صلة (أو يريد أن تكون له صلة) بتلك الأرض أن تكون صلته بالمفهوم البروتستانتي للدور الذي ستلعبه الأرض المقدسة في مخطط العناية الإلهية. وفي هذا المخطط لا مكان للعرب الفلسطينيين، ولا حتى للمسيحيين منهم. من جهة أخرى، تزامنت الفكرة السياسية الصهيونية بشأن وطن قومي يهودي في فلسطين مع الفكرة الصهيونية المسيحية بشأن «عودة» يهودية إلى فلسطين كاستهلال للمجيء الثاني للمسيح، كما أنها، أي الفكرة الأولى، تعززت بالثانية.

لم يكن هناك، حتى الحرب العالمية الأولى، سوى القليل جداً من الانشغال السياسي الأمريكي بفلسطين أو بالشرق الأوسط بوجه عام. لقد كان ذلك النزاع العالمي منصباً على الشرق الأوسط وعلى تجزئة الإمبراطورية العثمانية. وفي الصراع من أجل السلطة أو السيطرة أو حيازة أي جزء من الإمبراطورية العثمانية المندحرة وجد الفلسطينيون (والعرب عموماً) أنفسهم في وضع ضعيف. وفي الولايات المتحدة، اصطدمت مثالية الرئيس وودرو ويلسون ودعوته إلى تقرير مصير الشعوب في الشرق الأوسط بالحركة الصهيونية وتعارضتا معها، وهي الحركة التي ابتغت تحقيق وطن قومي يهودي في فلسطين. لم يكن للولايات المتحدة في ذلك الحين مصالح سياسية رئيسية في تلك المنطقة لكي تدافع عنها أو تسعى لترويجها. وكان الضغط الأمريكي والتصورات الأمريكية الشعبية التي ربطت الأرض المقدسة باليهود أمراً فعالاً في كبت المطلب العربي بالاستقلال و/أو بإبعاد الصهاينة عن المنطقة. وهكذا احتفظ الرئيس ويلسون سراً بمحتويات تقرير لجنة كينغ - كرين إلى مابعد إجراء الترتيبات السياسية التي أدخلت وعد بلفور في صك الانتداب البريطاني على فلسطين. ففي النهاية، كانت عاطفة وودرو ويلسون الصهيونية أقوى من إخلاصه المكرس للمبدأ الذي يُفترض أنه كان عاماً، وهو مبدأ تقرير المصير، ذلك المبدأ الذي أعلنه جزءاً من نقاطه الأربع عشرة[٢٠].

---

(٢٠) Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History*, pp. 93-96.

بدأت الولايات المتحدة، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وإن بداية بطيئة وحذرة، بالانشغال بسياسات الشرق الأوسط. وبالنتيجة، اجتذبت المنطقة عدداً أكبر من الأمريكيين، سواء من المسؤولين السياسيين أو الكتّاب أو السواح أو الصحفيين. كان هنالك كذلك مزيد من كتابة التقارير عن المنطقة. ففي خلال الحرب جاءت الكتابات عن انتفاضة العرب ضد العثمانيين (وبالتحالف مع بريطانيا) وعن حملاتهم الزاهية وقتالهم في الصحراء لتزوّد الأمريكيين بالتغطية الواسعة الأولى لشعب المنطقة. وقدمت تلك الكتابات العرب، ولا سيما البدو منهم، على نحو حسن إلى حد غير قليل. بيد أن هذا التحول «تلاشى في أعقاب السلام فإذا بهم [العرب] يعودون إلى الظهور في وسائل إعلام مابعد الحرب بالصور المعهودة لأهالي شرق المتوسط الغرباء، المحاطين بطرافة الغموض»[٢١]. ومن بين هؤلاء الأهالي، بطبيعة الحال، العرب الفلسطينيون. ولغرض تقديم صورة مفصلة إلى حد ما، سنقوم بعرض الآراء الأمريكية عن فلسطين والفلسطينيين كما تقدمها الصحافة والآداب والكتب المدرسية والتلفزيون والأفلام السينمائية والجماعات الدينية واستطلاعات الرأي العام.

ثالثاً: الآداب الأمريكية

لم يكن تطور الأفكار الأمريكية عن فلسطين، حتى بداية القرن العشرين على الأقل، قائماً على الواقع الفلسطيني، بل على آراء الأمريكيين عن أنفسهم وعلى تصورٍ للأرض المقدسة بشكله المتخيَّل أو الخيالي. كان هذا التصور ميتافيزيقياً إلى حد كبير في القرن السابع عشر، حين ظن بيوريتانيو نيو إنغلاند أنهم هم إسرائيل الجديدة. وقد غدا التصور الأمريكي عن فلسطين في القرن الثامن عشر تصوراً مجازياً، إذ شهدت الساحة الأمريكية تغييرات كبرى، منها الانقسام إلى فرق دينية متعددة، وفصل الكنيسة عن الدولة وظهور الحركة الانسانية الرومانسية كبديل من اللاهوت. وفي القرن التاسع عشر أضحى الرأي الذي يعتقد بالألفية هو السائد. بيد أنه لم يكن هناك طوال هذه المراحل كلها أي تغيير يذكر في التصور العمومي لفلسطين والفلسطينيين، من حيث النظر إلى فلسطين بصفتها أرضاً مقدسة مسيحية أو بصفتها، بعدئذٍ، مكاناً لليهود يعودون إليه قبل المجيء الثاني للمسيح. لم يكن الفلسطينيون جزءاً من الصيغة، فلا يُرى لهم وجود، أو يجري تجاهلهم أو ينظر

(٢١) Kearney, «American Images of the Middle East, 1824-1924: A Century of Antipathy,» p. 372.

إليهم كأمر مزعج وعقبة من العقبات(٢٢).

واستمرت الأعمال الأدبية الأمريكية، ولا سيما الروايات الخيالية، عن الشرق الأوسط في القرن العشرين، شبيهة بالكتابات التي سبقتها، فواصلت تصوير الفلسطينيين والعرب بقوالب سلبية. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد المواجهة العنيفة بين الفلسطينيين/ العرب والاسرائيليين، أصبح العرب عموماً، من المواضيع المتغلغلة في الأدب الشعبي، أي قصص المغامرات والحكايات الغرامية وروايات الألغاز الغامضة والجرائم والجاسوسية. إن رواية **الخروج** (١٩٥٨) التي كتبها ليون يوريس، التي اعتُبرت «القالب النموذجي للروايات [الأمريكية] في العصر الحديث، القائمة على مواضيع شرق أوسطية»، قد عرضت القوالب السلبية كلها تقريباً عن الفلسطينيين في الولايات المتحدة(٢٣). ابتداءً، نجد أن الفلسطينيين لا يُذكرون في الرواية وإنما يصنفون في خانة «العرب»، وذلك لإنكار وجودهم كشعب(٢٤). وهم بصفتهم «عرباً» يُعرَضون وقد تأصل فيهم العنف والتعصب الديني، وأنهم متخلفون، قذرون وكسالى. كما أنهم ينتمون إلى حركات شائنة تدعو إلى الكراهية كحركة القومية العربية، يقودهم زعماء فاسدون لا يخدمون إلا ذواتهم(٢٥). كانت رواية **الخروج** رائجة للغاية وقد تحولت في ما بعد إلى فيلم ناجح. ومع أن الدعاية كانت واضحة فيها لكل قارئ أو مشاهد موضوعي أو مطّلع، فإن الجمهور الأمريكي استمتع، كما يظهر، بقراءة الكتاب ومشاهدة الفيلم. إن هذه حالة واضحة نجد فيها القوالب المعروضة في هذه الرواية، وهي تعكس وتعزز الآراء الأمريكية الشائعة لدى الناس عن الفلسطينيين والعرب(٢٦). إن هذه القوالب قد

---

(٢٢) انظر: Samuel H. Levine, «Changing Concepts of Palestine in American Literature to 1867,» (Ph. D. Dissertation, New York University, 1953).

(٢٣) انظر: Janice J. Terry, *Mistaken Identity: Arab Stereotypes in Popular Writing* (Washington, D. C.: American-Arab Affairs Council, 1985), p. 15.

(٢٤) ينظر الأمريكيون وغيرهم إلى الفلسطينيين بصفتهم «لاجئين عرب» وذلك لأن هذه هي بالضبط الطريقة التي يشار بها إليهم في الصحف والأدبيات، ليس فقط في الولايات المتحدة بل حتى في الوطن العربي أيضاً. انظر: Godfrey H. Jansen, «Palestinian D. P. s: Victims of Terminological Inexactitude,» *Sunday Times* (London) (10 December 1969).

(٢٥) انظر: Terry, Ibid., pp. 15-33, and Aziz S. Sahwell, *Exodus: A Distortion of Truth* (New York: Arab Information Center, 1960).

(٢٦) وقد اتضح أن ليون يوريس كان قد كلف في واقع الأمر بكتابة رواية عن اسرائيل وذلك كمحاولة في العلاقات العامة لتحسين النظرة الأمريكية عن إسرائيل. وكانت نتيجة ذلك التكليف ظهور رواية **الخروج**. انظر: Art Stevens, *The Persuasion Explosion* (Washington, D. C.: Acropolis Books, ©1985), pp. 104-105.

استخدمت مراراً وتكراراً، ولا سيما بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٧٣، في عدد كبير من الكتابات الخيالية، وخصوصاً في روايات الألغاز والإثارة وغيرها، وفيها يظهر الفلسطيني والعربي بدور الوغد الشرير[٢٧].

رابعاً: الكتب المدرسية

أظهرت الدراسات التي أجراها الباحثون الأفراد عن الكتب المدرسية، وكذلك الدراسات التي أجرتها جمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية، وهي منظمة مهنية تضم الباحثين في شؤون الشرق الأوسط، أظهرت بجلاء عدم كفاية مؤلفي الكتب المدرسية الخاصة بفلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، كما أظهرت جهلهم وتحيّزهم[٢٨]. من التشويهات التي عُثر عليها في عدد من تلك الكتب ما يلي: إن الفلسطينيين لا يصوَّرون بصفتهم الجانب المستضعف في كفاحهم ضد إسرائيل، بل بصفتهم جزءاً من عالم عربي واسع، غني وقوي. وهم يُعرَضون على أنهم هم الذين تسببوا بجعل أنفسهم لاجئين وذلك لاستجابتهم لدعوة الزعماء العرب بترك فلسطين، في الوقت الذي كان فيه الاسرائيليون يريدون، على ما يفترض، بقاءهم (وطلبوا منهم ذلك على ما يفترض أيضاً). ويجري التأكيد باستمرار على تأخر الفلسطينيين وتخلفهم، وهي نغمة شائعة على نحو مزمن، وهذا على النقيض من جد الاسرائيليين وسعيهم الدائب وتقدميتهم، وهو ما جعل الصحراء تورق وتزهر. وأخيراً يُعرض رد الفعل الفلسطيني تجاه المحاولات الصهيونية والاسرائيلية للاستيلاء على فلسطين، ودفاع الفلسطينيين ضدها، على أنه من المشاعر المناهضة لليهود، وهذا على الضد من الصهيونية التي تُعرض على أنها فلسفة ليبرالية بشكل أساسي[٢٩].

---

(٢٧) انظر: Reeva S. Simon, *The Middle East in Crime Fiction: Mysteries, Spy Novels and Thrillers, from 1916 to the 1980s* (New York: Lilian Barber Press, 1989).

(٢٨) انظر: William J. Griswold and Ayad al-Qazzaz, *The Image of the Middle East in Secondary School Textbooks* (New York: Middle East Studies Association of North America, 1975); Ayad al-Qazzaz, «Images of the Arab in American Social Science Textbooks,» in: Baha Abu-Laban and Faith T. Zeadey, eds., *Arabs in America: Myths and Realities* (Wilmette, Ill.: Medina University Press International, 1975), pp. 113-132, and Glenn Earl Perry, «The Treatment of the Middle East in American High School Textbooks,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 3 (Spring 1975), pp. 46-58.

(٢٩) انظر: Elizabeth Barlow, *Middle East Studies Association/Middle East Outreach Council Text Evaluation Project* (Ann Arbor, M. I.: Center for Middle Eastern and North African Studies, University of Michigan, 1991).

خامساً: الصحافة

لم تذكر الصحافة الأمريكية في تغطيتها وعد بلفور الصادر في عام ١٩١٧ شيئاً عن الفلسطينيين، باستثناء ما أورده عنهم ذلك الوعد بأنهم «جاليات غير يهودية قائمة في فلسطين»(٣٠). وفي العشرينيات، كانت الكتابة عن الكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال تأتي سلبية بالدرجة الأولى، بمعنى أنها تصف ذلك الكفاح كمعارضة لمحاولة الصهاينة تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي/ دولة يهودية. وإذ كان الصهاينة القادمون يصوَّرون كذلك بصفتهم تقدميين وعازمين على إعمار المنطقة، فإن المعارضة الفلسطينية كان ينظر إليها بصفتها عقبة بوجه التقدم والتطور(٣١).

وفي الثلاثينيات والأربعينيات تجاهلت الصحافة الأمريكية تقرير لجنة كينغ - كرين الذي ذكر بوضوح رغبات الفلسطينيين والعرب في الاستقلال ومعارضتهم الصهيونية. هذا وقد ذكر أحد المؤلفين حول الموضوع ما يلي: «على الرغم من وجود أدلة كثيرة على الدافع القومي المتصرف وراء الحركة الصهيونية، ذلك الدافع الذي كان القوة المحركة لها، فإن المجلات الأمريكية أولت هدف الصهاينة المزعوم في بناء دولة ديمقراطية في فلسطين عنايتها، وكتبت عنه على نحو حسن. أما كيف بالامكان أن يكون ذلك ممكناً والعرب يؤلفون ثلثي السكان ويعارضون الصهيونية، فهو ما لم يكن وارداً لدى عدد من المجلات»(٣٢).

---

(٣٠) Lawrence R. Davidson, «Historical Ignorance and Popular Perception: The Case of U.S. Perceptions of Palestine, 1917,» paper presented at: The Middle East Studies Association Meeting, Research Triangle Park, North Carolina, 11-14 November 1993.

وقد نشر في: *Middle East Policy*, vol. 3, no. 2 (1994).

(٣١) هذه هي بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة مطولة يستمر إعدادها عن التصورات الأمريكية الشائعة عن فلسطين من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٤٨، كما تنعكس في الجرائد الامريكية الرئيسية. وستجري مقارنة هذه الصور ومقابلتها مع آراء الموظفين الأمريكيين المشتغلين بالسياسة الخارجية. يتم الآن إعداد مخطوطة بكتاب كامل وذلك من قبل لورنس ر. ديفيدسون. انظر أيضاً: Issam Suleiman Mousa, *The Arab Image in the U.S. Press*, American University Studies, Series XV, Communications; v. 1 (New York: Peter Lang, ©1984).

(٣٢) Michael Arthur Dohse, «American Periodicals and the Palestine Triangle, April 1936 to February 1947,» (Doctoral Dissertation, Mississippi State University, State College, 1966).

وحول نتائج لجنة كينغ - كرين، انظر: Harry Nicholas Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayats, 1963).

ويتوصل كاتب الدراسة أعلاه إلى نتيجة مفادها أن المجلات التي قام بدراستها، ولا سيما مجلة *Nation* ومجلة *New Republic* الليبراليتين، أدانت الامبريالية بصفتها غير أخلاقية حين «يمارسها الانكليز في الهند، والهولنديون في جزر الهند الشرقية، والفرنسيون في الهند الصينية، ولكن المجلات تصر إصراراً عجيباً على أن الاستعمار الصهيوني في فلسطين هو استعمار أخلاقي»(٣٣).

وفي حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بشأن فلسطين، ركزت الصحافة على إسرائيل بالدرجة الأولى. «وحين تأتي على ذكر الفلسطينيين، فالصحافة تصفهم بأنهم جمع غير معروف الأصل وعاجز من اللاجئين العرب. إنهم يصوَّرون كمشكلة لا كأفراد حقيقيين»(٣٤). وفي دراسة أخرى للنزاع ذاته وُجد «أن اليهود في فلسطين يصوَّرون على نحو إنساني بصفتهم شعباً يكافح من أجل بناء حياة مزدهرة، في حين يجرد الفلسطينيون من الانسانية وتنكر هويتهم ويحرمون من الاعتراف السياسي بهم»(٣٥).

في عام ١٩٥٦ لم يكن يُعترف بالفلسطينيين إلا بصفتهم «لاجئين عرباً». وفي عام ١٩٦٧ ذُكرت رغبة الفلسطينيين في وطن قومي. لكن، بدأ النظر إليهم كذلك كإرهابيين. وبحلول عام ١٩٧٣، وبالإضافة إلى نعت الإرهاب، أخذت الصحافة الأمريكية تقدم الفلسطينيين ككيان قائم بذاته، كما جرى التعبير عن فكرة وطن قومي فلسطيني/دولة فلسطينية للمرة الأولى. وما إن برز الفلسطينيون كقوة سياسية مهمة، ولا سيما بعد قمة الرباط وخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة، حتى بدأت التغطية الصحفية الواسعة بالظهور(٣٦). وفي خلال الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وكان القتال يجري بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالدرجة الأولى، كانت إسرائيل تحظى بأكثر التغطيات الصحفية(٣٧). بيد أنه،

(٣٣) Dohse, Ibid., p. 250.

(٣٤) Beverly S. Marcus, «The Changing Image of the Palestinians in Three U.S. Publications, 1948-74,» (M. A. Thesis, University of Wisconsin, Madison, 1976), p. 135.

(٣٥) Abdelkarim A. Abuelkeshk, «A Portrayal of the Arab-Israeli Conflict in Three U.S. Journals of Opinion, 1948-82,» (Ph. D. Dissertation, University of Wisconsin, Madison, 1985), p. 258.

(٣٦) Marcus, Ibid., p. 138.

(٣٧) Badran Abdel-Rizz Badran, «Editorial Treatment of the Arab-Israeli Conflict in U.S. and European Newspapers, 1980-1982,» (Ph. D. Dissertation, University of Massachussetts, 1984), p. 227.

وللمرة الأولى، جرى تقديم الفلسطينيين (وليس العرب ككل) بصفتهم الطرف المستضعف الذي يقاتل القوة العظمى الاسرائيلية في المنطقة[٣٨]. وقد تحسنت التغطية الصحفية الأمريكية للانتفاضة منذ عام ١٩٨٧، إذ أخذ العنف الاسرائيلي ضد الفلسطينيين يُعرض على نحو أكثر صراحةً وأكثر انتقاداً. مع ذلك، لم تكن هناك تغطية وافية للقوى التي وراء الانتفاضة، أو لأحوال الفلسطينيين تحت الاحتلال. كذلك فإن افتتاحيات الصحف اتجهت نحو اتّباع الارشادات الرسمية الأمريكية، فأخفقت في إيضاح الهدف السياسي الفلسطيني والدفع من أجل تسوية سلمية[٣٩].

سادساً: التلفزيون والأفلام

لم يظهر إلا عدد قليل نسبياً من الدراسات للتغطية التلفزيونية عن فلسطين والفلسطينيين. وقد ظهر أغلب هذه التغطيات في السبعينيات، ومن الممكن تقسيمها إلى ثلاث فئات، وهي: الأخبار والعرض الوثائقي والتسلية. وتُظهر الدراسات التي أجريت عن الأخبار «أن محور الاهتمام في تغطية الشرق الأوسط كان إسرائيل خلال العقد المذكور. كانت الأخبار الواردة من المنطقة تأخذ شكلها من حيث إنها تخاطر تتهدد إسرائيل»[٤٠]. كذلك حظيت إسرائيل بأفضل معاملة. «برزت إسرائيل بصفتها الرجل الطيب، في حين برزت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الرجل السيئ»، ولو كان هناك أيضاً تناقص في مقدار التغطية غير الحسنة لمنظمة التحرير في عام ١٩٧٩[٤١].

أما العروض الوثائقية عن فلسطين والفلسطينيين، فقد كانت إما متوازنة أو

(٣٨) Abuelkeshk, «A Portrayal of the Arab-Israeli Conflict in Three U.S. Journals of Opinion, 1948-82,» p. 265.

(٣٩) Khalil Jahshan, «U.S. Media Treatment of the Palestinians since the Intifada,» *American-Arab Affairs*, no. 28 (Spring 1989), pp. 81-88.

(٤٠) انظر: William Adams and Phillip Heyl, «From Cairo to Kabul with the Networks, 1972-1980,» in: William C. Adams, ed., *Television Coverage of the Middle East* (Norwood, N. J.: ABLEX Publishing Corporation, 1981), p. 12, and Montague Kern, *Television and Middle East Diplomacy: President Carter's Fall 1977 Peace Initiative* (Washington, D. C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1983).

(٤١) Morad O. Asi, «Arabs, Israelis and U.S. Television Networks: A Content Analysis of How ABC, CBC and NBC Reported the News between 1970-1979,» (Ph. D. Dissertation, Ohio University, 1981), p. 142.

مناصرة لإسرائيل. غير أنه حين تكون هذه العروض متوازنة، يتجه الضغط نحو القنوات التلفزيونية فترفض بثها، أو ترتب بث عرض وثائقي مناصر لإسرائيل بعدها[٤٢].

وأما عروض التسلية في التلفزيون، فقد قدمت عدداً من الحلقات التي تصور الفلسطينيين والعرب على أنهم إرهابيون أو من الأوغاد بصفة عامة[٤٣].

وأخيراً، فإن الأفلام الأمريكية قد صورت العرب، بشكل كاسح، في ضوء سيئ للغاية. ويشمل ذلك الفلسطينيين أيضاً بصفتهم من الشعب العربي. هذا وكانت الأفلام عن فلسطين وعن النزاع العربي ـ الاسرائيلي من بين أسوأ الأفلام، وفيها يصوَّر الفلسطينيون كإرهابيين، وغالباً ما يقارَنون بالنازيين. ويقدَّم الفلسطينيون «لا كأفراد ضمن وسطهم الثقافي، بل بصفتهم بلاء القرن العشرين، وقد تأصلوا في ثقافة متحجرة، وصبّتهم صباً عقلية العنف على نحو راسخ»[٤٤]. في هذه الأفلام لا يتاح للفلسطينيين أن يتكلموا على أنفسهم بأنفسهم، كما لا يتكلم أحد آخر باسمهم أو يعبر عن مطامحهم في السلام والأمن وتقرير المصير[٤٥].

سابعاً: الكنائس

في حين تعترف المجموعات الكنسية المسيحية في الولايات المتحدة كلها تقريباً بحق إسرائيل في الوجود كدولة ذات سيادة وتؤيد هذا الحق، توجد في ما بينها فوارق في مواقفها إزاء جوانب معينة من فلسطين ومن النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. إلا أن المجموعات الكنسية الرئيسية الراسخة تعترف، عموماً، بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. كذلك دافع مجلس الكنائس الوطني ومجلس الكنائس العالمي وعدد من المجموعات الكنسية عن إدخال منظمة التحرير في مفاوضات

(٤٢) انظر: Jack G. Shaheen, *The TV Arab* (Bowling Green, Oh.: Bowling Green State University Popular Press, 1984), and «Public Television Faulted for Anti-Arab Bias,» *ADC Times*, vol. 15, no. 2 (February 1994), p. 11.

(٤٣) Shaheen, Ibid.

(٤٤) Jack G. Shaheen, «Palestinians on the Silver Screen in the 1980s,» *American-Arab Affairs*, no. 28 (Spring 1989), p. 77.

(٤٥) المصدر نفسه. انظر أيضاً: Laurence Michalak, *Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in American Popular Culture*, 3rd ed. (Washington, D. C.: ADC, 1988).

السلام[٤٦]. من جهة أخرى، فإن مجموعات كنسية أصولية، إنجيلية، تؤمن بالألفية، قد تحاشت، بوجه عام، أية إشارة إلى الفلسطينيين، وهي تتحدث وتتصرف وكأن العرب الفلسطينيين (مسيحيين ومسلمين) غير موجودين، أو أنهم بالامكان اطّراحهم والاستغناء عنهم. هذه المجموعات كانت قد تسيّست كثيراً وقدمت دعماً كبيراً (معنوياً ومالياً) إلى إسرائيل. إنها، من حيث الأساس، مجموعات صهيونية مسيحية تشجع الهجرة اليهودية إلى الأرض المقدسة تمهيداً للمجيء الثاني للمسيح، وعندئذٍ إما أن يعتنق اليهود المسيحية أو يلقى بهم في الجحيم. وقد نظرت هذه الجماعات إلى العرب الفلسطينيين كعائق بوجه المخطط الإلهي، ولهذا فإن عليهم أن يتركوا البلاد أو أن يهجَّروا منها. ومن البديهي أن هذه المجموعات تؤيد تقرير المصير للفلسطينيين[٤٧].

ثامناً: الرأي العام

ثمة عوامل متعددة تؤثر في تكوين المواقف. وقد جرى البحث في بعض هذه العوامل آنفاً، فاتّضح أن العرب الفلسطينيين لا يحظون بأولوية الاهتمام في الآداب والكتب المدرسية والصحافة والتلفزيون والأفلام. لذا ينبغي عدم الاستغراب، عند الإجابة عن السؤال الذي يقول: «في حالة الشرق الأوسط، هل تعاطفك مع إسرائيل يفوق تعاطفك مع الدول العربية؟»، أن نجد أغلب الأمريكيين يقولون إن تعاطفهم مع إسرائيل هو الأرجح[٤٨]. غير أنه من الجدير بالذكر أن هذه الإجابات تمثل رأياً إيجابياً مضخماً عن إسرائيل، ورأياً سلبياً مبتسراً عن الفلسطينيين والعرب بسبب التحيز في الاستبيان، أو بسبب ما يعتري الاجراءات في استطلاعات الرأي من إهمال وخلل وارتباك. من العوامل التي تسهم في

---

(٤٦) انظر: Robin Madrid, ed., *Statements and Position Papers of Major American Organizations on Middle East Peace* (Washington, D. C.: Washington Middle East Associates, 1986).

(٤٧) انظر: Ruth W. Mouly, *The Religious Right and Israel: The Politics of Armageddon* (Chicago, Ill.: Midwest Research, 1985), and Ronald R. Stockton, «Christian Zionism: Prophecy and Public Opinion,» *Middle East Journal*, vol. 41, no. 2 (Spring 1987), pp. 234-253.

(٤٨) انظر: Michael W. Suleiman, *The Arabs in the Mind of America* (Brattleboro, Vt: Amana Books, c1988); Eytan Gilboa, *American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict* (Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1987), and Richard H. Curtiss, *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute*, 2nd ed. (Washington, D. C.: American Educational Trust, 1986).

التحيز، مثلاً، اعتبار القضية اليهودية وإسرائيل عند وكالات استطلاع الرأي الأمريكية من المسائل ذات الاهتمام المركزي الأول لديها. كذلك، فحتى العقد الأخير أو نحو ذلك، كان هناك جهل تام أو إهمال متعمد بشأن مصير العرب الفلسطينيين. وحين يستطلع المرء فهرس تقارير الرأي العام المعتادة بحثاً عن «فلسطين» أو «العرب في فلسطين» مثلاً، فإنه يحال إلى «اليهود: الاستيطان» أو إلى «إسرائيل»(٤٩). وكما هو الحال بالنسبة إلى التغطية في وسائل الاعلام، نجد استطلاعات الرأي العام تتجاهل أيضاً، حتى وقت قريب، وجود الفلسطينيين في بلادهم ذاتها، أو أنها تتحدث عنهم فقط في إطار الصلة باليهود أو الاسرائيليين. ومع أن الرأي العام الأمريكي كان منقسماً بشأن التقسيم المقترح لفلسطين في عام ١٩٤٨، فقد جرى إسقاط الفلسطينيين من استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة حتى أواسط الستينيات. وبعد حرب عام ١٩٦٧، سأل بعض الاستبيانات الأمريكيين عن مواقفهم بشأن القدس وإعادة الأراضي المحتلة. وبالمقارنة مع الأسئلة التي تتعلق بإسرائيل وشعبها، نجد، على العموم، أن الأسئلة التي تتعلق بالفلسطينيين واهتماماتهم أقل عدداً بكثير. كذلك فإن صياغة الأسئلة هي من المشاكل، حيث يقوم كاتب السؤال بتزويد معلومات في صالح إسرائيل و/أو معلومات ليست في صالح الفلسطينيين(٥٠). ورداً على مثل هذه الأساليب المتحيزة، أخذت جماعة من العرب الأمريكيين بتولي استطلاعاتها عن فلسطين والفلسطينيين، فجاءت النتائج مختلفة إلى حد غير قليل، بمعنى أنها أظهرت وجود تعاطف أكبر مع الفلسطينيين ومع رغبتهم في وطن قومي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومع حاجتهم إليه(٥١).

---

(٤٩) انظر: Hadley Cantril, ed., *Public Opinion, 1935-1946* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1951), pp. xvi and xlii, and George H. Gallup, *The Gallup Poll: Public Opinion, 1935-1971*, vol. 3 (New York: Random House, 1972), p. 2365.

(٥٠) يجري بحث هذه المسألة في: Michael W. Suleiman, «American Public Support of Middle Eastern Countries, 1939-1979,» in: Michael Craig Hudson and Ronald G. Wolfe, eds., *The American Media and the Arabs*, with contributions by James Baerg... [et al.], CCAS Studies in Arab-American Relations; 1 (Washington, D. C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1980), pp. 13-36

(٥١) انظر استطلاع ١٩٨٢ الذي أجرته مجموعة Decision/Making/Information وغيره من الاستطلاعات التي أجراها في عام ١٩٨٥ Survey Research Center التابع لجامعة ميشغن. نشرت نتائج هذه الاستطلاعات وغيرها في كندا في: Elia Zureik and Fouad Moughrabi, eds., *Public Opinion and the Palestine Question* (New York: St. Martin's Press, 1987).

خلاصة واستنتاجات وملابسات

إن العرض الآنف الذكر لمواقف الأمريكيين وتوجهاتهم بشأن فلسطين والفلسطينيين يُظهر، بشكل عام، وجود إهمال للفلسطينيين ومقت لهم. ومثل هذه الآراء لها ملابسات مؤكدة، من شأنها أن تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة وسكانها.

١ ـ لم يكن للفلسطينيين حتى وقت قريب أثر كبير في وعي الأمريكيين. ويصدق هذا، على الأخص، على المسيحيين البروتستانت الانجيليين. ولكنه يصدق أيضاً، بوجه عام، بسبب الصلة التوراتية للأرض باليهود والمسيحيين. كان يُنظر إلى العرب الفلسطينيين، ومنهم الفلسطينيون المسيحيون، بصفة عامة، على أنهم غير موجودين أو غرباء. أما بالنسبة إلى المؤمنين بالألفية، فإن وجود فلسطين يعترض مخطط الله، أو إنه في أحسن الفروض، يؤجل المجيء الثاني للمسيح.

٢ ـ إن الفلسطينيين في المنظور الأمريكي هم شعب عاش خارج التاريخ[٥٢]. ولئن كان لديهم تاريخ فهو مسجل على نحو سلبي. إنهم «الذين ليسوا يهوداً» في فلسطين، أو إنهم، كما تصورهم الأفلام التوراتية التي تُنتج في الولايات المتحدة، الشعب الذي يتقاتل مع اليهود أو الصهاينة أو الاسرائيليين ويقتل شعبهم. إنهم الجماعة المنفصلة عن غيرها، في حين أن اليهود والصهاينة والاسرائيليين هم جزء من الجماعة المتضامنة. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين هم الضحايا، أي الشعب الذي خسر وطنه وهو يقاتل من أجل استعادة جزء من ملك آبائه وأجداده، لكنهم هم الذين ينحى عليهم في الغالب الأعم باللائمة بشأن النزاع[٥٣].

٣ ـ إن الآراء الأمريكية عن فلسطين والفلسطينيين لا تقوم على أساس الواقع الحقيقي لفلسطين بقدر ما تقوم على نتاج تاريخ أمريكا وبيئتها وثقافتها. وفي هذا الصدد لعبت آراء المستشرقين، والاستشراق الأمريكي بالذات، دوراً رئيسياً في

(٥٢) هذه الملاحظة تنطبق على العرب بشكل عام. انظر: William E. Leuchtenburg, «The American Perception of the Arab World,» in: George N. Atiyeh, ed., *Arab and American Cultures* (Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977), pp. 15-25.

(٥٣) انظر الدراسات المختلفة في: Edward W. Said and Christopher Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London: Verso, 1988).

تكوين هذه الآراء(٥٤).

٤ ـ بما أن هذه المواقف متغلغلة كثيراً، فإنه يكون بوسع الذين يكتبون عن الموضوع أن يقوموا، إما عمداً أو جهلاً، بتشويه وضع الفلسطينيين وإضعافه أو تقويضه، وذلك لأنهم يعزون ما يقومون به إلى صفة أو خصلة ثقافية خاطئة، في حين أن ذلك الوضع يقوم على أساس سياسي متين. مثلاً، يُفترض أن الفلسطينيين يعارضون الإسرائيليين لأنهم [أي الفلسطينيون] يعارضون التقدم ويعارضون الغرب ـ في حين أن الواقع هو أنهم يقاتلون للدفاع عن أنفسهم وعن حقوقهم السياسية. كذلك، إن الانتفاضة لم يسببها الاسلام أو الصحوة الاسلامية، كما يؤكد بعضهم؛ إن الانتفاضة هي الرد على الاحتلال الاسرائيلي المستمر(٥٥).

٥ ـ بسبب ما يُزعم من تخلف الفلسطينيين ومعارضتهم التقدم، فإنهم غالباً ما يُعتبرون غير جديرين بتقرير المصير.

٦ ـ إن الفلسطينيين لا يُسمح لهم بأن يتكلموا على أنفسهم بأنفسهم. ويعزى تبرير ذلك إلى ما يُزعم عن تخلفهم أو ممارساتهم غير الديمقراطية أو أعمالهم الإرهابية. أما المصادر الفلسطينية فغالباً ما يجري تجاهلها أو رفضها باعتبارها متحيزة وغير عقلانية(٥٦). وفي الغالب، لا يجري القبول إلا بـ «المعتدلين» أو البروتستانت الانجيليين، أو العرب الآخرين، أو الاسرائيليين كمتحدثين باسم الفلسطينيين(٥٧).

٧ ـ هذه المواقف تجعل من الممكن للوكالات السياسية الأمريكية أن تحد الحقوق السياسية للفلسطينيين الأمريكيين أو مؤيديهم، أو أن تتجاوزها. ومن

---

(٥٤) Edward W. Said: *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979), and *Culture and Imperialism* (New York: Alfred A. Knopf, 1993), and Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (Montreal; New York: Black Rose Books, ©1992).

(٥٥) انظر: John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 182.

(٥٦) انظر: Elias H. Tuma, «The Palestinians in America,» *The Link*, vol. 14, no. 3 (July-August 1981), p. 4.

(٥٧) يصدق هذا على الفلسطينيين عموماً كما يصدق على الفلسطينيين في الولايات المتحدة. للاطلاع على سرد للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي قدمه فلسطيني «مقبول»، بروتستانتي انجيلي، انظر: Anis A. Shorrosh, *Jesus, Prophecy and the Middle East* (Nashville, T. N.: Thomas Nelson Publishers, 1982).

من الأمريكيين العرب الآخرين الذين ينظر إليهم كناطقين «مقبولين» عن القضية الفلسطينية فؤاد عجمي وكنعان مكية (اسمه المستعار سمير الخليل) وكلاهما تعتبره الجالية العربية ـ الأمريكية مناهضاً للعرب في عواطفه وكتاباته عن القومية العربية وغيرها من القضايا العربية.

الممكن أن يتخذ هذا الأمر شكل قيام مكتب التحقيقات الفدرالي بالتحقيق عن الناشطين بشأن القضية الفلسطينية و/أو مضايقتهم، أو أن يتخذ شكل قيام وزارة العدل الأمريكية أو مكتب الهجرة والتجنس بوضع القيود على دخول الفلسطينيين أو العرب إلى الولايات المتحدة أو إقامتهم فيها. ومع أن هذه الممارسات ليست مطّردة ولا متواصلة، لكن استخدامها بين حين وحين يؤدي إلى ترهيب عدد كبير من الناس فيُجبَرون على التزام الصمت أو التقليل من النشاط الفعال[٥٨].

٨ ـ في النهاية، إن العنصر الأهم في تتبع سياسات معينة عن فلسطين أو عن أية منطقة أخرى من مناطق العالم هو رأي الزعماء الأمريكيين بشأن كيفية ترويج المصالح الأمريكية على أحسن وجه. هذا وإن العملية ذاتها الخاصة بالتوصل إلى معرفة المصلحة الوطنية بشأن أي قضية من القضايا، أو الخاصة بكيفية تحقيق هدف معين بصورة مثلى، هي عملية تتأثر كثيراً بمواقف القيادة السياسية، وهي في الغالب تتأثر بالعوامل المذكورة آنفاً. كذلك، إن العملية السياسية الأمريكية بذاتها تجعل عرض وضع موضوعي أو مناصر للفلسطينيين (وهو أمر لا يقع ضمن التيار السائد تحديداً) قضية خلافية، وبالتالي فهو وضع سياسي يكلف كثيراً بالنسبة إلى مرشح سياسي أو زعيم سياسي إذا ما أراد أن يتبناه، لأنه يفقده الكثير من الفرص في حياته السياسية[٥٩].

فضلاً عن ذلك، في حين يدّعي صناع القرار أنهم يعملون لخدمة المصالح الوطنية وليس استجابةً للضغوط المحلية، فإن طبيعة المصالح الأمريكية وتنوعها في المنطقة، وكذلك بعض الأهداف، هي إما غير قابلة للتوفيق في ما بينها أو متناقضة،

---

(٥٨) انـظـر: Elaine Hagopian, «Minority Rights in a Nation-State: The Nixon Administration's Campaign against Arab-Americans,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 5, nos. 1-2 (Autumn 1975-Winter 1976), pp. 97-114; U. S. Congress, House, Subcommittee on Criminal Justice of the Committee on the Judiciary, *Hearings on Ethnically Motivated Violence against Arab-Americans* (Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, 1988); M. C. Bassiouni, ed., *The Civil Rights of Arab-Americans: The Special Measure* (Detroit, MI.: Association of Arab-American University Graduates, 1974), and Nabeel Abraham, «The Gulf Crisis and Anti-Arab Racism in America,» in: Cynthia Peters, ed., *Collateral Damage: The New World Order at Home and Abroad* (Boston: South End Press, ©1992), pp. 255-278.

(٥٩) James Zogby and Helen Hatab Samhan, *The Politics of Exclusion: A Report on Arab-Baiting in the 1986 Elections* (Washington, D. C.: Arab-American Institute, 1987), and *The Deadly Silence: A Report on the 1988 Presidential Candidates and Where They Stand on the Middle East* (Washington, D. C.: Arab - American Institute, 1988).

يعني «أن القوى المحلية يمكنها أن تحدد الأولويات أو تسهل إجراء التبادل بعضها في محل بعضها الآخر»(٦٠)، وهنا بالضبط يقع المجال الذي كانت فيه المجموعات المناصرة لإسرائيل ناجحة جداً. إن هذه الجماعات جعلت، بشكل خاص، من إسرائيل قضية ذات أولوية عليا في السياسة الخارجية الأمريكية(٦١). كان هذا نتيجة عوامل متعددة، من ضمنها الدور الفعال الذي لعبته في النظام السياسي الأمريكي وعملية الانتخاب وأساليب مجموعات الضغط والعلاقات الشخصية الوثيقة مع المسؤولين السياسيين، وخصوصاً رئيس الجمهورية وأعضاء الكونغرس. غير أن التأثير المناصر لإسرائيل في السياسة الأمريكية قد تعزز كثيراً، وفي أقل تقدير، بتطور المواقف الشعبية والرأي العام، وكلاهما في صالح إسرائيل. إن مثل هذه المواقف والعوامل الداخلية «تدخل في الاعتبار بالتأكيد وذلك بوضع حدود يكون من غير الحصافة تجاوزها»(٦٢). والنتيجة هي أن التأييد المعد شكله مسبقاً لإسرائيل والاهتمام العلني بـ «أمنها» هما من الأمور المتوقعة الآن من المرشحين السياسيين للمناصب القومية ومن المسؤولين الحكوميين. وبعبارة أخرى، إن مصالح إسرائيل كما يعرضها زعماؤها والمؤيدون لها في الولايات المتحدة هي التي تحدد الطريقة التي ينظر بموجبها السياسيون الأمريكيون إلى النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ونتيجة لذلك، فإما أن يجري تجاهل فلسطين والفلسطينيين، أو يعتبرون غير مهمين. ويُنظر إليهم على أنهم بالامكان اطّراحهم والاستغناء عنهم، أو ينظر إليهم فقط بما يتعلق بإسرائيل والاسرائيليين. بعبارة أخرى، بالقدر الذي يسجلون فيه أثراً في وعي الأمريكيين ومن ضمنهم زعماؤهم السياسيون، فإن هذا الأثر يكون سلبياً فقط، أي اعتبار الفلسطينيين بمثابة غير يهود، غير اسرائيليين، مناهضين لليهود، مناهضين لإسرائيل، وعقبة في طريق تطور إسرائيل وتقدمها، أو اعتبارهم، بوجه عام، الشعب الذي يسبب المشاكل لإسرائيل.

بيد أن الزعماء السياسيين الأمريكيين قد وجدوا أحياناً، وضمن الإطار الآنف الذكر، أنه من الضروري الاستجابة لهموم الفلسطينيين ومصالحهم وحاجاتهم، وهذا بالضبط مردّه إلى أنه يُنظر إليه باعتباره الطريقة المثلى لترويج المصالح الأمريكية في

---

(٦٠) William Baur Quandt, *Domestic Influences on U. S. Foreign Policy in the Middle East: The View from Washington*, Paper-Rand Corporation; P. 4309 ([Santa Monica, Calif.: Rand Corporation], 1970), p. 23.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٧. انظر أيضاً: William Baur Quandt, *United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices* (Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1970).

المنطقة. لقد حدث هذا في ثلاث مناسبات على الأقل. **الأولى** كانت رداً على ظهور حركة المقاومة الفلسطينية وبروز منظمة التحرير بصفتها قوة سياسية فلسطينية مهمة في الشرق الأوسط في الستينيات والسبعينيات. **والثانية** أعقبت الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وما رافق ذلك من دعاية بشأن المذابح في مخيمي صبرا وشاتيلا. **والثالثة** والأخيرة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وفعاليتها المستمرة، الأمر الذي دفع الزعامة الأمريكية إلى أن تقترح تسوية شاملة، وهو وضع تأثر كثيراً بأزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١[٦٣]. في هذه الحالات كلها، وحين كان تحرك الزعامة الأمريكية لاقتراح حلٍ ما قد اعتبر أمراً غير مقبول للاسرائيليين، كانت النتيجة تصاعد معارضة كبرى من مناصري إسرائيل في الولايات المتحدة، الأمر الذي سبب تصدعاً في اتفاق الرأي الحاصل لدى الزعامة حول القضية. وعلى العموم، انتهت تلك المواجهات بأعمال غير متحمسة وبتقدم بطيء نحو تسوية شاملة. بعبارة أخرى، إن نشاط اللوبي المناصر لإسرائيل وضغطه القوي قد وجدا عوناً كبيراً من المواقف الأمريكية الجماهيرية المؤيدة، بوجه عام، لإسرائيل والاسرائيليين. من جهة أخرى، فإن وضع الفلسطينيين السياسي الضعيف في الولايات المتحدة قد أصيب بمزيد من الضرر من جراء غياب الآراء الأمريكية الايجابية بشأن الفلسطينيين. كانت هذه هي الحالة بالتأكيد خلال فترة المفاوضات الطويلة التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، برعاية الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. ويبدو أن هذه العملية كانت تتجه نحو نتيجة في عام ١٩٩٤ وتنطوي على سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي حالة التوصل إلى تسوية سياسية عامة ناجحة للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فإنه من المحتمل أن يطرأ بعض التحسن في الرأي الأمريكي عن الفلسطينيين. بيد أن مثل هذا التغيير لن يحدث سريعاً كما أنه لن يكون جذرياً في طبيعته[٦٤].

---

(٦٣) انظر: Joseph Massad, «Palestinians and the Limits of Racialized Discourse,» *Social Text*, vol. 11, no. 1 (1993), pp. 94-114.

(٦٤) إن التغييرات في مواقف الجمهور إنما تحدث ببطء وتدريجياً. والأحداث الدرامية، مثل التوقيع على تسوية سلمية، لا يمكنها أن تحدث بذاتها تغييرات دائمة في المواقف. وإذا تطورت علاقات حسنة مع كيان فلسطيني في المستقبل ودامت أمداً طويلاً (١٠ إلى ٢٠ سنة مثلاً) فسيتبع ذلك تغييرات في المواقف. انظر: M. Abravanel and B. Hughes, «The Relationship between Public Opinion and Governmental Foreign Policy: A Cross-National Study,» in: J. McGowan, ed., *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), vol. 4, and K. W. Deutsch and R. L. Merritt, «Effects of Events on National and International Images,» in: Herbert C. Kelman, ed., *International Behavior: A Social-Psychological Analysis* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), pp. 132-187.

الفصل الثاني

جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية

هشام أحمد

تركيب نظري

إن سجل الهيكل السياسي المنظم منذ نشوء دولة المدينة في بلاد ما بين النهرين واليونان وروما يبين أن حق تقرير المصير كان قد جرى الدفاع عنه والاعتزاز به من الشعوب كافة. ومع أن مفهوم تقرير المصير يحفل بالصعوبات في تعريفه وتحديد معناه، غير أنه كان دائماً يعني ضمناً حق الشعب في إقامة حكومة باختياره[1]. والقيمة الأساسية هي أن تتم الموافقة على الهيكل السياسي المقام في أي كيان سياسي من قبل الشعب المعني. يترتب على ذلك أنه في حالة قيام قطر ما بتأسيس نظام حكم، أو المساعدة في تأسيسه، في قطر آخر، مع تجاهل حاجات أغلبية الشعب أو كبتها، فإن ذلك يعتبر انتهاكاً لحق هذا الشعب القانوني في تمسكه بهويته الوطنية والإقليمية وتمتعه بالاستقلال الوطني واختياره ممثليه[2]. وحيث إن

(١) للاطلاع على تحليل جيد، انظر: Umozurike Oji Umozurike, *Self-Determination in International Law* (Hamden, Conn.: Shoe String Press, 1972), pp. 3-6, and Malcolm Nathan Shaw, *International Law*, 2nd ed. (Cambridge: Grotius Publications, 1986), p. 130.

(٢) للاطلاع على تحليل ممتاز لمعنى حق الشعوب في تقرير المصير، انظر: Ibrahim Abu-Lughod, «Retrieving Palestinian National Rights,» in: Ibrahim Abu-Lughod, ed., *Palestinian Rights: Affirmation and Denial* (Wilmette, Ill.: Medina Press, 1982), pp. 3-10.

وضع العراقيل في وجه الشعب لمنعه من ممارسة حقه في تقرير المصير يمثل إنكاراً لحقه في التعبير عن إرادته، فإن ذلك يعتبر انتهاكاً كذلك للإجماع الدولي[٣].

تُعتبر الفكرة القائلة بأن يكون حكم الشعب بموافقته ذاته، من سنن الفكر السياسي الأمريكي. وقد شرح هذه القيمة بوضوح تام توماس جفرسون في إعلان الاستقلال: «إننا نرى أن الحقائق التالية بديهية: إن الناس جميعاً قد خلقوا متساوين، وإن خالقهم منحهم حقوقاً ثابتة من بينها حق الحياة والحرية ونشدان السعادة[٤]. وانه قد أقيمت، لضمان هذه الحقوق، الحكومات بين الناس مستمدةً سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين، وانه عندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم مقوّضاً لهذه الأهداف، فمن حق الشعب تغييره أو إلغاؤه، ومن حقه إقامة حكومة جديدة، تُرسى أسسها على تلك المبادئ وتنظم سلطاتها في الشكل الذي يبدو للشعب أنه من المرجح أن يحقق أمنه وسعادته».

كان للفكر السياسي اللامع الذي أبدعه جفرسون أن يجد صداه بعد أكثر من قرن من الزمان في خطب سياسي آخر هو وودرو ويلسون. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى كان مبدأ تقرير المصير قد اكتسب شعبيته حين تبناه الرئيس ويلسون وجعله من أهداف الحرب. كان هذا قد نادى في ٢٧ أيار/مايو ١٩١٦ «بأن للشعوب الحق باختيار الدولة التي تريد العيش في ظلها»[٥]. وفي خطابه الشهير «سلامٌ من دون انتصار» الذي ألقاه في مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٧ شدّد ويلسون على القول بأنه «ما من سلام يدوم، أو ينبغي له أن يدوم، إذا لم يعترف أو يقبل بالمبدأ القائل بأن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة كلها من قبول المحكومين، وأنه ليس هناك من حق موجود في أي مكان من العالم يقضي بتداول الناس بين دولة وأخرى كأنهم ممتلكات»[٦].

---

(٣) انـظـر: D. B. Levin, «The Principle of Self-Determination of Nations in International Law,» in: *Soviet Year Book of International Law* (Moscow: Soviet Association of International Law, 1962), p. 48.

(٤) Henry Steele Commager, *Documents of American History*, 9th ed. (New York: Meredith, 1973), vol. 1, pp. 100-102.

(٥) *Congressional Record*, 64th Congress, 1st sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1916), 53, pt. 9, p. 8854.

(٦) *Congressional Record*, 64th Congress, 2nd sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1917), 54, pt. 2, p. 1742.

أما الإشارة الأصرح إلى فكرة تقرير المصير فقد أوردها الرئيس ويلسون في نقاطه الأربع عشرة، التي أعلنها في خطاب له ألقاه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨. وقد نصت النقطة الخامسة المتعلقة بـ «المطالبات الاستعمارية» أن «مصالح السكان المعنيين يجب أن يكون لها الوزن نفسه تجاه المطالبات العادلة من الحكومة التي يُنظر في حقها الشرعي للفصل فيه». وفي النقطة الثانية عشرة قال ويلسون: «ينبغي أن يُضمن للقوميات الأخرى، التي هي الآن تحت الحكم العثماني، حياة آمنة لا شبهة فيها، وفرصة بالتطور الذاتي لا يمسها شيء على الاطلاق»(٧).

وفي خطاب آخر يُعرف بخطاب النقاط الأربع، ألقاه في الكونغرس بمجلسيه في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩١٨، أدلى الرئيس ويلسون بمزيد من الايضاح لموقفه، فقال: «إن المطامح الوطنية يجب احترامها؛ وإن الشعوب ينبغي ألا تُحكم الآن ويُساد عليها إلا بموافقتها». وأردف مؤكداً: «إن "تقرير المصير" ليس محض كلمات. إنه مبدأ عمل أساسي، وسيكون تجاهل الساسة إياه في المستقبل على مسؤوليتهم في تحمل ما ينجم عن ذلك من أخطار»(٨). وقد كرر ويلسون ما أعلنه عن هذا المبدأ في خطب أخرى، كالخطاب الذي ألقاه في الرابع من تموز/يوليو ١٩١٨، وهو يوم الاستقلال في الولايات المتحدة(٩)، والذي ألقاه في الرابع عشر من شباط/فبراير ١٩١٩ عند حضوره مؤتمر السلام في باريس(١٠)، ثم الخطاب الذي ألقاه بعد ما يزيد على سنة في الرابع والعشرين من شباط/فبراير

---

(٧) للاطلاع على نص نقاط ويلسون الأربع عشرة، انظر: Commager, *Documents of American History*, vol. 2, pp. 137-139; U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1936), pp. 55-56, and Geoffrey Malcolm Gathorne-Hardy, *The Fourteen Points and the Treaty of Versailles*, Oxford Pamphlets on World Affairs; no. 6 (Oxford: Clarendon Books, 1939), p. 10.

(٨) *Congressional Record*, 65th Congress, 2nd sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1918), 56, pt. 2, pp. 1952-1953.

(٩) Woodrow Wilson, «Four Factors of World Peace, Address at Mount Vernon, July 4, 1918,» in: Albert Bushnell Hart, ed., *Selected Addresses and Public Papers of Woodrow Wilson* (New York: Boni and Liveright, [°1918]), pp. 266-269.

(١٠) U.S. Department of State, «Preliminary Peace Conference, Protocol No. 3, Plenary Session of February 14, 1919,» in: U.S. Department of State, *The Paris Peace Conference, 1919*, Its Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 13 vols. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1942-1947), vol. 3, pp. 213-214.

١٩٢٠ بعد عودته من ذلك المؤتمر(١١).

وفي خلال الحرب العالمية الثانية جرى التأكيد مجدداً على مبدأ تقرير المصير من كل من روزفلت وتشرتشل في إعلان الحريات الأربع وفي ميثاق الأطلسي. فقد أكدا أن العدالة الدولية إنما تقوم على المنطق القائل بأن تقرر الأمم شؤونها الداخلية من دون عدوان خارجي(١٢). يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة كانت من المشاركين الرئيسيين في صياغة ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. في المادة ١ (٢) من هذا الميثاق التزمت الولايات المتحدة العمل على تعزيز التطوير في علاقات الصداقة القائمة على أساس احترام «مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب»(١٣).

ألّفت المبادئ التي أعلنها ويلسون إطاراً عاماً لسياسة خارجية يبدو أنها تدعو إلى حق الشعوب الأخرى في تقرير المصير. وقد أدى إضفاء الشعبية في أوساط الجماهير من قبل ويلسون على فكرة تقرير المصير إلى انهماك خبراء القانون الدولي في مناقشات حامية بشأن معنى هذا المبدأ ومنزلته القانونية كذلك.

ترى إحدى المدارس الفكرية أن تقرير المصير هو مبدأ أساسي في القانون الدولي، وأن من حق الشعوب كافة أن تمارس هذا الحق بحرية، كما ان إنكار هذا الحق سيؤدي إلى عدم الاستقرار الدولي وكذلك إلى إعاقة الإرادة الوطنية للشعب المعني. يأخذ بهذا الرأي أغلب الباحثين في القانون والفقهاء ومؤلفي الكتب

---

(١١) انظر: Ray Stannard Baker and William E. Dodd, eds., *The Public Papers of Woodrow Wilson, War and Peace: Presidential Messages, Addresses, and Public Papers (1917-1924)* (New York: Harper and Brothers, 1927), vol. 2, p. 469.

(١٢) للاطلاع على مقتطفات من خطاب الرئيس روزفلت عن الحريات الأربع، الذي ألقاه في الكونغرس في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، وعلى ميثاق الأطلسي الصادر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤١، انظر: U.S. Department of State, *Making the Peace Treaties, 1941-1947: A History of the Making of the Peace Beginning with the Atlantic Charter, the Yalta and Potsdam Conferences, and Culminating in the Drafting of Peace Treaties with Italy, Bulgaria, Hungary, Rumania, and Finland* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1947), pp. 1-2.

كان ميثاق الأطلسي قد صدر اثر اجتماعات عقدت على ظهر سفينة بين تشرتشل وروزفلت قبالة ساحل نيوفاوندلاند في آب/أغسطس ١٩٤١.

(١٣) إن المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة تدعو كذلك إلى احترام حق تقرير المصير. للاطلاع على نص هذا الميثاق، انظر: Burns H. Weston [et al.], *International Law and World Order: An Introductory Problem-Oriented Coursebook*, American Casebook Series (St. Paul, Minn.: West Publishing, 1980), pp. 6-23.

والهيئات الدولية(١٤).

ثمة آراء أخرى جاءت أقل حماسة بشأن اعتبار تقرير المصير كمبدأ معترف به من مبادئ القانون الدولي(١٥)، وقد أثرت هذه الآراء كثيراً في صنع السياسة

---

(١٤) يمثل هذه المدرسة الفكرية فيليب م. براون، ادوارد هاليت كار، ألفرد كوبان، روزالين هيغنز، آن ف. و. توماس وأ.ج. توماس، هارولد س. جونسون، محمد شريف بسيوني، أوموزوريك أوجي أوموزوريك، د.ب. ليفن، لورانس ت.فارلي، مانفرد لاشس، إيان براونلي، كلود تشايسن وابراهيم أبو لغد... الخ، وغيرهم. كما أن مبادئها قد جرى تأكيدها من قبل الأمم المتحدة في مناسبات متعددة. انظر: Philip Marshal Brown, «Self Determination in Central Europe,» *American Journal of International Law*, vol. 14 (1920), p. 235; Edward Hallett Carr, *Conditions of Peace* (London: Macmillan, 1942), p. 37; Alfred Cobban, *National Self-Determination*, reviewed ed. (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, [1948]), p. 4; Rosalyn Higgins, *The Development of International Law through the Political Organs of the United Nations* (London; New York: Oxford University Press, 1963), p. 105; Ann Van Wynen Thomas and A.J. Thomas (Jr.), *Non-Intervention: The Law and its Import in the Americas*, foreword by Julio Cueto-Rua (Dallas, Texas: Southern Methodist University Press, 1956), p. 369; Harold S. Johnson, *Self-Determination within the Community of Nations*, foreword by Inis L. Claude (Jr.) (Leyden: A.W. Sijthoff, 1967), p. 94; Mohammed Cherif Bassiouni, ««Self-Determination» and the Palestinians,» *American Journal of International Law*, vol. 65, no. 4 (September 1971), p. 33; Umozurike, *Self-Determination in International Law*, pp. xiii, 3 and 202-203; Levin, «The Principle of Self-Determination of Nations in International Law,» p. 46 and 48; Lawrence T. Farley, *Plebiscites and Sovereignty: The Crises of Political Illegitimacy* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), p. 3; Manfred Lachs, «The Law in and of the United Nations: Some Reflections of the Principle of Self-Determination,» *Indian Journal of International Law* (1961), p. 432; Manfred Lachs, «Some Reflections on the Problem of Self-Determination,» *Law in the Service of Peace*, vol. 2 (December 1957), p. 61; Ian Brownlie, *Principles of Public International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1966), p. 484; Claude Cheysson, «The Right to Self-Determination,» interview conducted by Elias Sanbar, *Journal of Palestine Studies*, vol. 16, no. 1 (Autumn 1986), p. 9; Abu Lughod, «Retrieving Palestinian National Rights,» and Shaw, *International Law*, p. 130.

(١٥) يمثل هذه المدرسة لسلي س. غرين، جورج شوارزنبرغر وروبرت إمرسون. انظر: *Report of the Forty-Seventh Conference of the International Law Association, 1956* (London: International Law Association, 1957), p. 58; Georg Schwarzenberger, *A Manual of International Law* , 5th ed. (New York: Frederick A. Praeger, 1967), p. 74; Rupert Emerson: *From Empire to Nation: The Rise of Self-Assertion of Asian and African Peoples* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), p. 307, and *Self-Determination Revisited in the Era of Decolonization*, Harvard University, Center for International Affairs, Occasional Papers in International Affairs; no. 9 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1964), = pp. 63-64, and *Proceedings of the American Society of International Law at its Sixtieth Annual*

الأمريكية تجاه الشعوب الأخرى. ومن سخرية الأقدار، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت دائماً تزعم لنفسها تصدّر الدعوة إلى مبدأ تقرير المصير، نجد أن بعض صناع السياسة الأمريكية قد سار في اتجاه معاكس لتطبيقه المطرد في العالم(١٦). إن المستوطنين الأمريكيين كانوا، حتى في البلاد الجديدة، وإبان عملهم على تحرير أنفسهم من السيطرة البريطانية، يشنون في الوقت عينه حملة اكتساح لا هوادة فيها ضد أهالي البلاد الأصليين فيهددون وجودهم ذاته.

تصادمت أفكار جفرسون في مناسبات عدة مع الرغبة في توسيع النفوذ الأمريكي. إن مذهب مونرو لعام ١٨٢٣ قد ظهر، كما زعموا، لتخليص أمريكا اللاتينية من التدخل الأوروبي، ولكنه كان يرمي في واقع الأمر إلى ترسيخ مصالح الولايات المتحدة في مناطق تقع خارجها. وفي رئاسة ثيودور روزفلت ظهر الملحق لمذهب مونرو في بداية هذا القرن فكان خطوة أشد ثباتاً نحو مرحلة تؤسس للتدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية.

كان الدافع الأساسي في كلتا الحالتين هو العمل الحثيث للإعلاء من شأن المصالح الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة. أما أن شعوب المنطقة كانت تطمح إلى حكم نفسها بنفسها بلا تدخل خارجي، سواء كان أمريكياً أو أوروبياً، فهو أمر لم يكن يعني كثيراً الدولة التي كان غرضها هو فرض نفوذها وهيمنتها.

يستطيع المرء إذاً أن يستنتج مما ذكر آنفاً أن دوافع الولايات المتحدة وراء الإعلان عن مبدأ تقرير المصير بصفته المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية لم تكن دوافع خالصة تماماً كان ويلسون ينوي تطبيق المبدأ فقط على الشعوب التي تقطن في أقطار كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تتنازع معها: إن تقرير المصير لا ينطبق إلا على أوروبا الوسطى(١٧). والمبدأ لم يوضع موضع التطبيق في حالة الشعوب الرازحة تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي، وهذا بموافقة الولايات المتحدة(١٨).

= *Meeting* (Washington, D.C.: American Society of International Law, 1966), p. 135.

(١٦) للاطلاع على أمثلة، انظر: Dean Rusk, «The Winds of Freedom,» in: Ernest K. Lindley, ed., ***Selections from the Speeches and Statements of Secretary of State Dean Rusk, January 1961-August 1962*** (Boston: Beacon Press, 1963), p. 227.

(١٧) انظر خطاب ويلسون عن معاهدة السلام مع ألمانيا، وكان قد ألقاه في ١٠ تموز/يوليو ١٩١٩، في: «Treaty of Peace with Germany,» 66th Congress, 1st sess., *Sen. Doc.*, no. 50 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1919), p. 6.

(١٨) انظر: Herbert Adams Gibbons, «The Armistices and Peace Negotiations,» *The Century*, vol. 97, no. 4 (February 1919), pp. 534-543, reprinted in: 66th Congress, 1st sess., *Sen. Doc.*, no. 27 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1919), pp. 32-42.

وحتى ويلسون نفسه أقر بوجود محاباة في طريقة تطبيق تقرير المصير. كما انه أنكر أن تكون للمبدأ صفة التطبيق العام. ويبدو أن ويلسون كان راضياً ما دام التطبيق من شأنه أن يخدم المصالح الاستعمارية[١٩]. وحين حُرمت أقطار معينة من ذلك المبدأ لم يعبّر ويلسون عن الامتعاض.

ولعل كلمات ويلسون الآتية تصف على أحسن وجه موقفه من تقرير المصير بالنسبة إلى الشعوب في خارج أوروبا: «إن الشعوب التي لم تبلغ التطور بعد والشعوب الجاهزة للاعتراف ولكنها ليست جاهزة بعد لتولي مسؤوليات الدولة كاملة ستعطى ضمانات كافية من الحماية الودية والإرشاد والمعونة»[٢٠]. وهذا الرأي لا يختلف في حقيقته عن البيانات الاستعمارية البريطانية والفرنسية في ذلك الحين، ولا سيما بشأن وضع شعوب معينة تحت وصاية دول أكثر منها «تحضراً». ويلقي التورط الأمريكي في المكسيك خلال الحرب العالمية الأولى بمزيد من ظلال الشك على إخلاص ويلسون في تطبيق مبدأ تقرير المصير. «إن وودرو ويلسون ذاته الذي دافع عن تقرير المصير للشعوب بعد الحرب العالمية الأولى باعتبار ذلك إحدى الطرق "التي تجعل العالم مطمئناً آمناً للديمقراطية" هو نفسه الذي أيد كذلك تدخل الحلفاء ضد الثورة البلشفية في عام ١٩١٩»[٢١].

كان هدف الحلفاء هو إزالة الهيمنة الإقليمية التي كانت تتمتع بها الامبراطوريات النمساوية ـ المجرية، والألمانية، والعثمانية[٢٢]. يضاف إلى هذا أن ويلسون في إعلانه عن فكرته الخاصة بتقرير المصير، إنما كان معنياً بتقديم إجراء مضاد لأفكار الثورة البلشفية لعام ١٩١٧ في روسيا، ذلك أن البلاشفة كانوا ينادون بقوة بحق تقرير المصير للشعوب والقوميات الأخرى[٢٣]. وقد أضاف

(١٩) حول هذه النقطة، انظر تصريحات ويلسون كما وردت في: Baker and Dodd, eds., *The Public Papers of Woodrow Wilson, War and Peace: Presidential Messages, Addresses, and Public Papers (1917-1924)*, vol. 2, p. 244.

(٢٠) ورد في: Farley, *Plebiscites and Sovereignty: The Crises of Political Illegitimacy*, p. 7.

(٢١) Melvin Gurtov and Ray Maghroori, *Roots of Failure*, Contributions in Political Science; no. 108 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1984), p. 5.

(٢٢) انظر: Farley, Ibid., pp. 4-5, and Erich Hula, *Nationalism and Internationalism: European and American Perspectives*, American Values Projected Abroad; v. 11 (Lanham, Mad.: University Press of America, ©1984), p. 4.

(٢٣) Vladimir Ilytch Lenin, «Imperialism and the Right of Nations to Self-Determination,» in: Vladimir Ilytch Lenin, *Collected Works, Volume 39: Notebooks on Imperialism*, translated by Clemens Dutt; edited by M.S. Levin (London: Lawrence and Wishart; Moscow: Progress Publishers, 1968), pp. 735, 737, 739-741 and 787.

نجاح الثورة البلشفية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ قوة دفع أخرى إلى الفكرة الملهِمة أصلاً الخاصة بتقرير المصير. إن ويلسون لم يتفوه بذلك المبدأ قبل أن يعلنه الروس في علاقاتهم الداخلية والخارجية.

كان روبرت لانسِنغ، وزير خارجية ويلسون، يرى أن فكرة تقرير المصير لم تكن من وضع ويلسون[٢٤]. وقد ذهب لانسنغ، في تشكيكه في إخلاص صناع السياسة الأمريكية بالدعوة إلى المبدأ المذكور، إلى حد القول بأن تمسك الولايات المتحدة به لم يكن محتملاً، داعماً وجهة نظره بالاستشهاد بسوابق من التاريخ الأمريكي: «إذا كان الحق في "تقرير المصير" سليماً من حيث المبدأ وقابلاً للتطبيق على نحو متماثل في إنشاء الولاء السياسي والسيادة الإقليمية، فإن مسعى الولايات الجنوبية للانفصال عن الاتحاد الأمريكي في عام ١٨٦١ كان سيعتبر مبرَّراً كل التبرير؛ وفي المقابل نكون، بقيام الولايات الشمالية بمنع الانفصال بالقوة وإجبار سكان الولايات التي أرادت الانفصال بالبقاء تحت سيطرة الحكومة الفدرالية، نكون قد اقترفنا خطأ جسيماً لا يمكن الدفاع عنه، ضد شعب الجنوب بحرمانه من حق هو مؤهل له بالطبيعة»[٢٥].

إن الانتقائية التي سار عليها ويلسون في تطبيق مبدأ تقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى قد شكلت الأساس لأعمال الولايات المتحدة اللاحقة. ومع أن هذه الدولة لم تنضم إلى عصبة الأمم عند تأسيسها في حزيران/ يونيو ١٩١٩، فقد كان ويلسون أحد الكتاب الرئيسيين في وضع ميثاق العصبة. ومما له مغزاه أنه لم يرد أي ذكر لمبدأ تقرير المصير في ذلك الميثاق. يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة لم تعترض، بعد توقيع معاهدة فرساي، على استيلاء الدول المنتصرة على أراض تعود للأعداء[٢٦]. وبعد عقدين من الزمن، ومع أن ميثاق الأطلسي لسنة ١٩٤١ كان يدعو، على ما يظهر من نصوصه، إلى احترام حق الشعوب في أن تحكم نفسها بشكل مستقل، فإن تطبيق هذا المبدأ سيكون محدوداً[٢٧]. فقد مُنعت المستعمرات

---

(٢٤) Robert Lansing, *The Peace Negotiations: A Personal Narrative* (London: Constable, 1921), pp. 85-86.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢٦) Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1930), p. 49.

(٢٧) تجدر الإشارة إلى أن تشرتشل كان يرى أن ميثاق الأطلسي إنما ينطبق فقط على الأمم الأوروبية التي احتلها الألمان وعلى مستعمرات الامبراطورية البريطانية. انظر: Umozurike, *Self-Determination in International Law*, pp. 60-61.

البريطانية من ممارسة ذلك الحق. وقبلت الولايات المتحدة بالاستبعاد العمدي لشعوب المستعمرات البريطانية عن التمتع بالمبدأ الذي زُعم بأنه من المبادئ التي تحكم تسيير العلاقات الدولية. يضاف إلى هذا أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد قامت بدور رئيسي في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تكن هي التي اقترحت، بل الاتحاد السوفياتي، أن يكون من أغراض الأمم المتحدة الصريحة «تطوير علاقات الصداقة بين الأمم على أساس الاحترام لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب»[(٢٨)].

وفي ما بعد تصادم حرص الولايات المتحدة على «المصالح الاستراتيجية القومية» مرةً أخرى مع مطامح شعب آخر هو الشعب الفييتنامي. فبالنسبة إلى تفكير صناع السياسة الخارجية الأمريكية، كان من الأمور الثانوية، هذا إن جرى النظر فيها بأي شكل من الأشكال، أن من حق الفييتناميين أن يختاروا ممثليهم، وأن يقرروا نمط الحكم الذي يرغبون فيه، وأن يصونوا هويتهم الوطنية وأن يقوموا بحماية وحدة الأراضي لبلادهم. وهنا من المهم أن نذكر أن استخفاف الولايات المتحدة بحق الفييتناميين في ممارسة تقرير المصير لم يبدأ حين بدأت حربها في فييتنام. فعندما جاء هوشي مِنه إلى فرساي للمناداة بحق شعبه في تقرير المصير في مؤتمر السلام لسنة ١٩١٩، «قام مشاة البحرية الأمريكية الذين كانوا يحرسون الرئيس ويلسون في محل إقامته بمطاردة الرجل الذي أراد المطالبة بالحق "كما يطارد الوباء"»[(٢٩)].

إن حالة سكان أمريكا الأصليين، وحالة المكسيك، وحالة فييتنام، ليست حوادث منعزلة في سير صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. ويُظهر سجل اجتماعات الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة «تصدّت ضد قرارات الأمم المتحدة عن تقرير المصير، أو تمتنع عن التصويت عليها... وترفض المشاركة في الهيئات الدولية ذات العلاقة بتقرير المصير، أو ترفض الاعتراف باختصاصها»[(٣٠)]. «كان تقرير المصير قد استخدم مراراً من قبل صناع السياسة الأمريكيين لتبرير التدخل في

(٢٨) Hula, *Nationalism and Internationalism: European and American Perspectives*, p. 238.

(٢٩) Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, ©1985), pp. 46-47.

(٣٠) John F. Murphy, «Self-Determination: United States Perspectives,» in: Jonah Alexander and Robert A. Friedlander, eds., *Self-Determination* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), pp. 43-44

شؤون الأقطار الأخرى، وليس للحد منه أو منعه»[٣١]. «يكون تقرير المصير مقبولاً [بالنسبة إلى الولايات المتحدة] إذا كان يتجه نحو إنشاء نظام سياسي قريب الشبه بالنموذج الأمريكي»[٣٢].

وبالنظر إلى ما ذُكر آنفاً، يمكننا القول إن المنطق الذي مفاده أن من المستحيل وغير الواقعي تطبيق مبدأ تقرير المصير في جميع الظروف والأوقات، إنما هو منطق يراد به تبرير عدم الأخذ بالمبدأ بصفته ضامناً مركزياً للاستقرار والنظام العالميين. سنقوم في التقييم التالي للدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تقرير مصير الفلسطينيين من الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، باستقصاء الطريقة التي طبق بها صناع السياسة الخارجية الأمريكية ـ نظرياً وعملياً ـ مبدأ تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

أولاً: ويلسون بين الخيال والواقع

إن إطالة النزاع في الشرق الأوسط يسببه بالدرجة الأولى إنكار إسرائيل حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير في وطنه التاريخي. وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية جسيمة عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة بسبب تأييدها غير المشروط، سياسياً ومعنوياً واقتصادياً وعسكرياً، للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين[٣٣].

كانت فلسطين قبل هزيمة العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى جزءاً من امبراطوريتهم. وعند تفكك الامبراطورية العثمانية في أعقاب تلك الحرب، جرى تقسيم أراضيها إلى مناطق نفوذ في ما بين الحلفاء المنتصرين.

في عام ١٩١٦، وكانت الحرب العالمية الأولى مستمرة، عقدت بريطانيا وفرنسا سراً اتفاقية سايكس ـ بيكو، فتم بموجبها عند نهاية الحرب وضع سوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية ووضع شرق الأردن والعراق تحت الهيمنة البريطانية. ووفقاً لهذه الاتفاقية السرية تقرر أن يكون لفلسطين وضع دولي. وقد انجلى الدافع الذي كان وراء هذا، حين أعلن وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور في

---

(٣١) Gurtov and Maghroori, *Roots of Failure*, p. 5.

(٣٢) Melvin Gurtov, *United States against the Third World: Antinationalism and Intervention* (New York: Praeger, [1974]), p. 8.

(٣٣) للاطلاع على تحليل للجوانب القانونية لهذه المسألة، انظر: Mark P. Cohen, «U.S. Legal Involvement in Violations of Palestinian Rights,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 3 (Spring 1989), pp. 76-95.

الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ «أن حكومة جلالته ستبذل قصارى جهدها لتسهيل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»[٣٤]. إن بيان الوزير الذي كان ثمرة مجهودات صهيونية[٣٥] قد أصدر على شكل رسالة وجهت إلى الزعيم الصهيوني لويس دي روتشيلد.

كانت الحكومة البريطانية تشعر بقلق شديد قبل إعلان أمريكا الحرب في نيسان/ابريل ١٩١٧، وذلك بشأن مجرى الحرب من دون اشتراك الولايات المتحدة[٣٦]. وقد اعتبر الانكليزُ الصهاينةَ الأمريكيين قوة محتملة ذات نفوذ يؤثر في إقناع الجمهور الأمريكي بقبول فكرة دخول الولايات المتحدة الحرب. وكانت تلك الحرب تمر في سنة ١٩١٦ بحالة بائسة جداً بالنسبة إلى الحلفاء. فالخسائر على الجبهة الغربية كانت تقدر بثلاثة جنود مقابل جنديين ألمانيين، كما كانت الغواصات الألمانية توقع أضراراً جسيمة ببواخر الحلفاء[٣٧].

وقد أدرك هذا الوضع الصعب رجل أمريكي كان قد تعلم في جامعة أوكسفورد، وهو جيمس مالكولم، وكانت تربطه بمسؤولين بريطانيين كبار، صلات متميزة. أما صداقته الخاصة مع السير مارك سايكس، الدبلوماسي في وزارة الخارجية البريطانية، فكانت لها أهمية خاصة. أخبره السير مارك ذات يوم أن الانكليز يتطلعون بلهفة نحو دخول الولايات المتحدة الحرب. فأجابه مالكولم قائلاً:

---

(٣٤) وعد بلفور منشور نصه في أول كتاب: Leonard J. Stein, *The Balfour Declaration* (London: Vallentine; New York: Simon, 1961), frontispiece.

(٣٥) للاطلاع على خلفية العلاقات البريطانية ـ الصهيونية التي أدت إلى إصدار وعد بلفور، انظر: المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٩٤، ٩٧ ـ ٣٠٥ و ٣٠٩ ـ ٥٥٦، و Isaiah Friedman, *The Question of Palestine, 1914-1918: British-Jewish Arab Relations* (London: Routledge; New York: Schocken Books, 1973), pp. 1-7, 25-118 and 259-281.

(٣٦) Josephus Daniels, *The Wilson Era: Years of War and after, 1917-1923* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1946), pp. 31-40.

(٣٧) الأرقام مذكورة في: Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979*, with a foreword by John H. Davis, revised ed. (Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1979), p. 13.

انظر أيضاً: Abdallah Frangi, *The PLO and Palestine*, translated by Paul Knight (London: Zed Press, 1983), pp. 41-43; David Lloyd George, *Memoirs of the Peace Conference* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1939), vol. 2, pp. 545-555; Paul Guinn, *British Strategy and Politics, 1914 to 1918* (Oxford: Clarendon Press, 1965), pp. 166-167; Daniels, Ibid., pp. 41-125 and 145-156; Josephus Daniels, *The Wilson Era: Years of Peace, 1910-1917* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944), pp. 413-415, 565-685 and 591-596, and Herbert Asquith, *Memories and Reflections, 1852-1927* (Boston: Little, Brown, 1928), vol. 2, pp. 147-149.

«إنكم تسلكون الطريق الخطأ بشأن هذا الأمر. ولا تستطيعون كسب تعاطف شخصيات يهودية معينة ولا سيما في الولايات المتحدة إلا بطريقة واحدة فقط، وهي أن تعرضوا لهم أنكم ستضمنون فلسطين لهم»(٣٨). كانت هذه بالنسبة إلى الصهاينة لحظة مؤاتية.

كان الانكليز يأملون من وراء وعدهم بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أن يعمد الصهاينة الأمريكيون إلى مكافأة انكلترا بتمهيد الطريق لدخول الولايات المتحدة الحرب. كان يرمي ذلك، من بين أمور أخرى، إلى ملء الفراغ الناشئ عن انسحاب روسيا من الحرب(٣٩).

في خلال الحرب العالمية الأولى قام الصهاينة الأمريكيون، يمثلهم لويس برانديس قاضي المحكمة العليا في عهد ويلسون، بمراقبة ما يجري من محادثات في لندن بين الحكومة البريطانية والصهاينة الانكليز مراقبة دقيقة. وما لبث برانديس وهو يجمع بين مركزه كعضو في المحكمة العليا في أمريكا ونفوذه في الأوساط الصهيونية، أن بدأ بإرسال أفكار سياسية صهيونية من واشنطن إلى لندن. وفي أيار/مايو ١٩١٧، أي قبل ستة أشهر من إصدار وعد بلفور، نقل برانديس وثيقة تتضمن أفكاراً صهيونية من لندن إلى وزارة الخارجية في واشنطن. وقد أُرفقت هذه الوثيقة برسالة قصيرة تقول: «أظن أنكم ستولون الصياغة المرفقة للبرنامج الصهيوني التي وضعها [حاييم] وايزمن ومساعدوه، اهتمامكم، وهي صياغة نوافق عليها»(٤٠). وباختصار، اقترحت الوثيقة «الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود؛ منح اليهود من الأقطار كافة الحرية التامة بالهجرة؛ يتمتع اليهود بالحقوق الوطنية والسياسية والمدنية كاملةً وفق مكان إقامتهم في فلسطين؛ يعطى عقد تأسيس لشركة يهودية تعنى بإعمار فلسطين؛ يُعترف باللغة العبرية كلغة رسمية للإقليم اليهودي»(٤١).

كانت هذه الوثيقة تمثل أفكار برانديس عن فلسطين. وتكاد كل فقرة منها

---

(٣٨) James A. Malcolm, *Origins of the Balfour Declaration: Dr. Weizmann's Contribution* (London: Zionist Archives, 1944), pp. 2-3.

(٣٩) للاطلاع على مناقشة للدوافع البريطانية وراء إصدار وعد بلفور، انظر: Anthony Nutting, *The Tragedy of Palestine from the Balfour Declaration to Today* (London: Arab League Office, 1969).

(٤٠) كما ورد في: Frank Edward Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations* (Washington, D. C.: Public Affairs Press, 1949), p. 165.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

تنكر على أهالي فلسطين الأصليين الحق في تقرير المصير. لقد أُدخلت في ما بعد اللغة نفسها مع تغييرات طفيفة في وعد بلفور وفي صك الانتداب البريطاني على فلسطين.

وحين قام بلفور بزيارة الولايات المتحدة في أيار/مايو ١٩١٧، بحث مع برانديس في إعلانه المقترح. وقد ذكرت جريدة **نيويورك تايمز** أن بلفور تداول مع القاضي برانديس بشأن جمهورية صهيونية في فلسطين(٤٢). كما أنه أخبر ويلسون في حديث بينهما بوجود معاهدات سرية بين الحلفاء. بيد أن برانديس كان هو الذي تولى المبادرة إلى إجراء مزيد من البحث عن موضوع فلسطين مع رئيس الجمهورية. وفي الخامس عشر من أيار/مايو ١٩١٧ أبرق إلى اللورد روتشيلد في لندن قائلاً أنه تحدث حديثاً «مرضياً» مع بلفور ومع الرئيس، وأضاف أن هذه الأخبار «ليست للنشر»(٤٣).

كان ويلسون قد تأثر كثيراً بأفكار برانديس الصهيونية. «وقد قيل إن ويلسون كان يعتبر برانديس الرجل الذي يدين له بمستقبله السياسي»(٤٤). وقد كتب فرانك إدوارد مانويل مشدداً على أثر برانديس في سياسة ويلسون نحو فلسطين قائلاً: «إن اهتمام ويلسون بالصهيونية أمر جرت رعايته بتؤدة من قبل لويس برانديس، وهو أحد الرجال الذين كانوا من أقرب المقربين إليه في سنوات رئاسته الأولى، وقد أصبح الشخصية الرئيسية في أمور التدخل الأمريكي مستقبلاً في فلسطين»(٤٥).

كان تأثير برانديس في رئيس الجمهورية كبيراً إلى حد أتاح له أن يتغلغل في تفكير ويلسون ويجعله يتبنى أفكاراً صهيونية لتكون جزءاً من سياسته الخارجية. لم يكن ويلسون، على حد قول روبن فينك، متعاطفاً مع الصهيونية فقط، بل إنه كان في واقع الأمر يشير إلى نفسه كصهيوني في مباحثاته مع برانديس وفِليكس فرانكفِرتر والقاضي جوليان ماك والحاخام ستيفن وايز وغيرهم من زعماء الصهيونية في أمريكا(٤٦).

---

(٤٢) *New York Times*, 11/5/1917, p. 3.

(٤٣) Manuel, Ibid., p. 166.

(٤٤) انظر: Mohammed K. Shadid, *The United States and the Palestinians* (London: Croom Helm, 1981), p. 25, and Daniels, *The Wilson Era: Years of Peace, 1910-1917*, p. 543.

(٤٥) Manuel, Ibid., p. 116.

(٤٦) Reuben Fink, ed., *America and Palestine: The Attitude of Official America and of the American People toward the Rebuilding of Palestine as a Free and Democratic Jewish Commonwealth* (New York: American Zionist Emergency Council, 1944), p. 30.

في حزيران/يونيو ١٩١٧ طلب بلفور إلى الكولونيل إدوارد هاوس، وكان من المقربين إلى ويلسون وموضع ثقته، أن يبدي رأيه بشأن بيان يعلن التعاطف مع البرنامج الصهيوني. وقد شدد بلفور على أن وزارة الحرب البريطانية كانت قلقة جداً بشأن محاولة ألمانية تجري لكسب تأييد الحركة الصهيونية(٤٧).

وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٧ كتب هاوس إلى ويلسون يقول إنه تسلم البرقية التالية من اللورد روبرت سيسيل، الوزير البريطاني لشؤون الحصار البحري (١٩١٦ ـ ١٩١٨): «إننا نخضع هنا لضغط من أجل إصدار بيان يعلن التعاطف مع الحركة الصهيونية، وسأكون ممتناً لكم كل الامتنان إذا استطعتم التعرف بشكل غير رسمي إلى رأي الرئيس في ما إذا كان يحبذ إصدار مثل هذا البيان». وبعد ثلاثة أيام قام هاوس بتذكير ويلسون برسالة سيسيل، سائلاً: «هل قررتم شيئاً بشأن الجواب الذي سترسلونه إلى سيسيل عن الحركة الصهيونية؟». أجاب ويلسون في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧ يرد على رسالة هاوس الأولى قائلاً: «وجدت في جيبي المذكرة التي أعطيتنيها حول الحركة الصهيونية. أخشى أنني لم أقل لك إنني أتفق مع الصيغة المقترحة من الجانب الآخر. أنا أتفق معها، وسأكون شاكراً إن أعلمتهم بذلك». أكد هاوس خطياً يقول إلى ويلسون في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر: «سأعلم الحكومة البريطانية أن الصيغة التي يقترحونها بشأن الحركة الصهيونية تحظى بموافقتكم»(٤٨).

كان وايزمن يرغب في إصدار بيان رسمي في الوقت عينه تصدره الولايات المتحدة مع وعد بلفور وقت صدوره. لكن، ولأن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا، فإن ويلسون لم يحبذ إصدار إعلان رسمي(٤٩). غير أن ويلسون بكتابته إلى هاوس كان قد أعطى تأييده الحاسم لإصدار وعد بلفور. لذلك لم يكن مستغرباً أن يصدر ذلك الوعد بعد أن كتب ويلسون إلى هاوس بفترة وجيزة.

لعل ويلسون لم يكن على علم تام بالصيغة الدقيقة للبيان الذي أيده، ولا سيما أن البيان كانت قد أدخلت عليه تغييرات كثيرة قبل إصداره رسمياً. بيد أن

---

(٤٧) انظر: Friedman, *The Question of Palestine, 1914-1918: British-Jewish-Arab Relations*, p. 216.

(٤٨) للاطلاع على تفاصيل هذا الموضوع، انظر: Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, pp. 167-169.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

ويلسون أتاح للبيان، من خلال تأييده، أن يعلَن كسياسة. وعندما صدر وعد بلفور أقيمت الاحتفالات أمام القنصليات الأمريكية في الاتحاد السوفياتي واليونان ومصر واستراليا والصين. وتلقى ويلسون عدداً كبيراً من البرقيات تشكره على مجهوداته وكأنه هو الذي أصدر الوعد(٥٠).

ومع أن وعد بلفور قد أصدرته الحكومة البريطانية، غير أن صياغته أعدتها بشكل أساسي شخصيات صهيونية في الحكومة الأمريكية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا. إن وعد بلفور، وإن لم يكن صادراً من الولايات المتحدة، غير أن برانديس كان قد مهد الطريق لإصداره ثم لتطبيقه بما له من نفوذ على ويلسون. كذلك قام الكولونيل هاوس، كما رأينا آنفاً، بدور رئيسي في الجانب الأمريكي. ويرى جاكوب دي هاس، وهو من أوائل المتعاونين مع هرتزل، وتولى منصب السكرتير التنفيذي للجنة التنفيذية الموقتة للشؤون الصهيونية العامة، أن الصهاينة الأمريكيين كانوا مسؤولين عن النص النهائي لوعد بلفور(٥١).

وباعتراف لويد جورج نفسه، كان إصدار وعد بلفور إجراء من إجراءات الحرب بشكل أساسي، وكان يرمي إلى تعطيل جهود القوى المركزية لكسب تأييد اليهودية العالمية والحصول على عواطف اليهود وقوتهم المالية تأييداً للقوى المذكورة(٥٢). وحين أدلى لويد جورج بشهادته أمام اللجنة الملكية عن فلسطين (المعروفة باسم رئيسها پيل) في عام ١٩٣٧، كان أكثر صراحة بشأن الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى إصدار وعد بلفور. يذكر تقرير لجنة پيل على لسان لويد جورج قوله: «إن زعماء الصهيونية... قدموا إلينا وعداً قاطعاً بأنه إذا التزم الحلفاء تسهيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم لحشد عواطف اليهود ودعمهم في أرجاء العالم كافة تأييداً لقضية الحلفاء. وقد أوفوا بوعدهم»(٥٣).

---

(٥٠) Shadid, *The United States and the Palestinians*, p. 25.

(٥١) Manuel, Ibid., pp. 168-169.

(٥٢) انظر: David Lloyd George, *The Truth about the Peace Treaties*, 2 vols. (London: V. Gollancz, 1938), vol. 2, pp. 1119-1120, and Harold William Temperley, ed., *A History of the Peace Conference of Paris*, 6 vols. (London: Henry Frowde and Hodder and Stoughton, 1920-1924), vol. 6, pp. 171-173.

(٥٣) كما ورد في: Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979*, pp. 13-14, ومصدره هو *Cmd. 5479*- Palestine Royal (Peel) Commission Report, p. 17.

وصف صاموئيل لاندمن، وهو محام في لندن والمستشار القانوني للمنظمة الصهيونية العالمية، في كتابه **بريطانيا العظمى واليهود وفلسطين** (لندن، ١٩٣٦) وعد بلفور كما يلي: «كانت أفضل طريقة، وربما كانت الطريقة الوحيدة. . . لإقناع الرئيس الأمريكي بدخول الحرب هي الحصول على تعاون اليهود الصهاينة وذلك بوعدهم بفلسطين، وبذلك يتم حشد القوى النافذة بلا شك لليهود الصهاينة في أمريكا وغيرها وتعبئتها لصالح الحلفاء على أساس تعاقد يقوم على المقابلة بالمثل»(٥٤).

كانت نسبة عدد السكان العرب في فلسطين عند صدور وعد بلفور تبلغ ٩١ بالمئة ونسبة اليهود ٩ بالمئة نصفهم من القادمين الجدد(٥٥). كان وعد بلفور بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني بمثابة إنكار صارخ لحقه في ممارسة تقرير المصير. لم تجرِ مشاورة الفلسطينيين ولا أُخذ وجودهم بنظر الاعتبار كوحدة قومية. وقد جرى إعلام ويلسون حتى بعد صدور الوعد بالنتائج الضارة التي ستصيب أهالي فلسطين المحليين إذا حوّلت بلادهم إلى وطن قومي لليهود. إن ويلسون، كما سيتضح في ما يلي، قد أظهر من التجاوب مع الأفكار الصهيونية بعد صدور وعد بلفور بقدر ما أظهره قبل صدوره.

ففي ٢٧ آب/اغسطس ١٩١٨ كتب الحاخام ستيفن وايز رسالة إلى ويلسون يطلب فيها إلى الرئيس تأييد البرنامج الصهيوني بمناسبة السنة اليهودية الجديدة، فأجابه ويلسون بعد أربعة أيام بالايجاب(٥٦). وقد كرر ويلسون تأييده الخطط الصهيونية في رسالة بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ وجهها إلى اللورد روتشيلد أكد فيها «اهتمامه الكبير في تطوير الخطط الخاصة بفلسطين». وأردف يقول: «أرجو من صميم قلبي أن تتخذ هذه الخطط شكلاً ودواماً مرضيين»(٥٧).

---

(٥٤) كما ورد في: Issa Nakhleh, «The Liberation of Palestine is Supported by International Law and Justice,» in: John Norton Moore, ed., *The Arab-Israeli Conflict: Readings and Documents*, abridged and revised ed. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977), p. 122.

(٥٥) Joseph M. Jeffries, *Palestine: The Reality* (New York: Longmans, Green, 1939), p. 177.

(٥٦) Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, p. 176.

(٥٧) كما ورد في: Seth P. Tillman, *Anglo-American Relations at the Paris Peace Conference of 1919* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961), p. 225.

وعلى الضد من أقوال ويلسون العلنية التي تضمنتها نقطته الثانية عشرة في الثامن من كانون الثاني/يناير ١٩١٨، وفي خطابه في الرابع من تموز/يوليو من السنة ذاتها، كانت فلسطين تعامل، في حقيقة الأمر، بالضبط «على أساس المصلحة المادية» وعلى أساس «الميزة» للدول الأخرى، وليس على أساس «القبول الحر» «للشعب المعني بشكل مباشر» أو التشاور معه. كان مصير فلسطين قد تقرر وفقاً لما كان الحلفاء قد خططوه أصلاً، على النقيض من معارضة ويلسون المعلنة على رؤوس الأشهاد تطبيقَ المعاهدات السرية التي تم التوصل إليها خلال الحرب.

إن تقرير المصير للفلسطينيين لم يكن من الممكن له، على حد كلمات روبرت لانسنغ وزير خارجية ويلسون، «أن ينسجم مع الصهيونية التي كان رئيس الجمهورية ملتزماً بها»[٥٨]. وحين وصل الرئيس ويلسون إلى باريس لحضور مؤتمر السلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨، أخذ يحس بالتعقيد في أمر التوفيق بين تطبيق مبدأ تقرير المصير في فلسطين والمخططات الصهيونية فيها. وذات مرة في كانون الثاني/يناير ١٩١٩ أعلمه مشاوره القانوني، ديفيد هنتر ميلر، على وجه التخصيص «أن قاعدة تقرير المصير من شأنها أن تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين»[٥٩]. من جهة أخرى، ارتأى تقرير قسم الاستخبارات في الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، من بين أمور أخرى، تأسيس دولة يهودية منفصلة في فلسطين تكون بريطانيا الدولة المنتدبة فيها[٦٠]. لقد عزز هذا التقرير عملياً نصوص وعد بلفور وجاء بتفسير واضح لمعنى «وطن قومي» لليهود. وقد ذكر التقرير على نحو واضح صريح أن الوطن القومي لا يعني سوى تحويل فلسطين بأسرها إلى دولة يهودية.

في السابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩١٩ قدم ممثلو الحركة الصهيونية برنامجهم عن فلسطين إلى مؤتمر الصلح. في ذلك اليوم قال ناحوم سوكولوف إن اليهود يرغبون في «وطن قومي» على أساس وعد بلفور، وإن حماية الهجرة اليهودية تتطلب نظاماً للانتداب تشرف عليه بريطانيا. جاءت أقواله هذه لتعزز الاقتراح الذي ورد في تقرير قسم الاستخبارات، المقدم إلى الوفد الأمريكي قبل

---

(٥٨) Lansing, *The Peace Negotiations: A Personal Narrative*, p. 87.

(٥٩) David Hunter Miller, *My Diary at the Conference of Paris, with Documents* (New York: Appeal Printing Company, 1928), vol. 15, pp. 104-108.

(٦٠) Harry Nicholas Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 11-12.

شهر واحد تقريباً. إن هذا، كما سنرى، سيكون بالضبط هو النتيجة للمناورات السياسية كلها قبل المؤتمر وبعده.

ومع أن ويلسون لم يكن في باريس لحضور المؤتمر في الفترة من أواخر شباط/فبراير إلى أوائل آذار/مارس، فإنه أعاد تأكيد الدعم للمخططات الصهيونية وهو في أمريكا، بأقصى درجات القوة. ففي خلال زيارة قصيرة إلى بلاده كتب ويلسون أهم الفصول في تاريخ الصهيونية. كان التقى، في شيكاغو في الثاني من آذار/مارس ١٩١٩، وفداً برئاسة القاضي جوليان ماك عضو المؤتمر اليهودي الأمريكي. وبعد ذلك اللقاء صدر البيان التالي في واشنطن: «إنني... مقتنع بأن الدول المتحالفة، مع الموافقة التامة من حكومتنا وشعبنا، متفقة على أن يتم في فلسطين وضع الأسس لدولة فلسطينية (a Jewish Commonwealth)»[٦١]. وقد لاحظ فرانك إدوارد مانويل ببصيرة نافذة «أن هذه الكلمات كان فيها من الالتزام أكثر مما ورد في الرسالة الموجهة إلى الحاخام ستيفن وايز في ٣١ آب/أغسطس ١٩١٨؛ إنها تبزّ ما ورد في وعد بلفور البريطاني؛ إن تلك العبارة غير المتبلورة الواردة في الوعد، وهي "الوطن القومي" قد أصبحت دولة يهودية»[٦٢].

ومن الجانب العربي كان الحلفاء قد وافقوا على أن يقوم الأمير فيصل، ابن الشريف حسين شريف مكة، بتقديم الموقف العربي إلى مؤتمر الصلح. وفي الوقت الذي قدّم فيه الأمير فيصل الموقف العربي المزعوم، لم يُسمح لأي ممثل من فلسطين أن يحضر المؤتمر.

بيد أنه خلال مناقشات مؤتمر الصلح في باريس عن فلسطين، تسلم الوفد الأمريكي سيلاً لا ينقطع من التقارير عن الأخطار الجسيمة للسياسة الصهيونية كان يرسلها القنصل الأمريكي في القدس، أوتيس غليزبروك. كانت حجته الأساسية أن تطبيق الأهداف الصهيونية سيؤدي إلى إراقة الدماء في المنطقة. كتب يقول: «ليس هناك خلاف في الرأي بأن معارضة المسلمين والمسيحيين منحَ اليهود أي امتياز استثنائي في فلسطين هي معارضة حقيقية، شديدة، وعامة»[٦٣]. يضاف إلى هذا أن هوارد بليس، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، ووليام لِنْ وسترمان أحد مساعدي ويلسون، استطاعا في ١٣ شباط/فبراير ١٩١٩ أن يقنعا ويلسون

---

(٦١) Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, pp. 233-234.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٦٣) كما ورد في: المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

بإرسال لجنة للتحقيق في الأوضاع القائمة في الامبراطورية العثمانية السابقة. وأبدى وسترمان ما راوده من مخاوف بشأن السياسات الصهيونية، كان أهمها بنظره أن تلك السياسات تتعارض مع مبادئ ويلسون عن تقرير المصير، وكان يرى أيضاً أنها تتناقض مع رغبات الأغلبية الساحقة لشعب فلسطين، وفي هذا انتهاك لذلك المبدأ المتبجح. وبعد إعاقات متعددة، وبضغط من أعضاء الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح أنفسهم، وكذلك من بعض مساعديه مثل وسترمان وهنري وايت، شعر ويلسون بأن عليه أن يرسل لجنة تحقيق، وإنْ من دون اشتراك بريطانيا وفرنسا. تألفت اللجنة من شخصيتين أمريكيتين بارزتين هما هنري كينغ (رئيس كلية أوبرلين في أوهايو والمدير الديني السابق لقوات الحملة الأمريكية)، وتشارلز كرين (صناعي من شيكاغو لإنتاج الصمامات، ونائب رئيس اللجنة المالية في حملة ويلسون الانتخابية لسنة ١٩١٢ وأمين مال اللجنة الأمريكية لإغاثة الأرمن والآشوريين). وبحلول الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩١٩، كانت لجنة كينغ - كرين جاهزة للعمل[٦٤]. كان هدفها لقاء ممثلين، أفراداً ووفوداً، لغرض التحقق بقدر الإمكان «من آراء ورغبات الشعب بأسره» في سوريا وفلسطين[٦٥].

في خلال زيارة اللجنة فلسطين في الفترة من ١٠ إلى ٢٥ حزيران/يونيو ١٩١٩، وجدت أن الأقلية اليهودية (وتؤلف عشر السكان كلهم) هي وحدها التي تحبذ تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين. أما أغلبية السكان من المسلمين والمسيحيين معاً، فإنها تعارض اغتصاب وطنها وتفضل إما الاستقلال أو الاتحاد مع سوريا الكبرى[٦٦].

في الثاني عشر من الشهر المذكور أبرقت اللجنة من يافا إلى الرئيس ويلسون، ثم أعادت إرسال برقيتها إليه من القدس في العشرين منه، محذرةً من أن «السكان كبار السن هنا من المسلمين والمسيحيين معاً يتخذون موقفاً موحداً ومعادياً جداً نحو أية هجرة يهودية موسعة أو أي جهود لإقامة سيادة يهودية عليهم». وأضافت

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢ - ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٧ و٢٤٤. انظر أيضاً: Richard Cottam, «The United States and Palestine,» in: Ibrahim Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1971), pp. 387-394.

(٦٥) Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*, pp. 24-27, 74 and 89.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

اللجنة تقول: «إننا نشك في أن أية حكومة بريطانية أو أي مسؤول أمريكي هنا يعتقد أن من الممكن تنفيذ البرنامج الصهيوني إلا إذا دعمه جيش كبير». وأرسلت اللجنة برقية أخرى في ١٢ تموز/يوليو من بيروت أكدت فيها رغبة الأهالي الأصليين في الاستقلال التام. قالت اللجنة إن رغبات هؤلاء قد جرى التعبير عنها في الثاني من تموز/يوليو من قبل المؤتمر القومي السوري المنتخب ديمقراطياً والمؤلف من ٦٩ ممثلاً ينتخبون على نحو منتظم من سوريا ولبنان وفلسطين[٦٧].

في الثامن والعشرين من آب/أغسطس ١٩١٩ قدمت لجنة كينغ - كرين تقريرها إلى الوفد الأمريكي الذي ظل في باريس بعد مغادرة ويلسون قبل ذلك بشهرين. وقد تناولت التوصية الخامسة من التقرير على نحو واضح صريح مسألة تقرير المصير للفلسطينيين. وفي تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الأربعة لمؤتمر الصلح في باريس، أوضحت بشكل لا لبس فيه أن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين سيكوّن انتهاكاً صارخاً لحق الأهالي الأصليين في تقرير المصير. وأوصت اللجنة بالاستقلال والوحدة مع سوريا. وبشأن التورط الصهيوني في فلسطين، وجدت اللجنة أن البرنامج الصهيوني لا يتفق مع مبدأ تقرير المصير وحقوق العرب. كانت اللجنة قد تحرت الوضع في فلسطين على نحو دقيق وشامل. وقد أدركت اللجنة أن الهجرة الاستيطانية المتزايدة إلى فلسطين من شأنها أن تحرم الأهالي الأصليين من حقهم في تقرير المصير وأن تقلقل استقرار الوضع في البلاد، وبذلك تعرّض حياة الفلسطينيين للخطر[٦٨].

كانت اللجنة قد اعتمدت في إجراء تحقيقها على البيان الأنغلو - فرنسي الصادر في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، وعلى قرارات مجلس الأربعة الصادرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، وكذلك على الفكرة الويلسونية عن تقرير المصير التي جرى التصريح بها مراراً. الوثيقة الأولى تنص صراحة على «التحرير التام الذي لا لبس فيه للشعوب التي طال أمد اضطهادها من الأتراك، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان المحليين واختيارهم الحر». والثانية تنص على أن «رفاهية وتطور» الشعوب المعنية يشكلان «أمانة مقدسة في عنق الحضارة» وعلى أن «الضمانات للوفاء بهذه الأمانة ستدخل

---

(٦٧) U.S. Department of State, *The Paris Peace Conference, 1919*, vol. 12, pp. 748-750.

(٦٨) للاطلاع على التفاصيل الكاملة، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٥١ - ٨٦٣. انظر أيضاً:
Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, I.P.S. Anthologie Series; no. 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 213-218.

في صلب دستور عصبة الأمم»[٦٩].

ثانياً: الحجر على تقرير كينغ - كرين

بما أن ويلسون كان قد ترك باريس في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو ١٩١٩، ولكي تصل إليه النتائج التي توصلت إليها اللجنة، أرسل كرين من باريس برقية وصلت إلى البيت الأبيض في الأول من أيلول/سبتمبر، وفيها أوجز المعلومات التي توصلت إليها اللجنة. أوصى كرين في برقيته على نحو قاطع «بأن يتم تعديل البرنامج الصهيوني المتطرف تعديلاً جوهرياً»[٧٠].

في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر سقط ويلسون مريضاً؛ وفي الرابع من تشرين الأول/اكتوبر أصيب بذبحة شديدة ألزمته الفراش حتى نيسان/ابريل من العام التالي[٧١]. وبعد ثلاث سنوات، في تموز/يوليو ١٩٢٢ طلب راي ستانارد بيكر، كاتب سيرة ويلسون، من الرئيس أن يسمح له بنشر تقرير لجنة كينغ - كرين. وافق ويلسون على ذلك قائلاً: «إن هذه لحظة مواتية جداً لنشر التقرير». وهذه «اللحظة المواتية جداً» التي تكلم عليها ويلسون قد واجهت الباحثين بأسئلة مهمة تتعلق بالأسباب التي دعته إلى الموافقة على نشر التقرير بعد ثلاث سنوات من تقديمه.

هل كان السبب هو أن ويلسون لم يفهم محتويات التقرير عند تقديمه؟ هل كان قد نسي، وإن للحظة واحدة، أنه كان قد وافق على وعد بلفور، وهو الوعد الذي وقفت اللجنة بوجهه واعتبرته انتهاكاً لمبدئه بشأن تقرير المصير؟ أم يجوز القول إن ويلسون راوده الشعور بالذنب وهو يعرف أن محتويات التقرير قد حُجر عليها أمداً طويلاً؟

---

(٦٩) Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979*, p. 17, and Jeffries, *Palestine: The Reality*, pp. 237-238.

(٧٠) كما ورد في: Thomas M. Davis, «The King-Crane Commission and the American Abandonment of Self-Determination,» *American - Arab Affairs*, no. 9 (Summer 1984), p. 62.

ومصدره هو: Library of Congress, *The Papers of Woodrow Wilson*, Cablegram, Crane to Wilson, dated 31 August 1919.

(٧١) انظر: John Kennedy Winkler, *Woodrow Wilson: The Man Who Lives On* (New York: Vanguard Press, 1933), pp. 284-286, and Edwin A. Weinstein, *Woodrow Wilson: A Medical and Psychological Biography*, Supplementary Volumes to the Papers of Woodrow Wilson (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1981), pp. 353-355.

لعل عدم النظر رسمياً في تقرير اللجنة في مؤتمر الصلح يعود إلى كونه يعكس وجهة النظر الأمريكية وحدها عن القضية. كانت بريطانيا وفرنسا قد رفضتا منذ الابتداء الاشتراك في عمل اللجنة. ويترتب على هذا أنهما لن تتقبلا أيضاً فكرة نشر التقرير. كانت بريطانيا ترى أن نشر التقرير سيعرّض المخططات الصهيونية للخطر. أما فرنسا فقد رغبت في حجر التقرير لأن النتائج التي توصل إليها بشأن سوريا لم تكن في صالحها، إذ كان لها هناك مصالح استعمارية قديمة. والظاهر أن بريطانيا وفرنسا تمكنتا من إقناع الولايات المتحدة بأن الإبقاء على التقرير طي الكتمان هو أهون الشرين. كان الاهتمام الأساسي لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ينصب على الحفاظ على تحالفهما، ذلك التحالف الذي سيتعرض للتفريط به لو سُمح لخلافاتهما بشأن نشر التقرير أن تتفاقم.

إن الأسباب التي دعت إلى إخفاء تقرير لجنة كينغ ـ كرين قد تكون أسباباً ليست قاطعة، لكن لا خلاف على أن مبادئ مهمة معينة قد تعرضت، في هذه الأثناء، للانتهاك. إن ما يدعيه ويلسون من محاولة تحرير الشعوب من الهيمنة التي تفرضها عليها دول أخرى، كان محاولة لم تطبق في حالة فلسطين. فما ان انتُزعت فلسطين من الامبراطورية العثمانية حتى سُلّمت إلى الصهاينة بتدبير بريطاني وأمريكي.

من المهم، لفهم العملية المعقدة التي أدت إلى الحجر على تقرير لجنة كينغ ـ كرين، القيام بتحليل دور ويلسون في الإسهام في كبت الحقائق الخاصة بفلسطين، وذلك قبل تولي اللجنة مهمتها وبعد تقديمها تقريرها، وكذلك تحليل تكريسه جهوده للدفاع عما نص عليه وعد بلفور، حتى خلال مرضه. سنحاول في البحث التالي إبراز أهمية الدور الذي لعبه مساعدوه الصهاينة المقربون لإيقاعه في شركهم الذي نصبوه له لكي يؤيد موقفهم قبل أن تنتشر الحقائق عن فلسطين، وإبراز أثر هذه الأحبولة في الرئيس بعد أن عرفت الحقائق.

يبدو أن المسلسل الأرجح هو أن الرئيس رغب في أن يجرد نفسه من المسؤولية كلها وينأى بها عن نشر التقرير أو حجره، وهو يعلم أن كليهما سيكون له أثر كبير في مجرى تاريخ العالم. لنفترض، كما يفترض عدد من الباحثين، أن ويلسون لم يقرأ قط محتويات التقرير كلها. ولنفترض كذلك أنه لو كان اطلع على تلك المحتويات لكان نكث وعده بتأييد وعد بلفور. والسؤال الأساسي الذي يظل غير قابل للتوافق مع هذين الافتراضين هو: هل تصرف الرئيس بموجب المعلومات التي تسلمها من اللجنة حين كان في باريس؟ ففي الخلاصات التي

أُبرقت إلى ويلسون في العشرين من حزيران/ يونيو، والتي أُبرقت إلى الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح في الثاني عشر من تموز/ يوليو، أشارت اللجنة بوضوح إلى أن تطبيق البرنامج الصهيوني سيكون انتهاكاً صارخاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ألم يكن من مسؤولية ويلسون أن يعمل وفق المعلومات التي تلقاها عند حضوره مؤتمر الصلح؟ ثم ألم يكن الأمر أن الرئيس مسؤول عن التمرير الصحيح لمعلومات مهمة كالتي احتواها تقرير اللجنة؟

إن التوصل إلى أجوبة عن هذه الأسئلة يعتبر حقاً مهمة شاقة. ولتبديد البلبلة التي تحيط بهذا الموضوع، من المهم تحري العلاقة بين: **أولاً**، موقف ويلسون بشأن تقرير المصير للفلسطينيين حين زوّد اللجنة بتعليماته عن إطار عملها؛ **ثانياً**، إجابة ويلسون المحتملة عن تقرير اللجنة لو أنه كان مسيطراً كل السيطرة على مهمات منصبه عند تقديم التقرير؛ **وثالثاً**، إنشغال ويلسون بالتعقيدات المحيطة بالوضع السياسي الفلسطيني حين كان مريضاً.

من الممكن، بسرد التطورات التي أدت إلى قيام ويلسون بتحديد موقفه المعارض لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير، سواء **قبل** تقديم تقرير اللجنة أو **بعده**، استنتاج رد فعله المحتمل لو أنه كان مسيطراً كل السيطرة على مهمات منصبه عند تقديم التقرير. لقد قام ويلسون، كما سنرى، بدور رئيسي في إخفاء الحقائق عن فلسطين. إنه لم يعارض منذ الابتداء في استبعاد استشارة شعب فلسطين الذي هو من «تلك المناطق» التي عُهدت إلى لجنة التحقيق التي عينها. وحين جرت المناقشة في الثالث من أيار/ مايو ١٩١٩ بين الثلاثة الكبار، أشار لويد جورج إلى المشاكل التي ستنشأ من جراء الانتداب على الأقاليم التركية، فوافقه ويلسون على ذلك. ثم قال إن فلسطين قد يكون أمرها صعباً بوجه خاص بسبب القضية الصهيونية، القضية التي كانت بريطانيا والولايات المتحدة، وكذلك فرنسا كما يرى، «ملتزمة بها إلى حدٍ ما»[٧٢].

وقد شهد المؤتمر في باريس رجلاً صهيونياً بارزاً هو فِليكس فرانكفِرتر، أستاذ القانون في جامعة هارفرد، وقد ثابر على العمل هناك لضمان إدخال وعد بلفور بنصه في التسوية النهائية قبل الإعلان عن النتائج التي توصلت إليها لجنة كينغ ـ كرين[٧٣]. كان فرانكفرتر مقرباً من القاضي برانديس، وصار هو نفسه في

(٧٢) Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, p. 242.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

ما بعد قاضياً في المحكمة العليا، وقد هرع إلى مكتب الكولونيل هاوس شاكياً أن مهمة اللجنة ليست سوى القيام «بخداع يهود فلسطين»[٧٤]. لم يوافق هاوس على هذا التقييم، وأكد له أن الرئيس سيحترم كل الاحترام نصوص وعد بلفور. طلب فرانكفرتر أن يضمن هاوس استبعاد فلسطين عن مجال تحقيقات اللجنة لأن مصيرها كان قد تقرر في معاهدات سابقة ولا سيما في وعد بلفور. وقام كذلك بالإبراق إلى برانديس طالباً أن يبرق هذا إلى كرين لضمان تعاونه في تنسيق الدراسة التي تقوم بها اللجنة مع ممثلين صهاينة[٧٥].

وأرسل فرانكفِرتر في الرابع عشر من أيار/مايو رسالة إلى ويلسون يطلب إليه فيها «كلمة تطمين كتابة أو شفاهاً، حتى وإن جاءت متسمة بالتكرار ـ مؤداها أنك تعمل على النص على وعد بلفور في معاهدة السلام، وأنك تهدف إلى أن ترى ذلك الوعد مترجماً إلى عمل قبل مغادرتك باريس». كان فرانكفرتر، الذي سبق له أن كتب إلى الكولونيل هاوس في الثلاثين من نيسان/ابريل مقترحاً استبعاد فلسطين عن نطاق التحقيق باعتبارها أرضاً لا يدور حولها أي نزاع، كان فرانكفِرتر هذا قد كتب سابقاً إلى الرئيس ويلسون في الثامن من أيار/مايو قائلاً: «إن أمل اليهود الطاغي كان ـ ولم يزل ـ هو موافقتك على وعد بلفور ورعايتك إنشاء فلسطين كوطن قومي لليهود». وأردف يقول: «إن تعيين اللجنة السورية [ويعني لجنة كينغ ـ كرين] المتحالفة في ما بينها والتأجيل المفترض مدة أشهر، وعلى الأخص إلى ما بعد وجودك هنا، لحسم قضايا الشرق الأدنى، قد أثار أعمق القلق لدى ممثلي يهود العالم».

وهكذا حاول فرانكفِرتر أن يثني الرئيس عن إرسال اللجنة للتحقيق في الأوضاع القائمة في فلسطين. كان هدفه الرئيسي الحصول على التزام مجدد من ويلسون بتأييد وعد بلفور. كان يرى أن مثل هذا الالتزام سيكون بمثابة إجراء مضاد مقابل أية نتائج قد تقوم اللجنة بإرسالها. كان الغرض من قيام فرانكفِرتر بالكتابة إلى ويلسون وضع العراقيل أمام كشف حقائق المعاناة للشعب الفلسطيني

---

(٧٤) نقلاً عن: Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*, p. 37.

(٧٥) Melvin I. Urofsky and David W. Levy, eds., *Letters of Louis D. Brandeis: Mr. Justice Brandeis* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971-1978), vol. 4, pp. 373-398, and Alpheus Thomas Mason, *Brandeis: A Free Man's Life* (New York: Viking Press, 1946), pp. 451-458.

ويبسطها على مرأى من ضمير العالم. لقد أراد فرانكفرتر، من خلال مجهودات الضغط التي قام بها، أن يمنع إرسال لجنة كينغ ـ كرين إلى فلسطين لأنه كان يتوقع، وهو على صواب في هذا، أن تقدم اللجنة صورة مطابقة للواقع عن الاستغلال الصهيوني في فلسطين وما كان يقوم به الصهاينة من إضعاف المعنويات هناك.

في الثالث عشر من أيار/مايو ١٩١٩ أكد ويلسون لفرانكفرتر تقديره «أهمية المسألة برمتها وما تنطوي عليه من مغزى». ومع ذلك، لم يقنع فرانكفرتر بهذا ولم يشفِ غليله، ولا سيما أن جواب ويلسون لم يكن فورياً. وغدت اللغة التي يخاطب بها ويلسون أشد صراحة وحدّة: «إن القصاصة التي أرسلتَها الخاصة بتسلمكم رسالتي المؤرخة في ٨ أيار/مايو قد أثارت القنوط لدى الممثلين اليهود المجتمعين الآن في باريس، وهم لا ينطقون فقط باسم يهود أوروبا، بل كذلك باسم المؤتمر اليهودي الأمريكي، وهو الصوت الديمقراطي لثلاثة ملايين يهودي أمريكي».

في السادس عشر من أيار/مايو ١٩١٩ نزل ويلسون عند رأي فرانكفرتر، مجدداً تأكيده «التمسك بوعد بلفور». يمثل هذا التوكيد الانتصار الثالث الذي أحرزه الصهاينة منذ أن أرسل ويلسون رسالته المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩١٨ إلى الحاخام وايز. ولتثبيت أركان هذا النصر سارع فرانكفرتر إلى إرسال ذلك التأكيد إلى برانديس وإلى تعميم المذكرات كلها على الوفد الأمريكي في المؤتمر. كانت استراتيجية فرانكفرتر تتلخص «بجعل وعد بلفور منصوصاً عليه في معاهدة السلام»، وضمان «ترجمته إلى عمل» قبل مغادرة ويلسون باريس. كانت نيته ترمي إلى جعل تأكيد ويلسون يأخذ طريقه كجزء من سياسة الولايات المتحدة الرسمية[٧٦].

ومع أن ويلسون، في تعليماته النهائية إلى كينغ وكرين، كان قد أخبرهما بأن تحقيقهما لم يكن ملزماً بأية اتفاقيات سابقة للمؤتمر، غير أنه مع ذلك شدد على أن مسألتي فلسطين وبلاد ما بين النهرين هما مغلقتان «عملياً» من قبل الدول[٧٧].

(٧٦) انظر: E. L. Woodward [et al.], eds., *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939,* 1st ser. (London: Her Majesty's Stationary Office, 1952-1963), vol. 4, pp. 260-262; Howard, Ibid., pp. 73-74; Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, pp. 242-244, and Davis, «The King-Crane Commission and the American Abandonment of Self-Determination,» p. 61, n. 18.

(٧٧) Howard, Ibid., p. 79.

وبهذا يكون ويلسون قد وافق على طلب الصهاينة الذي تقدم به إليه فرانكفِرتر وبرانديس. ومن حيث الجوهر، كانت موافقة ويلسون التامة على مطالب الصهاينة قد تمأسست [جرى تثبيتها] قبل مغادرة اللجنة. إن بيانات ويلسون المتناقضة صيّرت مهمة اللجنة غامضة التحديد ـ لا بل صيرتها مهمة فات زمنها. كيف يمكن إرسال اللجنة للتحقيق عن مطامح السكان الأصليين في الأقاليم العثمانية السابقة، ومنها فلسطين، ويجري إعلامها سلفاً في الوقت عينه بأن مصير فلسطين كان قد تقرر أصلاً؟ كان هذا بالضبط ما طلبه فرانكفِرتر من الكولونيل هاوس ومن رئيس الجمهورية نفسه. لقد استطاع فرانكفِرتر، كما يمكن للمرء أن يتبين، عن طريق اللغة الحاذقة الدقيقة التي خاطب بها ويلسون وعن طريق الاختراق المتستر لأجهزة صنع القرار، أن يثبّت في السياسة الخارجية الأمريكية بوجه خاص، وفي الفكر السياسي الأمريكي بوجه عام، معلومات خاطئة عن فلسطين، ويثبّت كذلك إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ولمزيد من الترسيخ في موقفه اقترح فرانكفِرتر، بل في الواقع أصر، أن يذهب لويس برانديس إلى فلسطين ليوازن بذلك وجود لجنة كينغ ـ كرين فيها ويقف بوجه الاستنتاجات التي تتوصل إليها(٧٨). واستجابة لهذا الطلب شدّ قاضي المحكمة العليا رحاله في الرابع عشر من حزيران/يونيو ١٩١٩(٧٩). وغداة وصوله إلى باريس، الذي كان في الفترة التي كانت اللجنة تقوم خلالها بالتحقيق في الوضع في فلسطين، اجتمع برانديس بويلسون وآخرين(٨٠). وجرى التنسيق بين برانديس وبلفور في مسكن الأخير في باريس قبل أن يغادر برانديس إلى فلسطين. وجه بلفور سؤالاً إلى برانديس عن كيفية توفيق الرئيس ويلسون بين مبدئه الخاص بتقرير المصير والبرنامج الصهيوني. فأجاب برانديس أن بوسع ويلسون أن يقول إن حال اليهود هو مشكلة عالمية تجاوزت الرغبة لأية «جالية قائمة»(٨١). لقد وجد

---

(٧٨) Manuel, Ibid., p. 245.

(٧٩) Davis, «The King-Crane Commission and the American Abandonment of Self-Determination,» p. 61.

(٨٠) Manuel, Ibid., p. 246.

(٨١) انظر: «An Interview in Mr. Balfour's Apartment, 23 Rue Nitot, Paris, on June 24th, 1919, at 4:45 p.m.,» in: Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, pp. 195-199, and «Memorandum by Mr. Frankfurter of an Interview in Mr. Balfour's Apartment, Paris, June 24, 1919, 4:45 p.m.,» in: John Norton Moore, ed., *The Arab-Israeli Conflict: Volume III, Documents* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), pp. 45-48.

بلفور في برانديس القناة الصحيحة لإيصال أفكاره بشأن فلسطين إلى ويلسون.

واجه برانديس في فلسطين حقيقة الوضع هناك. وقد أدرك أن تحقيق البرنامج الصهيوني من شأنه أن يجر وراءه مشاكل كثيرة جداً. ولكنه كان أكثر تصميماً من فرانكفِرتر، ولم ينظر إلى أي من المشاكل على أنها تستعصي على الحل[٨٢]. اتخذ برانديس وهو في فلسطين الخطوة المحددة الأولى لتحييد تقرير لجنة كينغ ـ كرين حتى قبل إعداده. فقد قام بزيارة المقر العسكري البريطاني في جبل الزيتون في القدس، ويُنسب إليه قوله للجنرال لويس بولز، مدير الإدارة العام: «إن أوامر السلطات العسكرية يجب أن تقدَّم أولاً إلى اللجنة الصهيونية». أجابه الجنرال قائلاً: «إن قيام الحكومة بهذا سينتقص من قدرها. أنت بصفتك من رجال القانون تدرك ذلك». لكن برانديس مضى في سبيله ليضع القانون كما يراه هو، وكأن فلسطين من اختصاصه. قال محذراً: «يجب أن يكون مفهوماً أن الحكومة البريطانية ملتزمة تأييد القضية الصهيونية. وما لم يُقبل هذا كمبدأ توجيهي فسيكون عليّ رفع الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية»[٨٣].

استطاع برانديس، الذي لم يقم خلال رحلته إلا بزيارة المستوطنات الصهيونية أن يؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين، إلى درجة يمكن معها القول إن ملاحظاته الآنفة الذكر قد جرى تبنيها كسياسة أمريكية نحو تقرير المصير للفلسطينيين. كان لمفهوم برانديس المقدر سلفاً وزن أثقل بكثير من التقرير الذي وضعته لجنة كينغ ـ كرين بعد بحث دقيق ونقاش مسؤول[٨٤]. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الدعاية الصهيونية حاولت أن تصور اللجنة على أنها أحادية الجانب وأن استنتاجاتها مقررة مسبقاً. أما حقيقة الأمر، كما هو مذكور في تقرير اللجنة (الوصية ٥[١])، فهي أن عضوي اللجنة كانا يحملان، قبل البدء بمهمتهما، آراء مؤيدة للصهيونية ولم يغيّرا من آرائهما لصالح تقرير المصير للفلسطينيين إلا بعد اقتناعهما بذلك بعدما رأياه شخصياً في الميدان. والواقع أن برانديس وفرانكفِرتر هما اللذان حاولا بإصرار ومثابرة أن يتقرر مسبقاً مصير فلسطين حتى قبل أن تبدأ

---

(٨٢) Manuel, Ibid., p. 247.

(٨٣) Jeffries, *Palestine: The Reality*, p. 314, and Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979*, p. 41.

(٨٤) لم يزر برانديز إلا مستوطنات صهيونية فقط، وعددها ٢٣ مستوطنة، بمعدل زيارة مستوطنتين في اليوم الواحد. أما اللجنة فقد أنفقت كثيراً من الوقت في اجتماعات عقدتها مع الأهالي من الديانات الثلاث ومن شتى مناحي الحياة، وكذلك مع الموظفين البريطانيين في البلاد. انظر: U.S. Department of State, *The Paris Peace Conference, 1919*, vol. 12, pp. 752-757.

اللجنة بحثها في الحقائق(٨٥). إن النتائج التي توصلت إليها لجنة كينغ - كرين كانت قد أُكدت مجدداً ببرقية أرسلها القنصل الأمريكي في القدس غليزبروك بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩ إلى البيت الأبيض في واشنطن(٨٦).

من المعتقد أن ويلسون، الذي أرسل اللجنة للتحقيق في وضع الأقاليم التابعة للامبراطورية العثمانية السابقة، لم يطّلع قط على تقريرها بشكله الكامل، سواء كان ذلك راجعاً إلى انحراف صحته أو إلى الضغط الصهيوني عليه(٨٧). وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع يثبت أن برانديس وويلسون بحثا تقرير اللجنة بالتفصيل، فإن من الصعب دحض الحقيقة القائلة بأن الحجر على التقرير إنما كان من جراء المعارضة الصهيونية.

كان ويلسون، في واقع الأمر، قد تعرض إلى ضغوط هائلة من زعماء الصهيونية في أمريكا الذين كانوا عازمين، قبل تحقيقات اللجنة وبعدها، على أن يثنوا الرئيس عن العمل وفق استنتاجاتها. فقد تسلم ويلسون في شباط/فبراير ١٩٢٠، حتى وهو يعاني المرض، رسالة من القاضي برانديس زاول فيها الضغط على الرئيس لحمله على تأييد خطوط الحدود الاقتصادية لفلسطين كما وضعها الصهاينة. وأرسل ويلسون رسالة رسمية إلى وزير خارجيته لانسنغ يوصي فيها الوفد الأمريكي في باريس «ببذل أقصى الجهد لتنفيذ طلب برانديس»(٨٨). كتب ويلسون يقول: «إن الدول العظمى كلها ملتزمة وعد بلفور، وأنا أتفق مع القاضي برانديس بشأن اعتباره وعداً قاطعاً، لا يسعنا تحت أي ظرف من الظروف أن ننقضه أو أن نعدّل فيه»(٨٩).

---

(٨٥) Davis, «The King-Crane Commission and the American Abandonment of Self-Determination,» pp. 64-65.

(٨٦) Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, pp. 257-258.

(٨٧) للاطلاع على الحجج المختلفة، والمتناقضة في الغالب، حول ما إذا قام برانديز بإقناع ويلسون بألا يقبل تقرير اللجنة وما إذا اطّلع ويلسون على التقرير، انظر: Davis, Ibid., pp. 62-64; Bruce Allen Murphy, *The Brandeis/Frankfurter Connection: The Secret Political Activities of Two Supreme Court Justices* (New York: Oxford University Press, 1982), p. 63, and Ezekiel Rabinowitz, *Justice Louis D. Brandeis: The Zionist Chapter of His Life* (New York: Philosophical Library, c1968), p. 99.

(٨٨) Manuel, Ibid., p. 256.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٦ - ٢٥٧. انظر أيضاً: Tillman, *Anglo-American Relations at the Paris Peace Conference of 1919*, p. 227.

على ضوء ما جاء أعلاه، يكون من غير الواقعي أن نتصور قيام ويلسون بالالتزام بتوصيات لجنة كينغ ـ كرين لو أنه كان قد قرأ تقريرها كاملاً عند تقديمه. لعل ويلسون وجد صعوبة في التوفيق بين عرض الحقائق كما وردت في تقرير اللجنة والتزاماته السابقة بالبرنامج الصهيوني. على المرء أن يتذكر في هذا الصدد تأكيدات ويلسون السابقة التي قدمها إلى الصهاينة تأييداً لبرنامجهم الاستيطاني، ولا سيما ما أفاده في الثاني من آذار/مارس ١٩١٩ من أنه «ستوضع في فلسطين أسس دولة يهودية». هذا وإن تأكيد ويلسون مجدداً إخلاصه لمسألة الاستيطان في فلسطين، حتى وهو في فترة نقاهته، لا يدع مجالاً للشك في الطرح الخاص بمجرى عمله المحتمل لو أنه كان قد اطلع على تفاصيل تقرير اللجنة عند تقديمه. إن عدم قيامه باتخاذ إجراء بشأن التوصية التي تسلمها بموجب برقية كينغ ـ كرين حين كان في باريس يعتبر عنصراً إضافياً من شأنه أن يقوّي هذه الفرضية.

أظهر تقرير لجنة كينغ ـ كرين تفاصيل المصالح الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية؛ وناقض المزاعم الصهيونية القائلة بأن فلسطين ليست مأهولة وأن الصهاينة سيعمرون المنطقة؛ وقدم معلومات مباشرة مستقاة من مصادرها عن الهيكل السكاني والسياسي في فلسطين. فلو كان التقرير قد نشر فوراً لكان أثبت ازدواجية ويلسون، لأنه من جهة ادعى أن الدافع الذي حداه على دخول الحرب العالمية الأولى هو التزامه «أن يحفظ العالم آمناً من أجل الديمقراطية» على أساس حق الشعوب في تقرير المصير القومي، ولأنه من جهة أخرى أيد من دون انقطاع تنفيذ الهدف الصهيوني، ومفاده أنه «ستوضع في فلسطين أسس دولة يهودية». بالنظر إلى كل هذا، سيكون من السذاجة استبعاد الامكانية بأن ويلسون كان مطلعاً فعلاً على التقرير ولكنه آثر ألا يعمل بمقتضاه. وبإيثاره ذلك أظهر ويلسون اتساقاً مع نفسه: كانت استجابته على الشاكلة ذاتها عند تلقيه مشورة المستشار القانوني ديفيد هنتر ميلر في كانون الثاني/يناير ١٩١٩ بأن «قاعدة تقرير المصير من شأنها أن تمنع تأسيس دولة يهودية في فلسطين»؛ وكذلك عند تلقيه معلومات غليزبروك من القدس خلال مداولات مؤتمر الصلح في شباط/فبراير ١٩١٩؛ وعند تلقيه برقية كينغ ـ كرين في حزيران/يونيو من العام ذاته. ومع أن المرء قد لا يستطيع أن يجزم بالتاريخ المعين أو الطريقة المعينة التي اطّلع بها ويلسون على التقرير، لكنه سيكون مصيباً في استنتاجه أن ويلسون ما كان ليوافق على نشر وثيقة كهذه في تموز/يوليو ١٩٢٢ قبل أن يكون قد قرأها.

ربما كان ويلسون قد شعر حقاً بأنه مكره ليس فقط على تجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير خلال مدة رئاسته، بل كذلك على حجر تقرير كينغ ـ

كرين وهو بعد في الحكم. ويبقى السؤال الجوهري قائماً: لماذا وافق ويلسون في النهاية على التخويل بنشر التقرير؟ إن من قبيل الأوهام أن نتخيل أن ويلسون قد أمسى في نهاية المطاف مهتماً بحقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما أن موافقته على النشر جاءت متأخرة كثيراً.

ومما يتفق مع ما ذكر آنفاً القول بأن من المحتمل جداً أن يكون ويلسون قد خامره نشر التقرير بعد تركه منصب الرئاسة. ولعله سمح بالنشر في عام ١٩٢٢ كدليل على إخلاصه لمقولاته المثالية. ويجوز أيضاً أنه كان يرجو إرضاء ضميره بعض الشيء بأن يدع للحقائق أن تعرف. أما الاحتمال الأرجح فإنه ربما كان قد أدرك أن المؤرخين وهم يدرسون ملَكته السياسية خلال فترة الحرب العالمية الأولى وما أعقبها، سيتناولون يوماً ما بالتحليل العوامل المعقدة التي أدت إلى الحجر على تقرير كينغ - كرين، وبموافقته على نشره وإنْ بتاريخ متأخر سيكون تقييم مسؤوليته أقل قسوة.

إن نشر التقرير، بعد أسابيع من انتهاء لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي من جلسة مخصصة لاستماع الشهادات دامت أربعة أيام (من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٢٢) وذلك بصدد قرار معروض على المجلس يتعلق بمصير فلسطين، يجعلنا نشك في أن تصرف ويلسون صدر عن حسن نية تجاه الشعب الفلسطيني. فبالنظر إلى توقيت النشر، لم يسهم التقرير في شيء بخصوص تقديم ما هو بأمس الحاجة إليه من المعلومات عن فلسطين وشعبها، وبذلك ترك المجال مفتوحاً أمام مؤيدي الصهيونية لإبراز بيانات ويلسون التي التزم بموجبها الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

هل من الممكن إذاً الافتراض بأن رجوع ويلسون إلى ضميره بحثاً عن دوافعه بشأن انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير قد ساقه إلى الموافقة على نشر تقرير لجنة كينغ - كرين؟ ربما! فلئن كان هذا الافتراض صحيحاً لَتوقع المرء إذاً، بالنظر إلى ما في مهارات ويلسون الخطابية من أسلوب السهل الممتنع وما تتسم به من تفوق في الأداء، أن يعثر الرجل على وسيلة للتعبير عن تأييد تقرير المصير للفلسطينيين بلا لبسٍ أو إبهام. إنه لم يفعل شيئاً من هذا القبيل حتى وفاته في عام ١٩٢٤، لا قبل نشرِ التقرير ولا بعده. إن التقرير، حتى عند منح ويلسون موافقته على نشره، لم تنشره وزارة الخارجية الأمريكية إلا **بشكل غير رسمي**.

إن مقولات ويلسون تأييداً للاستيطان الصهيوني، وليس محتويات تقرير لجنة كينغ - كرين، هي التي كوّنت السنن التي صيغت بموجبها سياسات الولايات

المتحدة اللاحقة وجرى السير على هديها بتلك السياسات قدماً.

ثالثاً: إضفاء الشرعية على الانتداب البريطاني من قبل الولايات المتحدة

في الحادي والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩١٨ أعد روبرت لانسِنغ، وزير الخارجية الأمريكي، مذكرة توجيهية يسترشد بها الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح في باريس، ويقترح فيها، من بين أمور أخرى، أن توضع فلسطين تحت حكم سلطة مستقلة ذاتياً، أو تحت الوصاية الدولية أو تحت انتداب دولة عظمى[(٩٠)].

وفي الرابع والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٢٠ أبرم المجلس الأعلى للحلفاء الأوروبيين اتفاقية سان ريمو، وبموجبها تخلت تركيا عن سوريا وفلسطين وبلاد مابين النهرين. وقد عهد مؤتمر سان ريمو إلى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان، وإلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين وبلاد مابين النهرين[(٩١)]. وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت سفيرها في روما، روبرت أندِروود جونسون، للعمل كمراقب في مؤتمر سان ريمو. وعندما سأل الوزراء الأوروبيون هذا المراقب عن عمله، أجاب أن عمله هو كتابة التقارير فقط. بيد أن حضوره دل، في واقع الأمر، على موافقة أمريكية ضمنية، في الأقل، على قرارات المؤتمر، ذلك أنه لم يُثر أية اعتراضات.

وعولج التفكك الحقيقي للامبراطورية العثمانية في معاهدة سيفر. وقد نفّذت المادة ٩٥ من المعاهدة طلباً سابقاً تقدم به ويلسون من الدول المتحالفة، تحت ضغط من برانديس، كما رأينا سابقاً، ويقضي ذلك الطلب بأن يوضع موضع التنفيذ المخطط الصهيوني الخاص بالاستيطان في فلسطين كما ورد في وعد بلفور[(٩٢)]. إن

---

(٩٠) انظر: Charles Seymour, *The Intimate Papers of Colonel House Arranged as a Narrative* (Boston; New York: Houghton Mifflin, 1926-1928), pp. 157 and 199; Miller, *My Diary at the Conference of Paris, with Documents*, doc. 85, pp. 428-457, and Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*, p. 6.

(٩١) للاطلاع على نص اتفاقية سان ريمو، انظر: U.S. Department of State, *The Paris Peace Conference, 1919*, vol. 2, pp. 655-658.

(٩٢) للاطلاع على نص المادة ٩٥، انظر: U.S. Department of State, *The Treaty of Versailles and after: Annotations of the Text of the Treaty* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1947), pp. 95-96.

انظر أيضاً: 67th Congress, 1st sess., «Peace Treaties,» *Sen. Doc.*, no. 7 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1921), p. 349. =

سكوت ويلسون عن نصوص المعاهدة يعني قبوله بما تقوم به الدول المتحالفة. وهكذا ما لبثت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان حتى وقعت معاهدة سيڤر مع تركيا في العاشر من آب/أغسطس ١٩٢٠[٩٣].

في الرابع والعشرين من تموز/يوليو ١٩٢٢، وتنفيذاً للمادة ٩٥ من معاهدة سيڤر، واستناداً إلى ما جاء في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، قدمت بريطانيا مسودة صك انتداب يخص فلسطين إلى مجلس العصبة، فجرى الاتفاق على نص معين وأجازه المجلس في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٢٣[٩٤].

ومع أن الحكومة البريطانية كانت هي المنفذة لخطة استعمارية في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة كانت هي المشرّعة لها. إن الأغراض الصهيونية التي جرى تبنيها في نصوص صك الانتداب قد صاغتها بالدرجة الأولى شخصيات صهيونية في الولايات المتحدة. ففي المباحثة التي جرت بين برانديس وبلفور في مسكن الأخير في حزيران/يونيو ١٩١٩، قام برانديس، الذي كان متشبثاً عنيداً في مسعاه لإنكار حقوق الفلسطينيين، بتقديم ثلاثة مقترحات إلى الانتداب المقترح، رأى أن يتم من خلالها تحقيق البرنامج الصهيوني. كان الاقتراح **الأول** أن فلسطين يجب أن تكون **الوطن القومي** اليهودي وليس مجرد أن يكون هناك **وطن قومي** يهودي في فلسطين. وهذا عنى أن فلسطين بأسرها سيتم تحويلها إلى دولة يهودية وأنه يتعين على الفلسطينيين كافة الذين يعيشون هناك أصلاً أن يفسحوا في المجال للمستوطنين الصهاينة. والثاني دعا إلى الحصول على قاعدة أرضية موسعة، الأمر الذي يمكن من السيطرة على مصادر

= للاطلاع على تفسير للمعاهدة حافل بالمعلومات، انظر: William Linn Westermann, «The Armenian Problem and the Disruption of Turkey,» in: Edward Mandell House and Charles Seymour, eds., *What Really Happened at Paris: The Story of the Peace Conference, 1918-1919* (New York: Charles Scribner's Sons; London: Hodder and Stoughton, 1921), p. 176.

(٩٣) معاهدة سيڤر هي اتفاقية السلام بين تركيا وخصومها في الحرب العالمية الأولى، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لم تصادق تركيا قط على المعاهدة، وجاءت بعدها مواثيق لوزان. عقدت معاهدة لوزان بعد اجتماعات تمت في هذه المدينة في سويسرا (٢١/١١/١٩٢٢ - ٢٤/٧/١٩٢٣)، بين دول الحلفاء وتركيا. وبالتوقيع على هذه المعاهدة انتهت الحرب العالمية الأولى رسمياً بين الحلفاء وتركيا.

(٩٤) للاطلاع على نص عهد عصبة الأمم، انظر: Manley Ottmer Hudson, ed., *International Legislation: A Collection of the Texts of Multipartite International Instruments of General Interest, Beginning with the Covenant of the League of Nations* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1931), vol. 1, pp. 2-17.

المياه في شمال فلسطين لخدمة أغراض الاستيطان الاقتصادية[٩٥]. أما الاقتراح الثالث فكان ما أصر عليه برانديس من تحقيق استيطان كامل النطاق يشمل أرض فلسطين ومصادرها الطبيعية.

إن التزام سلطة الانتداب حماية حقوق اليهود السياسية والاقتصادية والتنموية واستدامتها ووقايتها، وفي الوقت عينه إنكار هذه الحقوق نفسها على أهالي فلسطين الأصليين، كانا سياسة رسمت في الدوائر السياسية العليا في الولايات المتحدة وبريطانيا: ففحوى المباحثة التي جرت في حزيران/يونيو ١٩١٩ بين برانديس وبلفور قد تم تضمينها في ما بعد في صك الانتداب البريطاني على فلسطين. وكان التشجيع الأمريكي لمقترح برانديس واضحاً في رسالة أرسلها تشارلز هيوز، وزير الخارجية الأمريكي في كانون الثاني/يناير ١٩٢٢، إلى بلفور، وفيها يرى أن الولايات المتحدة تفسر فكرة وطن قومي لليهود بأنها تعني إقامة دولة يهودية في فلسطين[٩٦].

قاوم الشعب الفلسطيني بقوة فرض الانتداب البريطاني عليه. إن نصوص صك الانتداب التي رتبتها شخصيات أمريكية نافذة جاءت مناقضة للسياسة التي ابتدرها الحلفاء من قبل خلال الحرب العالمية الأولى، تلك السياسة التي تقول بأن يكون حكم الشعوب بموافقتها ذاتها.

رابعاً: الكونغرس الأمريكي يصادق على الاستيطان الصهيوني

في الثاني عشر من نيسان/ابريل ١٩٢٢، واستجابة للحث الذي دأب عليه الصهاينة، قدم هنري كابوت لودج، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

---

(٩٥) إن الرغبة الصهيونية في السيطرة على مصادر المياه كان قد أفصح عنها هربرت صاموئيل، الذي سيعيَّن مندوب بريطانيا السامي في فلسطين، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الثانية لصدور وعد بلفور في اجتماع عقد في لندن برعاية الاتحاد الصهيوني الانكليزي وقال فيه: «توجد مياه كثيرة في فلسطين... والمسألة هي مسألة خزن هذه المياه واستغلالها. ومن الضروري لتحقيق هذا الغرض أن تكون الأنهار والمجاري متاحة، ولا سيما في الشمال - نهر الليطاني والمجاري التي تتدفق منه إلى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ. لذلك فإن الصهاينة ينشدون ويطالبون بإلحاح بأن ترسم الحدود الشمالية بشكل يضمن لفلسطين مصادر المياه التي من دونها لا تستطيع أن تزدهر على نحو كامل. يضاف إلى هذا أن صناعات فلسطين ستعتمد في نجاحها وازدهارها في المستقبل على الطاقة الكهربائية إلى حد كبير، والقوة المائية ضرورية لذلك، ولهذا السبب كذلك يجب ترسيم الحدود الشمالية بشكل صحيح». انظر: Herbert Louis Samuel, *Zionism: Its Ideals and Practical Hopes* (London: Zionist Organization, 19[19]), p. 5.

(٩٦) Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, pp. 273-274.

الشيوخ، مشروع قرار إلى المجلس يتضمن بالدرجة الأولى تأكيد ما جاء في وعد بلفور مجدداً(٩٧). وكان النائب هاملتون فيش الصغير، قد قدّم في الرابع من الشهر المذكور مشروع قرار مشابهاً إلى مجلس النواب يحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ويدعو إلى تبني الولايات المتحدة البرنامج الصهيوني. في ٣١ أيار/مايو أوصت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، وهي التي رُفع إليها القرار، بالموافقة عليه(٩٨). وذكرت اللجنة في تقريرها أن تصورها مفهوم الوطن القومي يعني إنشاء دولة يهودية في نهاية المطاف(٩٩). وعلى الرغم من الاتجاه القوي نحو العزلة في الولايات المتحدة في تلك الفترة، أقر مجلس النواب قرار فيش في الثلاثين من حزيران/يونيو ١٩٢٢ متضمناً نصوص وعد بلفور(١٠٠). كان هذا بالنسبة إلى البريطانيين إشارة واضحة إلى قيام أمريكا بإضفاء الشرعية على الانتداب. أما بالنسبة إلى الصهاينة فقد كان من أحجار الزاوية المهمة في دفع برنامج الاستيطان في فلسطين إلى الأمام.

ليس من الصحيح تماماً الافتراض بأن أعضاء لجنة مجلس النواب لم يكونوا يدركون النتائج الخطيرة التي سيعانيها الشعب الفلسطيني من جراء إصدار القرار الآنف الذكر، إذ كان قد جرى إعلام أولئك الأعضاء بأن نزاعاً سيتفجر على أثر اغتصاب فلسطين. مع هذا فقد تعاونوا على رسم مخطط سري للتعامل مع الفلسطينيين على الشاكلة ذاتها التي تعامل بها أجدادهم مع سكان أمريكا الأصليين: بامتصاصهم أو إبادتهم أو حجرهم في أمكنة مخصصة لذلك.

كان الكونغرس قد عقد جلسة للاستماع إلى الشهادات حول الموضوع دامت أربعة أيام، من ١٨ إلى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٢٢، وكانت هذه فرصة وافية تكفي لكي يطلع المجلس على المضاعفات التي ستنشأ عن إقرار مشروع فيش(١٠١). وقد

---

(٩٧) *Congressional Record*, 67th Congress, 2nd sess., S.J. Res. 191 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1922), 62, pt. 5, p. 5376.

(٩٨) House of Representatives, 67th Congress, 2nd sess., «National Home for the Jewish People in Palestine,» *Report No. 1038, May 31, 1922* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1922).

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) *Congressional Record*, 67th Congress, 2nd sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1922), 62, pt. 10, p. 9799.

(١٠١) «Expressing Satisfaction at the Re-creation of Palestine as the National Home of the Jewish Race,» 18, 19, 20, 21 April 1922, in: House of Representatives, 67th Congress, 2nd =

تكلم نائب ولاية نيويورك، ألبرت روزديل، يوم ١٩ نيسان/ابريل فأقر بدقة القضية وتعقيداتها، وقال: «إن إعادة تأسيس فلسطين يهودية لا تخلو من صعوبات وقد ظهرت مؤخراً هناك معارضة ما ضد المستوطنين اليهود قام بها عرب». غير أن روزديل أطرى على مبرر الاستيطان الصهيوني في فلسطين قائلاً: «إن الاستيطان من جديد في فلسطين قد خلق وضعاً قريب الشبه بوضع المستوطن الأمريكي في كفاحه مع الهندي الأحمر الأمريكي. ذلك أن المستوطن اليهودي، كالمستوطن الأمريكي الأول لهذه القارة، غالباً ما **كان عليه أن يحرث الأرض حاملاً بندقية بيد ومجرفة لشق التربة بالأخرى**. ويشن البدويون العرب غارات على نطاق ضيق وهم يقاتلون حضارة المستوطن اليهودي كما قاتل الهندي الأحمر المستوطن الأمريكي على هذه القارة في الأيام الأولى»(١٠٢).

كان من بين الذين شهدوا أمام الكونغرس البرفسور إدوارد بليس ريد(١٠٣)، وكان مدركاً الأذى الذي سيوقعه البرنامج الصهيوني بالشعب الفلسطيني، ومن القلة التي أدلت بمعارضة متحمسة ضد مشروع القرار المطروح على المجلس. قال ريد: «إنني... أحاول أن أعمل كل ما في استطاعتي لكي أقي بلادي من أن تقدم على عمل هو في رأيي خطأ فادح رديء». وأردف موضحاً: «إن وعد بلفور... قد سقط على رؤوس هؤلاء الناس سقوط صاعقة من السماء. كان الرئيس ويلسون قد وعد جميع الذين كانوا خاضعين للحكم التركي بإعطائهم "فرصة لا تشوبها شائبة مطلقاً من أجل التطور الذاتي"... إذا كانت هذه العبارة تعني شيئاً على الاطلاق فإنها تعني أن شعباً في قطر كفلسطين ينبغي أن يحظى بفرصة لا تشوبها شائبة لتطوير نفسه. وقد اعتقدوا حقاً أن الفرصة ستتاح لهم؛ واعتقدوا أن ذلك أمر حقيقي؛ ثم إذا بوعد بلفور يعلن فجأة»(١٠٤).

وحذر البروفسور ريد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب منبهاً إلى أن وعد بلفور غير شرعي: «أمامنا إذا بلاد يسكنها شعب من سبعمئة ألف

---

sess., Subcommittee of the House Committee on Foreign Affairs, *Hearings before the Committee on Foreign Affairs on H. CON. RES. 52* (Washington, D. C.: U.S. Government Printing Office, 1922), vol. 318, pp. 5-119. =

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ (التشديد من عندنا).

(١٠٣) كان ريد أستاذاً للأدب الانكليزي في جامعة ييل، وقد زار فلسطين بين التوقيع على الهدنة والتوقيع على معاهدات السلام، وقام بأعمال الإغاثة هناك بصفته نائباً لمندوب الصليب الأحمر الأمريكي مدة ثلاثة أشهر ونصف.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٢ و٢٤.

نسمة، ولا يؤلف الصهاينة إلا نحو العشر، وعندنا هنا وعد سيغير بالتأكيد الوضع كله لشعب تلك البلاد. هل لديه [الشعب] كلمة واحدة يقولها بشأن ذلك؟ هل جرى التشاور معه بشأنه بأي شكل من الأشكال؟ هل سئل عنه؟ وهل يعرف شيئاً بشأنه؟ إنه لم يعرف حتى أن هذا الأمر آتٍ، أو من أين سيأتي. ولنسأل من أين يأتي؟ إنه يأتي من الدوائر الصهيونية في أمريكا وفي انكلترا معاً.

ثمة شيء واحد مؤكد، أنه [وعد بلفور] قد قُدم إلى الرئيس ويلسون من خلال القاضي برانديس، وأنه قدم إلى المنظمة الصهيونية في نيويورك. على أن ثمة شيئاً آخر مؤكد، وهو أنه لم يعرض على شعب القطر الذي يؤثر الوعد فيه. فإن كنتم تعتقدون أن لشعب ذلك القطر أي حق على الاطلاق في بلادهم، أو أن لهم الحق في أن يكون لهم أي اعتبار في التصرف فيها، فإنه من المؤكد أن تنفضوا أيديكم كلياً من مشروع قرار السيد فيش».

من ثم وضع ريد أعضاء اللجنة أمام الاختبار الأساسي: «هل تظنون أن الولايات المتحدة لا حق لها في السيطرة على الهجرة إليها...؟ هل شعب فلسطين لا حق له بالسيطرة على الهجرة؟ هل تريدون القول إنه عند حدوث الهجرة... وغرضها المعلن هو تكوين أغلبية لكي تحكم البلاد، فإنهم لن يستطيعوا أن يقولوا «لا»؟ إن هؤلاء الناس قد نهبهم الأتراك والألمان؛ وقد أودى بهم الحال إلى الفقر، فهل علينا الآن أن نقول إنهم يجب أن يُقمعوا ويحرموا من حقوقهم في بلادهم لكي تبنى هذه الدولة اليهودية؟ أنا لا أرى أن هذه هي الطريقة لبناء دولة».

وبعد هذا النصح اللائم حذّر ريد قائلاً: «إذا أصدرنا هذا القرار فهو ضغط على انكلترا لكي تسرع بأمر الانتداب، والانتداب أسوأ بكثير من هذا... إن الدستور الفلسطيني بأسره قد كُتب بمعونة الصهاينة وموافقتهم... إن هذا القرار سيُستخدم، بصفته موافقة أمريكا، سلاحاً قوياً في الخارج للقول بأن أمريكا تؤمن بهذا الأمر»(١٠٥).

ونجد في الحالة التالية ما يبرر الاعتقاد بأنه لو كانت محتويات لجنة كينغ ـ كرين قد نُشرت لكان الكونغرس على اطلاع أفضل بشأن هذه القضية المهمة. ففي العشرين من نيسان/ ابريل ١٩٢٢ وجه ستيفن پورتر، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، سؤالاً إلى ابراهام غولدبرغ، ممثل المنظمة الصهيونية الأمريكية،

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٥، ٢٨ و٣٢.

جاء فيه: «هل يعارض العرب الهجرة؟». فأجاب غولدبِرغ: «إن العرب، إذا أردنا الكلام عليهم، لا يفصحون في الغالب عما يريدون. ثمة قلة من مثيري الخواطر يتكلمون باسمهم». فعاد رئيس اللجنة يسأله: «بعض العرب. هل هم يعارضون هجرة اليهود؟». عندئذٍ أجاب غولدبِرغ: «بعضهم يعارض ذلك، لكن ليس كلهم. المشكلة هنا أنك تتعامل مع أناس لا يفصحون عما يريدون»[١٠٦].

وتفنيداً لمزاعم غولدبِرغ، جاءت الشهادة التي أدلى بها ريد بشأن لجنة كينغ ـ كرين وتقريرها. فقد أخبر ريد الكونغرس أثناء الجلسات بأمر هذه اللجنة. قال إنه كان في فلسطين عند وصول كينغ وكرين إلى هناك، وأضاف: «كنت هناك أقوم بأعمال الإغاثة. . . وذهبت إلى أقصى الحدود لإعطاء فرصة للصهاينة، لأنني كنت أؤمن بالصهيونية حين ذهبت إلى هناك؛ ولأنني رأيت ما رأيت مما كانوا يفعلونه، فإنني أكافح الآن على أشد ما أستطيع».

لقد أدهشت ريد ملاحظات غولدبرغ فأخبر اللجنة بأن كينغ وكرين «جابا البلاد طولاً وعرضاً، فما الذي حدث لتقريرهما؟ لقد اختفى ذلك التقرير تماماً. كتبتُ إلى وزارة الخارجية مستفسراً إن كنت أستطيع الحصول على ذلك التقرير. كان ذلك قبل خروج السيد ويلسون من السلطة. قيل لي إن من العبث طلب التقرير، وإنه قد لا ينشر أبداً. . . قدمت طلباً للحصول على ذلك التقرير فقالوا لي ليس هناك احتمال أو إمكانية أن تقوم الحكومة بنشره. والآن إن من الغريب جداً أن يستطيع الرئيس وايزمن. . . أن يطّلع على ما لا أستطيع أنا الاطلاع عليه. إنه يستطيع أن يرى ذلك التقرير، وأنا، المواطن الأمريكي ودافع الضرائب لا أستطيع أن أعرف ماذا يجري ولكن الرئيس وايزمن يستطيع. . .

أنا أناشدكم، قبل أن تقوموا بشيء، قبل أن تصادقوا على المنظمة الصهيونية، قبل أن تدخلوا في شغلة الانتداب هذه، أن تبحثوا عما يراه هذان الرجلان الأمريكيان من ذوي المكانة بشأن الوضع في فلسطين، وأن تتوصلوا إلى ذلك. إن كان الرئيس وايزمن يستطيع التوصل إليه فأنا لا أفهم لماذا لا تستطيع ذلك لجنة من الكونغرس الأمريكي»[١٠٧].

تقدم البروفسور ريد بنداء عاطفي من أعضاء اللجنة قائلاً: «لهذا السبب أرى أن وعد بلفور هذا هو أمر غير أمريكي للغاية [ويعني أنه مغاير لما تؤمن به

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

أمريكا] ولهذا السبب أرى أن نتروى كثيراً قبل أن نوافق عليه». ثم طرح السؤال الآتي على الأعضاء: «لماذا يترتب علينا أن نخرج عن مبدئنا الأمريكي القاضي بإعطاء شعب قطرٍ ما الحق في أن يُسمَع صوته، الحق في حكومة نيابية؛ لماذا نفعل هذا؟ . . . لماذا نفعل هذا لذلك القطر؟»[(١٠٨)].

وفي القسم الختامي من جلسة الاستماع إلى الشهادات حذّر البروفسور ريد بقوة من تبني ذلك القرار الصهيوني، فقال: «أود أن أقول إنكم إذا أصدرتم هذا. . . القرار فأنتم تصادقون على وعد بلفور، فما هذا القرار في حقيقته إلا وعد بلفور. . . وإذا صادقتم على وعد بلفور فستتورطون في الانتداب بالتأكيد. . . والذي أريد أن أحذركم منه هو أن يورطكم الانتداب في مأزق لا مخرج منه. إنه سيؤدي بهذا القطر فلسطين إلى الكارثة. . . وأنا أريد أن أحول دون بلادي والقيام بعمل شيء سيجر عليها متاعب لا تعد ولا تحصى»[(١٠٩)].

ما كان لأحدٍ أن يتوقع موافقة الكونغرس على القرار بعد كل الذي قدمه ريد من آراء حصيفة، نافذة البصيرة. لكن، وبالإضافة إلى ما أظهره بعض أعضاء الكونغرس من جهالة وعدم إدراك بشأن فلسطين والتعقيد الدقيق المحيط بالقضية، فقد كان الكونغرس في عام ١٩٢٢، كما هو حاله اليوم، خاضعاً لضغوط صهيونية ولحملة من الافتراء بشأن فلسطين. لقد فضل الكونغرس تبني آراء غولدبرغ العنصرية بشأن فلسطين وشعبها متجاهلاً الموقف المدعم بالبراهين الذي عرضه البروفسور ريد. وافق مجلس النواب على إصدار قرار فيش في الثلاثين من حزيران/يونيو ١٩٢٢. من ثم، وفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٢٢ صدر قرار مشترك من الكونغرس بمجلسيه يحمل الرقم ٣٢٢ معبراً عن التعاطف مع فكرة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وقام بتوقيعه رئيس الجمهورية وارن هاردينغ[(١١٠)].

---

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١١٠) *The Statutes-at-Large of the United States of America* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1923), 62, pt. 1, p. 1012; 67th Congress, 2nd sess., 11 September 1922, reprinted in: Ralp H. Magnus, comp., *Documents on the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1969), p. 40; «U.S. Policy Statements, 1922-1970,» *Fateh*, vol. 2, no. 5 (14 March 1970), p. 8; Shadid, *The United States and the Palestinians*, p. 27, and Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, p. 282.

إن هذه القرارات شأنها شأن وعد بلفور إذ تعبّر عن سياسة معينة ستكون لها مضاعفات خطيرة. لقد كانت الولايات المتحدة في طريقها نحو تورط متواصل في القضية الفلسطينية.

خامساً: الولايات المتحدة تتنافس مع بريطانيا

من الممكن اعتبار الميثاق الأنغلو ـ أمريكي الموقّع في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ بمثابة التصديق الرسمي، القانوني الأول من قبل الولايات المتحدة على النصوص كافة التي وردت في صك الانتداب البريطاني على فلسطين(١١١). ولأنّ الولايات المتحدة لم تكن عضواً في عصبة الأمم، لم تكن لديها سيطرة قانونية أو مشاركة رسمية في إدارة فلسطين قبل توقيع هذا الميثاق. وكان اهتمامها الأول في هذا التوقيع يرجع إلى رغبتها في التعويض عن غيابها عن عصبة الأمم، ليكون لها شكل ما من القانونية السياسية فتستطيع بموجبها أن تصون مصالحها الاستعمارية في فلسطين على قدم المساواة مع بريطانيا. كانت الولايات المتحدة تبغي الاشتراك في تقرير الوضع السياسي لفلسطين، والهيمنة على ذلك في ما بعد. هذا وبالإضافة إلى إدخال مواد الانتداب البريطاني كلها في ذلك الميثاق، فقد أضيفت إليه مواد أخرى ترمي إلى إضفاء الشرعية على دور الولايات المتحدة. واشترطت المادة السابعة من الميثاق أن يكون أي تغيير في الوضع القانوني لفلسطين من قبل بريطانيا إنما يجري بموافقة الولايات المتحدة. وهكذا ألزمت الولايات المتحدة نفسها بموجب هذه المعاهدة، كما فعلت بريطانيا بموجب وعد بلفور، أن تحرم شعب فلسطين من حق تقرير المصير. لقد شدد الميثاق الأنغلو ـ أمريكي على حماية حقوق البعثات التبشيرية الأمريكية في فلسطين في حين أُنكرت حقوق الفلسطينيين. فلم يرد أي ذكر للموافقة المطلوبة من الشعب الفلسطيني نفسه بشأن أي تغيير محتمل في المركز القانوني ـ السياسي لبلاده. إن هذا الميثاق قد وضع على عاتق الولايات المتحدة شطراً من مسؤولية إنكار حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تقع حتى ذلك الحين على بريطانيا وحدها. وما إن أخذ مركز الولايات المتحدة السياسي والعسكري بالتصاعد في الحلبة العالمية،

---

(١١١) للاطلاع على الميثاق الأنغلو ـ أمريكي المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤، انظر: U.S. Department of State, Division of Near Eastern Affairs, *Collected United States Documents Relating to the League of Nations Mandate for Palestine, to the Possible Future Independence of Palestine and to the Need for the Creation of a Separate Jewish State* (Salisbury, N.C.: Documentary Publications, 1977), pp. 107-114.

حتى صارت الحكومة الأمريكية تلعب دوراً أكبر فأكبر في إنكار حقوق الفلسطينيين.

استشهدت الولايات المتحدة في الأربعينيات بالميثاق الأنغلو ـ أمريكي لعام ١٩٢٤ في محاولة منها لإضفاء صفة قانونية على تدخلها في سياسات تتعلق بمستقبل الهيكل السكاني لفلسطين[(١١٢)]. واستمرت المخططات الصهيونية تقرر السياسة الخارجية الأمريكية نحو فلسطين. ففي الفترة بين ١٩٤٣ و١٩٤٥، واستجابةً لبرنامج بلتيمور الصهيوني الصادر في أيار/ مايو ١٩٤٢، قام الكونغرس الأمريكي بإصدار سلسلة من القرارات والبيانات لصالح هجرة غير محددة ولصالح تأسيس دولة يهودية في فلسطين[(١١٣)]. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٤، كرر الرئيس روزفلت في رسالة إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون التزام حزبه تحقيق الأهداف الصهيونية[(١١٤)]. إن كلام روزفلت في تأييد تلك الأهداف جاء مناقضاً لحق الشعوب في تقرير المصير الذي زعم التمسك به في ميثاق الأطلسي؛ وقد تجلى نفيه ذلك الحق، كما هو قابل للتطبيق على الشعب الفلسطيني، بإيثاره البحث في مستقبل فلسطين لا مع ممثلين فلسطينيين، بل مع العاهل السعودي عبد العزيز آل سعود[(١١٥)].

ومما له مغزاه أن روزفلت تماهى صراحة مع الصهيونية كما كشفت محادثة أجراها مع ستالين في يالطا[(١١٦)]. إن روزفلت، كسلفه ويلسون، قد تجاهل وجود هوية قومية فلسطينية في صياغة سياسته نحو فلسطين. أما المبادئ التي وردت في ميثاق الأطلسي، فإنها لم تطبق بحق الشعب الفلسطيني، كما كان الحال بالنسبة إلى مبادئ النقاط الأربع عشرة. وكانت الحصيلة النهائية إنكار حقوق الفلسطينيين سنين طويلة قادمة.

---

(١١٢) انظر: Nadav Safran, *The United States and Israel*, American Foreign Policy Library (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), pp. 35-38.

(١١٣) انظر: *Congressional Record*, 78th Congress, 2nd sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1944), 90, pt. 1, p. 815, and Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations*, p. 309.

(١١٤) Manuel, Ibid., p. 312.

(١١٥) للحصول على معلومات عن المراسلة الجارية بين روزفلت وابن سعود، انظر: U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1969), vol. 8, pp. 678-704.

(١١٦) U.S. Department of State, *The Conferences at Malta and Yalta, 1945*, Its Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1955), p. 924

الفصل الثالث

إدارة ترومان والفلسطينيون

فْرِد لوسون

إن السياسة التي اتبعتها إدارة ترومان تجاه فلسطين تفسَّر على نحو عام بموجب ثلاثة جوانب من السياسة المحلية الأمريكية خلال أواخر الأربعينيات. ففي المقام **الأول** يشدد الباحثون المعاصرون على الضغط الشديد الذي مارسه، لمصلحة الحركة الصهيونية، أفراد متنفذون لهم علاقات شخصية وثيقة برئيس الجمهورية. يقول ستيفن سبيغل إن ترومان أظهر ميلاً إلى تأييد خلق وصاية من الأمم المتحدة على فلسطين وذلك في آذار/مارس ١٩٤٨، وعلى أثر ذلك «قامت مجموعة من زعماء منظمة بْناي بْريث بالاتصال بإدي جاكوبسون، وهو شريك قديم لترومان في دكان لبيع الألبسة الرجالية، فحاول هذا ترتيب لقاء بين [حاييم] وايزمن ورئيس الجمهورية». واستجابة لهذا الطلب «التقى رئيس الجمهورية الزعيم الصهيوني العجوز سراً في البيت الأبيض في ١٨ آذار/مارس. أخذ وايزمن يناشد ترومان تقديم تأييده، فكرر الرئيس دعمه التقسيم طالما كانت الأمم المتحدة لا توافق على وصاية موقتة»[(١)]. ويشير بيتر غروس إلى أن هذه الحادثة لم تكن منعزلة، وأن عمل جاكوبسون كان جزءاً من جهد منسق قام به يهود أمريكا لإقناع ترومان بتجاهل، أو رفض مشورة المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الذين كانوا يعارضون الدعم الأمريكي غير المشروط لإقامة دولة يهودية في فلسطين[(٢)].

---

(١) Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (London: Chicago, Ill.: University of Chicago Press,°1985), pp. 33-34.

(٢) انظر: Peter Grose: «The President and the Diplomats,» in: William Roger Louis and Robert W. Stookey, eds., *The End of the Palestine Mandate*, Modern Middle East Series; no. 12 (Austin, Texas: University of Texas Press,1986), and *Israel in the Mind of America* (New York: Knopf, 1984).

الجانب الثاني هو الرواية التاريخية الكلاسيكية للمرحلة، وهي تؤكد الأهمية التي كان يوليها مستشارو ترومان المقربون للأصوات اليهودية المناصرة للصهيونية كقاعدة محتملة للدعم الانتخابي والمالي للحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٤٨، تلك الانتخابات التي كانت فرص فوز الرئيس فيها ضئيلة بتقدير الجميع. ذكر جون سنِتسينغر أن زعماء الحزب «كتبوا إلى ترومان في أوائل عام ١٩٤٨ واقترحوا أن اتباع سياسة مناصرة لليهود في الشرق الأوسط من شأنه تحسين الوضع السياسي المحلي». كان الدعم الواضح لدولة يهودية يعتبر أمراً حاسماً لإحراز فوز ديمقراطي في نيويورك، «إذ إن ٤٧ بالمئة من يهود البلاد يعيشون هناك، وزهاء ١٧ بالمئة من أصوات الولاية هي أصوات يهودية». يضاف إلى هذا أن ترشيح هنري والاس على بطاقة حزب العمال الأمريكي طرح تحدياً مباشراً للديمقراطيين في نيويورك، وذلك على ضوء ما جرى في الانتخابات السابقة إذ «إن روزفلت لم يفز بأصوات نيويورك الانتخابية إلا نتيجة لنصف المليون صوت التي حصل عليها بصفته مرشح الحزب المذكور»[٣]. أما التطوير الذي جاء به ميخائيل كوهين لهذه الاتجاه في إيراد الحجج - بأن ترومان، بالنظر إلى فهمه السطحي لفلسطين والشرق الأوسط، كان يؤمن حقاً، كما ذكر في مذكراته، بأن بوسعه في الوقت عينه أن يؤيد الصهيونية ويصون مستقبله السياسي ويحمي المصالح الوطنية في الشرق الأوسط - فهو تطوير يلغي الفرضيات المكيافلية التي يرفضها المدافعون عن الرئيس[٤].

الجانب الثالث هو ما يذكره أغلب المراقبين المتأخرين من وجود نزاع مصالح كان متفشياً بين كبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع من جهة، وعدد من كبار موظفي ترومان من جهة أخرى. ففي رأي سبيغل «ان الأولوية الدنيا التي كانت تعطى للقضية الفلسطينية والانقسامات الحادة في الحكومة والنظام السياسي الأمريكي تفسر التقلب في سياسة إدارة ترومان تجاه فلسطين. كان الأفراد الذين يحابون الصهاينة ويحظون باحترام الرئيس، يبزون في تأثيرهم، عند مراحل

---

(٣) John Snetsinger, *Truman, the Jewish Vote and the Creation of Israel* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1974), pp. 79-80.

(٤) Michael Joseph Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp. 53-54.

وللإطلاع على آراء مدافع بارز عن ترومان، انظر: Clark M. Clifford, «Recognizing Israel,» *American Heritage*, vol. 28, no. 3 (April 1977), pp. 4 - 11.

حاسمة، جهود المسؤولين في الوزارة والدولة. بيد أنه، في معظم الأحيان، «كان ترومان يتخذ موقفاً بين المجموعتين، فيؤيد هذه المجموعة أو تلك وفقاً لرأيه بالأمن القومي، أو انشغاله بأمور أخرى، أو وفقاً للأحداث في الشرق الأوسط، أو للسياسة الداخلية، أو للحجج التي يقدمها إليه كبار مساعديه»(٥). يقول زفاي غانين إن ائتلاف المسؤولين في دائرة الشرق الأدنى والشؤون الافريقية، والمدنيين ذوي الرتب العالية في البنتاغون وكبار الضباط، استطاع بنجاح أن يغير سياسة الرئيس المؤيدة لتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، دولة يهودية وأخرى عربية: «كان الرئيس ترومان قد واجه بعدئذ في أوائل آذار/مارس ١٩٤٨ توصيات سياسية متناقضة للغاية. كان مستشاروه الذين يثق بهم يشيرون عليه بدعم التقسيم، بينما كانت مجموعة وزارة الخارجية والبنتاغون والاستخبارات تعارض ذلك بإصرار وتوصي بالتخلي عن تأييد التقسيم على أن تحل محله صيغة ما تضمن السيطرة البريطانية (أو الأنغلو ـ أمريكية) المستمرة والفعالة على فلسطين. واستعر النزاع الداخلي بين البيت الأبيض والدوائر الأخرى أياماً إلى أن خرجت وزارة الخارجية فجأة باقتراح موفق وغير متوقع أدى إلى حدوث أزمة من أسوأ الأزمات التي واجهت إدارة ترومان (لكنها ظلت سراً مكتوماً)، فأقحمت اليهود في هوة القنوط واليأس»(٦).

وعلى هذا النحو يفسر شلومو سلونيم التأييد الأمريكي المتواصل لحظر الأسلحة إلى فلسطين بأسباب ترجع إلى عوامل سياسية تتصل بالدوائر البيروقراطية(٧).

إن هذه العناصر الدينامية السياسية الداخلية بمجموعها تؤخذ على أنها قوة لا تقاوم تسوق سياسة الولايات المتحدة في اتجاه التأييد لخلق دولة صهيونية في فلسطين على حساب مصالح السكان العرب هناك، أو بتجاهل تام لها. وقد قامت ڤيريل روبنبرغ بإيجاز هذا الوضع إيجازاً رائعاً في دراسة حديثة قامت فيها بمسح

---

(٥) Spiegel, *The Other Arab Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 19.

(٦) Zvi Ganin, «The Limits of American Jewish Political Power: America's Retreat from Partition, November 1947-March 1948,» *Jewish Social Studies*, vol. 39, nos. 1-2 (Winter-Spring 1977), p. 20.

(٧) Shlomo Slonim, «The 1948 American Embargo on Arms to Palestine,» *Political Science Quarterly*, vol. 94, no. 3 (Fall 1979), pp. 495-514.

لمسألة إسرائيل والمصالح القومية الأمريكية، فكتبت تقول: «إن سياسة واشنطن [في الشرق الأوسط] كانت، بالنسبة إلى أغلبية المسؤولين في الحكومة الأمريكية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوضع القوى في العالم. أما بالنسبة إلى الأفراد المشاركين في عملية صنع القرار، فإن العلاقة المباشرة الفورية للاهتمامات السياسية المحلية ترجح على الحسابات الخاصة بالنتائج الطويلة الأجل التي تمس المصلحة القومية. وفي النهاية تسود الحجج لهذه الأخيرة...

وتمضي الكاتبة إلى القول: «إن من المشكوك فيه حقاً هو ما إذا فكّر ترومان من خلال النتائج الدولية الطويلة الأجل بالنسبة إلى المصلحة الأمريكية الناشئة عن موقفه بشأن فلسطين أو كان يستجيب فقط لضغط اللحظة الراهنة... إن الرئيس لم يظهر أي إدراك للمشاكل الإنسانية التي كانت تخلقها سياساته للسكان العرب الأصليين في فلسطين»(٨).

هذه الحكمة السارية تفرض نفسها وفق أسس متنوعة؛ ولكنها تكون إشكالية خطيرة من جوانب أساسية متعددة. **أولاً**، يشير السجل التاريخي في واقع الأمر إلى إدراك غير قليل من جانب كبار المسؤولين في إدارة ترومان، من ضمنهم الرئيس نفسه، للصعوبات المتزايدة التي تواجه الفلسطينيين العرب عندما تصاعدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني. **ثانياً**، إن افتراض أي نوع من التأييد الأمريكي المستمر للمشروع الصهيوني يخلق عدداً من الألغاز المهمة بشأن جوانب أساسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين: مثلاً، لماذا واصلت واشنطن بإصرار الحظر المفروض على التجهيزات العسكرية والأسلحة للمحاربين كلهم في القتال الذي سبق وانتهى بحرب ١٩٤٨؟(٩) ولماذا رفضت إدارة ترومان القيام بدورٍ ما في المساجلات التي جرت عن القدس ولمن تعود، والتي دارت بين ممثلي إسرائيل والأردن والأمم المتحدة في أعقاب تلك الحرب؟ أما **ثالثاً** - وهو الأمر الأخطر من بين الجميع - فإن التركيز على تفاعل العلاقات بين مسؤولي وزارة الخارجية ومستشاري ترومان الشخصيين من شأنه أن يحجب الأغراض الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في السنوات التي أعقبت مباشرةً الحرب العالمية الثانية، وهي أهداف ظلت كما هي على الرغم من

---

(٨) Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1986), p. 31.

(٩) انظر: Slonim, Ibid., and Yossi Feintuch, *U.S. Policy on Jerusalem* (Westport, Conn.: Greenwood, 1987).

الخلافات المفترضة التي فرّقت بين صناع القرار البارزين في أمريكا.

أولاً: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لفلسطين العربية

عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أصبح الشكل العام الذي ينبغي أن تتخذه المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم موضوع مناقشات حادة بين كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية. كان بعض الدوائر (ولا سيما وزارة الخارجية) يحبذ تقديم مساعدات موسعة إلى الدول لمساعدة المناطق التي خربتها الحرب. وكان بعضها الآخر يعارض مثل هذه المساعدات الحكومية على أساس أنها ستعرقل حرية العمل في السوق الدولية، فيترتب على ذلك بالتالي حدوث استخدام غير كفوء لموارد البلاد الناضبة نسبياً. وحُسم هذا النقاش، بالنسبة إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة، وفق الموقف الأول. لذا اتخذت المعونة الأمريكية إلى أوروبا الغربية شكل منح مباشرة من الدولة إلى حكومات القارة الأوروبية(١٠).

أما بالنسبة إلى أجزاء أخرى من العالم، التي تعتبر «هامشية»، فلم تكن نتيجة ذلك الجدال بهذا الوضوح. في حزيران/يونيو ١٩٤٥ اقترح دين أتشِسون، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، بالاشتراك مع دائرة شؤون الشرق الأدنى أن يؤسس الكونغرس صندوقاً يخصص له مبلغاً سنوياً قدره مئة مليون دولار يستخدم في دعم المصالح الأمريكية، الاستراتيجية والسياسية، في الشرق الأوسط. فرفض وزير الخارجية جيمس بايرنز هذا الاقتراح على أساس أن الكونغرس لن يوافق مطلقاً على خطة يترتب عليها مثل هذه التورط الحكومي الواسع في الشؤون الاقتصادية(١١). يقول ناثان غودفرايد إنه في أعقاب ذلك «قررت وزارة الخارجية... أن يجري تقديم العون المالي الخاص والعام لأغراض التنمية العربية على أساس تجاري - بحسب طبيعة المشاريع وقدرة القطر على تسديد القرض. إن برنامجاً ناجحاً من شأنه أن يعتمد على تجارة عالمية ناشطة عموماً وعلى تجارة متزايدة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط خصوصاً»(١٢).

---

(١٠) انظر: Michael J. Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987).

(١١) Nathan Godfried, *Bridging the Gap between Rich and Poor: American Economic Development Policy toward the Arab East, 1942-1949*, Contributions in Economics and Economic History; no. 75 (Westport, Conn.: Greenwood, 1987), p. 124.

(١٢) المصدر نفسه.

مع هذا، أعلن الرئيس ترومان في نهاية تموز/يوليو ١٩٤٦ عن نيته في الطلب إلى الكونغرس لرصد أموال تخصص لإنشاء صندوق يقوم بتقديم قروض إلى فلسطين وإلى دول الشرق الأوسط الأخرى. ولا تجري الموافقة على إقرار مثل هذه القروض إلا إذا كانت «لأغراض مشاريع تنموية إذا لم يكن من الممكن، لأي سبب من الأسباب، تمويل هذه المشاريع تمويلاً كافياً من خلال البنك الدولي [للتنمية والتعمير]»(١٣). أثار هذا الإعلان حفيظة الوكالة اليهودية، فهاجمته على الفور هجوماً عنيفاً، إذ كانت زعامة الوكالة تعارض الربط بين المعونة الاقتصادية إلى فلسطين والمساعدة التي تقدم إلى حكومات عربية أخرى.

استطاعت المعارضة الصهيونية أن تؤجل اقتراح الرئيس ولكنها لم تستطع القضاء عليه. ففي الخامس من أيلول/سبتمبر أعلن ترومان عن تقديم قرض بمبلغ ثلاثمئة مليون دولار لتحسين الأحوال المعيشية للسكان العرب في فلسطين(١٤). وبعد توزيع هذا القرض كتب الرئيس إلى الملك عبد العزيز عاهل السعودية يقول: «إن الولايات المتحدة، بتأييدها إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، لم تكن تفكر، في البدء، في اتباع سياسة من شأنها أن تضر بمصالح السكان الأصليين، وهي لا يخامرها مثل هذا التفكير في الوقت الحاضر». وأضاف يقول نصاً، إن الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة هو ضمان «أن تكون الحقوق الأساسية لكل من السكان العرب واليهود في فلسطين محفوظة على نحو كامل وأن العرب واليهود في فلسطين ستزدهر أحوالهم على السواء وسيحيون حياة خالية من أي نوع من أنواع الاضطهاد السياسي أو الاقتصادي»(١٥). هذا وعلى الرغم من مدعيات ترومان، كانت المعونات اللاحقة بطيئة في وصولها.

في أواسط آب/أغسطس ١٩٤٨، قامت وزارة الخارجية بإبلاغ رئيس الجمهورية أنه «نتيجة للقتال الأخير في فلسطين، ترك نحو ٣٣٠ ألفاً من السكان العرب لذلك القطر المقيمين في مناطق تقع الآن تحت احتلال الحكومة الموقتة لاسرائيل أو القوات العسكرية الاسرائيلية، تركوا على نحو سريع بيوتهم وهم الآن منتشرون إما في الأجزاء العربية من فلسطين أو في الأقطار المجاورة، من ضمنها سوريا وشرق الأردن ومصر». ومع أن اللاجئين اليهود والعرب يواجهون كلهم

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٤) Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*, p. 157.

(١٥) *Foreign Relations of the United States, 1947* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1971), vol. 5, p. 1012.

شدائد كثيرة، «فإن محنة العرب... أخطر بكثير. إنهم لا يملكون شيئاً، وهم بلا مأوى وليس عندهم شيء من التجهيزات الطبية ووسائل النظافة والطعام....وما إن يحل الشتاء ويبدأ هطول الأمطار حتى تصبح المأساة الشاملة لا مناص منها إلا إذا بدأت الإغاثة بالوصول». واقترحت وزارة الخارجية كاستجابة أمريكية مناسبة لهذه الحالة:

١ ـ أن تواصل الوزارة جهودها للحصول على تبرعات فورية من منظمات الإغاثة الخاصة الأمريكية.

٢ ـ أن تخوَّل الوزارة بمفاتحة الدوائر الحكومية الأخرى لكي تتحمل شطراً من عبء الإغاثة الدولي للاجئين في الشرق الأدنى.

٣ ـ أن تقوم الوزارة، كجزء من مشاركة هذه الحكومة الدبلوماسية في التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين، بحثّ الحكومة الموقتة لإسرائيل والحكومات الأخرى المعنية على تلبية الحاجة إلى إعادة اللاجئين العرب واليهود تحت ظروف لن تؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي للدول المتلقية[(١٦)].

وبعد شهر واحد اقترحت هيئة الأركان المشتركة رسمياً أن يقوم وزير الدفاع بوضع برنامج معونة شامل للسكان العرب في فلسطين. وجاء في اقتراحها أن الهيئة ترى «أن البؤس الحاضر الذي يعانيه زهاء ٣٠٠ ألف لاجئ عربي من فلسطين وعدم قدرة الدول العربية على تلبية حاجاتهم العاجلة يتيحان للولايات المتحدة الفرصة لتقوية أواصر الصداقة بين الشعب العربي وشعب الولايات المتحدة وللإعلاء من شأن سمعتها، وكان كلا الأمرين: الصداقة والسمعة، قد أصابه الضرر من جراء الأحداث الأخيرة المتعلقة بحالة فلسطين»[(١٧)]. ونتيجة لذلك، قامت وزارة الخارجية بحثّ رئيس الجمهورية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على أن يأمر «بموجب صلاحيته بصفته القائد العام»: «المؤسسة العسكرية في البلاد... أن تُخرج من مستودعاتها أو ما يمكن الحصول عليه سريعاً من الدوائر الأخرى: ١٠٠,٠٠٠ بطانية؛ ٥,٠٠٠ طن من القمح؛ ملابس أو أقمشة مناسبة لـ ٢٠٠,٠٠٠ شخص؛ مصل تيفوس، أتبرين، وغيرهما من التجهيزات الطبية التي تدعو إليها الحاجة الماسة؛ وتوفير وسائل النقل لشحن هذه المؤونات إلى الشرق الأدنى. يجب

---

(١٦) *Foreign Relations of the United States, 1948* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975), vol. 5, pp. 1324 -1326.

(١٧) المصدر نفسه، مج ٥، ص ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨.

ألا يتجاوز مجموع قيمة التجهيزات والنقل مليون ونصف دولار لتغطية الفترة من الآن حتى نهاية العام»[١٨].

وفي الوقت ذاته تماماً كان المبعوث الأمريكي في تل أبيب، جيمس مكدونالد، يكتب إلى رئيس الجمهورية ليقول: «إن مأساة اللاجئين العرب صارت تأخذ أبعاداً فاجعة بشكل سريع وينبغي التعامل معها بصفتها كارثة». وكان من رأي هذا المبعوث «أن الحالة تتطلب البرنامج الشامل نفسه والعمل الفوري نفسه الذي تدعو إليه النوازل الماحقة كالطوفان أو الزلزال. ما من شيء أقل من هذا سيحول دون وقوع خسائر مريعة»[١٩]. وكان مساعد وزير الخارجية، روبرت لوفِت، في باريس لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحسباً من قيام مستشار الرئيس، كلارك كليفورد، بمحاولة الوقوف في وجه أية مناشدة من وزارة الخارجية من أجل اللاجئين العرب، أرسل لوفِت برقية طويلة إلى كليفورد يقول فيها إن الجمعية العامة للأمم المتحدة على وشك المصادقة على أية حال على مساعدة اقتصادية إلى السكان العرب في فلسطين وإن بريطانيا العظمى قد أخذت المبادرة لتقديم مشروع قرار لهذا الغرض. واختتم لوفِت برقيته بقوله: «إن وفد الولايات المتحدة يوصي بقوة أن يكون القرار مشروعاً مشتركاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إذ سيكون من غير الممكن لنا أن نبقى صامتين بشأن الأمر ولأننا نرى ألا ندع الانكليز يحصلون على الفضل كله لقيامهم بتقديم مشروع قرار سنقوم بلا شك بالموافقة عليه في ما بعد»[٢٠].

أبرق مكدونالد من تل أبيب تأييداً لهذا التحرك في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد أضاف مقترحاً أن تقوم إدارة ترومان بالتعاون مع الصليب الأحمر الأمريكي بتقديم الغذاء والكساء إلى اللاجئين في فلسطين، وهم بأمس الحاجة إلى ذلك. وبالإضافة إلى هذا، تبرع مكدونالد بأن يطير إلى باريس ليقدم شهادة علنية أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة وذلك بصفة «خبير في شؤون اللاجئين». وأسرّ القول إلى البيت الأبيض «بأن ظهوراً كهذا للممثل الأمريكي الخاص في إسرائيل سيساعد على إجابة الانتقاد العربي بأن الولايات المتحدة مهتمة برفاه اليهود دون

---

(١٨) المصدر نفسه، مج ٥، ص ١٤٧٩ ـ ١٤٨٠.

(١٩) المصدر نفسه، مج ٥، ص ١٤٨٦.

(٢٠) Lovett to Clifford, memorandum dated 26 October 1948, reproduced in: *Declassified Documents* (Woodbridge, Conn.: Research Publications, various dates), reference no. 803 720B,
هذا المرجع سيشار إليه اختصاراً بـ *Declassified Documents* يتبعها رقم الوثيقة المستشهد بها.

غيرهم على نحو غير متوازن وغير متناسب»(٢١).

حين واجه رئيس الجمهورية إجماعاً كهذا من جانب مرؤوسيه، قام بتخويل وزارة الخارجية أن تقوم بجهد ذي شقين لإرسال مواد الإغاثة إلى اللاجئين العرب واليهود الذين شردهم القتال في فلسطين. لقد خُولت الوزارة الاتصال بحكومات أخرى في محاولة لتقرير مقدار المساعدة المحتملة المتعددة الأطراف. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها قد أُوعز إليها الاتصال بالمؤسسات الخاصة لطلب أموال ومواد لكي ترسل إلى فلسطين فوراً. في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بيّن مسؤولو الخارجية للرئاسة أنهم لم يستطيعوا أن يجمعوا ما يكفي من الأموال والتجهيزات التي تكوّن مجهوداً في الإغاثة جديراً بالاحترام»(٢٢). ونتيجة لذلك، قام لوفِت، بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة، بحثّ ترومان على أن يطلب من الكونغرس رصد مبلغ ١٦ مليون دولار لتغطية نصف مبالغ الإغاثة التي قدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها ستكون ضرورية لتوفير الغذاء والمأوى والتجهيزات الطبية للاجئين الفلسطينيين. صادق رئيس الجمهورية على هذا الإجراء في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأبلغ قراره هذا إلى الكونغرس بعد أسبوعين(٢٣).

بحلول آذار/مارس ١٩٤٩، اتضح فشل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في فلسطين في إقناع الحكومة الموقتة لإسرائيل بإعادة عرب فلسطين الذين تركوا ديارهم أثناء القتال، الأمر الذي حفز على إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين. انضم ممثل الولايات المتحدة في اللجنة، مارك إثريدج، إلى جورج ماكغي، من كبار مستشاري وزارة الخارجية عن شؤون الشرق الأدنى، بتقديم توصية تقوم واشنطن بموجبها بإقناع تل أبيب بقبول عودة ربع مليون لاجئ عربي، وكان هذا يعني ضمناً أن تقوم الحكومات المجاورة بتسوية أمر العدد الباقي من اللاجئين(٢٤). بذل دين أتشِسون، مساعد وزير الخارجية، جهداً في الضغط على وزير الخارجية الاسرائيلي لإعادة «ربع عدد اللاجئين مثلاً»، أي نحو ٢٠٠ ألف لاجئ، وذلك حين التقيا في نيويورك في ٥ نيسان/ابريل. وحين تحاشى

(٢١) Lovett to Truman, cable dated 10 November 1948, in: *Declassified Documents*, (75) 202A.

(٢٢) *Foreign Relations of the United States, 1948*, vol. 5, pp. 1478-1479.

(٢٣) المصدر نفسه، مج ٥، ص ١٥٥٤ ـ ١٥٥٥.

(٢٤) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 258-259.

الاسرائيليون هذا الاقتراح متهربين منه، قام الرئيس ترومان نفسه بمواجهة رئيس الدولة الاسرائيلي بشأن القضية. ويقول إثريدج إن ترومان أخبره في نهاية نيسان/ ابريل قائلاً: «أنا مشمئز من الطريقة التي يتناول بها اليهود مشكلة اللاجئين. وقد أخبرت رئيس إسرائيل بحضور سفيره بما أراه عنها بالضبط. وآمل أن يكون لذلك بعض التأثير»[٢٥]. وقد أدى الضغط الأمريكي المستمر إلى أن تعلن الحكومة الاسرائيلية الموقتة في أواسط حزيران/ يونيو أنها «ستنظر بترحاب» في طلبات يتقدم بها العرب الموجودون داخل الحدود الاسرائيلية بإعادة زوجاتهم وأطفالهم. وبحسب ما يقوله بني موريس، «فإن الاسرائيليين طبّلوا وزمّروا لهذا المخطط ووصفوه بأنه "إجراء واسع النطاق للتخفيف من عناء الأسر العربية التي تفرّق شملها نتيجة للحرب"»[٢٦].

عبّر المسؤولون الأمريكيون في الحال عن «خيبة أملهم» باقتراح جمع شمل الأسر هذا، قائلين إن مثل هذه الخطوات الرمزية «تسبب تأخيراً في إيجاد حل للاجئين»[٢٧]. عندئذ، وبعد نقاش حاد، قامت الوزارة الاسرائيلية بإشعار واشنطن بأنها ستنظر في أمر مئة ألف لاجيء. أجابت وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذا العرض لم يزل غير كاف وكررت توصيتها بأن تُجبَر تل أبيب على قبول ربع مليون عائد. لكن ترومان، في جهد أخير للعثور على حل وسط لمشكلة اللاجئين، وافق على الخطة بشكل غير رسمي كطريقة لكسر «حالة الاستعصاء» التي تأخذ بخناق القضية[٢٨].

إن هذه الخطوات، وإن كانت لا بد ستبدو غير وافية في منظور الماضي، ومقارنةً بالبرامج الأمريكية الرسمية دعماً لدولة إسرائيل الجديدة، تُظهر أن سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين وسكانها العرب خلال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كانت أكثر تعقيداً مما عرضته الكتابات التقليدية. إن إدارة ترومان لم تكتفِ فقط بتولي سلسلة من البرامج لتقديم المعونة الاقتصادية والإغاثة العاجلة إلى الفلسطينيين، بل إنها قامت كذلك بممارسة ضغط ما على الحكومة الإسرائيلية للسماح للاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم بعد انتهاء القتال. إن هذه البرامج وإصرار واشنطن المشهود على

---

(٢٥) كما ورد في: Donald Neff, «U.S. Policy and the Palestinian Refugees,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (Autumn 1988), p. 105.

(٢٦) Morris, Ibid., p. 277.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

الإبقاء على حظر الأسلحة والمواد العسكرية ومنع وصولها إلى فلسطين المنتدب عليها، ينبغي أن تحفزنا إلى إعادة تقييم الفائدة من التفسير السياسي المحلي لسياسة الولايات المتحدة في شرقي المتوسط في ذلك الحين. وسأقدم كبديل تفسيراً بنيوياً لهذه الأحداث، وهو بديل أكثر دقة إلى حدٍ ما من نموذج السياسة الواقعية المبسّط الذي يقدم عادةً كاستهلال للدراسات المعنية في المقام الأول بصنع القرار في واشنطن أو بالسياسات الانتخابية الأمريكية.

ثانياً: أسس سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

ما إن أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء حتى اتضح أن هيكل الساحة الدولية يمر بتحول عميق. فالنظام المتعدد القطبية الذي كان موجوداً منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر على الأقل قد انهار خلال الحرب، إذ استنفدت فرنسا أولاً، ثم ألمانيا فاليابان، وأخيراً بريطانيا العظمى قدراتها الصناعية واحتياطياتها المالية. كان التحول في القوة العالمية الذي صاحب الاستنفاد التدريجي لهذه الدول واضحاً للمسؤولين الأمريكيين منذ عام ١٩٤٣. ففي تقرير أعده البنتاغون في خريف ذلك العام جاء ما يلي: «إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحاليين ستؤدي إلى ظهور عالم مختلف كل الاختلاف من حيث القوى العسكرية الوطنية النسبية، وهو اختلاف أشبه في الواقع كثيراً بما أحدثه سقوط روما من أي تغيير آخر حدث خلال الخمسمئة سنة اللاحقة... ستكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد دحر اليابان هما وحدهما القوتان العسكريتان العظميان. ويعود هذا بالنسبة إلى كلتا الدولتين إلى الوضع الجغرافي واتساعه مضافاً إليه مكنة هائلة في الأعتدة»[٢٩].

وجاء التطور اللاحق الذي أحرزه العلماء الأمريكيون في صنع القنبلة الذرية، والصعوبات التي واجهتها حكومات أوروبا الغربية في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي الذاتية، لكي يعززا من ظهور الشكل الثنائي القطبية للحلبة الدولية لمابعد الحرب.

في ظل هذه الظروف تضافرت أربعة مبادئ متداخلة لرسم الخطوط العريضة التي قررت الشكل العام للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينيات. كانت واشنطن، في المقام **الأول**، تقيم أعمالها على تصميم لا يسمح

---

(٢٩) كما ورد في: Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, ©1987), p. 357.

بظهور تطورات في هذا الجزء من العالم تهدد أمن أوروبا الغربية بوقوع هجوم من القوات السوفياتية أو تطورات تهدد الانعاش الاقتصادي للقارة الأوروبية بعد الحرب. كان المسؤولون في الولايات المتحدة، بتعويلهم على احتكارهم المتواصل للأسلحة الذرية وتوسيعهم شبكة القواعد الجوية والبحرية الاستراتيجية التي تطوق الاتحاد السوفياتي، يتوقعون أن يقدروا على احتواء التهديد الأول(٣٠). أما التهديد الثاني فكان أكثر إشكالية، ولا سيما أن الاقتصاد الأوروبي استمر بالتدهور خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧.

واجهت أقطار أوروبا الغربية كلها تقريباً نوعاً فريداً من الأزمة الاقتصادية في صيف ١٩٤٧. لم تكن هذه الأزمة، كما أظهر آلان ميلوورد، تتميز بتناقص الإنتاج الصناعي أو انخفاض مستويات المعيشة أو شح المواد الغذائية، بقدر ما كانت متصلة بالأهمية المتزايدة للاستيرادات الصناعية كأساس للتوسع الاقتصادي المستمر. يقول ميلوورد: «بالنظر إلى الاتجاه المتصاعد بلا انقطاع في الإنتاج فإن المستوردات كانت حيوية جداً، وما إن قفز إنتاج أوروبا الغربية سريعاً إلى مستويات ماقبل الحرب وتجاوزها في حالات عديدة، حتى صار حجم المستوردات الضرورية للحفاظ على هذا الإنتاج أكبر للوحدة الواحدة من الإنتاج بالقياس إلى ماقبل الحرب»(٣١). لذا أصبح المسؤولون في الولايات المتحدة يشعرون، بقلق متزايد، بأن التخلخل في تدفق أدوات المكنات والمواد الأولية والوقود إلى القارة الأوروبية من شأنه أن يخلق انكماشاً اقتصادياً واسع النطاق، الأمر الذي يمكن استغلاله من قبل الأحزاب الشيوعية المحلية ومن قبل موسكو معاً.

كان النفط من أهم المستوردات الأساسية للانتعاش الاقتصادي في أوروبا. وقد قامت الولايات المتحدة طوال الحرب بتجهيز النفط الخام والنفط المكرر معاً إلى القارة الأوروبية. يقول روبرت پولارد إنها «جهزت نحو ٨٠ بالمئة من المنتجات النفطية التي استهلكها الحلفاء من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ إلى آب/ أغسطس ١٩٤٥»(٣٢). وبانتهاء الحرب وما أعقبها من رفع السيطرة على الأسعار في أوائل

---

(٣٠) انظر: Michael S. Sherry, *Preparing for the Next War: American Plans for Postwar Defense, 1941-45*, Yale Historical Publications, Miscellany; 114 (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

(٣١) Alan S. Milward, *The Reconstruction of Western Europe, 1945-51* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1984), p. 19.

(٣٢) Robert A. Pollard, *Economic Security and the Origins of the Cold War, 1945-1950* (New York: Columbia University Press, 1985), p. 199.

١٩٤٦، قفز سعر النفط في الأسواق الدولية مسبباً نضوباً شديداً في احتياطيات معظم الحكومات الأوروبية من الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، أضحى النفط من السلع الأساسية في برنامج الإنعاش الأوروبي. كان أكثر من ١٠ بالمئة من مجموع المعونة المقدمة بموجب هذا البرنامج ينفق على النفط، أي أكثر مما ينفق على أية سلعة أخرى بمفردها»[٣٣]. هذا وقد أدت المنافسة المتزايدة على المنتجات النفطية المصنوعة في الغرب إلى القلق في واشنطن على مستقبل الأمن النفطي في السوق المحلية الأمريكية. واشتد هذا القلق في أوائل عام ١٩٤٨ حين «غدت الولايات المتحدة مستورداً صافياً للنفط للمرة الأولى»[٣٤]. وقد صار أمر التوفيق بين الجهود المبذولة لتسيير الانعاش الاقتصادي في أوروبا وبين الاعتماد الأمريكي المتزايد على النفوط المستوردة، من أبرز المصاعب الاستراتيجية العصية التي واجهت المسؤولين في الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة.

من الطرق التي لجأت إليها واشنطن للتغلب على هذه الصعوبة العسيرة، تشجيع الشركات الخاصة لتكثير عملياتها في التنقيب والإنتاج في مناطق الشرق الأوسط المنتجة للنفط. كانت هذه الخطوات ترمي، إلى درجة ما، إلى رفد مصادر التجهيز القائمة لأغراض الولايات المتحدة نفسها؛ ولكنها كانت تهدف مباشرةً إلى تجهيز أوروبا الغربية بفيض لا ينقطع من المنتجات النفطية. وقد جاء في تقرير أعده جورج كِنان، مدير هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، أن برنامج الانعاش الأوروبي الذي أعلن في حزيران/يونيو ١٩٤٧ سيتطلب مقداراً إضافياً يبلغ ١,٢ مليون برميل من النفط يومياً لتحقيق أغراضه الأولية، وكان يتعين أن يأتي هذا المقدار كله من منتجين في الشرق الأوسط[٣٥]. قال ميخائيل ستوف إن الحاجة إلى زيادة إنتاج النفط في الخليج بعد عام ١٩٤٥ «قد جرّت وراءها قوة دفع عظيمة نجمت عن المفاهيم المتوسعة للأمن القومي، وكانت مفاهيم حوت في ما حوته إعادة إعمار أوروبا الغربية والمحافظة على استقرار الشرق الأوسط»[٣٦].

---

(٣٣) David S. Painter, *Oil and the American Century* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press,©1986), pp. 155-156.

(٣٤) Pollard, Ibid., p. 201.

(٣٥) Aaron David Miller, *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980), pp. 151-152, and Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*, p. 346.

(٣٦) Michael B. Stoff, *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), p. 212.

لذا، فلا الخليج ولا شرقي المتوسط كانا يمثلان بؤرة اهتمام كبرى لسياسة الولايات المتحدة العسكرية أو الاقتصادية خلال تلك السنوات، ومع هذا فإن الحيلولة دون وقوع قلاقل سياسية في تلك المناطق ظلت أولوية دائمة لزعماء الولايات المتحدة طوال أواخر عقد الأربعينيات.

ثانياً، صممت واشنطن على أن يتم الانتقال من الحكم الامبريالي إلى البريطاني في الشرق الأوسط بطريقة تتيح للولايات المتحدة أن ترث أهم الفوائد الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في المنطقة. كانت القوات الأمريكية قد سيطرت على قواعد جوية في عبادان في إيران، وصلالة وجزيرة مسيرة في عُمان، وقاعدة الشيخ عثمان في عدن خلال الحرب، وحصلت في الوقت عينه على حقوق استعمال المنشآت الحيوية التي كانت بإمرة القوة الجوية الملكية وذلك في الحبانية في العراق، والمحرّق في البحرين، والخرطوم في السودان، وكراجي في الهند(٣٧). بالإضافة إلى هذا، بدأت القوة الجوية الأمريكية ببناء مطار استراتيجي جديد في الظهران في الإقليم الشرقي من السعودية في خريف عام ١٩٤٥، حتى حين كانت القوة الجوية الملكية تغلق قواعدها في جزيرة سوقطرة وفي ريان في محمية عدن، وفي جزيرة مسيرة وفي الشارقة في الدول المتصالحة(٣٨). وعندما تصاعدت المشاعر الوطنية في مصر والعراق خلال عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، أصبح من المستحيل على القوات البريطانية الاستمرار في استخدام قواعدها الرئيسية في منطقة قناة السويس وحول الحبانية، كما أصبح من المستحيل على الموظفين الأمريكيين الحلول محل تلك القوات بعد انسحابها. ونتيجة لذلك، بدأ المخططون الأمريكيون يبحثون عن مناطق أبعد عن الشرق الأوسط باعتبارها مناطق قابلة لاتخاذها قواعد في المستقبل. كانت أهم هذه القواعد المحتملة ستقع في أراضي الأقطار العربية المستقلة حديثاً في شمال افريقيا(٣٩).

ثالثاً، كان المسؤولون الأمريكيون مصرين على ألا يعطى الاتحاد السوفياتي أية فرصة أو ذريعة لكي يتدخل مباشرة في شؤون الشرق الأوسط في السنوات التي

---

(٣٧) J.E. Peterson, *Defending Arabia* (New York: St. Martin's Press, 1986), pp. 58-59.

(٣٨) انظر: James L. Gormly, «Keeping the Door Open in Saudi Arabia: The United States and the Dhahran Airfield, 1945-46,» *Diplomatic History*, vol. 4, no. 2 (Spring 1980), pp. 189-205.

(٣٩) انظر: Melvyn P. Leffler, «The American Conception of National Security and the Beginnings of the Cold War, 1945-48,» *American Historical Review*, vol. 89, no. 2 (April 1984), pp. 352-353 and 372-373

أعقبت الحرب العالمية الثانية. كان هذا المبدأ في الصميم من برنامج الاحتواء الذي وضعه بحذق جورج كِنان في شتاء عام ١٩٤٦ وعرضه في مقال غفل من التوقيع في صيف العام نفسه بعنوان «مصادر السلوك السوفياتي»(٤٠). وفي رأي جون لويس غاديس، كان للسياسة الأمريكية في احتواء التوسع السوفياتي الممكن في المستقبل ثلاثة عناصر. كان العنصر الأهم بينها، للأغراض الحاضرة، يتعلق بتركيز المجهود الأمريكي على عدد محدود من المناطق الجغرافية التي يعتبر الاحتفاظ بها حيوياً للدفاع الغربي. وسرعان ما تحول هذا الافتراض إلى مفهوم خاص بـ «الدفاع عن النقاط القوية»، الذي يعرّفه غاديس بأنه «التركيز على الدفاع عن مناطق بعينها ووسائل الوصول إليها، وليس الدفاع عن خطوط محددة». يرى غاديس «أن مفهوم "النقاط القوية" سمح بالتركيز على مناطق يمكن الدفاع عنها وهي حيوية في الوقت ذاته من دون الانشغال كثيراً بالمناطق الباقية. كان الافتراض يقضي بأن المصالح ليست كلها ذات أهمية متساوية؛ وبأن بوسع الولايات المتحدة أن تتسامح بخسارة مناطق الأطراف بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تضعضع القدرة على الدفاع عن المناطق الحيوية»(٤١). ويتألف أكثر هذه «النقاط القوية» حيويةً من المناطق الصناعية الأساسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، وإن كان كِنان قد اعتبر المناطق المنتجة للنفط في الخليج لا تقل أهمية عنها لضمان نجاح الاحتواء.

والملفت كثيراً في سياسة الاحتواء كما طبقت في الشرق الأوسط بعد الحرب، هو الشكل الشبيه جداً بما كان يقول به الرئيس ويلسون: إن احتواء مذهب التوسع السوفياتي في الأطراف بالمعنى الحقيقي لهذه الأجزاء من العالم ـ مثل شرق المتوسط ـ يترتب عليه تطبيق نظام يتمسك كل التمسك بعدم التدخل. يقول غاديس: «لم يكن غرض الدفاع عن «النقاط القوية» هو السيطرة بقدر ما هو الحرمان منها، بمعنى: أن مصلحة أمريكا لم تكن تقتضي الهيمنة على مراكز قوى أخرى بالذات، وإنما التأكد من عدم قيام أحد آخر بالهيمنة عليها. ويتفق هذا الهدف مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما يتفق مع حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة ليست لديها إلا قدرات محدودة توجهها للدفاع عن تلك الدول. ولا يعني هذا الهدف الاصرار على شكل بعينه من أشكال

---

(٤٠) X [George F. Kennan], «The Sources of Soviet Conduct,» *Foreign Affairs*, vol. 25, no. 4 (July 1947), pp. 566-582.

(٤١) John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security* (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 58-59.

الحكومة؛ وإنما فقط ألا يجري تغيير الحكومات على نحوٍ اعتباطي بطريقةٍ من شأنها الاخلال بميزان القوى العالمي»[٤٢].

لقد كرر صناع السياسة الأمريكية التزام القطر بتقرير المصير في سياقات شتى، وكان أبرزها ما يتعلق بالأزمات اليونانية والتركية التي حدثت في ١٩٤٦ - ١٩٤٧. هذا وقد كان إصرار أمريكا على أن تنفذ انكلترا نصوص المعاهدة الانكليزية - المصرية لسنة ١٩٣٦ فتخفض من وجودها العسكري في منطقة قنال السويس بعد الحرب مستنداً إلى منطق مشابه[٤٣]. وقد وافقت واشنطن في النهاية على خطط بريطانيا لخلق بديل لهذا المجمّع العسكري يكون موقعه في سيرينايكا، ولكن تلك الموافقة لم تكن سوى طريقة لإيقاف المحاولات السوفياتية للحصول على وصاية على تلك الأراضي التي كانت تابعة لإيطاليا سابقاً.

رابعاً وأخيراً، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينيات ذات جذور تمتد في مبدأ معين مفاده أن من الضروري تشجيع الفرص التجارية والمالية لحساب أمريكا في المنطقة كلما كان ذلك ممكناً، ولا سيما ببذل جهود منسقة لتفكيك شبكة الأفضليات والحواجز التجارية التي صاحبت الحكم الامبريالي البريطاني والفرنسي. كان هذا المبدأ واضحاً في أواسط عام ١٩٤٤ حين وضعت وزارة الخارجية الأمريكية والدائرة الاقتصادية الخارجية خططاً لإرسال بعثة لتقصّي الحقائق إلى المنطقة مهمتها استكشاف مناطق صالحة للتجارة والاستثمارات الأمريكية في عصر مابعد الحرب. كانت تلك البعثة برئاسة العميد وليام كلبرستون من كلية الصناعة التابعة للجيش الأمريكي، وقد زارت طهران وبغداد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وجاء في تقرير البعثة النهائي «أن هناك حواجز حقيقية تعيق اشتراك التجارة ورؤوس الأموال الأمريكية في الحياة الاقتصادية لأقطار الشرق الأوسط»، ولو أن كلاً من بريطانيا العظمى وفرنسا لا تمارس «تفرقة صريحة وعلنية ضد النشاط الاقتصادي الأمريكي» في هذا الجزء من العالم[٤٤]. ولغرض الالتفاف حول تلك الحواجز قامت اللجنة التنفيذية للسياسة

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤٣) William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism* (Oxford: Clarendon Press, 1984), pt. 3, chap. 6.

(٤٤) John A. DeNovo, «The Culbertson Economic Mission and Anglo-American Tensions in the Middle East, 1944-45,» *Journal of American History*, vol. 63, no. 4 (March 1977), p. 923.

الاقتصادية الخارجية، المؤلفة من ممثلين عن وزارات الخارجية والتجارة والخزانة، بتقديم توصية تقضي بوضع برنامج موحد «للوسائل المالية والتجارية والتقنية والإقليمية لغرض تحسين اقتصادات الشرق الأوسط ومستويات المعيشة فيه» وبذلك يوضع الأساس لتجارة أوسع مع الولايات المتحدة تكون نافعة للطرفين(٤٥).

وعلى الرغم من الحماسة التي ولّدها تقرير اللجنة التنفيذية لم تكرس إدارة ترومان إلا قليلاً من الاهتمام بتطوير اقتصادات الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرةً. فكما ذكر غودفرايد كانت واشنطن «منشغلة بمناطق أخرى» خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٦: «إن الأقسام الاقتصادية التابعة لمساعد الوزير، وِيلْ كلايتون، كانت توجِّه معظم طاقاتها ومواردها نحو أوروبا وآسيا. كان وزير الخارجية جورج مارشال وخَلَفه دين أتشِسون كلاهما يصر على أن التنمية الاقتصادية لمناطق كالشرق العربي تقع تحت مسؤولية الأمم المتحدة»(٤٦). ونتيجة لذلك ظلت المساعدة الأمريكية النقدية المباشرة وأموال الاستثمار إلى المنطقة شحيحة حتى إقرار مشروع مارشال في أواسط عام ١٩٤٧.

هذا وحتى بعد تطبيق المشروع المذكور لم يتجاوز مدى الاستثمار الأمريكي الخارجي المباشر والمساعدات الاقتصادية إلى أقطار الشرق الأوسط الحدود الضيقة نسبياً لقطاع النفط. كانت الشركات الأمريكية قد استثمرت، بحلول عام ١٩٤٩، نحو ١١٤ مليون دولار في المنطقة، منها ٩٨ مليوناً في العمليات النفطية(٤٧). وسرعان ما اتضح أن هذه الاستثمارات غير قادرة على توليد تنمية اقتصادية في الأقطار المضيفة، ويعود ذلك من جهة إلى الشح المزمن في العملة الصعبة الضرورية لشراء السلع في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى إلى عدم فعالية الروابط بين قطاع التنمية الذي يحتاج إلى كثافة رأسمالية، والقطاعات الأخرى «الأقل تطوراً» في الاقتصادات المحلية. غير أن هناك إلى جانب هذه النواقص انخفاضاً مستشرياً في مستوى مبالغ الدفع التي ترصدها الوكالات الأمريكية لدعم مشاريع التنمية الجديدة في المنطقة. يقول غودفرايد «إن المساعدة الحكومية الأمريكية إلى مصر قد بلغت، من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠، ١٩,٩ مليون دولار فقط على شكل اعتمادات ومنح»، وأغلبها كان على شكل قروض من بنك التصدير والاستيراد. أما لبنان

(٤٥) Godfried, *Bridging the Gap between Rich and Poor: American Economic Development Policy toward the Arab East, 1942-1949*, p. 123.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

والأردن والعراق وسوريا فقد تلقت مبالغ أقل بكثير مما تلقته مصر، ولو أن السعودية كان حالها في هذا المضمار أفضل كثيراً[٤٨].

ثالثاً: السياسة الأمريكية نحو فلسطين

إن المبادئ الأساسية الأربعة، وهي دعم الانعاش الأوروبي، وإزاحة التفوق البريطاني، واحتواء التهديد السوفياتي، وتشجيع المصالح التجارية الأمريكية، قد وضعت الأساس لإجماع واسع في الرأي بين المسؤولين الأمريكيين على امتداد سلسلة واسعة من الوكالات الحكومية بشأن التوجه المناسب من السياسة الأمريكية نحو فلسطين. وقد اتفق صناع السياسة في الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء على عدم إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى شرق المتوسط في السنوات التي تعقب الحرب العالمية الثانية. إن أي نشر للقوات الأمريكية في ذلك الجزء من العالم يؤدي، بنظر واشنطن، بالتأكيد إلى قلقلة الشؤون المحلية على نحو يضر بأمن الغرب. واتفق المسؤولون الأمريكيون في الوقت عينه على أن على الولايات المتحدة أن تعمل كل ما في وسعها لكي توازن المكاسب الاستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط بمكاسب أمريكية مكافئة لها أو معوضة عنها. إن هذه الأغراض المتداخلة قد وضعت الأساس لاستجابة الولايات المتحدة للموقف الذي خلقته جهود بريطانيا المستميتة للتخلي عن مسؤوليتها في إدارة فلسطين في أواخر الأربعينيات ونقلها إلى جهات أخرى.

كانت واشنطن قد قامت بجهدٍ جهيد لكي تضمن أن يجري القتال ضد رجال العصابات الشيوعيين في اليونان بجنود بريطانيين خلال الأشهر التي لم تكن نتائجها معروفة والتي أعقبت شهر آذار/ مارس ١٩٤٦؛ وحين اقتنعت لندن بأن من غير الممكن إنقاذ ذلك القطر بتدخل عسكري محدود وافقت إدارة ترومان على إرسال مساعدات اقتصادية بمقادير لا مثيل لها إلى الحكومة في أثينا بدلاً من إرسال قوات أمريكية. وحتى بعد أن أشعر البريطانيون بنيتهم سحب قواتهم العسكرية من اليونان في أوائل الخريف من عام ١٩٤٧ رفض المسؤولون الأمريكيون إرسال قوات بديلة. وفي مذكرة سرية للغاية كتبها وزير الحرب كنيث رويال إلى وزير الخارجية جورج مارشال في ١١ أيلول/ سبتمبر قال فيها: «حتى لو وافق الكونغرس فإننا سنواجه سؤالاً خطيراً وهو هل إدخال قوات الولايات المتحدة إلى اليونان سيساعد الوضع حقاً أو انه سيكون عملاً مربكاً

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٥٦، ١٦٠ ـ ١٦١ و١٧٤.

واستفزازياً؟»[٤٩]. وبحلول أوائل عام ١٩٤٨ كانت هيئة رؤساء الأركان المشتركة تجادل بالقول بأنه حتى ولو «أن وجهة النظر الخاصة بالاعتبار العسكري تقضي... بأن أمن شرق المتوسط والشرق الأوسط هو من الأهمية بمكان كبير وخطير لمستقبل أمن الولايات المتحدة، فإن أي نشر لقوة عسكرية من حجم غير قليل في تلك المنطقة سيجعل التعبئة الجزئية أمراً ضرورياً»[٥٠]. وقد ظهرت تحفظات مشابهة في المناقشات التي دارت وهل ترسل الولايات المتحدة، أو لا ترسل، قواتها لمساعدة الأتراك في حال تعرضهم لهجوم من الجيش الأحمر.

لذا كان التدخل العسكري المباشر في فلسطين أمراً غير وارد على الاطلاق. وقد قامت هيئة رؤساء الأركان المشتركة في حزيران/يونيو ١٩٤٦ بإعلام لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية بأن أعضاءها يعارضون استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية عن فلسطين. كان من رأي أولئك الأعضاء «أن الصدمة السياسية التي سيسببها ظهور القوات المسلحة الأمريكية مرة أخرى في الشرق الأوسط من شأنها المخاطرة غير الضرورية بحدوث اضطرابات خطيرة في أرجاء المنطقة كلها هي أعظم بكثير من الصعوبات المحلية في فلسطين من أي حجم كان»، الأمر الذي يزج بالمنطقة في «الفوضى» ويحولها إلى «أرض لتوليد حرب عالمية»[٥١]. وبعد شهر واحد من التاريخ الآنف الذكر جرت صياغة مذكرة قارصة وضعتها اللجنة الوزارية الخاصة بشأن فلسطين وأدرجت فيها «أموراً بشأن فلسطين لينظر فيها مؤتمر لندن» وكان البند الأول فيها: «هل الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام قوات عسكرية؟»، وقد أجيب عن هذا السؤال بالنفي بشكل قطعي[٥٢].

استمر التصميم على تحاشي إرسال وحدات عسكرية أمريكية إلى فلسطين وهو يكوّن جزءاً أساسياً من سياسة الولايات المتحدة في شرق المتوسط خلال السنتين اللاحقتين. ففي المسح الأول «السياسات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالأمن القومي»، الذي قام به مجلس الأمن القومي المؤسس حديثاً، ورد بحث مقتضب في الأحداث الجارية في فلسطين وجاء في ختامه ما يلي: «على أية

(٤٩) *Foreign Relations of the United States, 1947*, vol. 5, p. 335.

(٥٠) *Foreign Relations of the United States, 1948*, vol. 4, p. 8.

(٥١) *Foreign Relations of the United States, 1946*, vol. 7, p. 632.

(٥٢) المصدر نفسه، مج ٧، ص ٦٤٤.

حال ينبغي ألا توافق الولايات المتحدة على أي اقتراح لتأليف قوة شرطة لمدينة القدس يدعو إلى توفير فصائل من القوات المسلحة من أي من الدول الآتية: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، والدول التابعة له»[٥٣]. وفي مسودة ورقة للتقييم وزعت على المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية في أواسط شباط/ فبراير ١٩٤٨ جاء «أن رؤساء هيئة الأركان المشتركة قد شددوا على رأيهم بأن أسوأ ما يحدث، من بين الوقائع المحتملة في الوضع الفلسطيني، ويمس بالمصالح الأمنية للولايات المتحدة هو تطفل القوات السوفياتية، ويلي ذلك في الخطورة إدخال قوات أمريكية في مجابهة لمقاومة عربية محتملة»[٥٤]. وفي ذلك الوقت أيضاً أشار مجلس الأمن القومي على رئيس الجمهورية بأن أي تدخل عسكري أمريكي في فلسطين سيفرض تعديلات جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه اليونان، وهي سياسة كانت قد بدأت لتوها تُظهر بعض علامات النجاح[٥٥].

وبحلول ربيع ١٩٤٨ كانت عزيمة واشنطن على تحاشي إرسال وحدات عسكرية أمريكية إلى فلسطين قد امتزجت بمخاوف واسعة الانتشار أن يستغل الاتحاد السوفياتي القلاقل المستمرة في تلك المنطقة لمصلحته. وقد قام جون هكرسون، مدير مكتب الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية الأمريكية، بإعلام مساعد وزير الخارجية لوڤت في أواسط نيسان/ ابريل أنه «إذا أثيرت مسألة إرسال قوات للأمن من الأمم المتحدة إلى فلسطين في الاجتماع الخاص القادم للجمعية العامة، فقد يعرض اقتراح باشتراك قوة سوفياتية فيها». وبما أن جميع الحالات السابقة الخاصة باشتراك سوفياتي في احتلالات عسكرية قد انطوت على «سياسة ثابتة في إدارة الاحتلال العسكري على أساس المناطق المنفصلة لتكون إحداها بإمرة السلطات العسكرية السوفياتية على وجه الاستقلال»، فإن من رأي هكرسون «أن من غير المحتمل جداً موافقة الاتحاد السوفياتي على الاشتراك في قوة أمن في فلسطين بموجب شروط أخرى». وأضاف يقول: «إن سجل الاحتلال العسكري السوفياتي واضح تماماً. فقد أدى احتلال لاتفيا ولتوانيا واستونيا في عام ١٩٤٠ إلى ضم هذه الأقطار القسري إلى الاتحاد السوفياتي. والاحتلال قد أعطى موسكو

---

(٥٣) National Security Council, «Policies of the Government of the United States of America Relating to the National Security,» report dated 31 December 1948, in: *Declassified Documents*, (80) 377B.

(٥٤) U.S. Department of State, «The Position of the United States with Respect to Palestine,» draft report dated 17 February 1948, in: *Declassified Documents*, 135A.

(٥٥) *Foreign Relations of the United States, 1948*, vol. 4, p. 51.

سيطرة تامة على إدارة المناطق السوفياتية في ألمانيا والنمسا وكوريا. يضاف إلى هذا أن الاحتلال كان عاملاً أساسياً في إقامة حكومات يسيطر عليها الشيوعيون في بولندا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفي التأثير على الدول المجاورة لإقامة حكومات ذات صبغة سياسية مشابهة. وأينما وقع احتلال عسكري سوفياتي فقد رافقه دائماً إعادة تنظيم سياسي وفق الأسس الشيوعية للمنطقة السوفياتية المحتلة. لذلك فمن البديهي، إذا سمح لقوة سوفياتية بالاشتراك في قوة أمن تابعة للأمم المتحدة في فلسطين، أن نتوقع ظهور النمط ذاته من السيطرة الشيوعية في المناطق التي تحتلها القوات السوفياتية»(٥٦).

وكانت هيئة التخطيط السياسي قد توصلت إلى نتيجة مماثلة في شهر كانون الثاني/يناير السابق؛ وفي رأي هذه الهيئة أن مشاركةً أمريكية في أية قوة دولية لحفظ السلام ترسل إلى فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة ستحفز على مشاركة سوفياتية، وتكون النتيجة «تقديم فرص أخرى لممارسة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأدنى بأسرها»(٥٧). ووافق المحللون في وكالة الاستخبارات المركزية على هذا الرأي:

«لا يحتمل في الحالة الحاضرة لوضع الأمن الدولي أن تقوم أية دولة بإرسال قواتها لمقاتلة العرب في فلسطين لغرض إنشاء دولة يهودية إلا إذا تهددت مصالحها القومية بفشل التقسيم أو إلا إذا كانت ترجو أن توسع منطقة نفوذها. إن الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة التي ستكسب من إرسال قوات إلى فلسطين. وبما أن كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لديها أسباب استراتيجية قوية تدعو إلى رفض السماح لقوات سوفياتية أو قوات يسيطر عليها السوفيات بدخول فلسطين، فإن من غير المحتمل جداً أن يتم تشكيل قوة شرطة دولية على الاطلاق»(٥٨).

وهكذا فإن كل دائرة من دوائر الحكومة الأمريكية قد عارضت نشر وحدات عسكرية أمريكية في فلسطين، وذلك على أساس أن تدخلاً أمريكياً سيحفز على تدخل سوفياتي.

هذا ولم يكن التدخل العسكري المباشر هو الوسيلة الوحيدة التي كانت واشنطن تعتقد أن بوسع موسكو أن تمد نفوذها بواسطتها في شرق المتوسط خلال

---

(٥٦) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٨٢٥ ـ ٨٢٦.

(٥٧) المصدر نفسه، مج ٥، ص ٥٤٩.

(٥٨) المصدر نفسه، مج ٥، ص ٦٧٣.

أواخر الأربعينيات. وفي أول «استعراض للوضع العالمي وصلته بأمن الولايات المتحدة» الذي وضعته وكالة الاستخبارات المركزية ذكرت الوكالة أن إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين «سيعجل من قيام مقاومة عربية مسلحة قد تتخذ أبعاد حرب مقدسة ضد الأوروبيين والأمريكيين بالإضافة إلى اليهود». وفي مضمار هذا الصراع قد تلجأ الحكومات العربية إلى إلغاء الامتيازات الممنوحة إلى شركات النفط الأمريكية والبريطانية؛ «وبما أن العرب لا يمكنهم تشغيل المنشآت النفطية بأنفسهم، وبما أنهم سيكونون في هذه الظروف بحاجة ماسة جداً إلى تأييد قوي، فإن من المحتمل أن يقوموا في نهاية المطاف بتحويل تلك الامتيازات إلى الاتحاد السوفياتي»(٥٩). وبحلول أيار/مايو ١٩٤٨ عدلت الوكالة من أساس تقييمها: «إن إنهاء الانتداب سيفتح الطريق كذلك أمام هجرة يهودية غير محدودة وأمام استيراد السلاح الثقيل. هناك من الأسباب ما يكفي للافتراض بأن الاتحاد السوفياتي سيقوم بتأييد الدولة اليهودية تأييداً نشيطاً، فيعمل على تسلل الأفراد السوفيات إلى فلسطين ويطمح بذلك إلى إنشاء جيب في شرق المتوسط»(٦٠). ثم توصل محللو الوكالة إلى نتيجة مفادها أن مثل هذه النشاطات ستكون أكثر فعالية بكثير من أي نوع من أنواع «التدخل المباشر» من وحدات من الجيش الأحمر(٦١).

لهذا كان كبار مستشاري الرئيس ترومان في مأزق حقيقي بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين. إن القوات الأمريكية يجب ألا ترسل إلى هذا الجزء من العالم تحت أي ظرف من الظروف. في الوقت عينه فإن دعم الولايات المتحدة النشيط لخلق كيان صهيوني سيؤدي في أغلب احتمال إلى نفوذ سوفياتي واسع في أرجاء المنطقة بأسرها. من جهة أخرى فإن أي جهد تبذله واشنطن لإيقاف أو تأخير تشكيل دولة يهودية قد يؤدي إلى تدفق الشيوعيين الروس والأوروبيين الشرقيين وانتشارهم في فلسطين أولاً ثم في الأقطار المجاورة. وقد غدا الاحتمال الأخير أكثر وضوحاً في أوائل شباط/فبراير ١٩٤٨ حين أكدت وزارة الخارجية

(٥٩) Central Intelligence Agency, «Review of the World Situation as it Relates to the Security of the United States,» report dated 26 September 1947, in: *Declassified Documents*, (77) 179A.

(٦٠) Central Intelligence Agency, «Review of the World Situation as it Relates to the Security of the United States,» report dated 12 May 1948, in: *Declassified Documents*, (77) 179D.

(٦١) Central Intelligence Agency, «Review of the World Situation,» report dated 19 August 1948, in: *Declassified Documents*, (77) 180C.

البريطانية رسمياً التقارير التي ذكرت «أن عدداً كبيراً من أعضاء الحزب الشيوعي قد عثر عليهم بين المهاجرين اليهود البالغ عددهم زهاء خمسة عشر ألفاً الذين حاولوا دخول فلسطين من دون سمات على ظهر السفينتين پان كريسنت وپان يورك اللتين أقلعتا من بورغاس في بلغاريا يوم السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر»[٦٢].

في ظل هذه الظروف كان السبيل الحصيف الوحيد الذي تتخذه الولايات المتحدة هو ذاك الشبيه بما أسماه ادوارد إنغرام سياسة «القعود الحاذقة»[٦٣]. فبما أن أي تدخل أمريكي مباشر في فلسطين يؤدي بالتأكيد إلى التسريع في نوع ما من الإجراء السوفياتي المقابل الذي من شأنه في أغلب احتمال أن يحسّن وضع موسكو في المنطقة، اختارت واشنطن بدلاً من التدخل أن تظل غير متورطة إلى حد كبير في الشؤون الإقليمية. وقد وصف يوجين روستو عمل هذه السياسة على الوجه الآتي: «في حين أن المأزق البريطاني في اليونان قد أطلق استجابة أمريكية ذات أبعاد مشهودة، لم يؤد المأزق البريطاني في فلسطين إلا إلى القنوط والتخبط والعجز وعدم المسؤولية من جانب أمريكا. لقد ظل شعارنا، بالنسبة إلى الشرق الأوسط، خلافاً لما كان عليه الحال بالنسبة إلى اليونان أو تركيا أو حتى إيران، يتمثل بالمقولة الانعزالية: «فليقم الانكليز بالأمر»[٦٤].

لم تقدم الولايات المتحدة على اتخاذ دور مباشر في تقرير نتائج الأحداث إلا حين بدا لها أن التطورات المحلية هي على وشك الافلات من السيطرة.

فعلى الرغم من حجم القتال في فلسطين طوال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ لم يستنتج المسؤولون في أمريكا قط أن الوضع يتفاقم إلى حد لا تمكن السيطرة عليه. في الثالث عشر من آب/أغسطس ١٩٤٨ أبرق وزير الخارجية، جورج مارشال، إلى سفير الولايات المتحدة في لندن قائلاً: «نحن نتفق مع بيفن على أن الوضع في فلسطين خطير، . . . لكننا نشعر بأن إشاراته إلى التهديدات الروسية ضد العراق

(٦٢) Arnold Krammer, *The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc, 1947-53* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, [1974]), p. 25.

(٦٣) انظر: Edward Ingram, *The Beginning of the Great Game in Asia, 1828-1834* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1979).

(٦٤) Eugene V. Rostow, «Israel in the Evolution of American Foreign Policy,» in: Clark M. Clifford, Eugene V. Rostow and Barbara W. Tuchman, *The Palestine Question in American History* (New York: American Historical Association, 1978), pp. 56-58.

هي من قبيل تحويل الانتباه إلى نواح أخرى. أما بشأن فكرته بتخزين أعتدة للقوة الجوية الملكية في العراق وشرق الأردن، . . . فإننا نشعر بأن عليكم تحذيره لكي يتوخى التؤدة التامة. ومن وجهة النظر هذه فإن الخطر في ظهور بريطانيا كضامنة عسكرية للعرب ضد اليهود، الأمر الذي سيستفز المناداة الشعبية هنا للمطالبة برفع الحظر الأمريكي على السلاح لمصلحة إسرائيل، هو خطر أكبر من هواجس بيڤن بشأن المكائد السوفياتية ضد العراق»[٦٥].

بعد ستة أسابيع التقى وزير الخارجية مارشال وفداً إسرائيلياً في باريس، فأعلمه الوفد «أن أشياء كثيرة قد حدثت خلال الأشهر الخمسة الماضية وأنه قد أصبح واضحاً الآن أن دولة إسرائيل تمكنت من تأسيس حكومتها ومن الدفاع عن نفسها ضد أعدائها». فأجاب الوزير: «أنا قلت إنني وافقت السيد شرتوك في رأيه بأن الزعماء العرب أخذوا يتبعون الآن على ما يبدو، أسلوباً أكثر واقعية نحو قضية فلسطين، لكنني أبديت ملاحظة هي أن رد الفعل عند الجانب الآخر كان كما توقعت. . . قلت إنني انتُقدت من العرب واليهود معاً على تأييدنا خطة برنادوت، الأمر الذي ربما كان خير برهان على عدم تحيزنا»[٦٦]. كان هذا أوضح كلام يطلق للتعبير عن رضا أمريكا عن نفسها بشأن ذلك الوضع.

إن وجهة نظر واشنطن القائلة بأن الأمور كانت بشكل عام تحت السيطرة في فلسطين خلال خريف ١٩٤٨ قد جاءت في وقت شهد انخفاضاً محسوساً في التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ففي ٢٦ نيسان/ابريل أبرق السفير الأمريكي في موسكو إلى وزير خارجيته يقول: «إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الكرملين قد اتخذ قراره بشأن أوروبا الغربية (عدا ألمانيا وربما النمسا) وأن هذا القرار يقضي بعدم الاصرار على سياستها الحالية في الضغط إلى حد استثارة أعمال عدائية حقيقية»[٦٧]. بعد ثلاثة أشهر أفادت السفارة في موسكو «بأنها كانت قد ارتأت منذ أمد أن من المحتمل أن يتجه السوفيات إلى الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط إذا جرى إيقافهم موقتاً في أوروبا الغربية. . . ومع أننا نميل إلى الاتفاق مع بيڤن. . . بأن الشرق الأوسط هو في الوقت الحاضر الهدف الأكثر احتمالاً من الشرق الأقصى، فإنه يبدو لنا أن مثل هذا العمل حتى في الشرق الأوسط يحتمل

---

(٦٥) *Foreign Relations of the United States, 1948*, vol. 5, p. 1310.

(٦٦) المصدر نفسه، مج ٥، ص ١٤٥٢ ـ ١٤٥٣.

(٦٧) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٨٣٧.

أن يكون عملاً متخفياً وليس مفضوحاً. إن وضع السوفيات بالنسبة إلى أي عمل مباشر قد تدهور من جراء انشقاق يوغوسلافيا وإخفاق ماركوس في اليونان، وفي الوقت عينه أتاحت فلسطين فرصاً للاستغلال لن يجري تجاهلها»(٦٨).

وقد قام السفير، في تقريره السنوي عن الأحداث، بتكرار هذا التقييم المتفائل للنيات السوفياتية. كان من رأيه أن أكثر مواقع المشاكل احتمالاً في السنة التالية هما برلين و«الشرق الأدنى (ولا سيما إيران)»، إذ إن هناك «صفة التأكيد بأن خطط السوفيات ستغيَّر لاستغلال ما يحدث من اضطراب في وحدة الغرب أو انخفاض في القوة الغربية»(٦٩).

بيد أنه، وبحلول بداية سنة ١٩٤٩، أخذ هذا التقييم الوردي نسبياً للنيات السوفياتية في الشرق الأوسط يتهاوى. ففي أواسط كانون الثاني/يناير قام وزير الخارجية السورية بزيارة موسكو وذُكر أنه تلقى «إشارة جديدة من السلطات السوفياتية بتحول محتمل في السياسة السوفياتية نحو فلسطين والدول العربية»؛ وقبل ذلك بخمسة أسابيع روجت الحكومة السورية ما زعم أنه «عرض بتغيير السياسة السوفياتية بشأن فلسطين في مقابل ما تظهره سوريا والأقطار العربية الأخرى بأنها ليست أدوات للسياسة الأنغلو ـ أمريكية». غير أن القائم بأعمال السفارة الأمريكية في موسكو قلّل من أهمية المدعيات السورية وقال: «نحن لا نعتقد بحدوث تحول علني مفاجئ في سياسة الكرملين تجاه فلسطين. لا بل علينا أن نتوقع أن يكون تنفيذ الخط الجديد بعد مدة وبالتدريج، بمفاتحات مباشرة مع الحكومات العربية تُوقّت بحيث تُستغل التطورات المتصلة بمجهود الأمم المتحدة لتحقيق تسوية فلسطينية»(٧٠).

كان المسؤولون البريطانيون في ذلك الوقت أكثر تحسباً، وبجزع، لإمكانية حدوث مبادرة دبلوماسية سوفياتية جديدة بشأن فلسطين مما كانت عليه وزارة الخارجية الأمريكية. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ قام القائم بالأعمال الأمريكي في لندن بإعلام وزير خارجيته أتشِسون قائلاً: «حين قابلت بيڤن هذا الصباح حول أمور أخرى كان واضحاً عليه أنه منشغل البال عميقاً بفلسطين. أشار إلى استياء المسلمين نحو الغرب، الذي ولّدته التطورات الفلسطينية، وعبّر عن

---

(٦٨) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٩٠٩.

(٦٩) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٩٤٣ ـ ٩٤٧.

(٧٠) *Foreign Relations of the United States, 1949*, vol. 6, p. 656.

اعتقاده بأن الاتحاد السوفياتي "سيتحول إلى جانب العرب". فإذا قام بذلك فهو يرى أن الأمر يوجب القلق الشديد للولايات المتحدة والمملكة المتحدة معاً»[٧١].

وقد تعززت هذه المخاوف حين بدأت القوات السوفياتية في البلقان بتحركات تهدد كلاً من يوغوسلافيا واليونان. في ١٧ آذار/مارس أرسلت السفارة البريطانية في واشنطن مذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية جاء فيها:

«تلقت الحكومة البريطانية مؤخراً تقارير عن تحركات قوات روسية وغيرها من الفعاليات العسكرية في جنوب شرق أوروبا، ومنها:

(أ) وصول قوات سوفياتية جديدة من الاتحاد السوفياتي إلى كونستانزا التي «أخليت» من قبل القوات الرومانية؛

(ب) تحرك قوات الاحتلال السوفياتية في رومانيا جنوباً نحو بلغاريا؛

(ج) البدء بإجراءات التعبئة الجزئية (احتياطات التعتيم، . . . الخ.) في رومانيا؛

(د) وصول القوات السوفياتية إلى سومباتلي قرب الحدود النمساوية ـ المجرية؛

(هـ) حشد رجال العصابات، قيل إن عددهم يتراوح بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً، على الحدود اليونانية ـ البلغارية؛

(و) تحرك الجنود السوفيات والسلاح بحراً إلى ألبانيا».

وأردفت المذكرة تقول: «إن السلطات العسكرية البريطانية لا تميل إلى اعتبار هذه الحركات السوفياتية أمراً غير طبيعي. . . ولا تعتبر السلطات المذكورة تلك التقارير أنها تعني شيئاً طبيعته من طبيعة العمل العسكري. على العكس، فهناك ما يشير إلى أن تلك التقارير تنشر عمداً بدافع نفساني»[٧٢].

وعلى الرغم من هذا النفي فإن أنباء تحركات القوات السوفياتية على طول الحدود اليونانية أثارت توقعات متزايدة في واشنطن باندلاع تمردات برعاية سوفياتية في مناطق مختلفة من العالم. وأبرقت السفارة في موسكو في ١٧ آذار/مارس تقول إنه ولو أن من غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي «بأي تحرك عدواني بمشاركة قوات مسلحة في هذه السنة قد يقحمه في أعمال عدائية كبيرة مع الدول الغربية»،

(٧١) المصدر نفسه، مج ٦، ص ٦٩٤.

(٧٢) المصدر نفسه، مج ٦، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

فإن من الممكن أن يُتوقع من الكرملين قيامه «بتنظيم ودعم وتجهيز ما يسمى بقوات التحرير المحلية، وأشهرها القوات اليونانية ـ المقدونية في شمال اليونان وجنوب يوغوسلافيا، وقوات أكراد البرزاني في إيران والعراق، وعصابات كوريا الشمالية في كوريا الجنوبية، . . . الخ. ، وكلها يقصد منها إضعاف الحكومات المحلية والإسهام في خلق فزع من الحرب في أرجاء العالم»[٧٣]. وحين كان يتزايد القلق في الولايات المتحدة بشأن إمكانية تورط سوفياتي أكبر في الشرق الأوسط تقدمت حكومة اسرائيل بطلب إلى موسكو لمنحها قرضاً ميسراً يعادل القرض الذي صادق عليه بنك التصدير والاستيراد الأمريكي في شباط/ فبراير ١٩٤٩[٧٤].

تضافرت هذه الأحداث، وقد أُسقط تأثيرها في إصرار إسرائيل على رفض البحث في إعادة اللاجئين العرب إلى فلسطين، على إقناع كل من وزير الخارجية أتشيسون والرئيس ترومان بالتحرك، فأعلنا في أواخر آذار/مارس بياناً جاء فيه: «يعتبر الاستقرار في الشرق الأدنى، من وجهة النظر السياسية، غرضاً أساسياً من أغراض السياسة الخارجية الأمريكية. لذا فإن مشكلة اللاجئين بصفتها من بؤر عدم الاستقرار المستمر في الدول العربية، ومصدراً للاحتكاك المتواصل بين اسرائيل والعرب، ومجالاً محتملاً للاستغلال السوفياتي، هي مشكلة تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحنا القومية». واقترحت وزارة الخارجية، كطريقة لحل مشكلة اللاجئين، برنامجاً شاملاً يرمي إلى:

«١ ـ العمل على القيام بتبني خطط تهدف إلى تسريع الانتقال بالمشكلة من أساسها الحاضر، أساس الإغاثة غير المثمر، إلى تسوية محددة؛

٢ ـ إقناع إسرائيل بقبول مبدأ العودة لعدد متفق عليه، أو فئة متفق عليها، من اللاجئين، على أن تتخذ إسرائيل إجراءً من أجل ضمانات مناسبة للحقوق المدنية والدينية وبشرط أن يكون هؤلاء العائدون راغبين في العيش بسلام في إسرائيل وأن يظهروا ولاءً تاماً لها؛

٣ ـ إقناع إسرائيل بالبدء بالإعادة التدريجية لعدد متفق عليه، أو فئة متفق عليها، بالسرعة الممكنة؛

٤ ـ حث الحكومة الاسرائيلية لتقديم تعويض عادل عن العقار والممتلكات

---

(٧٣) المصدر نفسه، مج ٥، ص ٥٩٦.

(٧٤) Yaacov Ro'i, «Soviet-Israeli Relations, 1947-1954,» in: Michael Confino and Shimon Shamir, eds., *The USSR and the Middle East* (New York: Wiley, 1973), p. 133.

العائدة لأولئك اللاجئين الذين لا يرغبون بالعودة، والعائدة إلى أولئك الذين استملكت عقاراتهم وممتلكاتهم أو جرى التصرف بها بطرق أخرى من قبل دولة إسرائيل؛

٥ ـ العمل على الاستيطان الدائم في فلسطين العربية في المستقبل القريب لأكبر عدد من اللاجئين يمكن استيعابه اقتصادياً»[٧٥].

شكلت هذه الخطوط العريضة المرشدة الأساس الذي قامت عليه الجهود المنسقة لإدارة ترومان خلال الشهرين اللاحقين للضغط على حكومة إسرائيل لتغيير موقفها بشأن حقوق العرب الذين فروا من وجه القتال في فلسطين قبل سنة.

خاتمة

إن التفسيرات السياسية المحلية للسياسة الأمريكية تجاه فلسطين خلال أواخر الأربعينيات تحجب جوانب أساسية متعددة من منهاج السياسة الخارجية لإدارة ترومان، ولا سيما الاهتمام الذي أولته لتلبية حاجات السكان العرب في المنطقة كوسيلة لتحقيق الاستقرار فيها. كان الرئيس ترومان قد أشار (ربما من قبيل الشك بصحة موقفه) أمام مجموعة من الوجهاء الزائرين في عام ١٩٤٥ قائلاً: «ليس عندي مئات الآلاف من العرب بين الناخبين في الدوائر الانتخابية»[٧٦]. لذلك فإن أي سرد لأعمال إدارته لا ينظر إلا إلى العوامل السياسية المحلية من شأنه بالتأكيد أن يركز حصراً على الأبعاد اليهودية للمحنة العربية ـ الاسرائيلية.

لكن، إذا وضعنا السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في سياق جهود أشمل نطاقاً تبذلها الولايات المتحدة لانبعاث نظام رأسمالي مستقر في أوروبا الغربية، وللحلول محل بريطانيا العظمى كطرف استراتيجي فاعل ومهيمن في شؤون الشرق الأوسط، ولمنع الاتحاد السوفياتي من بسط نفوذه في شرق المتوسط، ولتشجيع امتداد الفرص التجارية والمالية لمصلحة الأمريكيين، ولا سيما في المناطق المنتجة للنفط في الخليج، يكون على المرء أن ينظر نظرة أشمل لبرنامج واشنطن في السياسة الخارجية إزاء هذا الجزء من العالم. فلئن وسع المرء بؤرة تركيزه على هذا المنوال يصبح من الممكن تبيّن اهتمام ملحوظ من جانب إدارة ترومان بمحنة عرب

(٧٥) *Foreign Relations of the United States, 1949*, vol. 6, pp. 828-842.

(٧٦) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 19.

فلسطين بوجه عام، وباللاجئين الذين شردتهم حرب ١٩٤٨ بوجه خاص.

إن هذا الاهتمام مستوحى جزئياً، بلا ريب، من ذلك النمط من الشعور الإنساني الذي ولّد التأييد الأمريكي لوطن قومي يهودي. ولقد أملت هذا الاهتمام كذلك، وعلى نحو أساسي جداً وإن كانت هذه الصفة خاضعة للجدال، أملته اعتبارات الأمن الغربي. وطالما كانت التطورات في فلسطين محصورة في حدود معينة فإن الاحتمال القائل بأن التورط الأمريكي المباشر في المنطقة سيسرّع من حدوث تدخل سوفياتي، هذا الاحتمال يستبعد أية محاولة من واشنطن لرسم مجرى الأحداث. بيد أنه حين ظهر أن من الممكن أن تؤدي حالة اللاجئين القاسية إلى توليد خلل كبير في شؤون الشرق الأوسط، الأمر الذي يعطي موسكو الذريعة أو الفرصة لاتخاذ دور أكثر نشاطاً في المنطقة، قامت إدارة ترومان بالضغط على الحكومة الموقتة لإسرائيل لكي تتبع خطاً توفيقياً بشأن السكان العرب في فلسطين. لقد خاب هذا الجهد ـ لكن ليس للأسباب الظاهرة. فكما أن الإدارة لم يسعها أن تدع الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين تفعل فعلها لقلقلة السياسات المحلية، فهي لم يسعها كذلك (أو بالأحرى لم تشأ) أن تدفع بتل أبيب إلى حدٍ يتقلقل فيه الوضع القائم الجديد. إن المنطق الكامن وراء سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب في الشرق الأوسط قد ساق واشنطن إلى التخلي عن اتخاذ المبادرة في الشؤون الإقليمية خلال أواخر الأربعينيات. إن «تردد ترومان» بشأن فلسطين[٧٧] لم يكن ناشئاً عن عدم قدرة الرئيس على الحسم، ولا عن نشاط اللوبي الصهيوني: إن هذا التردد قد نشأ عن الظروف الاستراتيجية المتذبذبة التي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها في السنوات التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الفصل الرابع

فرصٌ أُفلتت وسبلٌ لم تُسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون(*)

دبورا جِرنِر

مقدمة

كان دوايت أيزنهاور، بصفته الرئيس الأمريكي الأول الذي يتسنم منصب الجمهورية بعد تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، في وضع فريد يمكّنه من استعادة إيمان العرب بالولايات المتحدة، وذلك من خلال عمل قوي تقوم به لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين. وعوضاً من ذلك، ومن جراء سوء تفسير خطير لطبيعة الصراع الدائر وعدم استعداد صناع القرار في الولايات المتحدة للاعتراف بالمطامح الوطنية الفلسطينية، لم يتم أي تقدم نحو تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين خلال الخمسينيات. هذا ولا ريب أن القرارات التي اتخذت أثناء حكم أيزنهاور كان لها أثر كبير في التأثير في وجهة المناقشة اللاحقة عن فلسطين، وكذلك في التقليل من احتمال تعويض ذي بال للفلسطينيين وإعادتهم على نطاق واسع إلى ديارهم، وفي تأخير إقامة «دولة عربية مستقلة» في أي جزء من فلسطين

(*) جرى تمويل هذا البحث جزئياً من قبل الرصيد رقم (3877-XO-0038) الخاص بالبحوث العامة التابع لجامعة كنساس. ويعود الفضل إلى ديفيد هايت، مسؤول قسم التوثيق في مكتبة دوايت أيزنهاور، في العثور بمساعدته على وثائق غير معروفة وعلى مواد مهمة عديدة ظلت سرية بعد مرور أكثر من خمس وثلاثين سنة. كانت هذه الدراسة قد قدمت بشكلها الأسبق إلى الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية المنعقد في عام ١٩٨٩.

كما كانت حدودها تحت الانتداب، إلى أجل غير مسمى.

كانت سنوات أيزنهاور سنوات حاسمة في تحديد شكل الأهداف السياسية والمواقف العامة التي واصلت تأثيرها في سياسة الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين. لقد كانت سنوات انتقالية: ففي إبّان إدارة أيزنهاور، مثلاً، اكتملت من حيث الأساس إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية، وكانت قد ابتدأت في عهد الرئيس ترومان.

وعند انتهاء رئاسة أيزنهاور كان كل من الهيكل السياسي الدولي لعالم الحرب الباردة الثنائي القطب، والنظام الاقتصادي الدولي الحر الذي أسسه مؤتمر بريتون وودز، قد استقر في مكانه تماماً. وكانت الولايات المتحدة، بصفتها الدولة الذرية الأولى والقوة الرأسمالية الرئيسية معاً، في وضع من الهيمنة لم يسبق له مثيل. بيد أنها كانت تفتقر إلى الخبرة الدولية لاستخدام هذه القوة في التأثير في الأمور تأثيراً مباشراً. إنها عملت، عوضاً من ذلك، وراء الكواليس من خلال الأمم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً، ودأبت على تظهير ما تفضله السياسة الأمريكية من أولويات بطلائها بصبغة التأييد الدولي. ولطالما استخدمت هذه الاستراتيجيا بشأن قضايا ذات صلة بفلسطين.

كان لهذه الحقبة أهميتها كذلك في شرق المتوسط. فقد كان كل من سوريا ولبنان والأردن من بين الدول العربية التي أحرزت استقلالاً رسمياً في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، بعد انسحاب الدول الاستعمارية الأوروبية من الأراضي العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية السابقة. وقد واجهت هذه الحكومات العربية الجديدة مشاكل كبيرة في التنمية الاقتصادية والتطور السياسي، كما واجهت الغليان الداخلي بين حين وحين. وإذ تراجع النفوذ الدولي لبريطانيا وفرنسا اللتين دمرتهما الحرب، سعت الولايات المتحدة إلى تولي بعض مسؤولياتهما، وكانت في الوقت عينه تتحاشى الأعمال التي قد تفسّر بأنها تحديات مكشوفة للدول الأوروبية. كانت إسرائيل حديثة التكوين، وفي حالة حرب اسمياً مع الأقطار العربية المجاورة، وهي الأقطار التي كان زعماؤها وشعوبها ينظرون إلى العملية التي أدت إلى خلقها على أنها عملية غير شرعية.

كان الفلسطينيون مشتتين ومحبطين وقد انتشر العديد منهم في أرجاء المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل والأردن ومصر، وهي أراض كانت تعود إليهم قبل بضع سنين. وكان آخرون يعيشون كلاجئين في أقطار عربية أخرى قريبة راغبين بالعودة إلى بيوتهم وهم في حالة انتظار لهذه العودة. أما النشاط السياسي الفاعل الذي أظهره الفلسطينيون في الثلاثينيات والأربعينيات فقد تلاشى إلى حد كبير.

يقول مالكولم كير: «إن صدمة الهزيمة والتشتت. . . قد سببت على مدى عقد أو أكثر بعد حرب ١٩٤٨ تراجعاً كبيراً في الحماسة والنشاط [بين الفلسطينيين]؛ أما ميل الدول العربية المتنافسة إلى استغلال القضية الفلسطينية لمنفعتها فقد عزز من ذلك التراجع»[١]. وقد عملت جاذبية عبد الناصر على مساعدة مصر على تثبيت نفسها في موضع الزعامة في العالم الثالث، وأضحت العروبة كلمة على كل لسان. وبوفاة ستالين في آذار/مارس ١٩٥٣ حوّل الاتحاد السوفياتي اهتمامه إلى الدخول في تحالفات في الشرق الأوسط بعد عقود من الاهتمام الرمزي فقط. إن هذه العوامل - تصاعد الحركة القومية، والتغيرات في ما يشغل الدول العظمى، وتأسيس كيانات سياسية جديدة، والصراعات الإقليمية غير المحسومة - قد خلقت وضعاً غير مستقر.

ثمة تغيرات درامية كانت تحدث كذلك في هيكل السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة. فالهيمنة التي كانت تتمتع بها مجموعة صغيرة من نخبات السياسة الخارجية أمست تواجه التحدي من الجمهور، وكذلك من هيئة موظفي السياسة الخارجية التي توسع عددها في الأربعينيات والخمسينيات[٢]. كانت السياسة الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ذات أسبقية منخفضة نسبياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في ما عدا نشاطات التدخل في القسم الغربي من العالم[٣]. كما كانت معظم القرارات تتخذ من قبل مجموعة صغيرة من الناس. وبحلول الخمسينيات لم يعد الأمر كذلك. فقد اتسع انشغال الولايات المتحدة في قضايا السياسة الخارجية، وتعمّق كذلك، الأمر الذي وضع ضغطاً على هيكل بيروقراطي لم يتألف في

---

(١) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abdal-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1971), p. 133.

(٢) بحلول الستينيات تحول هذا إلى ثورة بمعنى الكلمة، وإن كانت ثورة هادئة. «كانت السلطة تنتقل بشكل يكاد يكون غير مدرك من المؤسسة الشرقية القديمة إلى نخبة محترفة جديدة، من رجال المصارف ورجال القانون الذين كانوا يقتطعون من أوقاتهم للمساعدة في تسيير شؤون الحكومة إلى خبراء متفرغين متخصصين في السياسة الخارجية». انظر: I.M. Destler, Leslie H. Gelb and Anthony Lake, *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, ©1984), p. 91.

ظهرت في خلال رئاسة أيزنهاور بوادر تنبئ بهذه النقلة. ويصدق هذا خصوصاً على صنع السياسة الخاصة بالشرق الأوسط التي كانت تدار في السابق من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد كانت لعدد منهم خبرة سابقة في شؤون الأعمال في المنطقة.

(٣) Peter J. Schraeder, ed., *Intervention into the 1990s: U.S. Foreign Policy in the Third World*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1992).

الأصل لتناول حجم أكبر كثيراً من العمل ودرجة أعلى كثيراً من الشفافية(٤). أما على صعيد المجتمع، فقد أخذ التعبير الصريح يظهر واضحاً ومؤكداً بشأن مصالح الشؤون الخارجية لجماعات الضغط والجمهور ووسائل الاعلام وقطاع الأعمال. شمل هذا الضغط العام، بالنسبة إلى الشرق الأوسط، الجماعات المناصرة للصهيونية، الحسنة التنظيم وذات الحملات المتسمة بالطابع العاطفي غالباً، وكذلك جماعات الضغط التي تقوم بعمل هادئ، والمؤلفة من شركات النفط والانشاءات الكبرى متعدية الجنسية ذات الأعمال التي تقدر ببلايين الدولارات، وهي ثروات تتوقف على علاقات مستقرة متواصلة مع العالم العربي. أما شركات صنع الأسلحة فكانت بين هؤلاء أيضاً، وهي تسعى جاهدة لبيع السلاح إلى المتعادين من حلفاء الولايات المتحدة. ومع أن أيزنهاور كان شخصياً حصيناً نسبياً ضد الضغوط الانتخابية ومجهودات جماعات الضغط المختلفة(٥)، غير أن هذا لم يكن ليصدق دائماً على أعضاء الكونغرس أو على هيئة موظفي السياسة الخارجية.

كان أيزنهاور، بصفته رئيساً للجمهورية، يطلب المشورة والمعلومات عن السياسة الخارجية من ثلاثة مصادر رئيسية هي: وزير الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، وقد أنشئ هذا المركز في عام ١٩٥٣ وكان من مسؤولياته إدارة شؤون الاتصالات السرية جداً الخاصة بالأمن(٦). لقد

---

(٤) Barry Rubin, *Secrets of State: The State Department and the Struggle over U.S. Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1985), p. 264.

(٥) كان أيزنهاور يؤكد مراراً وتكراراً لأعضاء الكونغرس ولموظفي وزارة الخارجية ولغيرهم من المسؤولين في إدارته أنه لا ينوي أن يسمح للسياسات الانتخابية أو ضغط الجمهور بأن تؤثر في قراراته الخاصة بالسياسة الخارجية بشأن الشرق الأوسط. وجاءت مناسبة الاختبار الشديد لهذا الاتجاه خلال أزمة السويس. كتب أيزنهاور إلى صديقه القديم سويد هازليت يقول: «أدركنا أنه [بن غوريون] قد يظن أن بوسعه الاستفادة من هذه البلاد بسبب اقتراب الانتخابات وبسبب الأهمية التي أولاها في الماضي عدد كبير من السياسيين للصوت اليهودي. لقد أصدرت أوامر مشددة إلى وزارة الخارجية بأن عليها أن تخبر إسرائيل بأننا سندير شؤوننا وكأنما ليس هناك يهودي واحد في أمريكا. إن المصالح المثلى لبلادنا وخيرها ستكون المعيار الوحيد الذي نعمل بموجبه». Personal letter from Eisenhower to Captain E.E. Hazlett, ret., 2 November 1956, File: November 1956, Miscellaneous 4, Box 20, DDE Diary Series, Dwight D. Eisenhower Papers as President of the United States, 1953-61, Ann Whitman File [hereinafter Diary Series], Dwight D. Eisenhower Library [hereinafter DDEL];

انظر أيضاً: John Emmet Hughes, *The Ordeal of Power: A Political Memoir of the Eisenhower Years* (New York: Atheneum, 1963), p. 62.

(٦) Destler, Gelb and Lake, *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy*, p. 177.

استخدم أيزنهاور بشكل خاص مجلس الأمن القومي أكثر مما فعل ترومان، كما أنه عمل على «تنظيم هيكل المجلس وإجراءاته، وعلى تطويره وتوسيعه، حتى انه خلق منظومة للأمن القومي كان المجلس الجزء الرئيسي منها وإن لم يكن الجزء الأهم»(٧). وقد أنشأ أيزنهاور كذلك وظيفة المساعد الخاص لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي (وهو الذي يشار إليه عادة بعنوان مستشار الأمن القومي) لكي يعمل معه مباشرة فيربط بين أعمال مجلس الأمن القومي وأعمال البيت الأبيض.

إن هذا التجمع المفرط من الفاعلين الجدد في الحكومة وما وراءها قد قلّص إلى حدّ ما من قدرة الرئيس التنفيذي الأول على السيطرة بنفسه على مجرى السياسة الخارجية بتفاصيلها كلها، ولكنه ومستشاريه المقربين استمروا في التأثير كثيراً في الاتجاه العام، وفي الخيارات التي اتُّفق عليها تحديداً. ومن أبرز مستشاري السياسة الخارجية كان وزير الخارجية جون فوستر دالاس الذي ظل في منصبه ابتداءً من تسنم أيزنهاور الرئاسة حتى اعتزاله في عام ١٩٥٩، بسبب إصابته بالسرطان. لم يكن لأحدٍ بمفرده من التأثير في اتخاذ أيزنهاور قراراته أكثر مما كان لدالاس؛ ولقد استمر نفوذه حتى بعد وفاته. وينطبق هذا بوجه خاص على الميادين التي كان لدالاس اهتمام خاص بها أو خبرة بشأنها، مثل الشرق الأوسط:

«لم يكن دالاس. . . غريباً عن المشكلة العربية ـ الاسرائيلية، وقد قام بدور مهم في تسهيل إقامة دولة إسرائيل. وبصفته رئيساً بالوكالة لوفد الولايات المتحدة إلى اجتماع الجمعية العامة المنعقد في باريس في عام ١٩٤٨، وهو الاجتماع الذي كان يناقش فيه إدخال الحكومة الاسرائيلية المؤقتة، نجح دالاس في العمل على تغيير خطط الولايات المتحدة بتأجيل النظر في إدخال إسرائيل وتأييد إنشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين حتى الدورة القادمة في العام التالي. . .

كان وفد الولايات المتحدة برئاسة وزير الخارجية جورج مارشال قد وافق على التصويت على تأجيل النظر في اعتراف الجمعية العامة بإدخال إسرائيل [عضواً في الأمم المتحدة]. وكان مارشال ومساعده الأول دين راسك يدعوان، عوضاً من هذا الاعتراف، إلى قبول الأمم المتحدة الخطة التي وضعها الوسيط الكونت

(٧) انظر: Stanley L. Falk, «The National Security Council under Truman, Eisenhower, and Kennedy,» *Political Science Quarterly*, vol. 79, no. 3 (September 1964), p. 418, and Walter Millis, Harvey C. Mansfield and Harold Stein, *Arms and the State: Civil-Military Elements in National Policy* (New York: Twentieth Century Fund, 1958).

برنادوت (قبيل اغتياله من عصابة إرغون الارهابية بزعامة مناحيم بيغن) وهي الخطة التي دعت إلى تقسيم الدولة القديمة لفلسطين إلى قطاعين عربي ويهودي. وما إن استدعي مارشال إلى واشنطن لمعالجة أزمة حصار برلين حتى تولى دالاس رئاسة الوفد واستطاع بمساعدة عضوي الوفد إلينور روزفلت وبن كوهين أن يجعل وفد الولايات المتحدة يصوت لصالح قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة»[٨].

كان دالاس رجلاً قوي الإرادة، متنفذاً ومستقلاً عن الجميع إلا عن رئيس الجمهورية. أما الوزارة التي كان برأسها فلم يكن فيها شيء من هذه الصفات. كانت وزارة الخارجية الأمريكية، التي لحقتها الأضرار من جراء المكارثية والتخفيضات التي أجراها الكونغرس في ميزانيتها، وزارةً يسودها الغليان والاحباط بسبب التغييرات الإدارية التي طبقت تنفيذاً لتقرير هنري رستون[٩] [الذي قضى بدمج السلك الخارجي بالسلك المدني]، فلم تكن في وضع يمكّنها من الوقوف بوجه وزيرها القوي أو من التعبير بقوة عن آراء خبرائها في الشؤون الإقليمية. في البداية أدى هذا الضعف الإداري إلى تجريد موظفي الخدمة الخارجية وخبراء وزارة الخارجية الآخرين من القدرة على التأثير في مجرى صنع القرار الأمريكي. وشعر المستعربون بالتجاهل بشكل خاص. غير أن دالاس أضحى في ما بعد أكثر استعداداً للانتفاع من المعرفة والخبرة الواسعتي النطاق المتاحتين له في وزارته:

«كان دالاس في بداية عمله وزيراً للخارجية... يميل إلى الاعتقاد بأنه لو كان بوسعه التخلص من المهمة الثقيلة والمتعبة الخاصة بإدارة الوزارة لكان يستطيع إدارة دفة سياستنا الخارجية على نحو أكثر فعالية...

وقد أوضح في ما بعد، ربما بعد خمس أو ست سنوات، قائلاً: "... كنت

---

(٨) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980), p. 64.

(٩) المقصود بهذا اقتراح رستون في عام ١٩٥٤ بدمج السلكين الدبلوماسي والمدني في سلك خدمة واحد، الوارد في تقريره المقدم إلى وزارة الخارجية والذي أدى إلى إعادة تنظيمها. في المدى القصير «أدى الغليان الذي أحدثه تقرير رستون إلى تفاقم التوترات في الوزارة وإلى عرقلة فعالية السلكين معاً. أرسل بعض موظفي السلك المدني المحترفين من الذين لم تكن لديهم أية رغبة بالخدمة في بلاد أجنبية إلى أمكنة نائية لاشغال مناصب تخصصية. ونقل بعض الدبلوماسيين المحترفين إلى مراكز للقيام بأشغال تقنية لم يكونوا في الغالب مؤهلين لها تأهيلاً حسناً».
James A. Nathan and James K. Oliver, *Foreign Policy Making and the American Political System*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown, ©1987), p. 38.

أظن أنني أستطيع إدارة وزارة الخارجية على نحو أفضل لو انتحيت ركناً منعزلاً في مكان ما. وقد غيرت رأيي في هذا الشأن. وأنا أدرك الآن أنني حين كنت أعرض مشكلة من المشاكل في اجتماع للموظفين فنناقشه من جوانبه المختلفة كان ذلك يستحث تفكيري ويشجعني على رؤية الجوانب كلها المحيطة بالمشكلة»[١٠].

مع هذا ظلت الفجوة قائمة بين الوزير وموظفي الوزارة، وكان أيزنهاور يعوّل كثيراً على الأول دون الآخرين. بيد أن أهمية دالاس ينبغي ألا تؤوّل على أنها تعني أنه كان يعمل بشكل منفرد أو في اتجاهات لا تتماشى مع نية أيزنهاور. لقد ظل أيزنهاور هو الذي يمسك بالسيطرة لا دالاس. قال أيزنهاور: «لم يكن أحد من وزرائي أو غيرهم أكثر حرصاً من دالاس على البقاء على اتفاق تام معي. وكان يصرّ على أن يعرف بالضبط ما هي المهمة التي يرسل إليها وما هي التعليمات بشأنها»[١١].

كانت هذه العناصر مجتمعةً ـ المنظومات الدولية والإقليمية، زيادة الاهتمام بالسياسة الخارجية من قبل الجمهور، التغييرات في الهيكل الحكومي، إلى جانب الأفراد بعينهم الذين يتولون المراكز العليا لصنع القرار ـ هي التي خلقت الوسط الذي يجري فيه اتخاذ القرارات والذي فيه جرى رسم السياسة الأمريكية نحو الفلسطينيين. إن السياقات الدولية والمحلية هي التي تحدد إطار ما هو ممكن، وهي التي تضع كذلك القيود على كيفية عمل الدولة. وقد سميت الخيارات السياسية المتاحة لصناع القرار، بالنظر إلى هذا المحيط «الموضوعي»، بـ «مجموعة فرص» الدولة. بيد أن الطريقة التي بها «تعمل الدولة فعلياً أو تتعامل مع بيئتها تتوقف على عدد من العوامل منها: مجموعات الفرص التي تعمل مميزات البيئات الثانوية على توفيرها «موضوعياً» للدولة، وكيفية تصور الدولة بيئتها، واستعدادها للسير في سبيل معين للعمل، وغير ذلك»[١٢]. وبالنظر إلى حالة الميوعة للوسط الذي يجري

(١٠) Francis O. Wilcox, interview by John Luter, 3 April 1972, Columbia Oral History Project, DDEL.

(١١) Dwight D. Eisenhower, interview, 1967, Columbia Oral History Project, DDEL.

(١٢) Maria Papadakis and Harvey Starr, «Opportunity, Willingness, and Small States: The Relationship between Environment and Foreign Policy,» in: Charles F. Hermann, Charles W. Kegley (Jr.) and James N. Rosenau, eds., *New Directions in the Study of Foreign Policy* (Boston: Allen and Unwin, 1987); Harvey Starr, ««Opportunity» and «Willingness» as Ordering Concepts in the Study of War,» *International Interactions*, vol. 4 (1978), pp. 363-387, and Benjamin A. Most and Harvey Starr, *Inquiry, Logic and International Politics*, Studies in International Relations (Columbia, S.C.: University of South Carolina Press, ©1989), chap. 2.

فيه اتخاذ القرارات والذي كان سائداً في الخمسينيات، فإن تفحّص أعمال حكومة أيزنهاور يمكن أن يبرز أنماطاً عامة في عملية خلق السياسة الخارجية، كما يمكن أن يقدم برهاناً على جذور سياسات معينة لم تزل موجودة حتى اليوم.

تبدأ هذه المقالة بوصف مختصر لأهداف السياسة الخارجية العامة وأغراضها خلال حكم أيزنهاور، وكيف أثرت هذه المواقف والنيات العمومية في أعمال الولايات المتحدة الرسمية نحو الفلسطينيين. وسيُخص بالذكر منظور كل من الرئيس أيزنهاور والوزير دالاس. ثم تنظر المقالة في أثر الخيارات السياسية الأساسية المتعددة التي اتخذتها الولايات المتحدة في قضايا أثرت في الفلسطينيين على نحو مباشر أو غير مباشر. تتضمن هذه القرارات تأييد الولايات المتحدة قرارات الأمم المتحدة التي انتقدت إسرائيل، وجهودها لتسويق الخطة الموحدة لتطوير وادي الأردن، وتمويلها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ويجري التركيز على ما أنجزته السياسة الخارجية لا على عملية صنع القرار، ولو أن كلا الأمرين مهم على ما هو واضح. هذا وإن كنا قد لا نستطيع أن نفسّر الدوافع أو العمليات المعرفية لفردٍ ما بشكل صحيح، كما أننا لا نملك معلومات كاملة عن تفاعل الديناميات لمجموعة من صناع القرار، فإن لهذا الأسلوب ميزة معينة هي أن سجل الخيارات والأعمال الفعلية لهؤلاء الأفراد والمجموعات هو الآن متاح إلى حد كبير ومن الممكن تحليله[١٣].

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

كانت الوجهة الأساسية التي اتجهت إليها إدارة أيزنهاور في السياسة الخارجية هي التي حددها المعتقد المتعصب لأوروبا والمناهض للشيوعية الذي كان يعتنقه الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس. إن أهداف السياسة الخارجية كلها ـ التوسيع العالمي للحرية الاقتصادية، والترويج للديمقراطية، وحفظ السلام العالمي،

(١٣) من الصعوبات التي تواجه الباحثين في مسائل السياسة الخارجية التي تتناول مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية أن الوثائق ذات العلاقة تظل في الغالب سرية كلياً أو جزئياً. ومع أن معظم السجلات التي تدون ما حدث فعلاً هي الآن في متناول الجمهور، غير أن الأوراق التي توثق العملية التي جرى بموجبها التوصل إلى قرار ما (مثل المناقشات الداخلية والمعلومات التي استند إليها قرار من القرارات) ليست في الغالب متاحة تماماً. هذا وبالنظر إلى عدم الاتساق في قرارات رفع السرية فإن من المستحيل أن نعرف ما إذا كان بقاء وثيقة ما سرية يعني أنها تحوي حقاً معلومات جديدة كاشفة قد تغير تفسيرنا لقرار خاص بالسياسة الخارجية، أو أن سريتها ترجع إلى عوامل أخرى.

والتأييد للأمم المتحدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، وإنشاء ترتيبات الأمن الجماعي - كانت تندرج ضمن هذا التوجه العام، فإذا ما حصل اختلاف ما فإن الرأي المناهض للشيوعية هو الذي كان يسود بوجه عام[١٤].

تتجلى هذه الوجهة السائدة عند النظر في الأهداف المعلنة لسياسة الإدارة بشأن الشرق الأوسط. ثمة دافعان أساسيان يجري ذكرهما باستمرار بصفتهما من الدوافع التي تؤثر في القرارات، وهما: الرغبة في حماية التموين الأساسي من النفط لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا، والحاجة إلى تقليل التدخل السوفياتي في المنطقة إلى الحد الأدنى[١٥]. وبما أن الفلسطينيين لا سيطرة مباشرة لهم على النفط، وبما أنهم لا يملكون قوة عسكرية أو سياسية ذات شأن تستخدم لترويج المصالح السوفياتية أو للحد منها، فإنهم لا عبرة لهم من وجهة نظر هذا التوجه.

كان الاهتمام بنفط الشرق الأوسط جزءاً من حسابات الولايات المتحدة منذ أن بدأ التنقيب عن النفط في البحرين في عام ١٩٢٧. إن قرار الرئيس روزفلت المتخذ في شباط/ فبراير ١٩٤٣، والذي أعلن أن العربية السعودية «حيوية جداً للدفاع عن الولايات المتحدة»، فهي تعتبر لذلك أهلاً لتلقي مساعدات الإعارة والتأجير، إنما هو قرار عكس الرغبة في أن تطمئن الولايات المتحدة وأوروبا إلى وجود منفذ لهما إلى المصادر النفطية، وقد عكست تلك الرغبة أيضاً ما قامت به الولايات المتحدة من أعمال في إيران في عام ١٩٥٣. وطالما عاد أيزنهاور إلى

---

(١٤) ثمة عرض جيد لتوجه أيزنهاور في السياسة الخارجية في: Richard A. Melanson, «The Foundations of Eisenhower's Foreign Policy: Continuity, Community, and Consensus,» in: Richard A. Melanson and David Mayers, eds., *Reevaluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, ©1987).

(١٥) هاتان الأسبقيتان تتضحان ليس فقط من الوثائق السياسية العلنية والسرية الخاصة بالمرحلة بل تتضحان كذلك من مذكرات الأفراد الرئيسيين الذين أسهموا في وضع تلك السياسات، والمقابلات الجارية معهم والسِّيَر المكتوبة عنهم. انظر: Ambassador Raymond Hare, interview by John Luter, 16 June and 28 August 1972, Columbia Oral History Project, DDEL; Operations Coordinating Board, Report on the Near East (NSC 5820/1), 3 February 1960, File: Near East (1), Box 4, Subject Subseries, OCB Series, White House Office, Office of the Special Assistant for National Security Affairs: Records 1952-61, DDEL; Sherman Adams, *Firsthand Report: The Story of the Eisenhower Administration* (New York: Harper and Brothers, 1961); Dwight David Eisenhower, *The White House Years*, 2 vols. (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963-1965), vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*; Stephen E. Ambrose, *Eisenhower: The President* (New York: Simon and Schuster, 1984), and Hughes, *The Ordeal of Power: A Political Memoir of the Eisenhower Years.*

التعبير عن هذا الاهتمام مراراً وتكراراً، حتى انه كتب ذات مرة في يومياته:

١٣ آذار/مارس ١٩٥٦: «إن نفط العالم العربي قد تزايدت أهميته لأوروبا بأسرها. إن اقتصاد الأقطار الأوروبية سينهار إذا قطع النفط عنها. فلئن انهار اقتصاد أوروبا فستكون الولايات التحدة في وضع من الصعوبة بمكان عظيم»[(١٦)].

كذلك كان إبعاد الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط موضوعاً يثار باستمرار من قبل صناع القرار في إدارة أيزنهاور. وقد تكلم أيزنهاور نفسه عن اهتمامه بأمر الشيوعية، وذلك في خطاب ألقاه في عام ١٩٥٤ فقال: «**إن العامل الرئيسي** والمتواصل [في العالم اليوم] هو المخطط العدواني الدائم لموسكو وبكين، وهو مخطط لا يتبدّى فيه أي دليل على تغيير حقيقي أصيل، على الرغم من رغبتهما المعلنة في التخفيف من التوترات وفي حفظ السلام. ويتواصل كذلك ما في الهجمة الشيوعية من عمق ومدى؛ ليس هناك من سلاح إلا وهو موجود في ترسانة الشيوعية، ويستوي في ذلك السلاح الذي يرمي إلى تدمير المدن ومحق الشعوب والسلاح الذي يرمي إلى تقويض الحقيقة والكرامة والولاء»[(١٧)].

أما دالاس فقد كان أكثر صراحةً، إذ كان خطه المناهض الشيوعية يغشى أعماله وتصريحاته كلها تقريباً. وكان انشغال باله بالشيوعية يقف بالتأكيد وراء قلقه بشأن مذهب **القومية العربية** الذي نادى به عبد الناصر، وقد أثر هذا بدوره في مواقفه نحو الفلسطينيين. لقد اعتُبر قبول عبد الناصر المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الاتحاد السوفياتي، بنظر دالاس، علامة واضحة تدل على أن مصر كانت في طريقها إلى أن تصبح دولة تابعة للاتحاد السوفياتي، كما انه كان يخشى أن هذا سيتيح فرصاً لتدخل سوفياتي في أقطار أو جماعات عربية أخرى تقتدي بمصر.

أدى هذا التفسير إلى نشوء خلافات بين دالاس وخبراء وزارة الخارجية الأمريكية الذين كانوا يريدون أن يتخذوا من تأييد الحركة القومية العربية وسيلةً لتحسين العلاقات الأمريكية ـ العربية. كان هناك، مثلاً، خلاف مهم في الرأي بين دالاس وهنري بايرود، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وافريقيا:

---

(١٦) *The Eisenhower Diaries*, edited by Robert H. Ferrell (New York: Norton, 1981), p. 319.

(١٧) Dwight D. Eisenhower, «Peace in Freedom,» address made at the American Jewish Tercentenary Dinner at New York on 20 October 1954, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 30 (November 1954), p. 676.

«كانت برقيات بايرود تنتقد سياسة دالاس الجديدة [بعد أن حصل عبد الناصر على مساعدات من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٦] وفيها يحاجج بأن على واشنطن أن تشدد محاولتها للتوافق مع عبد الناصر. كان بايرود يرى أن قبول مصر مساعدات سوفياتية لا يعني التعاطف مع موسكو ويشعر بأن أسلوب دالاس «يفيد باستمرارنا في الحكم على مصر عن طريق سؤال واحد فقط ـ ووفق معيارنا الخاص ـ وهو هل مصر معنا أم مع السوفيات؟». والظاهر أن و اشنطن تتوقع أن تكون دول الشرق الأوسط في المعسكر الغربي على نحو كامل، ولكن «الحياد موجود في جزء كبير من هذا الجانب من العالم. فإذا أخفقنا في تطوير وسائل لتعاون مثمر مع هذه الكتلة الكبيرة من الناس وواصلنا النظر إليهم على أنهم إما في معسكر العدو أو كأنهم من «الماشين في ركابه»، فأنا أخشى أننا سنبدو في نظرهم قريباً. . . وكأننا العضو غير المعقول في صراع الشرق والغرب»[١٨].

وسادت وجهة نظر دالاس، كما كانت تسود عادةً، ولكنها شقت درباً محتملاً لمباحثات بنّاءة بشأن الفلسطينيين.

إن هذين الغرضين الرئيسيين ـ حماية النفط واحتواء الشيوعية ـ قد صبغا بصبغتهما تقييم الولايات المتحدة قضايا السياسة الخارجية الإقليمية كلها. مثلاً، لم يكن مهماً إيجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية إلا بقدر ما قد يضر الاخفاق في ذلك بعلاقات الولايات المتحدة والغرب بالعالم العربي، ويجعل الدول العربية قابلة لتلقي النفوذ السوفياتي، ويخاطر بأمن مصادر النفط في الشرق الأوسط. لقد كان شعور عدد من المنتسبين إلى الخدمة الخارجية في الخمسينيات «أن مسألة وضع الفلسطينيين في المستقبل هي إحدى المسائل التي إذا لم تحل فوراً فستعرّض نفوذ الولايات المتحدة والغرب في المنطقة لخطر أكبر من خطر أي تحرك مكشوف تقوم به الكتلة الشيوعية»[١٩]. غير أن السياسات التي كانت ترسم في واشنطن لم تعكس هذا الاحساس بعجالة الأمر.

العامل الثالث المؤثر في أعمال الولايات المتحدة هو علاقتها بالدول الاستعمارية الأوروبية السابقة. فقد أراد أيزنهاور أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً

---

(١٨) Rubin, *Secrets of State: The State Department and the Struggle over U.S. Foreign Policy*, p. 90.

روبين يستشهد بسجلات وزارة الخارجية الأمريكية، 1956 -874.2614/6، بايرود إلى دالاس ودالاس إلى بايرود. وهذه السجلات يستحصل عليها من خلال قانون حرية المعلومات.

(١٩) Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*, p. 59.

علنياً مناهضاً للاستعمار، وذلك لتحسين العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا. في الوقت عينه كانت فرنسا وبريطانيا العظمى كلتاهما حليفاً مهماً في الحرب الباردة، ولم يرد أيزنهاور أن يستعديهما على نحوٍ لا ضرورة له. فلم تضطر الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف علني معارض لأصدقائها الأوروبيين إلا حين جعلت بريطانيا وفرنسا ذلك ضرورياً، كما جرى خلال أزمة السويس. لقد ظلت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا دولة ذات نفوذ في الشرق الأوسط في الخمسينيات، على الرغم من أن سلطة كل منهما كانت آخذة بالتلاشي، وكانت الولايات المتحدة تظهر استعدادها بين حين وحين للحد مما تقوم به من أعمال، ولا سيما بشأن فلسطين، احتراماً لانشغال أوروبا الأسبق بذلك.

كان لإدارة أيزنهاور منذ البداية غرض معلن مفاده اتباع توجّه «متوازن» في الشرق الأوسط، وتطوير علاقات قوية والحفاظ عليها مع الأقطار المناهضة للشيوعية كافة من دون اتباع سياسة ترومان التي كانت إدارته تتحيز إلى إسرائيل. وقد قام وزير الخارجية دالاس في ربيع عام ١٩٥٣ بزيارة موسعة إلى الشرق الأدنى وجنوب آسيا لتقصّي الحقائق. وبُعيد عودته وجه خطاباً بالراديو إلى الشعب الأمريكي ضمنه ملاحظاته واهتماماته واستنتاجاته جاء فيه:

«يتجمع بالقرب من إسرائيل معظم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٨٠٠,٠٠٠ نسمة، الذين فروا من فلسطين عندما تسلمها الاسرائيليون. وهم يوجدون في الغالب في مخيمات موقتة ليس فيها من وسائل الصحة والعمل والتسلية إلا القليل...

إن على الولايات المتحدة أن تسعى لتخفيف الاستياء العميق ضدها الذي نشأ من جراء خلق إسرائيل، فقد كانت لنا في الماضي علاقات حسنة مع الشعوب العربية...

إن الشعوب العربية تخشى اليوم أن تقوم الولايات المتحدة في المستقبل بدعم دولة إسرائيل الجديدة في توسعها العدواني. إن خوفهم من الصهيونية لهو أعظم من خوفهم من الشيوعية، وهم يخشون أن تصبح الولايات المتحدة هي المؤيدة للتوسع الصهيوني...

إننا لا يسعنا أن نكون في موضع عدم الثقة من قبل الملايين الذين من الممكن أن يكونوا أصدقاء مخلصين للحرية...

يتعيّن أن تصبح إسرائيل جزءاً من مجتمع الشرق الأدنى وأن تتوقف عن

النظر إلى نفسها، أو يتوقف نظر الآخرين إليها، كغريبة عن هذا المجتمع. إن تحقيق ذلك يتطلب تنازلات من الطرفين»[٢٠].

هذه النقاط البارزة، الأساسية - الفلسطينيون كلاجئين، القبول بإسرائيل كجزء من الشرق الأوسط، رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية، الحاجة إلى تقديم تنازلات من قبل جميع الأطراف في النزاع العربي - الاسرائيلي، وحاجة المنطقة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية - سيجري تكرارها علناً طوال السنوات التالية. أما الأمر المفقود بينها فهو الاعتراف، من أي نوع كان، بهوية الفلسطينيين كمجموعة وطنية.

البيانات السياسية لمجلس الأمن القومي

إن الموضوعات التي وردت في خطاب دالاس بالراديو في عام ١٩٥٣ قد عبّرت عنها كذلك الوثائق السياسية لمجلس الأمن القومي. وافق أيزنهاور، ولم يمض على رئاسته أكثر من ستة شهور، على وثيقة جديدة لمجلس الأمن القومي رقمها (١٥٥/١) بعنوان «أغراض وسياسات الولايات المتحدة بشأن الشرق الأدنى»، تضمنت ستة أغراض تخص الشرق الأوسط.

«- الإتاحة للولايات المتحدة وحلفائها موارد المنطقة ومراكزها الاستراتيجية وحقوق المرور فيها، وحرمان الكتلة السوفياتية من هذه الموارد والمراكز الاستراتيجية.

- وجود حكومات مستقرة، قادرة على البقاء، وصديقة في المنطقة، وقادرة على مقاومة التخريب الموحى به من الشيوعيين في الداخل، ومستعدة لمقاومة العدوان الشيوعي.

- تسوية القضايا الرئيسية بين الدول العربية وإسرائيل كأساس لإقامة السلام والنظام في المنطقة.

- تحويل اتجاهات الرأي العام العربي المعادية لأمريكا بصورة عكسية.

- منع توسع النفوذ السوفياتي في المنطقة.

- اعتراف أوسع نطاقاً في العالم الحر بالمطامح المشروعة لأقطار المنطقة،

---

(٢٠) John Foster Dulles, «Report on the Near East,» radio address delivered 1 June 1953, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 28 (15 June 1953), pp. 832 and 834.

والاعتراف بهذه الأقطار كدول ذات سيادة وتتمتع بالمركز القانوني لهذه السيادة؛ واعتراف أوسع نطاقاً من قبل هذه الأقطار بمسؤولياتها نحو المنطقة ونحو العالم الحر بوجه عام».

أما بشأن فلسطين، فعلى الولايات المتحدة:

«ـ أن توضح أن إسرائيل لن تعامل معاملة تفضل معاملة أية دولة عربية لمجرد أن شعبها هو شعب يهودي؛ وبذلك تبيّن أن سياستنا نحو إسرائيل محدودة بمساعدتها لكي تصبح دولة قادرة على البقاء في مودة مع الدول العربية، وان اهتمامنا برفاه كل دولة من الدول العربية يماثل جوهرياً اهتمامنا بإسرائيل. . .

ـ السعي من أجل التقدم في حل مشكلة اللاجئين العرب من خلال:

(١) إعادة توطينهم في الأقطار العربية المجاورة؛

(٢) إعادتهم إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل الآن قدر الإمكان؛

(٣) هجرتهم إلى أقطار خارج الشرق الأدنى قدر الامكان؛

(٤) تسوية المشاكل المتعلقة بمشاريع التنمية، والأموال العربية المجمدة، والتعويض عن أملاك اللاجئين العرب.

ـ استعمال نفوذنا للتوصل إلى تسوية أمور الحدود العربية ـ الاسرائيلية، وهو موضوع قد يتضمن بعض التنازلات من قبل إسرائيل»[٢١].

أما البيانات السياسية اللاحقة لمجلس الأمن القومي، فقد حافظت على هذا المنظور الشامل، وإن اختلفت في التفاصيل أو مواضع التأكيد. مثلاً، وثيقة المجلس المذكور رقم (٥٤٢٨) تكاد تكون مطابقة لوثيقته رقم (١٥٥/ ١) مع الأغراض الستة العامة ذاتها، باستثناء احتوائها على «ملحق مكمِّل للبيان السياسي عن المشكلة العربية ـ الاسرائيلية» وفيه ثلاثة أغراض إضافية:

ـ ردع أي هجوم مسلح تقوم به اسرائيل أو الدول العربية، فإذا حدث هجوم مسلح تجبر الدولة المهاجمة على التخلي عن أية أرض تكون قد استولت عليها.

(٢١) Statement of Policy by the National Security Council, NSC 155/1, «United States Objectives and Policies with Respect to the Near East,» 14 July 1953, in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, vol. 9: *The Near and Middle East* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983), pt. 1, pp. 399-406.

ـ التقليل من حدة التوترات الحالية بين الدول العربية وإسرائيل والتشجيع على إقامة سلام واضح المعالم في النهاية بينهما.

ـ التخفيف من وطأة مشكلة اللاجئين العرب[٢٢].

يعكس هذا الملحق قلق الولايات المتحدة بشأن التوترات المتزايدة بين إسرائيل والدول العربية والانشغال السوفياتي الكثير في شؤون المنطقة، وعدم قدرة الأمم المتحدة الواضح على معالجة النزاع، كما انه بوجه عام يكشف عن وعي أكثر تفصيلاً بتعقد القضايا التي تنتظر الحل.

كانت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (٥٤٢٨) هي الوثيقة المرشدة في المدة التالية البالغة ثلاث سنوات ونصف إلى أن جبّتها في عام ١٩٥٨ وثيقة المجلس رقم (٥٨٠١/ ١)[٢٣]. يهيمن الصراع العربي ـ الاسرائيلي على مقدمة الوثيقة إشارةً إلى الأثر المتواصل لهذا الصراع في علاقات الولايات المتحدة بالعالم العربي. أما الأهداف الأساسية فتظل كما هي: إقامة حدود دائمة (وإن من دون ذكر لتنازلات محتملة من إسرائيل ذكرتها الوثيقة (١٥٥/ ١))؛ معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال العودة وإعادة التوطين والتعويض والتأهيل؛ حسم مسألة الولاية على القدس؛ تقسيم مياه نهر الأردن؛ وضع حدود للهجرة إلى إسرائيل؛ رفع أو تخفيف المقاطعة العربية وقيود المرور المفروضة على اسرائيل. إن العوامل التي قادت إلى ظهور مذهب أيزنهاور لسنة ١٩٥٧ تنعكس بدورها في طيات الوثيقة. ثمة على الأخص قلق بشأن النفوذ السوفياتي يظهر على نحو أبرز من الماضي، في جواب عن العلاقات السوفياتية المتزايدة، التجارية والسياسية والعسكرية، مع الدول العربية خلال النصف الثاني من عقد الخمسينيات.

لم يبق هذا البيان السياسي نافذ المفعول إلا لفترة وجيزة، فقد أدت الأحداث في لبنان والأردن والعراق إلى تعديله بعد أقل من تسعة أشهر، إذ تكشف وثيقة

---

(٢٢) Statement of Policy by the National Security Council, NSC 5428, «United States Objectives and Policies with Respect to the Near East,» 23 July 1954, in: Ibid., pp. 525-539.

ثمة أقسام من NSC 5428 ولا سيما البنود ١٠ إلى ١٣ تحت عنوان: «Courses of Action» لم تزل سرية.

(٢٣) Statement by the National Security Council, NSC 5801/1, «Long-Range U.S. Policy toward the Near East,» 24 January 1958, File: NSC 5801/1 (1), Box 23, Policy Papers Subseries, NSC Series, White House Office, Office of the Special Assistant for National Security Affairs: Records, 1952-61 (hereinafter PPS/NSC), DDEL.

ثمة أقسام من NSC 5801/1 لم تزل سرية.

مجلس الأمن القومي رقم (٥٨٢٠) التي ظلت أجزاء منها تعتبر سرية في عام ١٩٨٧، عن تحول واضح عن وضع التشديد على الصراع العربي ـ الاسرائيلي انتقالاً إلى انشغال الأفكار العميق بالاتحاد السوفياتي الذي لم يكن ظاهراً في الوثيقة رقم (٥٨٠١/١):

«إن الاتجاهين الأساسيين في المنطقة اللذين أديا إلى إضعاف وضع الغرب هما ظهور حركة القومية العربية الراديكالية ودخول الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة. وفي خلال السنوات الثلاث الماضية اصطف الغرب والحركة المذكورة أحدهما ضد الآخر. فالغرب يؤيد الأنظمة المحافظة المعارضة للقومية الراديكالية بينما جعل السوفيات من أنفسهم أصدقاء لها ومدافعين عنها. إن الانهيار الفعلي خلال عام ١٩٥٨ لمقاومة المحافظين وترك الأنظمة القومية الراديكالية بلا معارضة تذكر في المنطقة، قد خلقا تحدياً خطيراً للمصالح الغربية في الشرق الأدنى...

يجب علينا أن نعيد تقييم أغراضنا، فنحدد تلك الأغراض التي هي ذات أهمية أولى، فيتعين تحقيقها إذا اقتضى الأمر على حساب الأغراض الأخرى الأقل أهمية. إن الأهمية البالغة لنفط الشرق الأدنى لحلفائنا في الناتو تتطلب أن تقوم بالجهود كافة لضمان إتاحته المستمرة لنا ولحلفائنا...

إن أخطر التحديات التي تواجه المصالح الغربية لا تنشأ من القومية العربية بالمعنى الحرفي للأمر بل من توافق عدد من أغراضها مع عدد من أغراض الاتحاد السوفياتي وما ينتج من ذلك من طريقة يمكن بواسطتها التلاعب بها لخدمة الغايات السوفياتية»[٢٤].

أخيراً نجد وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (٦٠١١) وهي تكرر أغراض ومواقف الولايات المتحدة المألوفة إزاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعند بلوغنا هذه المرحلة نجد أن أي احساس سابق بالفلسطينيين كشعب قد اختفى كلياً. إنهم «اللاجئون» (وليس حتى «اللاجئين الفلسطينيين») وهم مشكلة تنتظر الحل «في سياق خطاب وزير الخارجية الأمريكية الذي ألقاه في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٥٥»[٢٥]. وفي منظور إدارة أيزنهاور في سنواتها الأخيرة، فإنه ما إن يجري

(٢٤) Statement of Policy by the National Security Council, NSC 5820, «U.S. Policy toward the Near East,» 3 October 1958, File: NSC 5820-Policy toward the Near East (3), Box 26, PPS/NSC, DDEL.

(٢٥) Statement of Policy by the National Security Council, NSC 6011, «U.S. Policy toward the Near East,» 17 June 1960, File: NSC 6011, Box 29, PPS/NSC, DDEL.

تعويض اللاجئين وتتم إعادة توطينهم بنجاح حتى تكون المشكلة قد حلت.

ثانياً: مقاربة إدارة أيزنهاور للقضية الفلسطينية

تشير البحوث الحديثة إشارة واضحة إلى أن كبار الزعماء في الولايات المتحدة في الأربعينيات كانوا قليلي الاهتمام بتأسيس دولة فلسطينية بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١)(٢٦). كان من الأسهل كثيراً دعم مطامح الملك عبد الله في حكم فلسطين العربية، ولا سيما أن الزعماء البريطانيين والأمريكيين كانوا يعتقدون أن عبد الله سيساعد على الحفاظ على النفوذ الغربي في المنطقة. وقد تواصل هذا التفضيل السياسي في الخمسينيات. لقد كانت دولة الأردن ملكية محافظة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببريطانيا العظمى والولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وكان الأردن بلداً يمكن تحديد مساره والسيطرة عليه بطريقة قد لا تنطبق على دولة فلسطينية مستقلة، حتى ولو كانت دولة مرتبطة اقتصادياً بإسرائيل.

لذا طورت إدارة أيزنهاور سياسة صريحة بشأن فلسطين والفلسطينيين كانت متوافقة مع القرارات السابقة للولايات المتحدة. كان على الأردن أن يحكم معظم الجزء من فلسطين الذي قصدت الأمم المتحدة أن يصبح دولة عربية مستقلة، وأن يتكلم باسم الفلسطينيين، وبذلك يتاح لإسرائيل أن تضم إليها المناطق الباقية التي خصصت في الأصل جزءاً من الدولة الفلسطينية. وقد تمّ تجاهل غزة إلى حد كبير، كما كان الأمر دائماً، إلا خلال الأزمات؛ وكان يفترض أن تستمر مصر في السيطرة على تلك المنطقة. وقد أوجز وضع الولايات المتحدة الرسمي إيجازاً دقيقاً مساعد وزير الخارجية وولتر بيدل سميث، في إفادته التي أدلى بها في عام ١٩٥٣ إلى اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وافريقيا المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي:

«إن مشكلة اللاجئين هي القضية الرئيسية غير المحلولة بين إسرائيل والعرب: فالقضايا المعلقة تدرج بصفة عامة على أنها تعويض اللاجئين وعودتهم وتعديل

---

(٢٦) Mary Christina Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan,* Cambridge Middle East Library (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); [Acting Secretary of State] Robert A. Lovett to [U.S. Representative on the Palestine Conciliation Commission] Mark F. Ethridge, Washington, D.C., 19 January 1949, in: *Foreign Relations of the United States, 1949,* vol. 6: *The Near East, South Asia and Africa* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1977), pp. 681-683.

الحدود ومركز القدس والأماكن المقدسة. ما من قضية من هذه القضايا يمكن فصلها عن مشكلة اللاجئين»[٢٧].

ومن الواضح أن هذه السياسة لا تتضمن فهماً للفلسطينيين كجماعة وطنية متميزة من غيرها وذات حقوق سياسية. على العكس، فقد جرى النظر تحديداً إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون بحاجة إلى إعادة التوطين والعودة والتأهيل والتعويض، وبحاجة، إلى أن يتم تحقيق ذلك، إلى العناية بهم حتى يمكن حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحتى يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في تكوين تحالفات سياسية مع الدول العربية المحافظة، مثل الأردن والسعودية، وكذلك مع إسرائيل.

لقد انطوى الرفض لحقوق الفلسطينيين السياسية على عدد من الأمور المهمة. فهو، **أولاً**، يعني أن صناع القرار في الولايات المتحدة لم يقوموا بمجهود يذكر لتشخيص جماعات فلسطينية أو أفراد فلسطينيين لهم صلاحية الكلام عن تقرير المصير. ومن اللافت أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يجتمعون في واشنطن باستمرار بممثلي الحكومة الاسرائيلية، في حين تكاد تكون المحادثات مع الزعماء الفلسطينيين منعدمة. لقد وضعت قضية فلسطين من حيث تكوينها في إطار دول المنطقة، فلم يُترك مجال للنظر إلى الفلسطينيين إلا كلاجئين ـ تعساء وفي حالٍ يرثى لها وفي وضع مأساوي ـ على الضد تماماً من الصورة الايجابية الموحية بالكثير التي جرى تقديمها عن الاسرائيليين اليهود. وثانياً، بالنظر إلى الطريقة التي تم بواسطتها تحديد المشكلة، ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على تحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين من خلال فعاليات التنمية الاقتصادية (مثل الخطة الموحدة لتطوير وادي الأردن) بدلاً من الضغط بقوة من أجل عودة اللاجئين، تلك العودة التي كانت تمثل الحل العربي المفضل[٢٨].

وثالثاً وأخيراً، يشير موقف الولايات المتحدة إلى أنها، على الأقل في نطاق العاصمة واشنطن، كانت قد أساءت فهم الوضع الفلسطيني على نحو جوهري. كان الزعماء العرب في الدول المجاورة يقرون أحياناً بشكل غير علني بأن إسرائيل باقية في المنطقة، غير أنهم لا يقرون بذلك علناً من دون أن تبدي إسرائيل إيماءة

(٢٧) Walter Bedell Smith, «Request for Extension of UNRWA Program for Palestine Refugees,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 28 (8 June 1953), p. 823.

(٢٨) إن عودة اللاجئين، إذا كانت مرغوباً فيها، كانت هي كذلك الحل الدولي المفضل لمشاكل اللاجئين، على الأقل في حالة اللاجئين الأوروبيين.

واضحة جداً بقبول حل وسط. فلم تكن لدى إسرائيل أية نية لإبداء مثل هذه الإيماءة، كما لم تكن الولايات المتحدة ميالة لإبراز هذا الأمر سعياً وراء تحقيقه. يضاف إلى هذا أن سياسة الولايات المتحدة تجاهلت حقيقة مفادها أن أي حل مقترح يرضي زعماء سوريا والأردن والدول العربية الأخرى يكون لا طائل وراءه إلا إذا كان مقبولاً من الفلسطينيين أنفسهم. إن ما كان يتعين التوجه إليه لمعالجته هو المطامح السياسية لشعب فلسطين وشعورهم بخيانة الولايات المتحدة والأمم المتحدة لهم(٢٩). إن هذه العوامل توضح جزئياً لماذا لم تنجح جهود الولايات المتحدة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي، فقد كانت تلك الجهود قائمة على مُعطى زائف يقضي بأن معالجة القضايا الاقتصادية معالجة وافية من شأنها أن تحل الأبعاد السياسية للمعضلة بسهولة أكبر. وواقع الأمر هو عدم إمكان تحقيق تقدم على الجبهة الاقتصادية إلا إذا جرى الاهتمام بالقضايا السياسية. وقد علق جيمس باستر في عام ١٩٥٤، وهو الذي عمل لفترةٍ ما مستشاراً اقتصادياً في الأونروا، قائلاً: «إن السعي من أجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كان يجري حتى الآن على أساس فرضية تقول بأن إعادة توطين السكان المشردين عن طريق إجراءات اقتصادية ستحسن من إمكانات تسوية سياسية ما. وتفيد التجربة بأن أية استراتيجيا قائمة على فرضية معاكسة تماماً ستؤدي في الاحتمال الأغلب إلى إعطاء نتائج... إن تدهور معنويات اللاجئين يتفاقم الآن بدرجة من السرعة بحيث إنه، ما لم يتخذ عمل فعال عاجلاً، سيكون لا مفر من شطب عدد من اللاجئين نهائياً بصفتهم مواطنين نافعين لأي قطر من الأقطار(٣٠).

١ - الوضع السياسي في شرق المتوسط (المشرق)

لقد تعزز اختيار الولايات المتحدة خيار تجاهل الحقوق والمطامح الوطنية للفلسطينيين منذ البداية بالوضع السياسي القائم في بلدان شرق المتوسط. فقد كان أحد العوامل يتمثل بأعمال بعض الزعماء العرب، وعلى الأخص الملك عبد الله

---

(٢٩) خلال مئات السنين من حكم الامبراطورية العثمانية لم تكن المناطق العربية تحظى بمركز قانوني بصفتها دولاً، وإن كان هناك بالتأكيد إحساس بهوية جماعية. وقد كان تثبيت حدود الدول بعد انهيار الامبراطورية العثمانية مصطنعاً بمعنى من المعاني، أملته المصالح الأوروبية وكذلك التفضيلات المحلية. وفي هذا السياق، ونظراً لبقايا التفكير الاستعماري الذي لم يجد غرابة في قيام الدول الأوروبية بتقرير المصائر السياسية لبقية العالم، فإن من السهل أن نرى كيف توصلت الولايات المتحدة إلى النتائج التي توصلت إليها.

(٣٠) James Baster, «Economic Aspects of the Settlement of the Palestine Refugees,» *Middle East Journal*, vol. 8, no.1 (1954), p. 66.

الذي كان طموحه بقيادة دولة عربية موسعة تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين طموحاً يتجاوز حدود الواقع الذي كان يواجهه عند نهاية الحرب العالمية الثانية. لذا فقد أجريت في عامي في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ مفاوضات سرية مع القادة الصهيونيين لتقسيم فلسطين بين الأردن وإسرائيل، لغرض التوصل إلى اتفاقية تضمن له على الأقل أراضي الضفة الغربية(٣١). أما الزعماء العرب الآخرون فكانوا يلقون الخطب عن ضرورة استرجاع العرب فلسطين كلها، ولكنهم لا يقدمون إلا قليلاً من الدعم لتقرير مصير الفلسطينيين في ذلك الجزء من فلسطين الذي كان لم يزل تحت السيطرة العربية.

لقد كانت أغلبية الزعامة الاسرائيلية غير معارضة كذلك لضم الأردن للضفة الغربية، إذا كان ذلك سيمحو اسم «فلسطين» من الخريطة(٣٢). فمن دون وجود دولة فلسطينية لا يتبقى شيء يذكر من الضغوط الداعية إلى عودة إسرائيل إلى الحدود التي ثبتتها خطة الأمم المتحدة للتقسيم (وكانت تقضي بإيجاد إسرائيل أصغر كثيراً من حيث الأراضي التي كانت تسيطر عليها عند عقد اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩). ولم يكن الملك عبد الله في وضع يمكنه من محاججة إسرائيل بشأن خطوط دقيقة للحدود، ولا سيما أنه كان هو ذاته قد وسّع أصلاً من أراضي الأردن توسيعاً كبيراً. يضاف إلى هذا أنه كان من الأسهل كثيراً على إسرائيل أن تتعامل مع النوعية المعروفة للملك عبد الله، ومع حفيده الملك حسين من بعده، من أن تتعامل مع فلسطينيين قوميين غير معروفين.

لقد أثبت الملك عبد الله استعداده للتعاون مع الدولة الصهيونية لمصلحته ولمصلحة دولته معاً، الأمر الذي لم يكن من الممكن افتراضه من قبل الفلسطينيين.

كان الفلسطينيون في الخمسينيات غير منظمين ومشرذمين، وقد بقي في إسرائيل نحو ١٦٠ ألفاً منهم بعد حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وأغلبهم في الجليل والمثلث والنقب. وهؤلاء الفلسطينيون المقيمون في داخل إسرائيل لا يتمتعون

---

(٣١) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988), p. 617.

(٣٢) للاطلاع على مناقشة لآراء إسرائيلية متناقضة في الأربعينيات والخمسينيات عن مسألة دولة فلسطينية، انظر: Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987); Benny Morris: *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), and *1948 and after: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), and Shlaim, Ibid., esp. chap. 16.

بحقوق المواطنة كاملة ويخضعون للقانون العسكري ويعانون من ضغط متواصل لإجبارهم على مغادرة البلاد(٣٣). أما الآخرون فهم من اللاجئين الذين لا يملكون شيئاً من وسائل العيش؛ في عام ١٩٥٣ كان زهاء ٩٠٠ ألف منهم يعتمدون على الإغاثة من الأونروا(٣٤). وكان الباقون مقيمين في تلك الأجزاء من فلسطين التي لم تحتلها إسرائيل، أي في قطاع غزة والضفة الغربية. إن الفلسطينيين جميعاً كانوا قد أذهلتهم صدمة تأسيس إسرائيل وإخفاق الجيوش العربية في المحافظة على السيطرة حتى على الأراضي التي خصصت للفلسطينيين في قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة. بيد أن ثمة اختلافات واضحة في الرغبات السياسية والاقتصادية للجماعات الثلاث:

«إن حياة ووسائل عيش العرب الذين وجدوا أنفسهم بغتةً تحت الحكم الاسرائيلي هي حياة مقيدة وقلقة...

والمجموعة الثانية التي تتألف من أولئك الذين فروا من منازلهم ويبلغ عددهم نحو ٧٠٠ ألف نسمة تنقسم بحسب الثروة وبحسب الموقع الجغرافي الذي انتهوا إليه بعد الحرب... كانوا كلهم يتحرقون رغبةً في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم وتحدوهم الحاجة إلى البدء بحياة جديدة. أما أصحاب الأملاك منهم فكانوا كذلك منقسمين بشأن قضية التعويضات...

وأما السكان الأصليون للضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت تتنازعهم الرغبة في استرداد بقية فلسطين، وذلك لإعادة النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد إلى ما كان عليه، والحاجة إلى التفاهم مع إسرائيل لكي يوقَف عند حد مزيد من خسارة الأراضي، ولكي يحبط كذلك طردهم المحتمل من وطنهم»(٣٥).

يضاف إلى هذا أن الانكليز كانوا قد حظروا نشاط عدد من المنظمات السياسية الأهلية نتيجةً لثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ونفوا من البلاد الزعماء الفلسطينيين الرئيسيين(٣٦). ونجم عن ذلك عدم وجود صوت فلسطيني منظم

---

(٣٣) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority,* Modern Middle East Series; no. 6 (Austin, Texas: University of Texas Press, ©1980), p. 49.

(٣٤) Baster, «Economic Aspects of the Settlement of the Palestine Refugees,» p. 55.

(٣٥) Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan,* pp. 178-179.

(٣٦) للاطلاع على مناقشة ممتازة للسياسات الفلسطينية خلال الانتداب البريطاني، انظر:

Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist* = *Movement,* Modern Middle East Series of the Middle East Institute (Ithaca, N.Y.; London:

وموحد، أو سلطة فلسطينية سياسية واحدة تستطيع أن تخاطب بصوت مسموع المجتمع الدولي نيابةً عن الفلسطينيين أو أن تتحدى مطلب الملك حسين بحكم فلسطين العربية إضافةً إلى شرق الأردن.

وباختصار، لم يكن صناع القرار في الولايات المتحدة يواجهون ضغوطاً منسقة للوقوف بوجه السياسة الأمريكية التي تصنف القضية الفلسطينية تحت موضوع عام واحد يهتم فقط بسلام عربي - إسرائيلي، بل إن صناع السياسة أولئك كانوا يجدون مبررات براغماتية وايديولوجية في الوقت عينه لتجاهل حقوق الفلسطينيين السياسية. وهكذا اختزل أمر الفلسطينيين في عيون الولايات المتحدة إلى مجرد مشكلة أخرى من مشاكل اللاجئين.

٢ - إنشاء منظمة الأونروا

بموجب قرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، كانت هذه المنظمة «قد منحت، في نصوص القرار، الفلسطينيين حقوقاً وطنية... فخولتهم تأسيس "الدولة العربية"». أما في قرارات لاحقة، كما يشير و. توماس ماليسون، «فإن الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم أفراداً هم من اللاجئين وضحايا الحرب. وكانت ترمي أعمال الأمم المتحدة في تلك الحقبة إلى تطبيق حقهم الفردي في العودة وتحقيق حقوقهم الإنسانية الأولية»[٣٧]. لم تعترف الأمم المتحدة مجدداً بالفلسطينيين كمجموعة وطنية إلا في أواخر الستينات. وهكذا كانت السياسة العامة للأمم المتحدة نحو الفلسطينيين خلال هذه الحقبة متفقة مع موقف الولايات المتحدة القاضي بأن الفلسطينيين هم لاجئون يستحقون حقوقاً إنسانية أساسية معينة، لكنهم ليسوا جماعة قومية لها الحق في

Cornell University Press, 1979); Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1991); Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People* (New York: Free Press, 1993), chaps. 1-4; Yehoshua Porath: *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: Frank Cass, 1974), and *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, 1929-1939* (London: Frank Cass, 1977).

(٣٧) W. Thomas Mallison, «The United Nations and the National Rights of the People of Palestine,» in: Ibrahim Abu-Lughod, ed., *Palestinian Rights: Affirmation and Denial* (Wilmette, Ill.: Medina Press, 1982), p. 23.

السيطرة على مصيرها السياسي.

تأسست وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والأعمال (الأونروا) بناءً على توصية قدمتها بعثة مسح اقتصادي أرسلت إلى المنطقة في عام ١٩٤٩ من قبل لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، وكان من مسؤولياتها الأولية خلق مخططات لدمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصادات الدول المضيفة لهم وتوفير الغوث قصير الأجل إليهم[٣٨]. وقد كان للولايات المتحدة شأن في الأونروا منذ تأسيسها، وعملت الأموال الأمريكية على إدامة الوكالة طوال الخمسينيات. لقد كانت المبالغ المدفوعة كبيرة، ولو أنها لم تكن تفي بالحاجة بأي حال من الأحوال. وفي النهاية، وضع الكونغرس الأمريكي هذا الانفاق موضع المساءلة وتساءل عن الأمد الذي سيستغرقه هذا الالتزام. والواقع أن الكونغرس الأمريكي سعى في عام ١٩٦٠ إلى تشديد السيطرة على الأموال بالطريقة التالية:

«القسم ٤٠٧ ـ لغرض البت بشأن تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وهل تستمر أم لا، يتعين على رئيس الجمهورية أن يأخذ بالاعتبار ما إذا كانت إسرائيل والحكومات العربية المضيفة تقوم باتخاذ خطوات نحو إعادة توطين هؤلاء اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم؟ ويرى الكونغرس أن من اللازم إجراء التصحيح بأقرب فرصة ممكنة في جداول اللاجئين الفلسطينيين للتأكد من أن اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف اللاجىء والذين جرى التصديق على حاجتهم وأهليتهم للإغاثة هم وحدهم الذين سيتلقون العون من الوكالة، كما يرى الكونغرس أن على رئيس الجمهورية . . . أن يأخذ بالاعتبار مدى جهود الوكالة والحكومات المضيفة المبذولة لتصحيح جداول الإغاثة ودرجة نجاح هذه الجهود»[٣٩].

من أسباب هذا الاهتمام ما يعتقده بعض أعضاء الكونغرس من أن ما تدفعه

(٣٨) Edward Henry Buehrig, *The U.N. and the Palestinian Refugees: A Study in Nonterritorial Administration*, Indiana University, International Development Research Center, Studies in Development; no. 3 (Bloomington: Indiana University Press, 1971), chap. 1; Michael E. Jansen, *The United States and the Palestinian People*, Monograph Series; no. 23 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970), pp. 100-118; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, chap. 9, and Saadia Touval, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), chap. 4.

(٣٩) كما ورد في: George Kent, «Congress and American Middle East Policy,» in: Willard A. Beling, ed., *The Middle East: Quest for an American Policy* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1973), pp. 291-292.

الولايات المتحدة إلى الأونروا - ويبلغ سنوياً ٧٠ بالمئة من مجموع ميزانية الوكالة - لم يسجل أي فضل لها في نظر الدول العربية. وثمة سبب آخر للاهتمام هو الشعور بأن دعم الولايات المتحدة للاونروا قد أتاح لأطراف النزاع الرئيسيين تفادي القيام بحل القضايا العالقة بينهم. ومع أن كلتا هاتين النقطتين فيها شيء من الصحة، إلا أنها تغفل عن حقيقة معينة مفادها أن مجهودات الأونروا قد أسهمت كثيراً في حالة الاستقرار لحليفين على الأقل من حلفاء الولايات المتحدة، وهما الأردن ولبنان. إن ما رأى فيه الكونغرس أزمةً غير محسوبة - أي مشكلة اللاجئين المستمرة ومساعدة الولايات المتحدة لهؤلاء اللاجئين - يجوز أن يفسّر كذلك على أنه محافظة على وضع قائم يتفق من بعض النواحي مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ويعتبر ما أورده الكونغرس في عام ١٩٦٠، المذكور آنفاً، مثيراً كذلك للاهتمام بالنظر إلى المستوى المتدني بصفة عامة لجهود الكونغرس في التأثير في السياسة الأمريكية عن فلسطين خلال سنوات حكم أيزنهاور. ويختلف هذا الافتقار في الاهتمام اختلافاً كبيراً عن انشغال الكونغرس المكثف بشأن فلسطين خلال إدارة ترومان، كما يختلف كذلك عن الدور الناشط الذي قام به الكونغرس بعد الحرب العربية - الاسرائيلية لعام ١٩٦٧.

بحلول أواسط الخمسينيات، أضحى جلياً لموظفي الأونروا أن مشكلة اللاجئين لن تأخذ طريقها إلى الحل من خلال أعمال التنمية في الدول المضيفة. عندئذ غيرت الأونروا أساليبها وبدأت تعمل مع اليونسكو لكي توسع هذه من منظومة المدارس الابتدائية والثانوية وبرامج التدريب المهني التابعة لها. في الوقت عينه، أصدرت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قراراً يمدّ في حياة الأونروا خمس سنوات إضافية، وبذلك تغيّر نمط الولاية السابق الذي كان يجدد ولاية الوكالة سنة فأخرى[٤٠]. وقد أدى هذا التغيير في الأساليب إلى نتيجة لم تكن متوقعة وفيها ما فيها من مفارقة:

«إن وكالةً كانت ترمي، كما هدفت راعيتها الأولى الولايات المتحدة، إلى طي مشكلة اللاجئين، وذلك بتحقيق امتصاص الفلسطينيين في الأقطار العربية، قد أسهمت من خلال برامجها التعليمية في تنامي النضوج السياسي والتضامن

(٤٠) James J. Wadsworth, «U.N. Extends Mandate of Relief Agency for Palestine Refugees,» statements made in the *Ad-Hoc* Political Committee of the UN General Assembly, 19 November, 24 November, and 26 November 1956, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 32 (3 January 1955), pp. 24-28.

الوطني لدى اللاجئين»[٤١].

استمرت الأمم المتحدة طوال الخمسينيات في معالجتها القلق الدولي بشأن الفلسطينيين، وذلك بالتعامل معهم كلاجئين فقط يحتاجون إلى معونة قصيرة الأجل. ومع وجود شيء من الاعتراف بعيوب هذه الصيغة، غير أن السعي لحسم الوضع الفلسطيني من خلال وسائل اقتصادية، وليس وسائل سياسية، ظل كما كان عليه. وفي محادثة جرت بين داغ همرشولد وكابوت لودج بحضور كريستيان هِرتِر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ حاجج همرشولد بالقول بأن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» لا يمكن حلها بالإشارة إليها بتلك اللغة، وذلك، على حد ما كتبه هِرتِر في محضر الجلسة، لأن «مجرد استخدام تلك العبارة يثير صعوبات سياسية كأداء. لقد شعر [همرشولد] بأنه لا يمكن، إلا من خلال صندوق مالي كبير للتنمية الاقتصادية، تحقيق امتصاص تدريجي لهؤلاء اللاجئين من دون إثارة مضاعفات سياسية تفيد بأن تسوية مشكلة اللاجئين كانت هي السبب الرئيسي وراء إنشاء مثل هذا الصندوق»[٤٢].

ليس من الواضح ما هو مدى التأثير المباشر لموقف الولايات المتحدة بشأن فلسطين في مقاربة الأمم المتحدة لها، لكن المؤكد هو أن هيمنة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا في الجمعية العامة ومجلس الأمن معاً كانت هيمنة كبيرة. وقد تركز اهتمام الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالفلسطينيين مرةً أخرى عندما أُعلنت سنة ١٩٥٩ سنة اللاجئين في العالم. وقد قدمت خلالها تقارير وطنية وعالمية مختلفة لإيجاز حالة مجموعات اللاجئين كافة في أرجاء العالم. وفي حين كان من شأن ذلك الإبقاء على القضية حيةً في أذهان صناع السياسة، فإن التركيز على اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف اللاجىء أدى إلى الغموض في الفوارق القائمة بين مجموعات متباينة من الناس كانت صفة اللاجئين قد نشأت فيهم لأسباب مختلفة تماماً[٤٣].

---

(٤١) Margaret Arake, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy* (London: Quartet Books, 1973), p. 138.

(٤٢) مذكرة إلى وزير الخارجية من كريستيان أ. هِرتِر، الموضوع: محادثة مع داغ همرشولد جرت مساء الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، تاريخ المذكرة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، موجودة في: File: Miscellaneous Memorandum 1957 (1), Box 9, Series I: Chronological File, Christian A. Herter Papers, 1957-61, DDEL.

(٤٣) Office of Refugee and Migration Affairs, Bureau of Security and Consular Affairs, Department of State, *Refugee Problems: World Survey, 1958*, File: Refugees - Miscellaneous (2), =

٣ ـ الولايات المتحدة ومشكلة اللاجئين

دعت سياسة الولايات المتحدة الرسمية المعلنة في الأمم المتحدة، طوال مدة رئاسة أيزنهاور، كلاً من الدول العربية وإسرائيل إلى احترام خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ إلى حين إجراء التفاوض على رسم حدود دائمية، كما كانت تؤيد العودة والتعويض وإعادة التوطين والتأهيل للاجئين الفلسطينيين. وفي حين كان هذا الخط السياسي الرسمي يعكس على نحو صحيح ما كانت تقوم به الولايات المتحدة بشأن انتهاكات الحدود، فإنه كان خطأً أقل دقة في توجيه السياسة الأمريكية بخصوص اللاجئين.

كانت الولايات المتحدة تذكّر علناً بين حين وحين بأنها تود أن ترى إسرائيل وهي تسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم. كما انها شاركت مراراً في تبنّي قرارات أصدرتها الأمم المتحدة عن عودة اللاجئين[٤٤] (كان قد سُمح لنحو ثمانية آلاف فلسطيني ـ أي أقل من ١ بالمئة من مجموع اللاجئين ـ بالعودة إلى إسرائيل كجزء من خطة لجمع شمل العائلات انتهى مفعولها في آذار/مارس ١٩٥٣)[٤٥]. بيد أن تأييد الولايات المتحدة العلني للعودة غالباً ما كان فاتراً ومن قبيل الصياغة اللفظية؛ كما ان من الواضح أن كبار صناع القرار لرسم السياسة الخارجية في إدارة أيزنهاور، كأسلافهم في إدارة ترومان، كانوا يرون بقاء أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة بدلاً من عودتهم إلى اسرائيل[٤٦].

Box 2, Robert K. Gray: Records, 1954-60, DDEL; Programs for Refugees and Displaced = Peoples through CARE, October 1959, Ibid.; U.S. Committee for Refugees, World Refugee Year, File: Department of State, January-August 1959 (2), Box 77, Subject Series, Confidential File, 1953-61, White House Central Files, DDEL.

(٤٤) انظر على سبيل المثال: James P. Richards, «Continuation of Assistance to Arab Refugees,» statement made in the *Ad-Hoc* Political Committee of the UN General Assembly on 4 November 1953, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 29 (30 November 1953), pp. 759-761, and Wadsworth, «U.N. Extends Mandate of Relief Agency for Palestine Refugees».

(٤٥) Buehrig, *The U.N. and the Palestinian Refugees: A Study in Nonterritorial Administration*, p. 15.

(٤٦) لم تكن الهجرة إلى الولايات المتحدة خياراً مفتوحاً لمعظم اللاجئين الفلسطينيين. ومع أن عدد الفلسطينيين الذين دخلوا الولايات المتحدة بموجب قانون إغاثة اللاجئين لسنة ١٩٥٣ قد تزايد في النصف الثاني من الخمسينيات، ظلت مجاميع الأعداد قليلة: إنها أقل كثيراً من ١ بالمئة من مجموع عدد اللاجئين. انظر: Louise Cainkar, «Palestinian Women in the United States: Coping with Tradition, Change and Alienation,» (Ph.D. Dissertation, Northwestern University, 1988), chap. 3.

كان دالاس قد ذكر سابقاً، في حزيران/يونيو ١٩٥٣، أنه يعتقد «أن من الممكن توطين بعض هؤلاء اللاجئين [الفلسطينيين] في المناطق التي تسيطر عليها حالياً إسرائيل. بيد أن معظمهم يمكن دمجهم حالاً في حياة الأقطار العربية المجاورة»[٤٧]. وكان موظفو الخارجية الأمريكية يرون في عام ١٩٥٣ أن عدد الفلسطينيين الذين تجري إعادتهم هو بحدود مئة ألف لاجىء. ويقل هذا العدد بكثير عن ١٥ بالمئة من مجموع اللاجئين، لكن الذي كان متوقعاً هو أن يكفي هذا العدد لتطمين الراغبين في العودة. وقد ذكر أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية «أن معظم اللاجئين... سيفضلون الاستقرار في الأراضي العربية سرعان ما تبدأ مشاريع الاونروا بالعمل وتأخذ العقبات النفسانية القائمة بوجه إعادة التوطين بالتصدع فتزول الواحدة بعد الأخرى»[٤٨]. وفي أواخر السنة ذاتها أدلى جيمس ريتشارد بكلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قدم فيها قضية عودة اللاجئين على أنها أمر ينبغي لإسرائيل أن تنظر فيه، لا بصفتها التزاماً واضحاً، فقال:

«إننا نعتقد كذلك أن مصالح اللاجئين الفلسطينيين ومصالح إسرائيل كلاهما معاً تجعل من المهم لإسرائيل أن تتخذ خطوات أخرى بأدنى درجة من التأخير لتنفيذ المسؤوليات التي قبلتها لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، كما سيكون من الحكمة لإسرائيل أن تجدد النظر في مسؤوليتها عن عودتهم وفي إمكانات ذلك»[٤٩].

كانت إسرائيل ترفض باستمرار طوال تلك الفترة أن تنظر في إمكان عودة عدد كبير من اللاجئين أو أن تنظر في إمكان نقل الأراضي. ففي محادثة خاصة أجراها السفير الاسرائيلي أبا إيبان مع مسؤولين أمريكيين في أواخر عام ١٩٥٥:

«كرر السفير على نحو قاطع [موقفاً قائماً منذ أمد طويل يقضي بأن] إسرائيل لن تقدم تنازلات إقليمية إلى العرب، وسخر من رغبة مصر بامتداد أرضي متصل

(٤٧) Dulles, «Report on the Near East,» p. 832.

(٤٨) باركر هانتر، مدير في قسم الشرق الأدنى، وزارة الخارجية الأمريكية، إلى وليم إدي، شركة النفط العربية الأمريكية، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، إضبارة سرية لوزارة الخارجية الأمريكية، فلسطين - اسرائيل، ١٩٥٠ - ١٩٥٤. إن رقم مئة ألف فلسطيني يراد إعادتهم قد ذكر من قبل هانتر وغيره من المصادر، من ضمنها مذكرة من نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وآسيا الجنوبية وافريقيا (جرنغان) إلى وزير الخارجية، الموضوع: الحاجة إلى مبادرة دبلوماسية مبكرة من حكومة الولايات المتحدة بشأن اللاجئين العرب والمسائل الفلسطينية ذات العلاقة بذلك، ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٣. انظر: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, p. 1272.

(٤٩) Richards, «Continuation of Assistance to Arab Refugees,» p. 760.

مع دول عربية أخرى. كما انه أشار إلى أن إسرائيل ستطلب قريباً عقد مباحثات معنا بشأن اقتراح وزير الخارجية الذي طرحه في ٢٦ آب/أغسطس عن تمويل تعويض اللاجئين، وأعلن بقوة أن إسرائيل ستقف بإصرار ضد أية عودة كبيرة للاجئين»[٥٠].

على الرغم من موقف الولايات المتحدة الرسمي الذي يصب في صالح عودة محدودة على الأقل للاجئين والتصريحات الشخصية الموجهة إلى الاسرائيليين «بأن عليهم قبول مبدأ عودة اللاجئين بطريقة ما»[٥١]، فإنه ليس هناك من دليل على أن صناع القرار في الولايات المتحدة كانوا قد نظروا في أمر استخدام العقوبات للضغط على إسرائيل بشأن هذه المسألة. لقد صدّت إسرائيل فكرة عودة اللاجئين مستشهدة بأمور أمنية وصعوبات اقتصادية، ولم تقم الولايات المتحدة بدفع هذه القضية إلى الأمام.

وفي حين أرسل صناع القرار الأمريكيون رسائل متناقضة عن عودة اللاجئين، فإن موقفهم بشأن التعويض عن ممتلكات تركها الفلسطينيون في إسرائيل كان موقفاً أكثر استقامة: كان هذا يعتبر عنصراً جوهرياً في أية اتفاقية سلام. في الوقت عينه، أقرت الولايات المتحدة بأن اقتصاد إسرائيل لم يكن في وضع يسمح بدفع التعويضات إذا كانت تريد الحفاظ على مستوى للمعيشة من النوع الذي يتوقعه المهاجرون إليها من الولايات المتحدة وأوروبا. لذا، ففي آب/أغسطس ١٩٥٥ اقترح دالاس (وهو يتكلم «بتخويل من الرئيس أيزنهاور» كما قال) أن تمنح إسرائيل قرضاً دولياً لمساعدتها بتغطية كلف التعويضات. كانت الولايات المتحدة مستعدة للاكتتاب بقدر «كبير جداً» من القرض[٥٢]. كما أن اسرائيل اعترفت بين حين وحين بإمكانية تعويض الفلسطينيين[٥٣]. بيد أنه لم يتخذ أي عمل يؤدي إلى

---

(٥٠) Memorandum from Colonel Andrew Goodpaster to Governor Adams, 9 November 1955, in: *Declassified Documents 1987*, microfiche no. 781.

(٥١) Staff Study on NSC 5801/1, 16 January 1958, File: 5801/1 (2), Box 23, PPS/NSC, DDEL.

(٥٢) John Foster Dulles, «The Middle East,» address made before the Council on Foreign Relations, New York, 26 August 1955, *U.S. Department of State*, vol. 33 (5 September 1955), pp. 378-380.

(٥٣) Department of State Position Paper, «Israel: Arab Refugees,» prepared for the briefing book for Dulles's trip to the Middle East and South Asia, 5 May 1953, in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, p. 1194.

نقل الأموال لهذا الغرض، على الرغم مما كانت تعرضه الولايات المتحدة من مساعدة في هذا الشأن.

وقد قال المسؤول في الشؤون الاسرائيلية ـ الأردنية معلقاً أمام الملأ بعد أن أخذ الإحباط منه مأخذه:

«لم يُسمع شيء حتى الآن عن عمل يجري لوضع هذا الدخل [الناجم من أراض وممتلكات فلسطينية استولت عليها إسرائيل] جانباً بشكل موجودات سائلة قابلةً للتحويل تحسباً لليوم الذي يجب فيه دفع التعويضات. إن الجداول الرسمية لميزان مدفوعات المديونية الخارجية لإسرائيل لا تذكر شيئاً، حتى ولا في هامش من الهوامش، عن التزام إسرائيل القائم بأن تدفع في المستقبل عن ممتلكات استولت عليها وتحصل منها على منفعة حالياً»(٥٤).

وباختصار، كانت هناك خلال رئاسة أيزنهاور مباحثات عمومية وخصوصية قامت بها الولايات المتحدة ودارت حول عودة اللاجئين والتعويض عليهم، إنما لم يحصل أي تقدم على أيٍّ من الموضوعين.

٤ ـ الخطة الموحدة لتطوير وادي الأردن («مشروع جونستون»)

كانت زيادة التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي كان من المتوقع أن تقبل في أراضيها اللاجئين الفلسطينيين، من الأمور الحاسمة في خطط إعادة التوطين التي تضعها الولايات المتحدة. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ أعلن أيزنهاور أنه سيرسل السفير اريك جونستون إلى الشرق الأوسط ممثلاً شخصياً له. كانت مهمة جونستون تختص باستكشاف إمكانات الاستخدام المشترك لنهر الأردن من قبل الأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل لأغراض الري والكهربة المائية. فإذا أمكن استخدام نهر الأردن لتوسيع رقعة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية (ولا سيما في الأردن) يكون من الممكن عندئذ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من دون وضع أعباء جديدة غير معقولة على عاتق الدول العربية المضيفة لهم. كان هذا، وليس عودة عدد غير قليل من الفلسطينيين إلى ديارهم، هو الحل الذي

(٥٤) Donald C. Bergus, «Palestine: Focal Point of Tension,» address made before the Conference on Middle Eastern Affairs of the Middle East Institute, Washington, D.C., 9 March 1956, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 34 (26 March 1956), p. 504.

تفضله بوضوح الولايات المتحدة[٥٥]. وقد دعمت مشروع جونستون وكالة الاستعلامات الأمريكية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ القيام بـ: «حملة تثقيفية مدروسة بعناية بشأن الموضوع موجهة إلى الدول العربية وإسرائيل. وقامت محطة صوت أمريكا ببث سلسلة من الأحاديث باللغة العربية عن تاريخ وادي الأردن وجغرافيته وتطويره الممكن. وقد وضعت المعلومات التي أذيعت بتصرف المجلات في المنطقة لنشرها والتعليق عليها. وقد أصدر مركز الخدمات الإقليمي للشرق الأدنى التابع لوكالة المعلومات الأمريكية كراسات باللغة العربية عن الموضوع. كما جرى تشجيع السفير جونستون على إلقاء خطب متعددة حول الموضوع أمام المستمعين في الولايات المتحدة، ومن ثم بثت هذه الخطب إلى المنطقة من قبل صحف وإذاعات وكالة الاستعلامات الأمريكية. فضلاً عن ذلك، تم إرسال الأفلام التي تصور مشاريع كبيرة كهرو - مائية وإروائية في الولايات المتحدة إلى المنطقة لكي تعرض على زعماء الحكومات فيها وعلى خبراء الزراعة والمهندسين. وكان موظفو وكالة الاستعلامات الأمريكية الذين يرسلون إلى المنطقة يزوَّدون على وجه الخصوص بمعلومات حول الموضوع»[٥٦].

لقد رجت الولايات المتحدة الكثير من وراء هذه الطريقة. فقد كتب جونستون في أول تقاريره الدورية أنه ينبغي اعتبار مشروع وادي الأردن عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط و«وسيلة لبناء الأساس الذي عليه يبنى السلام في المنطقة في نهاية المطاف»[٥٧]. وكان هذا الموقف يحظى بتأييد واسع داخل الإدارة الأمريكية.

لقد أرادت الولايات المتحدة الاستعجال في وضع خطة للاستعمال المشترك

---

(٥٥) Dulles, «Report on the Near East,» pp. 831-835.

ثمة إحساس بأن مشروع التنمية هذا على نمط «سلطة وادي في تينيسي» هو حل يبحث عن مشكلة. كانت المؤسسة المذكورة تمثل نجاحاً عظيماً خلال حقبة الكساد، فخلق هذا أملاً بأنها ستقوم بعمل حسن مشابه في أمكنة أخرى كبلسم يشفي من المتاعب السياسية. مثلاً، اقترح الرئيس ليندون جونسون مشروع تنمية ضخماً في ميكونغ تموله الولايات المتحدة وذلك في محاولة لكسب الفيتناميين الشماليين. انظر: Stanley Karnow, *Vietnam: A History* (New York: Penguin Books, 1983), pp. 418-419.

(٥٦) Progress Report on NSC 155/1, «United States Objectives and Policies with Respect to the Near East,» 29 July 1954, File: NSC 155/1-Near East (1), Box 5, PPS/NSC, DDEL.

(٥٧) Eric Johnston, «Report by the President's Special Representative to the President,» 17 November 1953, in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, pp. 1418-1423.

لموارد المياه الإقليمية. ففي الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٥٣ كانت إسرائيل قد بدأت بشق قنال في بنات يعقوب في المنطقة المنزوعة السلاح الخاضعة لرقابة الأمم المتحدة قرب الحدود السورية لغرض تحويل مياه نهر الأردن من أجل الاستفادة منها لأعمالها التنموية(٥٨). وقد قام الجنرال بنايك، رئيس هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بإجراء التحقيق، وقرر بموجب ذلك اعتبار هذا العمل انتهاكاً لاتفاقية الهدنة المعقودة بين إسرائيل وسوريا في عام ١٩٤٩، وجاءت ردود الفعل في إسرائيل لهذا القرار عدائية(٥٩). فقد رفض وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت طلب الجنرال بنايك القاضي بوقف العمل في شق القنال، وقال إنه سيرفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي. بيد أن الأمم المتحدة لم تكن متعاطفة مع الحجج الاسرائيلية. وبعد أن جرى تجاهل التحذيرات السابقة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى اسرائيل بشكل غير علني، قامت بإخبار هذه الأخيرة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أنه إذا لم تتوقف أعمالها في شق القنال، فإن الولايات المتحدة ستمنع تقديم المعونة المخصصة لها بموجب برنامج معونة الأمن القومي(٦٠). ويقول ادوارد تيڤنان إن ايزنهاور هدد كذلك بإلغاء الاعفاء الضريبي الممنوح للتبرعات الخيرية التي تقدم إلى «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal) وغيرها من المنظمات اليهودية التي تجمع الأموال في الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل في برنامجها الاستيطاني

---

(٥٨) يقول ستيفن غرين إن هذه ليست هي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. «في آذار/مارس ١٩٥١ قامت إسرائيل بإرسال جرافات ووحدات عسكرية إلى المنطقة منزوعة السلاح على الحدود السورية، وبدأت على الرغم من احتجاجات مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بسحب المياه من بحيرة الحولا، وهي جزء من منظومة نهر الأردن. وجرى إطلاق النار على القرويين السوريين من قبل الاسرائيليين، ومع أن القوات السورية تقدمت قريباً من الحدود غير أنها لم ترد على النيران الاسرائيلية بالمثل. في ذلك الوقت قال الجنرال الأمريكي بولينغ، مساعد رئيس أركان الجيش لشؤون الاستخبارات: "إن إسرائيل مستعدة على ما يظهر أن تخاطر بالقيام بعمليات عسكرية ضد أية دولة عربية، ويبدو أن عدداً من الأعمال الاسرائيلية الأخيرة كانت ترمي، جزئياً على الأقل، إلى استفزاز العرب للبدء بأعمال عدائية"». انظر: Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967* (New York: Morrow, 1984), p. 78.

(٥٩) «Israelis Confirm Canal Work Halt,» *New York Times*, 14/10/1953.

(٦٠) مذكرة عن محادثة بين الوزير الأمريكي دالاس والسفير الاسرائيلي أبا إيبان وغيرهما، الموضوع: العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ـ تحويل نهر الأردن، التاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، في: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, pp. 1320-1325; تسجيل كامل للمؤتمر الصحفي المذاع بالراديو لوزير الخارجية الأمريكي، واشنطن العاصمة، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٣، في: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, pp. 1369-1371.

الواسع[٦١]، غير أن شيئاً لم يتحقق من هذا التهديد.

في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر، قررت الولايات المتحدة تعليق دفع مبلغ قدره ٢٦ مليوناً وربع المليون من الدولارات من المساعدات الاقتصادية إلى إسرائيل. وبعد أسبوع واحد أوقفت إسرائيل موقتاً أعمالها في مشروع تحويل المياه، فأطلق مبلغ المساعدات الموقوف في اليوم التالي[٦٢]. ومع أن هذا التصرف الأمريكي قد اتُخذ على ما يبدو نتيجة الحرص على نجاح الخطة الموحدة المشار إليها، وما تنطوي عليها من إمكان مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، غير أن هناك دافعاً آخر لعله كان الحافز الأساسي، وهو رغبة الولايات المتحدة في تعزيز سلطة الأمم المتحدة وتوكيدها[٦٣].

قام جونستون بأربع رحلات إلى الشرق الأوسط على مدى سنتين، وذلك للترويج لصيغ مختلفة من الخطة الموحدة. غير أنه لم يستطع في نهاية المطاف أن يحظى بالقبول بها. وقد رفضت الدول العربية الخطة علناً لعدد من الأسباب: **أولها**، أن حصة المياه الممنوحة لإسرائيل كانت أكبر بكثير من نسبة السكان فيها من مجموع سكان المنطقة، على الرغم من أن الفروع الرئيسية الثلاثة لنهر الأردن تنبع جميعها من أراضٍ عربية. **والثاني**، أن الخطة ستتيح المجال لإعادة توطين مئة ألف فلسطيني فقط، فهي لذلك لا تعالج معالجة جدية مشكلة اللاجئين التي قيل إن الخطة ستحلها. وقد أبدى بعض العرب قلقهم من أن التحويل المقترح لنهر الأردن من شأنه أن يخفض من مستوى البحر الميت، الأمر الذي يضر بمشاريع تعدين الملح والبوتاس في الأردن، وقد يزيد من ملوحة النهر. كانت هناك مخاوف أخرى من أن قبول الخطة سيستخدم لتجميد الوضع السياسي القائم (حدود اسرائيل

---

(٦١) Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 37.

(٦٢) Harry Nicholas Howard, «The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953: Part II,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 30 (1 March 1954), pp. 328-333.

(٦٣) كان أيزنهاور ودالاس كلاهما ملتزماً كثيراً بالأمم المتحدة. يتضح هذا بطرق متعددة، ومنها الاهتمام الذي كانت توليه الولايات المتحدة لأعمال المنظمة المذكورة. انظر مذكرة عن محادثة بنحاس إلياف، السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية، وجيمس لدلاو، مكتب شؤون الأمم المتحدة السياسية والأمنية، وزارة الخارجية الأمريكية، الموضوع: بنود تتعلق بفلسطين أمام مجلس الأمن، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣؛ Henry Cabot Lodge, *As It Was: An Inside View of Politics and Power in the '50s and '60s* (New York: Norton, ©1976), and Verbatim Record, *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, p. 1370.

بموجب هدنة ١٩٤٩). وقام كذلك الشك بالولايات المتحدة لأنها تعمل على انفراد وليس من خلال الأمم المتحدة. وأخيراً كان من الواضح أن حصة إسرائيل من المياه ستزيد من قوتها، وذلك بتمكين الاستيطان الصهيوني في النقب، ولم تكن الدول العربية مستعدة لتأييد أية سياسة يكون لها مثل هذا الأثر[٦٤].

ومع أن كل سبب من هذه الأسباب لرفض الخطة يبدو قابلاً للتصديق، غير أن جونستون أشار في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٥ إلى أن الخبراء الفنيين للدول الأربع جميعها كانوا قد وافقوا على الجوانب الفنية من الاقتراح[٦٥]. بيد أن قلقاً سياسياً محلياً وقف بوجه الموافقة على الخطة. فقد شعر زعماء إسرائيل والأقطار العربية كلهم بأن أوضاعهم ستتعرض للخطر إذا عرف أنصارهم أنهم كانوا مستعدين للتعاون مع «الطرف الآخر». وعلى حد قول جونستون: «إن رئيس وزراء سوريا قال إنه سيُغتال في دمشق إذا حاول أن يقوم بعمل شيء من الأشياء البناءة المقترحة»[٦٦]، كما أن ساسة آخرين كانوا مترددين كذلك في الإقدام على العمل علناً.

خلق هذا الرفض وضعاً نشازاً للولايات المتحدة. فكيف لها أن تساعد على خير وجه عملية تطوير الأردن موارده المالية - وهي عملية تعتبر جوهرية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين - من دون الظهور بمظهر المعرقل للخطة الموحدة؟ وفي النهاية وافقت الولايات المتحدة على دعم مشروع تحويل أردني على نهر اليرموك السفلي الذي «لم يكن يناقض الخطة الموحدة كونه يتعلق باليرموك السفلي»[٦٧]. وعند بلوغ هذه المرحلة، اعتبرت خطة جونستون ميتة من حيث الأغراض العملية كلها. في هذه الأثناء، وبعد تأخير قصير، استأنفت إسرائيل

---

(٦٤) Letter from Stanley High to the President, File: DDE Diary, April 1954, Box 6, Diary Series, DDEL, and Faiz S. Abu-Jaber, *American-Arab Relations from Wilson to Nixon* (Washington, D.C.: University Press of America, 1979), p. 45.

(٦٥) Memorandum of Conference with the President, 10 February 1956, File: February 1956, Goodpaster File, Box 12, Diary Series, DDEL, and Eisenhower, *White House Years*, vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*, p. 23.

(٦٦) Memorandum of Conversation between Under Secretary of State Christian Herter and Eric Johnston, 6 April 1957, File: Miscellaneous Memorandum 1957 (2), Herter Papers, DDEL.

(٦٧) Robert Cutler, Special Assistant for National Security Affairs, Memorandum for the President, Subject: Jordan River Valley Development, 28 March 1958; File: General Robert L. Cutler, 1958 (3), Box 11, Administrative Series, Dwight D. Eisenhower Papers as President of the United States, 1953-61, Ann Whitman File, DDEL.

العمل في مشروع بنات يعقوب. وقد ظلت هذه نقطة توتر حساسة في العلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية. ومع أن الولايات المتحدة واصلت احتجاجاتها على أعمال إسرائيل المنفردة لتطوير نهر الأردن، غير أنها لم تكن مستعدة أو قادرة على اتخاذ العمل الضروري لإيقاف إسرائيل عن الاستمرار في تلك الأعمال(٦٨).

٥ ـ موقف الولايات المتحدة من الحدود

على خلاف التفاوت الواضح بين الموقف العلني والسياسة الفعلية بشأن عودة الفلسطينيين، كان موقف الولايات المتحدة من الحدود متسقاً في الداخل والخارج، فقد قالت مراراً وتكراراً إنها تعتبر حدود الهدنة لسنة ١٩٤٩ ملزمة لجميع الأطراف إلى أن يكون من الممكن التفاوض على حدود دائمة. يضاف إلى هذا أن إدارة أيزنهاور كانت طوال ولايتها الأولى تؤكد أن الحدود الدائمة قد تتطلب بعض التعديلات الطفيفة لغرض الجمع بين قرى فلسطينية وأراضيها الزراعية: «لا ألمس هنا [في وزارة الخارجية الأمريكية] أي شعور يعكس الاعتقاد بأن حدود الهدنة لإسرائيل هي حدود مقدسة لا تمس، بل على العكس، هناك اعتقاد عام بأنها يجب أن تعدل لإزالة مظالم فاضحة في مواقع مثل طولكرم وقلقيلية... وفي اعتقادي لا توجد قضية واضحة تفيد بأن إسرائيل مدينة بأراض لأية دولة عربية قائمة؛ أظن أنها مدينة بأرض (سواء عن طريق العودة أو التنازل الإقليمي، أو كليهما معاً) للاجئين العرب»(٦٩).

كانت هناك مشاكل خطيرة ناشئة عن انتهاك الحدود من قبل الأطراف كافة، ولا سيما خلال الولاية الأولى لإدارة أيزنهاور. وفي حين كان معظم الغزوات المنطلقة من مصر والأردن يتم من قبل مجموعات غير منظمة أو من قبل أفراد فلسطينيين يعبرون الحدود لاسترداد ممتلكات لهم في إسرائيل أو لجني المحاصيل أو لزيارة الأقارب، فإن عبور الحدود من قبل إسرائيل كثيراً ما شمل عمليات عسكرية رسمية(٧٠). لقد كانت الولايات المتحدة تنتقد علناً مثل تلك المناورات

---

(٦٨) John Foster Dulles, Memorandum for the President, Subject: Near Eastern Policies, File: White House Correspondence – General 1956 (6), Box 4, White House Memorandum Series, John Foster Dulles Papers, 1952-59, DDEL.

(٦٩) باركر هانتر إلى وليم إدي، ص ٢ (راجع الهامش رقم ٤٨).

(٧٠) National Intelligence Estimate: Israel (NIE-92), 18 August 1953, in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, p. 1287, and David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber, 1977), chap. 6.

العسكرية المخطط لها مسبقاً، كما انها شاركت في مناسبات متعددة في تقديم قرارات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو إلى مجلس الأمن الدولي ناقدة إسرائيل. وكانت هذه الأخيرة تتجاهل هذه القرارات باستمرار كما سبق لها أن تجاهلت قرار بنايك عن قنال تحويل المياه في بنات يعقوب في عام ١٩٥٣. وقد سبب هذا توتراً متزايداً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك لأن عدم قدرة الأمم المتحدة على إلزام إسرائيل بإطاعة قراراتها قد أساء إلى مصداقية هذه المنظمة بنظر الأقطار العربية، وكذلك لأن ما تقوم به إسرائيل من أعمال كان يعتبر في غير مصلحة الاستقرار الإقليمي وفرص السلام في المستقبل.

فبعد الغارة الاسرائيلية على قبية في ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٣، مثلاً، شاركت الولايات المتحدة في قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل ويعبّر عن «أشد اللوم على ذلك العمل»[٧١]. وقد أدى هذا إلى ظهور شيء من الانتقاد في داخل الولايات المتحدة على القرار المذكور. وكان ممثل الولايات المتحدة في المنظمة الدولية، هنري كابوت لودج، قد اتخذ موقف الدفاع في رسالة بعث بها إلى بارني بالابان المسؤول في شركة أفلام باراماونت، إذ كتب يقول: «الواقع أن القرار عن حادثة قبية ليس بالسوء الذي قال به بعضهم ممن أثارهم القرار إثارة طبيعية، ولو أن صيغته لم تأت كما كنت أنا سأصوغه شخصياً. إن القرار يجعل من الواضح تماماً أننا نحبذ تطوير سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهو السلام الذي يجب أن تحظى به إسرائيل . . .

كان هناك شيء من الفزع، هو باعتقادي لا أساس له، بشأن صيغة القرار، لا بل حتى قيل إن استعمال كلمة «لوم» كانت أقوى كلمة استخدمت حتى اليوم في قرارات الأمم المتحدة. وقد طلبت التدقيق في هذه النقطة، فاتضح أن الأمر ليس كذلك. فقد استعملت الأمم المتحدة لغة أقوى في قرارها عن القضية الاسبانية الصادر في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٤٦، وفي قرارها عن تطبيق بلغاريا وهنغاريا ورومانيا حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادر في ٣ تشرين الثاني/

---

(٧١) «Attack by Israeli Forces,» press release 572 dated 18 October 1953, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 29 (26 October 1953), p. 552; James J. Wadsworth, «Security Council Censure of Action at Qibiya,» statement made in the U.N. Security Council, 20 November 1953, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 29 (14 December 1953), pp. 839-841, and Resolution 101 (1953), adopted by the United Nations Security Council, 24 November 1953, in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, p. 1436-1437.

نوفمبر ١٩٥٠، وفي قرارها عن عودة الأطفال اليونانيين الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، وفي قرارها عن شكوى بورما بشأن العدوان عليها من حكومة جمهورية الصين الصادر في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٥٣»[٧٢].

وبعد ستة أشهر، وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٤، هاجمت القوات الاسرائيلية قرية نحالين الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي حدا مساعد وزير الخارجية الأمريكية هنري بايرود على أن يوجه إدانة حادة: «أقول للاسرائيليين. . . عليكم أن تقلعوا عن اتخاذ موقف الفاتحين وعن الاعتقاد بأن القوة وسياسة القتل الانتقامية هي وحدها السياسة التي سيفهمها جيرانكم. إن عليكم أن تجعلوا أعمالكم متفقة مع أقوالكم المتكررة بالرغبة في السلام»[٧٣].

وعندما استمر عبور الحدود من قبل القوات العسكرية الاسرائيلية أخذ صبر المسؤولين الأمريكيين بالنفاد. ففي أحد بيانات لودج العلنية بعد الهجوم الاسرائيلي على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ ذكر هذا الممثل الأمريكي ما يلي:

«لقد أوضحنا في مرات ثلاث في المجلس، إما بقرارات أو بيانات، أن أعمال إسرائيل الانتقامية لا تتفق مع التزاماتها بموجب الميثاق. ونحن الآن أمام حادثة رابعة ونعتقد أنها الأخطر لما فيها من عمد واضح»[٧٤].

وبعد أقل من سنة واحدة تكلم لودج مرة أخرى في الأمم المتحدة منتقداً أعمال إسرائيل. كانت المناسبة في هذه المرة الهجوم الاسرائيلي على مراكز سورية مطلة على بحيرة طبريا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، ما أدى إلى صدور «إدانة» لإسرائيل من مجلس الأمن الدولي لـ «انتهاكها الصارخ» لاتفاقيات وقف اطلاق النار واتفاقيات الهدنة:

«من المستهجن بالنسبة إلى أية حكومة أن تخطط وتنفذ عمداً وبإصرار هجوماً

---

(٧٢) Letter from Henry Cabot Lodge to Barney A. Balaban, Paramount Pictures, 27 November 1953, File: Henry Cabot Lodge 1952-53 (2), Box 23, Administration Series, Dwight D. Eisenhower Papers as President of the United States, 1953-61, Ann Whitman File, DDEL.

(٧٣) Henry A. Byroade, «The Middle East in New Perspective,» address before the Dayton World Affairs Council, Dayton, Ohio, 9 April 1954, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 30, no. 774 (26 April 1954), p. 632.

(٧٤) Henry Cabot Lodge, «Egyptian-Israeli Dispute before the Security Council,» statement to UN Security Council, 29 March 1955, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 32 (18 April 1955), p. 661.

على جارةٍ لها، انتهاكاً لالتزامها الدولي الثابت. إن ما يجعل مداولاتنا هذه خطيرة جداً أن عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ـ بل عضواً خلقته الأمم المتحدة ـ يقف الآن أمام المجلس بشأن الجناية الرابعة من نوعها خلال سنتين. . . إن كل حادثة من الحوادث، اعتباراً من قبية في عام ١٩٥٣، إلى نحالين وغزة والآن في منطقة طبريا، قد أدت إلى تدهور الوضع في فلسطين. إن هذا الأمر لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهله»[٧٥].

وقد وقعت حوادث حدود أخرى إسرائيلية وعربية جرى انتقادها من قبل الولايات المتحدة، لكن هذه الحوادث الأربع تبرز من بين الحوادث الأخرى بسبب ما جلبته من إدانات شديدة من مسؤولي الحكومة الأمريكية على الرغم من الرأي العام في الولايات المتحدة المؤيد إسرائيل والمنتقد اللوم الأمريكي[٧٦].

من المهم أن نؤكد أن هذه البيانات الرسمية الأمريكية لم تكن «مناصرة للفلسطينيين» بقدر ما كانت تمثل مجهوداً للحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة وشرعية اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩. إن لها مغزاها كذلك كبرهان آخر على أن إدارة أيزنهاور لا تتردد في انتقاد إسرائيل عندما تعتقد أن الأمر يمس المصالح القومية الأمريكية. يعني هذا، على الأقل بالنسبة إلى الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)، أن التفسيرات التي تعطى لصنع القرار الأمريكي عن فلسطين والتي تشدد على تأثير الضغوط الداخلية لصالح إسرائيل ليست تفسيرات نافعة أبداً. ثمة عوامل أخرى، مثل اهتمام الولايات المتحدة بمنع «النفوذ الراديكالي» في الشرق الأوسط، وآراء الأفراد من صناع القرار، وهي عوامل يجب أخذها بالاعتبار لغرض فهم السياسة الأمريكية نحو الفلسطينيين خلال عهد أيزنهاور.

٦ ـ أزمة السويس وما بعدها

لقد كتب الكثير عن حرب السويس لعام ١٩٥٦، فتناول ذلك الأحداث التي قادت إلى الهجوم الاسرائيلي على مصر، والخطة السرية لاشتراك بريطانيا وفرنسا كوسطاء في ظاهر الحال وكمشاركين حقيقيين في واقع الأمر، وغضب

---

(٧٥) Henry Cabot Lodge, «Security Council Condemns Israel for Action against Syria,» statement to UN Security Council, 12 January 1956, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 34 (30 January 1956), pp. 182 and 184.

(٧٦) Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967*, pp. 88-92.

الولايات المتحدة مما قام به حلفاؤها، والمجرى الفعلي للحرب(٧٧). ومع أن أزمة السويس بأسرها كانت قد أثرت في الفلسطينيين، غير أن رد فعل الولايات المتحدة على رفض إسرائيل الانسحاب من غزة بعد اتفاقية وقف اطلاق النار هو الأمر الأشد صلة ببحثنا هنا.

عملت الولايات المتحدة عملاً مكثفاً من خلال الأمم المتحدة لحل أزمة السويس، فقدمت مشروع القرار الأول بوقف اطلاق النار في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، ودعت إسرائيل إلى سحب قواتها فوراً إلى ماوراء خط الهدنة لسنة ١٩٤٩. وأرسل أيزنهاور رسالة شخصية إلى رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون يوم ٧ من الشهر المذكور، فعزز ذلك من موقف الولايات المتحدة. في هذه الأثناء كانت الحكومة الأمريكية تنظر في الوسائل الأخرى للتعبير عن استيائها من الهجوم الاسرائيلي وللضغط على إسرائيل لكي تنسحب من المناطق التي احتلتها. كان من الاقتراحات التي طرحت تجميد الحسابات الاسرائيلية في المصارف الأمريكية بشكل غير رسمي، فاعتبر هذا اقتراحاً غير عملي (وصعباً سياسياً كذلك) وصرف النظر عنه(٧٨).

كان الظاهر في البداية أن إسرائيل ستمتثل لمطالب الولايات المتحدة والأمم المتحدة. لكن إسرائيل ظلت، بعد ثلاثة أشهر، تحتفظ بالسيطرة العسكرية على منطقتين هما غزة وشرم الشيخ. كما أرسل أيزنهاور برقية صريحة شديدة اللهجة إلى بن غوريون في ٣ شباط/فبراير ١٩٥٧ يحث فيها إسرائيل على الانسحاب إلى ماوراء خط الهدنة العام كما تقضي بذلك قرارات متعددة أصدرتها الأمم المتحدة،

---

(٧٧) Chester L. Cooper, *The Lion's Last Roar: Suez, 1956* (New York: Harper and Row, 1978); Green, Ibid., chap. 6; Keith Kyle, *Suez* (New York: St. Martin's Press, 1991); Selwyn Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account* (London: Cape, 1978); Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981); Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1986), chap. 3, and Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict* (New York: St. Martin's Press, 1988), chaps. 6-7.

للاطلاع على الرؤية المصرية، انظر: Mohamed H. Heikal, *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes* (London: André Deutsch Limited, 1986).

(٧٨) Memorandum of Conversation, President with Dulles, Under Secretary Hoover, Goodpaster and others, 30 October 1956, File: October 1956, Staff Notes, Box 19, Diary Series, DDEL.

وإلا سيتحمل نتائج الإضرار بالعلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية(٧٩). في اليوم التالي صوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرارين للأمم المتحدة قدما من قبلها في ١ شباط/ فبراير. دعا القرار الأول إسرائيل إلى سحب قواتها إلى ماوراء خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩، وطالب الثاني إسرائيل ومصر معاً باحترام الهدنة(٨٠). ثم صرّح دالاس بانتقادات الإدارة لإسرائيل في مؤتمر صحفي عقده في الخامس من شباط/فبراير، وأرسل بعد أسبوع واحد مذكرة سرية إلى بن غوريون حذر فيها إسرائيل من مغبة إغضاب الأعضاء في الأمم المتحدة باستمرارها «في الاحتلال تمادياً في مخالفة ما يرتأيه المجتمع الدولي»(٨١).

اتخذت القضية، كما كان الأمر غالباً بالنسبة إلى قضايا أخرى تخص الشرق الأوسط خلال إدارة أيزنهاور، أهمية تتجاوز الشأن المباشر الخاص بمصر أو الفلسطينيين، فالسؤال هو: كيف سيكون تأثير السياسة الأمريكية بشأن غزة في تصور العرب للولايات المتحدة؟ هل ستوفر مدخلاً للاتحاد السوفياتي؟ كيف سيؤثر رفض إسرائيل الفاضح للانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة في صدقية هذه المنظمة في أرجاء العالم؟ في السادس عشر من شباط/فبراير التقى رئيس الجمهورية عدداً من أعضاء وزارته لتقرير الخيارات الأمريكية: «عند النظر في شتى سبل العمل رفضتُ منذ الابتداء إصدار قرارات أخرى من الأمم المتحدة لا ترمي إلا إلى إدانة سلوك إسرائيل... ولغرض منع اندلاع الأعمال العدائية فضلتُ قراراً يدعو أعضاء الأمم المتحدة كافة لإيقاف المساعدات إلى إسرائيل، الحكومية منها والخاصة معاً. عندما بحثنا ذلك قام جورج همفري [وزير الخزانة] بالاتصال هاتفياً براندولف برغس مساعد وزير الخزانة للشؤون النقدية فأعطاه هذا تقديراً إجمالياً مفاده أن المدفوعات الأمريكية الخاصة [إلى إسرائيل] تبلغ زهاء أربعين مليون دولار سنوياً وأن مبيعات السندات الاسرائيلية في بلادنا تتراوح بين

(٧٩) Henry Cabot Lodge, «Question of Withdrawal of Israeli Forces from Egypt,» statements made to the UN General Assembly, 17 and 23 January 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (18 February 1957), pp. 269-271.

(٨٠) Henry Cabot Lodge, «General Assembly Adopts Two Resolutions on Middle East Question,» statements made in the UN General Assembly, 2 February 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (25 February 1957), pp. 325-328.

(٨١) مذكرة شفهية لوزير الخارجية الأمريكي دالاس سلمت إلى السفير الاسرائيلي أبا إيبان، بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٧؛ نشرت في: Milton Viorst, *Sands of Sorrow: Israel's Journey from Independence* (New York: Harper and Row, 1987), p. 288.

خمسين إلى ستين مليون دولار سنوياً»[٨٢].

قام أيزنهاور باتخاذ اجراءات متعددة. فقد أمر في السابع عشر من شباط/ فبراير بنشر مذكرة دالاس السرية، وقام في العشرين من الشهر ذاته بالابراق مرة أخرى إلى بن غوريون قائلاً: «لذا، وعند عدم اتخاذ حكومتكم قراراً فورياً يكون في صالح المسألة، فلن يكون هناك من ضمان بأن القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة تالياً سوف لا تشتمل على مضاعفات خطيرة...

إني أستهجن كثيراً الضرورة التي تلجئ الولايات المتحدة إلى أن تتخذ مواقف قد يكون لها آثار بعيدة المدى على علاقات إسرائيل في أرجاء العالم بأسره، كما أستهجن كثيراً الضرورة التي تحتم على الأمم المتحدة نفسها أن تتبنى إجراءات قد يكون لها الآثار ذاتها. هذا وإن موقفنا يجب أن يكون متوافقاً مع المبادئ التي تمسكنا بها بحزم في ما يتعلق بهذه الأحداث الفاجعة»[٨٣].

وفي اليوم نفسه الذي بعث به أيزنهاور برقيته إلى بن غوريون، التقى هو ودالاس مجموعة واسعة من زعماء الكونغرس من الديمقراطيين والجمهوريين الذين عبّروا عن قلقهم العظيم إزاء الانتقاد الذي وجهته الولايات المتحدة إلى اسرائيل. وقد كرر كلا الرجلين النغمات المعهودة تبريراً لما قامت به الإدارة:

«حذر أيزنهاور المشرّعين قائلاً إن النفوذ الروسي في أوساط العرب سيتزايد بالتأكيد إذا استمرت إسرائيل بمقاومة أمر الامتثال. يضاف إلى هذا ما سيحدث من انقطاع آخر في تموين النفط من الشرق الأوسط، وما سيجره هذا الانقطاع من مزيد من الكوارث على الاقتصاد في بريطانيا ودول أوروبا الغربية...

ثم قال أيزنهاور بصراحة تامة إنه لا يعرف كيف يحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط إلا من خلال الأمم المتحدة. وأعلن قائلاً: إذا أخفقت الولايات المتحدة في دعم الأمم المتحدة بشأن قضية إسرائيل، فسيكون ذلك ضربة مميتة لمبادئ منظمة السلام العالمي. واختتم الرئيس حديثه بالقول: لا أحد يودّ أن يفرض عقوبات، لكن كيف يمكننا بطريقة أخرى أن نقنع إسرائيل بالانسحاب إلى الخط المتفق عليه في هدنة ١٩٤٩؟

---

(٨٢) Eisenhower, *The White House Years*, vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*, pp. 185-186.

(٨٣) Telegram from Dwight D. Eisenhower to David Ben-Gurion, 20 February 1957, File: Israel (2), Box 29, International Series, Dwight D. Eisenhower Papers as President of the United States, 1953-61, Ann Whitman File, DDEL.

وأخبر دالاس رجال الكونغرس أنه إذا سمح لإسرائيل بأن تتحدى قرار الانسحاب بعد الآن، فإن المبدأ الأساسي من مبادئ الأمم المتحدة الذي يحرّم على أية دولة منفردة أن تتولى القانون بنفسها سيصبح مبدأ لا فاعلية فيه ولا قيمة له»[٨٤].

قام أيزنهاور بترداد هذه الأفكار في خطاب وجّهه إلى الشعب الأمريكي في الراديو والتلفزيون في مساء ذلك اليوم، وجاء فيه:

«هل يجوز أن يسمح لدولة تقوم بمهاجمة أرض أجنبية وتحتلها على الرغم من عدم موافقة الأمم المتحدة بأن تفرض شروطاً لانسحابها؟ فإذا وافقنا على أن بإمكان هجوم عسكري أن يحقق بشكل صحيح أغراض المهاجم، فأنا أخشى إذاً أن نكون قد أرجعنا ساعة النظام الدولي إلى الوراء. إننا سنكون، من حيث النتيجة، قد أقررنا استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، واكتساب ميزة وطنية من خلال ذلك. . . ولئن أقرت الأمم المتحدة مرةً واحدة أن من الممكن تسوية المنازعات الدولية باستخدام القوة، فإننا سنكون عندئذ قد حطمنا أساس المنظمة ذاته وقوضنا أملنا السامي في إنشاء نظام عالمي. إن ذلك سيكون كارثة لنا جميعاً»[٨٥].

لم تلاق كلمات أيزنهاور هذه موافقة عامة، فقد جاء ٩٠ بالمئة من الرسائل والبرقيات المرسلة إلى البيت الأبيض بعد الخطاب مؤيدة إسرائيل[٨٦]. مع هذا تمسك أيزنهاور بموقفه القاضي بأن على إسرائيل أن تسحب قواتها.

أخيراً بلغت المسألة ذروتها في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير. فقد قدم شارل مالك وزير خارجية لبنان مشروع قرار إلى الأمم المتحدة يدعو إلى إيقاف المساعدات العسكرية والاقتصادية كلها التي تقدم إلى إسرائيل، بما في ذلك المساعدات التي يقدمها الأفراد[٨٧]. وما إن أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة ستؤيد هذا القرار حتى أذعنت إسرائيل، ولو أن ذلك لم يحصل إلا بعد أن تلقت

---

(٨٤) Adams, *Firsthand Report: The Story of the Eisenhower Administration*, pp. 281-282.

(٨٥) Dwight D. Eisenhower, «Question of Withdrawal of Israeli Forces from Egyptian Territory,» radio-television address, 20 February 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (11 March 1957), p. 389.

(٨٦) Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, Conn.: Lawrence Hill, 1985), p. 119.

(٨٧) «إن الهدايا الخاصة الأمريكية وشراءات السندات تدر مئة مليون دولار سنوياً على إسرائيل». Chester J. Pach (Jr.) and Elmo Richardson, *The Presidency of Dwight D. Eisenhower*, American Presidency Series, reviewed ed. (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, ©1991), p. 163.

تأكيدات متكررة بشأن تأييد الولايات المتحدة الملاحة الحرة في خليج العقبة. لقد بدأت إسرائيل سحب قواتها من شرم الشيخ وغزة في الرابع من آذار/مارس وانتهت منه في السابع من الشهر نفسه.

لقد قام أيزنهاور للمرة الثانية خلال رئاسته بالوقوف بوجه إسرائيل في تحدٍ مباشر لها لقيامها بعمل مناقض لقرارات الأمم المتحدة في أراضٍ تقع وراء خطوط هدنة ١٩٤٩. كان هناك في كلتا الحالتين ضغط من الكونغرس ومن الجمهور بالتراجع؛ وقد رفض أيزنهاور في كلتا الحالتين أن يرضي منتقديه. لكن هناك اختلافات مهمة بين هاتين الحالتين. ففي عام ١٩٥٣، أوقفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى إسرائيل فعلاً، وإن لثمانية أيام فقط؛ وفي عام ١٩٥٧ جرى التهديد بالإيقاف، ولكنه لم يحدث. في عام ١٩٥٧ انسحبت إسرائيل فعلاً من غزة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛ وفي عام ١٩٥٣ أوقفت العمل في قنال تحويل المياه إيقافاً موقتاً فقط. وأخيراً، في حين أنه من الممكن القول بأن إجراءات الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ كانت مدفوعة جزئياً بالقلق على مصير اللاجئين الفلسطينيين (في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة توطينهم في الأردن وفي أمكنة أخرى)، فإن الاهتمام الأول في عام ١٩٥٧ كان منصباً على تقييد النفوذ السوفياتي في المنطقة، وتمكين أوروبا من الحصول على النفط، والحفاظ على شيء من الشرعية للأمم المتحدة ـ وهذه باختصار كانت الأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية. إن الحقيقة القائلة بأن إسرائيل كانت تحتل أراضي تعود إلى العرب الفلسطينيين لم تكن على ما يبدو عاملاً مهماً في اعتبار صناع القرار في الولايات المتحدة. يقول وليام ستايفرز معلقاً على ذلك:

«إن الأحداث التي وقعت في الفترة التي أعقبت السويس مباشرةً تعطي فكرة عما كان من الممكن إنجازه لو أن أيزنهاور كان قد استعمل قوة نفوذه نيابةً عن الفلسطينيين. لكن هناك فرقاً بين استعمال قوة نفوذ الولايات المتحدة من أجل مصلحة أوروبا المباشرة في النفط، واستعماله لتحقيق المتطلبات طويلة الأمد للاستقرار الإقليمي. إن ضمان النفط لأوروبا لا يتطلب أكثر من واقعية ضيقة النطاق. أما معالجة القضية الفلسطينية فتتطلب الإحساس بمصير شعبٍ عربي»[٨٨].

إن ذلك الاحساس ـ ذلك الاستعداد للنظر إلى ماوراء الاهتمامات الواقعية القصيرة الأجل ـ كان مفقوداً.

(٨٨) William Stivers, «Eisenhower and the Middle East,» in: Melanson and Mayers, eds., *Reevaluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s*, pp. 215-216.

لقد كانت الفترة المباشرة التي أعقبت السويس هي المرة الأخيرة التي كان فيها الفلسطينيون يعتبرون من شؤون السياسة الخارجية التي اهتمت بها إدارة أيزنهاور، حتى بشكل غير مباشر. فقد كان مذهب أيزنهاور لسنة ١٩٥٧ «يرمي إلى معالجة إمكانية وقوع عدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر [في الشرق الأوسط]»(٨٩). لم يكن يقصد منه كما هو بيِّن معالجة القضية الفلسطينية، ولا حتى معالجة القضية الأعم الخاصة بالقومية العربية. وسرعان ما وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد ذلك عالقة بمشاكل داخلية في لبنان والعراق والأردن؛ ثم سرعان ما ظهرت قضايا أخرى - نزع السلاح، كوبا، العلاقات الاقتصادية العالمية - فهيمنت على اهتمام الذين يرسمون السياسة الخارجية. وبفعلٍ من الجمود والتصميم العمدي معاً انحدرت فلسطين إلى قعر لائحة العمل.

خاتمة

شهدت السنوات الثماني لإدارة أيزنهاور سلسلة من فرص أفلتت من يد الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية حلاً، إن لم يكن أمثلَ، فهو في الأقل أفضل - للفلسطينيين وللاستقرار الاقليمي وللعلاقات الأمريكية - العربية - مما آل إليه فعلاً في عقود لاحقة. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية العمومية بشأن الشرق الأوسط في عهد أيزنهاور كانت سياستها على نحو واضح وصريح «متوازنة» و«غير متحيزة»، غير أنها لم تكن مستعدة للتوسط في حلٍّ للنزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية.

«حقق أيزنهاور في المدى القصير ما كان يرغب فيه. فالأنظمة الموالية للغرب في المنطقة ظلت موالية للغرب، كما ان تموين أوروبا بالنفط ظل مضموناً. . .

---

(٨٩) President [Dwight D.] Eisenhower, «President Asks for Authorization for U.S. Economic Program and for Resolution on Communist Aggression in the Middle East,» message of the President to the Congress delivered before a joint session of the Senate and the House of Representatives, 5 January 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (21 January 1957), p. 86.

تصريحات أخرى عن مبدأ أيزنهاور تتضمن John Foster Dulles: «Middle East Proposals,» statement made before the House Committee on Foreign Affairs, 7 January 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (28 January 1957), pp. 126-130, and «The Communist Threat to the Middle East,» statement made before a joint session of the Foreign Relations and Armed Services Committees of the Senate, 14 January 1957, *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 36 (4 February 1957), pp. 170-174.

وعند الحكم على نجاحات أيزنهاور الظاهرة على أساس منظور المدى الطويل نجدها تشحب سريعاً. كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة نفوذٍ لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط، ولعلها لن تتمتع بمثلها مرة أخرى أبداً. وقوة النفوذ هذه لم تستخدم استخداماً بنّاءً على نحو كامل. إن الإدارة لم توجه أي جهود منسق نحو حل المشكلة الفلسطينية، ولم تقم بأية محاولة بعد عام ١٩٥٦ للتوسط من أجل سلام عربي - إسرائيلي. وهكذا أورث أيزنهاور من خلفه من الرؤساء صراعاً خبيثاً سيمر، في أحسن الأحوال، بحالات سكون متقطعة قبل أن يتفجر مرة أخرى. كانت قدرته على تحقيق تسوية أكبر من قدرة أي رئيس جاء من بعده؛ لذا فإن إخفاقه في العمل حين سنحت له الفرصة قد ألقى أعباء ثقيلة على عاتق زعماء الولايات المتحدة في المستقبل»[٩٠].

ثمة عاملان يبرزان من بين عوامل متعددة يفسران هذا السجل المخيب للآمال. **العامل الأول** هو أن إدارة أيزنهاور جرت على السياسة الثابتة أصلاً التي ترفض المطامح الوطنية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. إن هذه السياسة التي طبعت بطابعها المدخل الأمريكي نحو فلسطين في عهدي روزفلت وترومان، قد أعطيت قوة متجددة في الخمسينيات في عهد أيزنهاور. **والعامل الثاني** هو أن إدارة أيزنهاور قد أساءت فهم طبيعة المشكلة جوهرياً، معتقدةً أن تحسين المعيشة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين سيكون بمثابة تعويض كاف عن خسارة وطن، وأن الفلسطينيين في الضفة الغربية سيقنعون بالعيش إلى ما لا نهاية كأردنيين تحت حكم ملك من الملوك. كلا هذين التقديرين كان غير صحيح، وقد أدى الافتقار إلى اعتراف حقيقي بمطامح الفلسطينيين السياسية إلى إصابة جهود الولايات المتحدة، والتي بذلت لمعالجة قضية اللاجئين، بالإخفاق منذ الابتداء. لم يكن من المتأخر جداً، في عام ١٩٥٣، أي بعد خمس سنوات فقط على تأسيس إسرائيل وعلى تولي الأردن ومصر السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، أن يتم واقعياً تصور عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل وإجراء تغييرات في خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩ لإتاحة المجال لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وبحلول عام ١٩٦١ كانت إسرائيل أقوى عسكرياً واقتصادياً، وأكثر سكاناً مما كانت عليه سابقاً، وأقل استعداداً من أي وقت مضى لحلٍ وسط، وأقل عرضةً للضغط الأمريكي. لقد ضاعت الفرصة لحل قضية فلسطين، الحل الذي لم تكن ترغب فيه قط إدارة أيزنهاور من حيث الواقع.

---

(٩٠) William Stivers, *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1948-83* (New York: St. Martin's Press, 1986), p. 26.

الفصل الخامس

إدارتا كينيدي وجونسون والشعب الفلسطيني

زها بسطامي

«إن الأنشطة التحررية الوحدوية المتجددة التي يقوم بها الفلسطينيون العرب المتشددون الذين تدعمهم سوريا والمزودون بأسلحة متقدمة قد أحدثت تفاقماً خطيراً في توترات الشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٦٧». وهذه الأنشطة حركت بدورها سلسلة الأحداث التي أشعلت فتيل الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ٥ ـ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧. هكذا يبدأ تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي كتبته وزارة الخارجية الأمريكية لأغراضها، وهو يلخص فعاليات الصراع خلال إدارة الرئيس جونسون[1]. إنه خلاصة للأحداث تكشف عن الكثير، وذلك بالضبط لأنها تأتي مضادة لروحية الموقف الذي اتخذته إدارة جونسون نحو الصراع. كان من المعروف أن تلك الإدارة يعوزها الاهتمام بالشعب الفلسطيني كعنصر من عناصر النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فقد كانت تعتبر الصراع بين دول المنطقة، وبالدرجة الأولى بين مصر وإسرائيل. وهي في هذا الصدد، أخفقت في الإحاطة بديناميات وضع سياسي متغير في الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل. كانت إدارة جونسون، في تجاهلها العامل الفلسطيني، تختلف كذلك اختلافاً بارزاً عن سابقتها إدارة الرئيس كينيدي.

(١) U.S. Department of State, *The Department of State during the Administration of President Lyndon B. Johnson, November 1963-January 1969*, vol. 1, pt. 4, Lyndon B. Johnson Library (hereinafter LBJL), Austin, Texas, p. 1.

ظلت إدارة جونسون حتى انتهاء ولايتها لا تهتم إلا قليلاً بالفلسطينيين كفاعلين سياسيين في الشرق الأوسط. وكان لما يزل على الفلسطينيين بعدُ أن يطوروا لأنفسهم صوتاً سياسياً خاصاً بهم[٢]. كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تأسست في عام ١٩٦٤، تعتبر فصيلاً بيروقراطياً يخدم مصالح راعيتها مصر[٣]. مع هذا ظل مستقبل الفلسطينيين، اسمياً في الأقل، على لائحة الجهود الخاصة بحسم النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي حين بذل كينيدي مجهوداً جدياً لمعالجة هذه القضية، فإن جونسون لم يبذل شيئاً من هذا القبيل.

أولاً: إدارة الرئيس كينيدي

جاء الرئيس كينيدي إلى الحكم ومعه ما بدا للمراقبين أنه مقاربة جديدة إلى العالم الثالث. ومع أنه واصل سياسة احتواء الشيوعية ومعارضتها معارضة قوية، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة العسكرية، فقد أظهر تفهماً أكثر تعاطفاً مع حاجات الأمم التي لم تكن منحازة رسمياً لا للشرق ولا للغرب[٤]. كان مستعداً بوجه خاص للإصغاء إلى هذه الأمم، ومستعداً كذلك لمنحها أشكالاً مختلفة من المعونة. لقد أدت هذه السياسة في الشرق الأوسط إلى تحسن العلاقات الأمريكية ـ المصرية بعد سنوات من التوتر ساد بين الحكومتين.

مع هذا فقد خانت كينيدي شجاعته الخلاقة في معالجة ما اعتبره، ابتداءً في الأقل، عاملاً حاسماً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ألا وهو مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وكان كذلك هو الرئيس الذي أرسى أسساً وطيدة لما أضحى بعد ذلك صداقة وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. لقد ترك بصماته بطريقتين: فقد دشن برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل، وأخذ يفصح صراحةً عما هو معهود الآن من عبارات التعلق الأمريكي، العاطفي والأخلاقي، بالدولة اليهودية.

---

(٢) مقابلة مع لوشيوس د. باتل، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا ١٩٦٧ـ١٩٦٨، واشنطن العاصمة، ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Mordechai Gazit, *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel: Analysis and Documents* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1983), pp. 14 and 28, and Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (London; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, ©1985), p. 97.

خرج كينيدي من انتخابات عام ١٩٦٠ أكثر مديناً للناخبين الأمريكيين اليهود وغيرهم من المجموعات الإثنية الأخرى بدين كبير. لقد حاز كينيدي على أكثر من ٨٠ بالمئة من أصوات اليهود، ويكاد هذا يكون رقماً «فلكياً»[٥]. وكانت تلك الأصوات حاسمة في فوزه في ولايتي إلينوي ونيويورك، فأخذت صداقته مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة تكتسي لوناً جديداً. إنه أول مرشح للرئاسة يمتدح التجربة الصهيونية بكلمات عاطفية قوية، فقد قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٦٠: «إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمراً حزبياً، بل هي التزام قومي»[٦]. صارت هذه العبارة نغمة مألوفة في ما يدلي به من أقوال إلى زعماء اليهود الأمريكيين، وكذلك إلى الزعماء الاسرائيليين[٧].

من جهة أخرى، قام كينيدي بأهم مبادرة أمريكية لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة، مع الحماية، في الوقت عينه كذلك، لمصالح دول المنطقة. أما ما استرشد به في هذا الشأن فهو الفقرة (١١) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨:

«تقرر [الجمعية العامة] أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أقرب تاريخ عملي ممكن، وأن تعويضاً ينبغي أن يدفع عن الممتلكات العائدة إلى الذين يختارون عدم العودة وعن خسارة الممتلكات أو الضرر الذي يصيبها والواجب دفعه من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة، وذلك بموجب مبادئ القانون الدولي أو قواعد العدالة».

كان هذا مقترباً سانده كينيدي قبل سنين من توليه سدّة الرئاسة، ولم تغيّر من التزامه هذا علاقته الحميمة مع الجالية اليهودية الأمريكية. لقد قال وهو يتكلم

---

(٥) Spiegel, Ibid., pp. 95-97.

(٦) Ernest Barbarash, ed., *John F. Kennedy on Israel, Zionism and Jewish Issues* (New York: Herzl Press for the Zionist Organization of America, 1965), p. 60.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦؛ خطاب كينيدي أمام مؤتمر المنظمة الصهيونية الأمريكية في عام ١٩٦٢، و Kennedy to David Ben-Gurion, 13 June 1962, National Security Council Files (hereinafter NSCF), Box 117-118, John F. Kennedy Library, Boston, Mass. (hereinafter JFKL).

أمام المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود في شباط/ فبراير ١٩٥٧:

«فَلْيُعَدْ إلى إسرائيل في أقرب تاريخ عملي أولئك اللاجئون الذين يريدون بإخلاص العيش بسلام مع جيرانهم، والقبول بالحكومة الاسرائيلية قبول ابن البلد البار (Civitatus filia). أما الذين يفضلون البقاء في ظل سلطة عربية، فينبغي أن يعاد توطينهم في مناطق تقع تحت سيطرة حكومات مستعدة لمساعدة إخوتها العرب إذا جرى دعمهم وتمكينهم ليكسبوا رزقهم وينشئوا مساكن دائمة لهم ويعيشوا بسلام وكرامة. إن مخيمات اللاجئين يجب أن تغلق»(٨).

وبعد عام واحد جرى كينيدي على هذا المنوال في خطاب له ألقاه أمام منظمة أبناء صهيون (B'nai Zion) في نيويورك، فقال:

«... لا يمكن طي الصفحات الخاصة بقضية اللاجئين العرب. إنها قضية يجب أن تحسم من خلال المفاوضات وإعادة التوطين والمساعدات الدولية الخارجية. لكن الإقرار بالمشكلة أمر يختلف تماماً عن القول إن المشكلة لا تحل إلا بتدمير إسرائيل، أو بنقض حدود ١٩٤٩ من جانب واحد، أو أنها يجب أن تحسم من قبل إسرائيل وحدها»(٩).

كان كينيدي بعد توليه الرئاسة في وضع يمكنه من تنفيذ هذه الرؤية التي تتوقع حلاً وسطاً من العرب والإسرائيليين معاً. كانت خطوته الأولى بعد بضعة أشهر من تنصيبه رئيساً للجمهورية إرساله في أيار/مايو ١٩٦١ خطابات إلى الرئيس المصري عبد الناصر والملك سعود عاهل العربية السعودية والملك حسين عاهل الأردن، وكذلك إلى رئيسي جمهوريتي لبنان والعراق(١٠). وقد أفصح كينيدي في هذه الخطابات عن استعداد الولايات المتحدة لحسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا سيما حل مشكلة اللاجئين العرب، على أساس العودة أو التعويض. واقترح كينيدي أن تكون لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة إطاراً مناسباً

---

(٨) Barbarash, ed., Ibid., p. 26.

(٩) كما ورد في: Gazit, *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel: Analysis and Documents*, pp. 34-35.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨، ومحمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٥٣٢. من اللافت عدم إجراء اتصال في ذلك الوقت لا مع سوريا ولا مع إسرائيل.

لهذا المجهود[١١]، واستطلع آراء الزعماء العرب بشأنه.

إن نظرة إلى المداولات التي جرت داخل الحكومة المصرية بشأن الموضوع الذي تناولته رسالة كينيدي تعطي فكرة مؤسفة عن السياسة العربية خلال الحرب الباردة العربية التي كانت سائدة في تلك الأيام[١٢]. فبدلاً من مواجهة القضايا المثارة، بحث مستشارو الرئيس عبد الناصر عن وجود فخ محتمل. مثلاً، قام حسين ذو الفقار صبري، نائب وزير الخارجية، بتنبيه عبد الناصر إلى أن الممثلين العرب في جامعة الدول العربية كانوا يبحثون الرسالة أصلاً، وحذر من أن الفخ هو أن الدول العربية مدعوة إلى المبادرة باقتراح حل لمشكلة اللاجئين «على افتراض أن ذلك سيؤدي إلى انحلال القضية الفلسطينية انحلالاً كاملاً»[١٣]. ولم يكن بحاجة إلى تذكير عبد الناصر بعلاقات مصر المتوترة مع معظم الدول العربية التي وجُهت إليها رسالة كينيدي، بل أشار فقط إلى وجود «روح انهزامية» تسود تلك المباحثات الجارية. وقد عنى بذلك أن الممثلين العرب قلقون من احتمال قيام اللاجئين الفلسطينيين، إذا أعطي لهم الخيار، باختيار البقاء حيث هم، فتكون الدول العربية عاجزة عن رفض هذه النتيجة، إذ إنها أصرت دائماً على تنفيذ قرار الأمم المتحدة المعني[١٤]. في الوقت عينه، حالت الشكوك العربية المتبادلة دون تنسيق موقف مشترك أو تعديل براغماتي للطلب العربي الرسمي القاضي بالسماح للاجئين كافة بالعودة إلى فلسطين لأن تلك العودة هي ما يرغبون فيه. اقترح صبري، وهو يفكر على ذلك النحو، أن يقوم عبد الناصر بالالتفاف حول اقتراح كينيدي، وذلك بتقديم اقتراح متقابل يغيّر نطاق البحث نحو شيء آخر غير مسألة

---

(١١) كانت لجنة التوفيق قد شكلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ لمواصلة عمل وسيط الأمم المتحدة في فلسطين (الكونت برنادوت)، ولتطبيق الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وهو القرار الذي شكلت بموجبه اللجنة المذكورة. للاطلاع على عمل لجنة التوفيق، انظر: David P. Forsythe, *United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for Palestine* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1972), p. 532.

(١٢) لمزيد من المعلومات عن العلاقات الأمريكية ـ المصرية في تلك السنوات، انظر:
Douglas Little, «The New Frontier on the Nile: JFK, Nasser, and Arab Nationalism,» *Journal of American History*, vol. 75, no. 2 (1988), pp. 501-527.

انظر أيضاً: William Stivers, *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1948-83* (London: Macmillan Press, 1986), pp. 38-59.

(١٣) هيكل، سنوات الغليان، ص ٥٣٧.

(١٤) المصدر نفسه.

الحل لمشكلة اللاجئين[١٥]. كانت هذه هي نبرة الجواب الذي أرسله عبد الناصر في الأول من آب/أغسطس ١٩٦١[١٦].

إن الشك بالنيات الأمريكية، مصحوباً بالاهتمام الضيق الأفق بسياسات الدول العربية المنافسة، قد أدى إلى إرسال جواب من عبد الناصر، وهذا الجواب كان جواباً توفيقياً في لهجته بشكل يثير الدهشة، وإن كانت نبرته تنطوي على شكوى تبعث على عدم الرضا. لقد سرد عبد الناصر في سبع عشرة صفحة تاريخ العلاقات الأمريكية ـ المصرية، موجهاً اللوم بشكل أساسي إلى الولايات المتحدة بشأن التوتر الذي لحق بهذه العلاقات في الماضي. وأنحى باللائمة كذلك على الأصوات اليهودية الأمريكية لتأثيرها في موقف الولايات المتحدة بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بيد أن عبد الناصر أعلم كينيدي في بداية رسالته أنه لا يعتقد أن من الضروري قيام اتفاق تام في آرائهما عن قضية فلسطين من أجل تفاهم ممكن وعلاقات حسنة بين القطرين. ثم قدم عبد الناصر قضية مصر، مغيّراً كل التغيير موضوع البحث من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى مسألة استقرار المنطقة وأمن دولها. وقد أثار تحديداً قضية حدود إسرائيل كما رسمها قرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. فإخفاق الأمم المتحدة في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي تقع وراء ما حدده قرار التقسيم، وكذلك الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، قد خلقا تهديداً للمنطقة. وكتب عبد الناصر يقول: «إن ضغطاً يتعاظم في إسرائيل لا بد له أن ينفجر»، فيسيل إلى ما وراء حدودها[١٧].

في هذا الجواب المطوّل بيّن عبد الناصر موقف مصر الأساسي وهو أن حلاً لمشكلة اللاجئين لا يمكن أن ينفصل عن المشاكل الخاصة بالأمن والحدود والمتصلة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وما لم يجر تعديل حدود إسرائيل، فإن حلاً لقضية فلسطين على أساس مقترحات كينيدي من شأنه أن يجبر العرب على الاعتراف بالوضع القائم الذي خلفته حرب ١٩٤٨ من دون أن يكسبوا شيئاً، مع وجود خطر محتمل يتمثل بإلقاء عدد من اللاجئين الفلسطينيين في أحضان العرب على نحوٍ دائم. إن هذا القلق العربي، الذي يطلق عليه عادة عبارة «تصفية المشكلة

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) نص رسالة عبد الناصر إلى كينيدي منشورة في: المصدر نفسه، ملحق ٣٢، ص ٨٩٢ ـ ٨٩٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٨٥.

الفلسطينية» قد خلق مقاومة قوية في المعسكر العربي تجاه مجهودات كينيدي اللاحقة لمعالجة قضية اللاجئين.

لقد طرأت عقبة كأداء أخرى أمام جهود كينيدي، وذلك خلال اجتماعه برئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون في الثلاثين من أيار/مايو ١٩٦١، إذ تناولت المباحثات موضوعين: برنامج إسرائيل النووي في ديمونا الذي أخذ أمره بالظهور، وحل مشكلة اللاجئين العرب. وأكد بن غوريون لكينيدي أن [مشروع] ديمونا سيستخدم للبحوث وللأغراض السلمية فقط(١٨). أما بشأن الموضوع الثاني، فقد شدد كينيدي القول للزعيم الاسرائيلي أن خطته تنطوي على حل للمشكلة ذي ثلاث شعب: العودة، وإعادة التوطين في الأقطار العربية، والهجرة إلى مناطق أخرى من العالم. وأكد لبن غوريون أن العودة ستنفذ مع ضمانات كافية لأمن إسرائيل(١٩). وقد تلقى بن غوريون هذه المعلومات بفتور، وأصر قائلاً إن العرب لن يوافقوا على خطة كهذه لأنهم يريدون أن تشتمل العودة على اللاجئين كلهم. وفي النهاية «وافق بتردد» لكي يتيح للمفاوضات أن تبدأ(٢٠). وكان تردده يخفي معارضة إسرائيلية قوية للفكرة، وهي معارضة ستصبح أكثر ظهوراً بعد بدء المفاوضات، وكان على إسرائيل خلالها أن تجعل موقفها واضحاً من دون أن تستخدم رفض العرب المحتمل ذريعةً لتجنب الالتزام.

١ ـ مبادرة جوزيف إ. جونسون

واصل كينيدي مجهوده بحثاً عن حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومع مرور الوقت، وهن انشغاله الشخصي بالأمر، وسيكون من المضلّل اعتبار التطورات للسنتين التاليتين من تدبير رئيس الجمهورية. مع هذا فقد كان الحل المقترح من بنات أفكاره، ولو أن هذا وجد من يرعاه في داخل الإدارة الأمريكية. كان التأييد للمبادرة، ولا سيما في وزارة الخارجية، ينبع من النفع المتصور الذي يعود على الاستقرار الاقليمي وعلى المصالح الأمريكية من حل مشكلة اللاجئين. فبالإضافة إلى الجاذبية الإنسانية لهذا الحل كان هناك اعتقاد بأنه قد يصبح تؤكة للانتقال منها إلى حل جوانب أخرى من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما أنه قد

---

(١٨) Gazit, *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel: Analysis and Documents*, p. 39.

(١٩) المصدر نفسه، المحضر الأمريكي عن هذا الاجتماع لم ترفع عنه السرية بعد. ويستند غازيت (Gazit) إلى مصادر إسرائيلية غير مسماة ويعتمد كذلك على ذاكرته.

(٢٠) المصدر نفسه.

يكون طريقة، وإنْ ستؤول إلى الاخفاق، لإزالة أحد أسانيد السجال بين العرب والإسرائيليين. كان المسؤولون الأمريكيون يتوقعون بسذاجة أن تضع جهودهم في هذا الاتجاه على الأقل مسؤولية الاخفاق، إما على عاتق العرب، أو على عاتق الاسرائيليين، وبذلك ينقذون الجمعية العامة للأمم المتحدة من مزيد من الجدال حول القضية(٢١).

وبعد الحث الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة عيّنت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً لمناقشة حل مشكلة اللاجئين مع الدول المعنية، وهي إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان. كان الرجل الذي اختارته اللجنة هو جوزيف إ. جونسون رئيس مؤسسة وقفية كارنيغي للسلام العالمي. أما الأساس الذي ستقوم عليه جهوده فهو الفقرة (١١) من القرار رقم (١٩٤). وقد ظل جونسون طوال قيامه ببعثته على اتصال وثيق بالمسؤولين الأمريكيين لاعتقاده الجازم بأن الولايات المتحدة هي وحدها التي كانت في وضع يمكّنها من تمويل الكلفة المالية لإعادة التوطين، ويمكّنها كذلك من الضغط السياسي على إسرائيل إذا اقتضت الضرورة(٢٢).

ذهب جونسون إلى الشرق الأوسط في آب/أغسطس ١٩٦١. وقد سار في أداء مهمته على نهج يتحاشى الظهور ويتجنب الدعاية ويؤكد طبيعة بعثته المتمثلة بجمع الحقائق. ظهرت العقبة الخطيرة الأولى في إسرائيل. فعلى الرغم من حرص جونسون على تجنب تقديم أية مقترحات محددة، كانت إسرائيل ترتاب من الفكرة الخاصة بـ «الاختيار الحر» للاجئين التي كان مدخل جونسون ينطوي عليها. وسرعان ما كان بن غوريون يخاطب الكنيست قائلاً:

«إن إسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً الاقتراح الماكر الداعي إلى حرية الاختيار للاجئين، ذلك أن إسرائيل مقتنعة بأن هذا الاقتراح لا يرمي إلا إلى تدمير إسرائيل. لا يوجد إلا حل واحد عملي ومنصف لمشكلة اللاجئين ألا وهو إعادة توطينهم بين ظهراني أهاليهم في أقطار تمتلك كثيراً من الأرض الجيدة والمياه، والتي هي بحاجة إلى قوة بشرية إضافية»(٢٣).

(٢١) Forsythe, *United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for Palestine*, p. 124.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢٣) *Jerusalem Post*, 12/10/1961,
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٧.

وقد أصدر الكنيست في الحال قراراً ينص على عدم إعادة اللاجئين العرب إلى أراضٍ إسرائيلية، وعلى أن الحل الأوحد للمشكلة هو توطينهم في الأقطار العربيّة[٢٤]. وقد سمحت وزيرة الخارجية الاسرائيلية غولدا مئير بجواز شيء من العودة في المستقبل، ولكن فقط من خلال برنامج جمع شمل العوائل[٢٥]. وقد ظل هذا هو موقف إسرائيل حتى نهاية بعثة جونسون.

ولم يثن موقف إسرائيل هذا جونسون في شيء. فمع أنه أدرك أن كلا الطرفين ينظر إلى مشكلة اللاجئين كجزء من القضية الفلسطينية الأوسع التي تشمل مشاكل أخرى، غير أنه ظل مقتنعاً بإمكانية حل يتدرج خطوةً فخطوة لمشكلة اللاجئين بصفتها قضية منعزلة[٢٦]. لم تكن لا معارضة إسرائيل لمبدأ العودة ولا معارضة العرب، التي كانت تسمع أصلاً في بعض الأوساط، لعملية عودة انتقائية، كافية لتحمل جونسون على التخلي عن بعثته[٢٧]. ففي أوائل عام ١٩٦٢ حصل هذا المبعوث على تمديد لمهمته من الجمعية العامة.

ذهب الرجل إلى إسرائيل حاملاً فكرة تتعلق بطرح مشروع تجريبي يشمل عدداً صغيراً من اللاجئين، ويطبق بعد التحقق الأولي مما يفضله اللاجئون أنفسهم بشأن إقامتهم في المستقبل. لم يتزحزح الاسرائيليون عن موقفهم وأصروا على معرفة العدد المحدد من اللاجئين الذين يشملهم المشروع قبل إعطاء جواب عنه. وحين اقترح جونسون أن يكون العدد خمسين ألف أسرة، كان جواب إسرائيل سلبياً[٢٨]. فهم ما فتئوا يعتبرون مبدأ العودة خطراً يهدد سلامتهم، كما أنهم اعترضوا على فكرة إعطاء اللاجئين خياراً حراً. وكان الأمر الذي يقلقهم هو أن أغلبية اللاجئين ستختار العودة[٢٩]. والمفارقة هي أن الأردن اعترض كذلك على الفكرة ولسبب مناقض تماماً. لقد كان الأردنيون يخشون من أن أغلبية اللاجئين الفلسطينيين سيقررون، عند إعطائهم حرية الاختيار، البقاء في أماكن إقامتهم

---

(٢٤) *Jerusalem Post*, 7/11/1961,
نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٢٧) مثلاً، أعلن إميل خوري في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة بالنيابة عن اللجنة العربية العليا التي يرأسها الحاج أمين الحسيني، أن العودة دون قيد أو شرط هي الحل الوحيد لمسألة اللاجئين. المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢٩) المصدر نفسه.

الحاضرة، فيقع العبء الأكبر على عاتق الأردن. وطالب الأردن، شأنه في ذلك شأن مصر، أن تحل قضية اللاجئين مع مسائل الأراضي والأمن المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي حلاً يتم في الوقت ذاته للمشكلة كلها[٣٠]. ربما كان هناك جانبٌ آخر للقلق الأردني لم يكشف عنه إلى جونسون. ففي تموز/يوليو ١٩٦١ اشتكى الملك حسين إلى الملك سعود قائلاً إنه يخشى من وجود محاولةٍ ما في أوساط الجامعة العربية للتحضير لكيان فلسطيني منفصل يقوم في الضفة الغربية[٣١]. إن خياراً حراً للفلسطينيين بين العودة أو إعادة التوطين هو أقرب شيء إلى قيامهم بالبحث في مركزهم السياسي في المستقبل، بحيث يكون من المتصور إعطاؤهم خياراً في أن يقرروا لأنفسهم ما يريدون. وهذه المسألة كانت قد عولجت على هذا النحو تماماً في قرار للأمم المتحدة يعتبر معلماً في قراراتها، وهو قرار التقسيم، ذلك القرار الذي تشير إليه الدول العربية غالباً في مطالبتها بحسم الصراع، والذي يدعو إلى إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين. وربما كان الأردن يفضل الإبقاء على هذا الوضع المضطرب على ما هو عليه، وذلك باشتراط شروط من شأنها أن تنسف جهود جونسون بالتأكيد (مثل شرط التسوية الشاملة لقضية فلسطين بأسرها بصفقة واحدة). على أية حال طلب الأردن من جونسون تحديداً أن يطرح جانباً مواقفه المعلنة في الأمم المتحدة بشأن قضية العودة إلا إذا ربط ذلك بتسوية كلية للصراع[٣٢].

ثابر جونسون في عمله وهو يواجه معارضة أشد في كل خطوة يخطوها. وعلى أساس مداولته قدم إلى العرب والإسرائيليين مشروع خطة لم ينشر نصها رسمياً. وكان الغرض من تقديم العرض استطلاع الآراء بشأن الخطة قبل اتخاذ خطوات أخرى[٣٣]. لقد أوضح جونسون في مشروع خطته أنه لا يرى احتمالاً لأية تسوية قريبة للقضية الفلسطينية بإطارها الأوسع، لكن التقدم التدريجي في

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) انظر النص الكامل لرسالة الملك سعود إلى عبد الناصر، بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٦١، في: هيكل، **سنوات الغليان**، ص٥٤٩ ـ ٥٥٠. في ذلك الوقت، كان العراق مشتبكاً بمعركة كلامية مع عبد الناصر وكان يدعو إلى تأسيس دولة فلسطينية منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أكد عبد الناصر للملك حسين أنه لا يؤيد هذا الموقف.

(٣٢) Forsythe, Ibid., p. 130.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٣٣. كان جونسون يأمل أن المقترحات ستنال في نهاية المطاف موافقة الجمعية العامة في قرار تصدره، وأن المقترحات ستنفذ من قبل الأطراف المعنية من دون عقد معاهدة. الظاهر أن فورسايث (Forsythe) استعمل نسخة من المشروع والوصف التالي يستند إلى معلوماته.

قضية اللاجئين كان أمراً ممكناً. ورأى إعطاء الأولوية لرغبات اللاجئين على ألا تمتد إلى «خيار حر» يزاولونه. ثمة حاجة إلى ضمان المصالح المشروعة للدول ذات العلاقة. وشدد جونسون تحديداً على أن وجود إسرائيل لا يمكن أن يُفسح المجال لتهديده بعودة أي لاجئ من اللاجئين. لذا من الضروري النص على بعض الشروط: إن أية دولة يعرب لاجئ ما عن رغبته في الذهاب إليها يكون لها القول الفصل بشأن السماح لذلك اللاجئ بالدخول. وتطميناً لإسرائيل من مخاوفها من قيام الدول العربية بدعاية واسعة للتأثير في قرار اللاجئين ليكون إلى جانب العودة، اقترح جونسون ضمانات متعددة: أن يجري التعرف إلى رغبات اللاجئين سراً من قبل الأمم المتحدة، وأن تقوم هذه المنظمة بالحيلولة دون التأثير الخارجي عند اتخاذ اللاجئين قراراتهم؛ إنهم سيبلّغون بالخيارات المتاحة لهم، وبأن اختيارهم الأول قد لا يمنح لهم، وأن هذا الاختيار الأول ليس هو بالضرورة الخيار النهائي الذي من الممكن لهم أن يمارسوه؛ وسيعطى لهم حق اختيار أي قطر يرغبون فيه مكاناً لإقامتهم في المستقبل؛ وسيجري إعلامهم على أدق وجه ممكن بما سيترتب على اختيارهم بالنسبة إلى مستقبلهم، ولا سيما ما يتعلق بعودتهم إلى دولة يهودية؛ أما ما يتعلق بالعودة، فإن الأمم المتحدة ستشرف على هذه العودة وعلى إعادة التوطين معاً، وفي الوقت عينه، كما يحق لأي طرف أن ينسحب من العملية. إن الموافقة الأولية لن تكون ملزمة إذا أصبح أمن الدولة المعنية معرضاً للخطر، على سبيل المثال. وهذه الخطة سيجري تطبيقها ببطء وبالتدريج، على أن تشمل عدداً صغيراً، غير محدد، من اللاجئين.

في هذه المرحلة قرر كينيدي ومستشاروه أن الوقت قد حان لقيام الإدارة بدور مباشر لضمان تعاون إسرائيل. أرسل ماير فِلْدمان، نائب المستشار الخاص لكينيدي وقناة اتصاله بإسرائيل وبالجالية اليهودية الأمريكية، إلى تل أبيب بمهمة سرية(٣٤). وقد بحث فلدمان خطة جونسون مع غولدا مئير في اجتماع دام ست ساعات، ولم تكن نتيجته مشجعة. لقد أعربت مئير عن شكوك قوية بشأن النيات العربية، قائلةً إن الإسرائيليين يخشون من محاولة يقوم بها العرب، وعلى الأخص عبد الناصر، للتأثير في قرار اللاجئين من خلال الدعاية. وبعد طلب لم يسفر عن نتيجة أرادت مئير من خلاله أن تحصل على تقرير بجواب العرب عن الخطة،

---

(٣٤) State Department to American Embassy in Tel Aviv, 16 August 1962 NSCF, Box 117-118, JFKL, and Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 113.

استمهلت مدة كافية لبحث الأفكار المطروحة مع الأحزاب السياسية الأخرى. وقد أوضح فلدمان أن الخطة تقوم على مفهوم معين مفاده أن من غير المتوقع من أي طرف من الأطراف أن يقدم التزاماً رسمياً سوى السماح للعملية بأن تسير سيراً تدريجياً وبحسن نية. ثم قامت مئير بتسليم فلدمان رسالة من بن غوريون إلى كينيدي كرست لمناقشة مطولة للصفة غير العملية للشرط الوارد في الخطة، والقاضي بعدم القيام بأية محاولة للتأثير في أصوات اللاجئين(٣٥).

أما وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت مشتركة في هذه الدبلوماسية السرية على حدٍ سواء، فقد فسرت نتيجة محادثات فلدمان بتفاؤل كبير. عندئذٍ أرادت أن تعرف آراء القاهرة، فأرسلت إلى سفيرها هناك، جون بادو، بتعليمات تقضي بأن يبحث مشروع جونسون مع عبد الناصر وتخبر السفير أن «دراستنا محادثات فلدمان الاستيضاحية المفيدة في إسرائيل تدعونا إلى الاستنتاج بأنه ولو أن زعماء إسرائيل مترددون، على نحوٍ يمكن فهمه، في إعطاء صك على بياض بتخويل مطلق بقبولهم تطبيق خطة جونسون، إلا أنهم كذلك، كما هو ظاهر، لم، كرِّر لم، يجدوا في الخطة من المخاطر ما يكفي إسرائيل لتبرير رفضها الفوري. إن الاعتراضات التي قدمها بن غوريون والسيدة مئير تبدو لنا في جوهرها اعتراضات لتحويل الأنظار. باختصار، إن النتيجة التي خرجنا بها من هذه المرحلة تكاد تكون هي النتيجة التي توقعناها. وبعد أن استكشفنا ردود الفعل الأولية من أحد الأطراف من دون أن نواجه رفضاً، فإننا نرى أن استكشافاً مماثلاً ينبغي القيام به في الطرف الآخر. إننا بهذا لا، كرِّر لا، نلتزم بالضرورة التزاماً نهائياً بالمضي قدماً بخطة جونسون في الوقت الحاضر، بل ستكون لدينا الحقائق التي تستطيع الحكومة بموجبها أن تقرر هل يجدر التزام الولايات المتحدة بالخطة وهل تجدر محاولة السير بتطبيقها قدماً؟»(٣٦).

لم يلتزم جواب مصر على الخطة بشيء، على نحوٍ أبقى على آمال وزارة الخارجية الأمريكية حيةً بالتوصل إلى نتيجة. ثم جرى تحويل جونسون بتقديم مسودة مقترحاته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية التالية التي كانت ستعقد في خريف ذلك العام(٣٧). وهناك بدأت خيوط الخطة بالظهور.

---

(٣٥) Feldman to Kennedy, 21 August 1962, NSCF, Box 118-119, JFKL.

(٣٦) Secretary of State Dean Rusk to Badeau, 22 August 1962,

نقلاً عن: Spiegel, Ibid., p. 114.

(٣٧) Spiegel, Ibid., p. 114.

وكان واضحاً أن إسرائيل والدول العربية معاً كانت ترجو أن يكون الطرف الآخر هو البادئ برفض الخطة. وقد كان الرفض، لا القبول الحذر، هو الذي يستخلص حقاً من فحوى أجوبة الأطراف كلها[٣٨]. وقدمت الدول العربية جواباً مشتركاً إلى جونسون يقول إن ما ورد في جوابها ينبغي ألا يعتبر رفضاً للخطة، ومع هذا فإن الدول العربية لا تعتبر الخطة إطاراً مناسباً لمباحثات مثمرة لأن إسرائيل لم تعلن قبولها الواضح وغير المشروط بالفقرة (١١) من القرار رقم (١٩٤)[٣٩]. هذا والواقع أن العرب، ولا سيما الأردن، لم يكونوا يريدون أن تكون تلك الفقرة أساساً لعمل الأمم المتحدة، كما أن سوريا لم تكن تميل إلى التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بشأن قضية اللاجئين أو بشأن أية قضية أخرى[٤٠]. وكانت سوريا هي الدولة الأولى التي رفضت الخطة علناً في عمل من جانب واحد فاجأ الحكومات العربية الأخرى[٤١]. وكانت حجة سوريا أن الخطة تعالج قضية اللاجئين وحدها متغاضيةً «عن الجوانب الأخرى للمشكلة»، ووصفتها بأنها الخطوة الأولى نحو «تصفية مشكلة فلسطين» وبأنها «مؤامرة امبريالية ـ صهيونية»[٤٢]. وقد حافظت إسرائيل على غموضها العلني بشأن الخطة حتى عندما كانت تذكر أنها قد أشارت أصلاً إلى عدم موافقتها عند تقديم الخطة، وعندما كانت تذكر كذلك أن إعادة التوطين هو الحل الممكن الوحيد لمشكلة اللاجئين. في هذه الأثناء أصدر الكنيست مرة أخرى قراراً يكرر ما جاء في قراره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ الذي يرفض مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين[٤٣].

تلاشت السرية التي كانت تحيط بخطة جونسون منذ بدايتها، وذلك بظهور هذه التطورات، ثم أعقب ذلك ما يمكن أن يوصف أحسن وصف بأنه حملة «إشاعات تشويه» لمضمون المقترحات التي قدمها جونسون[٤٤]. وقد قام بمعظم

---

(٣٨) يذكر فورسايث أن إسرائيل كانت الأولى في إشعار جونسون بالرفض. ويستشهد بـ «مصدر لا يطاله الطعن»، ويبدو أن هذا المصدر هو جونسون نفسه. انظر: Forsythe, *United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for Palestine*, p. 135.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٧. رفضت سوريا المشروع بتاريخ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢.

(٤٢) المصدر نفسه، نقلاً عن كلام خالد العظم، وزير خارجية سوريا، إلى: الصدى العام، ٦/ ١٠/ ١٩٦٢.

(٤٣) Forsythe, Ibid., pp. 137-138.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩. والعبارة استخدمها ناطق أمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المجهود في هذه الحملة عدد من المنظمات الصهيونية وأصدقائها في الولايات المتحدة، وكان القصد من وراء ذلك محاولة تحشيد المعارضة ضد الخطة[٤٥]. ومما يذكر على وجه التحديد في هذا الصدد أن دائرة المعلومات والعلاقات العامة التابعة للمجلس الصهيوني الأمريكي قامت بتوزيع مذكرة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ على رؤساء المجالس الصهيونية المحلية وعلى زعماء الجالية اليهودية البارزين بعنوان «قضية اللاجئين العرب في الأمم المتحدة»[٤٦]، ووصفت هذه المذكرة مبادرة جونسون بأنها استطلاع يجري لآراء اللاجئين لمعرفة اختياراتهم، واتهمت جونسون كذلك بأنه لم يقدم أية خطة لإعادة التوطين.

اجتمع كينيدي بكبار مسؤولي وزارة الخارجية في أوائل كانون الأول/ديسمبر، واتخذ في هذا الاجتماع قراراً بعدم السعي لتطبيق خطة جونسون في ذلك الوقت. لم تكن الخطة قد لاقت قبولاً علنياً من قبل أية دولة من الدول ذات العلاقة بالنزاع، كما كانت تواجه معارضة متزايدة من جماعات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة[٤٧]. وفي الحادي والثلاثين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ قدم جونسون استقالته إلى الأمم المتحدة.

بيد أن القرار القاضي بطي مشروع خطة جونسون لم يكن يعني أن كينيدي قد تخلّى نهائياً عن القيام بمحاولة لحل مشكلة اللاجئين. فقد تواصلت المفاوضات، وكانت هذه المرة من قبل دبلوماسيين أمريكيين يقومون بدور الوسطاء. أما الذي كان يميّز المجهود الأمريكي الجديد تمييزاً أساسياً فهو أن الإدارة كانت تتكلم الآن بصوتين. لقد كانت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال مبعوثيها، تريد المحافظة على روح اقتراح جونسون إن لم يكن على نصه. وكانت العودة وإعادة التوطين كلتاهما خياراً قابلاً للتحقيق على حدٍ سواء. غير أن كينيدي، في محادثاته المباشرة مع الزعماء الإسرائيليين، قبل بالحجة الاسرائيلية، فطرح جانباً مسألة العودة، وأخذ يرى أن إعادة توطين اللاجئين في أقطار عربية هو المصير المحتمل لأغلبيتهم. كان المقترب الفاتر للمشكلة الذي سار عليه

---

(٤٥) Joseph E. Johnson, «Arab vs. Israeli: A Persistent Challenge to Americans,» *Middle East Journal*, vol. 18, no. 1 (Winter 1964), pp. 8-9.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤٧) انظر: Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, pp. 114-115,

حيث يلوم العرب على الاخفاق. جونسون نفسه لام الاسرائيليين ومؤيديهم الأمريكيين. انظر: Johnson, Ibid., pp. 12-13.

كينيدي، والتلميحات الفضفاضة المقدمة إلى الإسرائيليين بأنْ ليس عليهم تقديم حل وسط ينطوي على تنازل، قد أدت إلى إخفاق هذا المجهود الأمريكي كذلك.

لقد اجتمع الرئيس كينيدي بغولدا مئير في فلوريدا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، فقدمت هذه الأخيرة في ذلك الاجتماع وجهة نظر بلادها في عدد من القضايا الاقليمية، وحذرت الرئيس من «أن هناك شبحاً دائماً لطموحات عبد الناصر في الشرق الأوسط،» بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي(٤٨). وحين انتقلت إلى قضية اللاجئين اشتكت قائلةً: ليس العرب كلهم الذين يعيشون في إسرائيل هم «مواطنون مسالمون». وقد استشهدت بمعارضتهم لـ «برامج التنمية» التي تقتضي أحياناً إزالة بيوت عربية لفسح المجال لشق طرق جديدة أو لغير ذلك من المشاريع. وقد تذمرت، بشأن حالة حديثة وقعت في قرية عربية، قائلة: «لقد اتهمنا بأننا نغتصب شيئاً من العرب. إنهم قالوا بأنهم سيضعون نساءهم وأطفالهم أمام أي بلدوزر يأتي. وهذا هو نوع الإجراء الذي يتخذونه دائماً»(٤٩). فأكد لها كينيدي بدوره أن للولايات المتحدة «علاقة خاصة» مع إسرائيل في الشرق الأوسط «لا تقارن حقاً إلا بالعلاقة التي [للولايات المتحدة] مع بريطانيا بشأن سلسلة واسعة من الشؤون الدولية». بيد أن على الولايات المتحدة أن تحافظ على صلاتها مع العالم العربي، وذلك لغرض حماية مصالح إسرائيل نفسها. وأضاف الرئيس يقول إن من الواضح تماماً أنه في حالة وقوع غزو ستبادر الولايات المتحدة إلى مساعدة إسرائيل، وقال: «إن لدينا تلك القدرة، وهي قدرة متنامية». وقد دعا إسرائيل، لقاء هذه الصداقة، أن تأخذ بنظرها مصالح الولايات المتحدة، وذلك بالتحرك بشأن قضية اللاجئين (وبالامتناع عن الغارات الانتقامية، وكانت قد وقعت إحداها ضد سوريا في ذلك الحين). غير أن الرئيس مضى إلى القول بأن إسرائيل لا يسعها بداهةً أن تقبل طوفاناً من اللاجئين. وبما أن العرب لديهم متاعبهم كذلك «فربما لا يوجد حل وسط ممكن» كما قال. ووصف ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة من خلال خطة جونسون بأنه يكاد يكون مطلباً مستحيلاً. فكان تقديره، بالتالي، أن الغالبية العظمى من اللاجئين سيعاد توطينهم، وقال: «لم نحقق أي تقدم في خطة جونسون وهي أمر انقضى.» مع هذا فإنه أخبر مئير أن عليهم الاستمرار في محاولات من أجل تسوية مشكلة اللاجئين. عندئذٍ أشارت مئير

---

(٤٨) U.S. Department of State, Memorandum of Conversation between Kennedy and Golda Meir, 27 December 1962, NSCF, Box 117-118, JFKL.

(٤٩) المصدر نفسه.

باكتئاب قائلة: حبذا لو اتخذ العرب موقفاً مماثلاً، فإن ذلك سيساعد في الأمر كثيراً[٥٠].

شعرت إسرائيل، وقد تسلحت بهذا الفهم لموقف الرئيس، بثقة أقوى في مباحثاتها اللاحقة مع وزارة الخارجية الأمريكية. ففي اجتماع مع السفير وِلْوورث باربر في تل أبيب بدأ بن غوريون ومئير حديثهما بما يبدو وكأنه مقترب جديد. لقد طالبا أنه عند التوصل إلى اتفاق حول قضية اللاجئين سيكون الموضوع مغلقاً إلى الأبد. إن اتفاقاً ما لا يعني تفاهماً مباشراً بين العرب والإسرائيليين، كما لا يعني معاهدةً بينهما من باب أولى. وإن من المفهوم أن تستمر الولايات المتحدة بالقيام بدور الوسيط وأن «ما يمكن حدوثه هو تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة وبين العرب والولايات المتحدة»، على حد ما كتبه السفير الأمريكي[٥١]. وقد أوضحت مئير أن إسرائيل لم تكن تشير إلى زمنٍ ما معين بعد أن تكون عملية حل القضية جارية، بل يجب أن يتوقف الكلام كله عن قضية اللاجئين منذ بدء العملية بالذات. ومضى بن غوريون خطوة أخرى، فقال مؤكداً إنه «ما إن تستطيع [حكومة الولايات المتحدة] القول (بوجود اتفاق)، بعد تلك المحادثات كلها، حتى يجب أن ينتهي ذكر أية إشارة إلى مشكلة اللاجئين»[٥٢]. وبما أنه لم ترد أية تحفظات على هذا الطلب، فإنه يشمل على ما هو ظاهر منعاً لمباحثات أخرى حول المشكلة تقوم بها الولايات المتحدة نفسها. فما إن يصدر رأي عن الولايات المتحدة بأن شكلاً ما من اتفاقٍ ما قد تم التوصل إليه حتى يكون سجل مشكلة اللاجئين قد طوي إلى الأبد بصرف النظر عما يحدث في ما بعد. يضاف إلى هذا أن الإسرائيليين تساءلوا عن التقدير المتداول لعدد اللاجئين الذي يقول بأنه يبلغ مليوناً ومئتي ألف لاجئ. قال الإسرائيليون إن هناك تقارير تفيد بأن السكان المحليين في الأردن وفي أقطار أخرى قد انضموا إلى مخيمات اللاجئين بعد إنشائها في أقطارهم. لذلك طلبوا أن يجتمع ممثل من السفارة الأمريكية في تل أبيب مع ممثل من وزارة الخارجية الاسرائيلية للتوصل إلى تقدير عملي متفق عليه لمجموع اللاجئين الذين تتوفر فيهم صفة اللاجئ فعلاً ومن دون زيادة تدخلها الحكومات العربية أو اللاجئون أنفسهم[٥٣]. وبالمقابل، فإن اليهود الذين تركوا الأقطار العربية إلى

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) U.S. Department of State, Report by U.S. Ambassador in Israel re: Meeting with Ben-Gurion on Palestine Refugee Issue, 3 April 1963, NSCF, Box 119, JFKL.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

إسرائيل، والممتلكات التي خلفوها وراءهم، ينبغي النظر في أمرها أيضاً وفق قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) ذاته. وقد أقر بن غوريون أنه وإن كان عدد اليهود الذين يريدون العودة قليلاً جداً، غير أن بعضهم ربما كان راغباً في العودة إلى القدس القديمة. وظلت المسألة الرئيسية، برأي بن غوريون، هي ما وصفه بالتفاهم الاسرائيلي مع الرئيس كينيدي. إن معظم اللاجئين العرب يجب أن يذهبوا إلى الأقطار العربية. كما أن بن غوريون أراد كذلك أن يعرف مسبقاً عدد اللاجئين الذين تريد الولايات المتحدة من إسرائيل أن تأخذه فيها[٥٤]. وكانت فكرة السماح للاجئين بممارسة خيارٍ ما، وإن كان خياراً مقيداً إلى حدٍ كبير، قد أخذت بالتآكل أصلاً. ومع أن مئير خففت من لهجة المباحثات بالقول بأن عدداً محدداً ليس بالأمر المهم في تلك المرحلة، إلا أنها أضافت أن العدد الذي ستعيده إسرائيل إليها سيكون «رمزياً أكثر منه عدداً ذا قيمة كبيرة». وحين حاول باربر إثارة قضية التعرف إلى رغبات اللاجئين، رد الاسرائيليون باقتراح مقابل يقضي بإعطاء الأفضلية إلى الطلبات الخاصة بجمع شمل العوائل. لقد قالوا إن هذا الأسلوب البراغماتي سيوفر «عدداً كبيراً لسنوات متعددة»، أما بعد ذلك، وعندما تكون الثقة المتبادلة قد نمت بين الطرفين، فإن من الممكن التفكير بتحديد أفضليات أخرى[٥٥].

عندما تسلمت وزارة الخارجية الأمريكية هذه المعلومات أعربت عن عددٍ من التحفظات. إن الفكرة القائلة بأن يحيط «الصمت المطبق» بالعملية الفعلية، وبألا يكون هناك ذكر من جديد لمشكلة اللاجئين في الأمم المتحدة أو في وسائل الإعلام العربية هي فكرة «غير واقعية»[٥٦]. ومع أن الوزارة أوّلت هذا الموقف على أنه ينطبق فقط على الجانب العربي، وأنه طريقة من طرق إبعاد اللاجئين عن تأثير الدعاية العربية، فإنها شعرت مع ذلك أن مثل هذا المنع الكلي الشامل أمر غير معقول. وفي حين وافقت الوزارة على فكرة قيام ممثل من السفارة في تل أبيب بالاستماع إلى حجج إسرائيل بشأن الأعداد المضخمة للاجئين، وفي حين أبدت اعتقادها بأن من الجائز وجود شيء من الصحة في تلك الحجج، فإنها أرادت مع ذلك أن تعرف الحد الأعلى من عدد اللاجئين الذي ستوافق إسرائيل على أن

---

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) U.S. Department of State, Department of State Review of Talks on Palestine Refugee Issue in Amman, Cairo, Damascus and Tel Aviv, 13 April 1963, NSCF, Box 119, JFKL.

بوسعها بأمان أن تتسلمهم. بعبارة أخرى، كانت هناك رغبة في موقف إسرائيلي أكثر انفتاحاً. أما بشأن قضية اليهود الذين تركوا العالم العربي، فقد أصرت وزارة الخارجية على القول: «بأن هؤلاء ليسوا، كرِّر ليسوا، مشمولين بقرارات الأمم المتحدة»(٥٧). كذلك لم يكن مقبولاً الاقتراح القاضي بالمباشرة بالسير بالعملية على أساس جمع شمل العوائل. وقد أوعز إلى باربر بأن يقول للإسرائيليين، إذا أثاروا الموضوع مرة أخرى، ان تحديد الخطة على هذا النحو لا هو بالأمر العملي ولا هو بالأمر القابل للدوام.

لم تسفر مباحثات وزارة الخارجية الأمريكية مع الممثلين العرب عن نتائج أفضل. ومع أنه لم يعرف من التفاصيل إلا القليل، فالظاهر أن العرب استمروا على الإصرار على أن مشكلة اللاجئين لا يمكن فصلها عن الصراع العربي - الاسرائيلي بأسره(٥٨). وقبل أن تستطيع وزارة الخارجية أن تفعل المزيد بشأن الموضوع، جرى اغتيال الرئيس كينيدي وانتقلت الإدارة إلى أيادٍ أخرى.

٢ - تراث كينيدي

لن يكون الكلام عن خطة جونسون كاملاً من دون الرجوع إلى تطورات أخرى جرت في علاقات الولايات المتحدة مع المنطقة. إن التراث الذي تركه الرئيس كينيدي لا يكمن في محاولاته حل مشكلة اللاجئين العرب بقدر ما يكمن بدرجةٍ أكبر في ما ابتدره من علاقات وثيقة مع إسرائيل. ففي الوقت الذي كانت تجري فيه المباحثات عن خطة جونسون، جرت كذلك مفاوضات سرية بين الإسرائيليين وإدارة كينيدي بشأن مبيعات الأسلحة. وكانت إسرائيل قد طلبت شحنة من صواريخ هوك في اللقاء الذي جرى بين بن غوريون وكينيدي في نيويورك في أيار/مايو ١٩٦١. وكانت الإدارة مترددة، في بداية الأمر، في إقرار بيع سيجعل الولايات المتحدة متورطة للمرة الأولى في سباق تسلح بين العرب والإسرائيليين. بيد أن فلدمان حاجج بقوة لصالح البيع، وذلك للردّ على مبيعات الأسلحة السوفياتية إلى مصر بمبيعات مقابلة(٥٩). لم تكن هذه الحجة مقنعة تماماً لأن إسرائيل لم تكن في ذلك الوقت تعاني نقصاً في مجهزي السلاح. لقد كان

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 107.

المصدران الرئيسيان لأسلحة إسرائيل هما بريطانيا وفرنسا، بل إن الإنكليز كانوا قد أنتجوا صاروخاً معادلاً لصاروخ هوك وهو المسمى «بلود هاوند» (Blodhound)[٦٠]. ومن الواجب تحري الأسباب التي دعت الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من مبيعات الأسلحة في مواطن أخرى، فلا شك في أن المنافسة مع الاتحاد السوفياتي كانت عاملاً رئيسياً في حسابات الإدارة. لقد كانت المنافسة أوسع نطاقاً من محض حسابات تتعلق بمبيعات الأسلحة، إذ كانت طبيعة حضور الدول العظمى الغربية في المنطقة بأسرها آخذة بالتحول، مع الانحسار التدريجي للنفوذ البريطاني والفرنسي والتصاعد التدريجي للولايات المتحدة. إن بيع صواريخ هوك، الذي جرى التفاوض بشأنه مدة سنة تقريباً قبل موافقة واشنطن النهائية عليه، كان خطوة أخرى في هذه العملية الجارية في المنطقة، وما إن تولت الولايات المتحدة دور الدولة الغربية الرئيسية في الشرق الأوسط إزاء الاتحاد السوفياتي حتى غدت العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، الأمتن صلةً، أمراً محتماً.

لهذا فإن كينيدي هو الذي أقام نمط العلاقات الأمريكية في المنطقة في المستقبل. كانت الصداقة مع إسرائيل، وكذلك مع دول عربية فردية، تتطور بمعزل عما يمليه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكانت المفاوضات حول خطة جونسون تجري في الوقت نفسه الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتفاوض مع إسرائيل بشأن مبيعات الأسلحة. ومع أن كينيدي حاول في اجتماعاته مع بن غوريون ومئير أن يحثهما على إبداء تعاون أكبر مع جهود جوزيف جونسون، فإنه لم تكن هناك محاولة جدية لربط تقديم مساعدة أمريكية أقوى إلى إسرائيل بإيجاد حل لمشكلة اللاجئين. في هذه الأثناء تطورت علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية الفردية تبعاً لما تمليه المنافسات بين العرب أنفسهم، وليس وفقاً لما يفصل بين العرب والإسرائيليين. وأعقب انهيار الوحدة السورية ـ المصرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ تفاقم في الحرب الباردة العربية. وبعد سنة واحدة انخرط عبد الناصر في نزاع مسلح مع العربية السعودية بشأن اليمن، والعربية السعودية هي أهم صديق عربي للولايات المتحدة. وقد خاض كل من الأردن وسوريا صراعاً مريراً مع مصر أيضاً. لم يكن هناك موقف عربي موحد تضطر الولايات المتحدة إلى مواجهته نتيجةً لصداقتها المتطورة مع إسرائيل. لذلك فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والدول

---

(٦٠) U.S. Department of State, Dean Rusk (Washington) to Feldman (via American Embassy in Tel Aviv), 18 August 1962, NSCF, Box 118-119, JFKL.

كان فلدمان في إسرائيل لبحث مبيعات صواريخ هوك التي كانت قد صادقت عليها واشنطن تواً.

العربية الرئيسية كانت تعكس النزاعات الجارية بين العرب. وفترت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر تدريجياً بعد أن أدى تدخل مصر في حرب اليمن إلى تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وذلك لغرض الحصول على الأسلحة وعلى أشكال أخرى من المساعدات.

هذا ولا شك في أن إدارة كينيدي كانت ترغب بإخلاص بحسم قضية اللاجئين الفلسطينيين. فقد كانت تجربتها في ذلك المضمار مشهودة، كذلك في طريقتها بوضع نمط معين للمبادرات الأمريكية اللاحقة المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. إن اقتراحاً ذا شأن كبير ممكن التحقق في المستقبل قد جرى السير فيه من دون اعتبار يذكر للحسابات الاقليمية لكل من الفاعلين، ومن دون رغبة في الرجحان على تلك الحسابات عن طريق قوة التأثير التي للولايات المتحدة. فقد أرسل جونسون، دونما كبير روية أو تحضير يذكر، للتفاوض بشأن أشد الجوانب حساسيةً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لم يكن هناك على ما يظهر تقدير كاف في واشنطن للمعارضة الاسرائيلية العنيفة لفكرة عودة العرب إلى بيوتهم في فلسطين. كما لم يكن هناك كذلك تقدير كاف للشك الشديد لدى الدول العربية في فكرة حل مشكلة اللاجئين بصورة منفصلة عن اتفاق سلمي شامل يكون منطوياً على تعديلات في الأراضي. لقد أصبح إخفاق مبادرة كينيدي واضحاً في أواخر عام ١٩٦٣. وفي العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ أصدرت اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً رعته الولايات المتحدة يدعو لجنة التوفيق إلى مواصلة جهودها في تطبيق الفقرة (١١) من القرار رقم (١٩٤).

لقد أعلن المندوب الاسرائيلي إلى الأمم المتحدة أن القرار «غير مقبول كلياً من قبل إسرائيل»[٦١]. وفي اليوم ذاته، احتج رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول على محتويات القرار أمام السفير الأمريكي في تل أبيب، مشيراً إلى أن إسرائيل اعترضت على مشروع القرار لأنه ينطوي على «خيار يمارسه اللاجئون»، ولأنه يعطي وزناً أثقل للعودة من إعادة التوطين كحل، ولأن إسرائيل تحبذ المفاوضات المباشرة لا وساطة طرف ثالث لتسوية «المنازعات» بينها وبين جيرانها العرب[٦٢]. وبعد فترة وجيزة، ذكرت لجنة التوفيق، في تقريرها إلى الجمعية العامة المؤرخ ٣ كانون

---

(٦١) Leila S. Kadi, *The Arab-Israeli Conflict: The Peaceful Proposals, 1948-1972*, Palestine Essays; no. 38 (Beirut: Palestine Liberation Organization, Research Center, 1973), p. 44.

(٦٢) المصدر نفسه.

الأول/ديسمبر ١٩٦٣، أن الولايات المتحدة كانت تجري سلسلة من المفاوضات غير العلنية على مستوى رفيع منذ بداية العام مع إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ومصر. وفي اليوم ذاته، أصدر المندوبون العرب إلى الأمم المتحدة بياناً مشتركاً نفوا فيه إجراء مثل تلك المباحثات. وجاء في البيان أيضاً أن الحكومات العربية تعتبر العودة هي الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين(٦٣). ومع أن كلا الادعاءين لم يكن دقيقاً، غير أن البيان يعكس عدم استعداد أية دولة من الدول العربية المذكورة أن تظهر «الّينة» بشأن القضية الفلسطينية. فما لم يجر السير وفق مدخل شامل لحل المشكلة ستكون أية محاولة عربية للتوصل إلى تفاهم مع إسرائيل عرضة للهجوم من الدول العربية المنافسة لها.

وعلى الرغم من الإخلاص الذي تتصف به جهود كينيدي لحل مشكلة اللاجئين، فإن مبادرته في ذلك الاتجاه ظلت ثانوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة. كانت مسألة العمل على الارتقاء بالعلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية إلى منزلة أعلى، على سبيل المثال، أهم من الحل المذكور، ولم يؤد رفض إسرائيل التعاون بشأن قضية اللاجئين إلى تعريض تلك العلاقات للخطر، إذ لم يكن للفلسطينيين أنفسهم قول في هذه المباحثات ولم يكن لهم أي وزن دولي. وطالما ظل هؤلاء مفتقرين إلى التمثيل وإلى قوة التأثير في السياسات الإقليمية، ظل مصيرهم في أيدي أطراف أخرى تهتم كل منها بمصالحها الوطنية.

في عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، حين كانت المفاوضات بشأن قضية اللاجئين تتواصل على نحو فاتر عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية، بدأ سباق محفوف بالمخاطر من أجل الحصول على السلاح بين إسرائيل ومصر، ويخص الدبابات الثقيلة والطائرات ذات سرعة تتجاوز سرعة الصوت، والصواريخ والقنابل الصاروخية المتقدمة، كما يخص مفاعل إسرائيل النووي في ديمونا(٦٤). وما إن أخذ وضع المنافسة بين الدول الكبرى في المنطقة يتحول إلى وضع يزج الولايات المتحدة، من دون بريطانيا وفرنسا، ضد الاتحاد السوفياتي، حتى صار هذا الأخير يقوم بدور متزايد في تجهيز مصر بالأسلحة، في حين بدأت الولايات المتحدة ببناء علاقتها العسكرية مع إسرائيل. كانت مبيعات صواريخ هوك خطوة في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى ما جرى من ترتيبات الدفع الخاصة لأثمان الأسلحة، ومن

---

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) Fred John Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, Contemporary Issues in the Middle East, 2nd ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1976), p. 305

تزايد في تقديم المساعدات الخارجية غير العسكرية إلى إسرائيل(٦٥). وقد أدى هذا التطور بدوره إلى تحويل الاهتمام بعيداً عن قضية اللاجئين، وسرعان ما اختفت قوة الدفع التي ولّدتها مبادرة جونسون.

وبالنظر إلى القلق الناجم عن اشتداد سباق التسلح من جهة، ولغرض التأكيد على دور الولايات المتحدة الجديد من جهة أخرى، فضلاً عن الرغبة في تطمين أصدقاء واشنطن، أعلن كينيدي عن معارضة الولايات المتحدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في أي مكان من الشرق الأوسط(٦٦). جاء البيان الذي صدر في هذا الشأن واسعاً بما يكفي لتغطية النزاعات العربية البينية، فضلاً عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي:

«في حالة وقوع عدوان، أو التحضير لوقوعه، سواءً كان مباشراً أو غير مباشر، فإننا سنؤيد اتخاذ إجراءات مناسبة في الأمم المتحدة ونتبنى أساليب أخرى للعمل من جانبنا لمنع وقوع عدوان كهذا أو لإيقافه»(٦٧).

كان هذا آخر بيان رئيسي يصدره كينيدي عن الشرق الأوسط. أما قضية اللاجئين، فكانت قد تراجعت أصلاً عن موقعها في اهتمامات الرئيس.

ثانياً: إدارة الرئيس جونسون

ازدهرت الصداقة الأمريكية ـ الاسرائيلية في عهد لندون جونسون. إن الرئيس القادم من تكساس والمتعاطف شخصياً مع إسرائيل، كان محاطاً بدعاة أقوياء يدعون إلى هذه الصداقة وإلى المصالح الاسرائيلية، ومن بين هؤلاء ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ، ومساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية يوجين روستو، وكاتب خطب الرئيس ومستشاره جون روش. وكان كل من سفير إسرائيل أفرام هارمان والوزير المفوض في السفارة إفرايم إفرون يتمتع بإذن للدخول بسهولة إلى البيت الأبيض كما يتمتع بصداقة شخصية

---

(٦٥) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 109

(٦٦) جاء التصريح في مؤتمر صحفي في أيار/مايو ١٩٦٣. Richard P. Stebbins, ed., *Documents on American Foreign Relations, 1963* (New York: Harper and Row, 1964), p. 268.

(٦٧) المصدر نفسه. انظر أيضاً: John C. Campbell, «American Efforts for Peace,» in: Malcolm H. Kerr, ed., *The Elusive Peace in the Middle East* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1975), p. 281.

مع رئيس الجمهورية(٦٨).

لم يظهر جونسون إلا قليلاً من الاهتمام بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي القضية التي كانت تعني كثيراً لسلفه. والواقع أن الموقف الاسرائيلي بشأن تلك المسألة قد أضحى مقبولاً في الولايات المتحدة إلى حدٍ أنه شكل جزءاً من منهاج الحزب الديمقراطي الذي انتخب على أساسه جونسون في عام ١٩٦٤. وقد وعد هذا المنهاج «بتشجيع إعادة توطين اللاجئين العرب في الأراضي التي يتوفر فيها المجال والفرص»(٦٩). لقد دفنت قضية اللاجئين من حيث الأغراض العملية كافة. أما الأهم من ذلك، فقد كان التحيّز القوي ضد الناصرية، وبالتالي ضد العرب الذي تغلغل في الخطاب السياسي في الولايات المتحدة في أواسط الستينيات سواءً في الكونغرس أو في السلطة التنفيذية(٧٠). كان التعاطف مع إسرائيل أحد أسباب هذا التحيّز، فضلاً عن تدهور العلاقات بين مصر من جهة، والولايات المتحدة وأصدقائها في العالم العربي من جهة أخرى. ثمة عامل آخر أصعب أمراً في تحديده، وهو وضع الولايات المتحدة بصفتها دولة عظمى تواجه مشاعر قومية في العالم الثالث، وهو العالم الذي كان يحظى في تلك المرحلة بدعم قوي من الدول الشيوعية. وكان العالم العربي إحدى ساحات هذه المواجهة، وفييتنام إحدى ساحاتها الأخرى. وقد خلق هذا عقلية حصار تتحول بسهولة إلى استهجان لحركات العالم الثالث كحركة القومية العربية التي نادى بها الرئيس عبد الناصر. وكان ثمة نفور قوي من هذه المشاعر القومية الجازمة حتى في أوساط الجماعات الأمريكية التي كان لها تحفظات بشأن التورط العسكري الأمريكي المباشر في فييتنام. لقد أخذ الشعور الناهض للعرب في الولايات المتحدة يتغذى بسهولة على رواسب كثيرة من الكراهية الثقافية نحو العرب والمسلمين، وقام مؤيدو إسرائيل بالعمل على ترعرع هذا الشعور، وذلك بتصوير الدولة اليهودية باستمرار على صورة مخفر أمامي للروح الغربية المتحضرة وهو محاط بغرباء معادين.

---

(٦٨) Donald Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984), pp. 110-111, and Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, pp. 128-129.

(٦٩) نقلاً عن: Michael E. Jansen, *The United States and the Palestinian People*, Monograph Series; no. 23 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970), p. 156.

(٧٠) Neff, Ibid., pp. 102-103, and Lucius D. Battle, Oral History, 14 November 1968, LBJL.

من الحسابات الرصينة التي كانت تدخل في حساب جونسون في تأييده إسرائيل وجود شعور بأن سياسة التأييد هذه ستساعد على الفوز بتأييد الأمريكيين اليهود، وهؤلاء هم من أنشط الجماعات في الحزب الديمقراطي، ولا سيما في فصيله المناهض للحرب(٧١). وبعد الانتصار العسكري الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ صارت الفروع الأخرى من الحكومة، وخصوصاً البنتاغون، تهتم اهتماماً أكبر بالتعاون مع الإسرائيليين للاستفادة من خبرتهم في مقاتلة الأسلحة السوفياتية(٧٢).

إن حكاية التأييد العسكري الأمريكي المتنامي لإسرائيل، ودور هذا التأييد قبل حرب ١٩٦٧ وبعدها، تخرج عن نطاق هذه الدراسة(٧٣). غير أن أبرز ما فيها هو العمى الذي أصاب إدارة جونسون، بقدر ما يمكن معرفته من السجلات التي سمح بالاطلاع عليها حتى هذا التاريخ، في رؤية العامل الحاسم الذي ميّز سياسات المنطقة في أواسط الستينيات، ألا وهو ميلاد النشاط الفلسطيني المنظم. كان هذا النشاط هو الذي قلب رأساً على عقب ذلك الشعور الطاغي بالرضا المستكن في المنطقة، وأشعل فتيل التوترات التي كانت كامنة في الصراع العربي - الاسرائيلي. إن وصف التطورات التي أدت إلى نشوب حرب ١٩٦٧ الوارد في ما كتبته وزارة الخارجية الأمريكية، والذي جرى الاقتباس منه أعلاه، لا يعكس أي فهم عميق لظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية.

كان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية قد تم بموجب قرار صدر عن اجتماع قمة لجامعة الدول العربية في عام ١٩٦٤، ولعل هذا قد أسهم في هذه الغفلة التي أصابت واشنطن. وقد نظرت إدارة جونسون إلى منظمة التحرير في تلك المرحلة المبكرة بصفتها هيئة وظيفية، وأداة من أدوات الدبلوماسية المصرية، ومتنفساً للخطب الفارغة(٧٤). بيد أن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أطلق سلسلة من الأحداث التي إن لم تكن قد أدت مباشرةً إلى حرب ١٩٦٧، فإنها ساعدت على الأقل في تهيئة المسرح لذلك الصراع. وكان تأسيس المنظمة هو الذي عجل تحرك فتح نحو عمل عسكري ضد إسرائيل(٧٥). فقد شعر ياسر عرفات بالقلق من

---

(٧١) Neff, Ibid., pp. 83-85, 169 and 328.

(٧٢) Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*, p. 127.

(٧٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٦٥، و Neff, Ibid., passim.

(٧٤) Battle interview, 3 October 1989.

(٧٥) Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), p. 168.

احتمال تحويل تأييد الفلسطينيين نحوها، وهو التأييد الذي كان عرفات يرجو الفوز به من أجل شبكته الناشئة التي تضم عدداً من الناشطين، الأمر الذي يضع قضية فلسطين تحت رحمة الساسة العرب بشكل متجدد. وبعد الانقلاب السوري الذي وقع في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، وجاء بالجناح المتشدد لحزب البعث إلى السلطة، اشتدت الخصومة المصرية ـ السورية وصار تأييد القضية الفلسطينية إحدى ساحاتها كالعادة. لقد سمحت سوريا للفدائيين الفلسطينيين بالعمل من أراضيها وسخرت من عبد الناصر لعجزه عن وقف الأعمال الانتقامية الاسرائيلية. ومع أن موشي دايان، الذي كان وزيراً للدفاع في إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، نفى أن يكون نشاط الفدائيين الفلسطينيين سبباً من أسباب الحرب، فإن ذلك النشاط كان كذلك بالمعنى الحقيقي[٧٦].

كانت الإدارة الأمريكية غافلة عن كل هذا، ومركزة اهتمامها على الجانب الآخر الحقيقي جداً والحافل بالأخطار جداً، وهو جانب التوترات المتزايدة المتمثل بالمواجهة الاسرائيلية ـ المصرية. كان كل ما فعلته الإدارة المذكورة هو أن تشير بضبط النفس على حكومة إسرائيل بصدد نشاط الفلسطينيين قبيل الحرب. ففي اجتماع عقد في واشنطن بين إفرون وروجر ديفيز، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، في العاشر من أيار/مايو ١٩٦٧، قام ديفيز بتذكير إفرون بأهمية الاستقرار وأهمية استمرار التوجه نحو الغرب في لبنان والأردن[٧٧]. وفي الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٧ كتب جونسون إلى كوسيغين رئيس الوزراء السوفياتي يسأله التعاون في احتواء الأزمة الآخذة بالظهور في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق السيطرة على أولئك «العناصر المتمركزة في سوريا» التي كانت تسهم في التوترات[٧٨]. في ذلك الوقت، كان الأمر قد فات أوانه كثيراً.

خلقت حرب ١٩٦٧ وضعاً قائماً جديداً في المنطقة، وهو وضع لم تعارضه إدارة جونسون. كان الاحتلال الاسرائيلي لأراضٍ إضافية نقطة مساومة جديدة توازن بها إسرائيل المطلب العربي القديم الخاص بتعديل حدود ١٩٤٨. وصارت الولايات المتحدة الآن هي الطرف الذي ينادي بتسوية شاملة وسلام دائم

---

(٧٦) تصريح دايان نقلاً عن: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1989, ©1988), p. 128.

(٧٧) Department of State to Tel Aviv Embassy, 10 May 1967, Telegram 191818, LBJL.

(٧٨) Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East*, pp. 113-114.

لإسرائيل، إنما لقاء تعديل حدود ١٩٦٧ الجديدة. كان هذا هو الموقف الذي صرح به جونسون في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقد أُدخل في ما بعد في قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)[٧٩]. لم يحظ الفلسطينيون باهتمام كبير في هذه الجهود، وكانوا يخاطبون كمجرد لاجئين. وكان هذا، في ظل الظروف القائمة، خطأ جسيماً في قراءة الوقائع الجديدة في المنطقة.

ظل موقف الولايات المتحدة بشأن اللاجئين كما كان عليه قبل ١٩٦٧ (لم تحظ القضية بأسرها في أيام فيتنام إلا بالقليل جداً من الاهتمام). وفي أيام إدارة جونسون الأخيرة قام دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية بمبادرة لا يعرف عنها كثيراً، وأعاد فيها طرح ذلك الموقف: إما عودة اللاجئين أو إعادة توطينهم. وجرى تقديم مقترحات راسك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ إلى كل من وزير الخارجية المصري محمود رياض ونظيره الاسرائيلي أبا إيبان، خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في التاريخ المذكور. كان الغرض من المبادرة الأمريكية الجديدة إعطاء دفعة لبعثة غونار يارنغ المتوقفة، وكانت بعثة ترعاها الأمم المتحدة[٨٠]. وقد تضمنت المقترحات الأمريكية دعماً من أجل انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء وبسط السيادة المصرية عليها (بلا أي ذكر للأراضي المحتلة الأخرى على ما يظهر)، وذلك لقاء توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، على أن ترابط الأمم المتحدة في شرم الشيخ على نحوٍ دائم، مع حرية الملاحة في مضائق تيران وفي قنال السويس للسفن التابعة للأمم كافة، ومن ضمنها إسرائيل. واقترحت المبادرة كذلك إجراء تحرك نحو حل مشكلة اللاجئين بالسماح لهم بإبداء آرائهم، وهل يفضلون العودة أم إعادة التوطين[٨١]. وطلبت مصر أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية كلها التي احتلت في عام ١٩٦٧، في حين لم ترفض المبادرة الأمريكية. ولم يقبل الجواب الاسرائيلي بفكرة الالتزام بالانسحاب من أي أرض محتلة معينة بالذات، وإنما يجري الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها من خلال المفاوضات، على أن تعالج مشكلة اللاجئين من خلال مؤتمر دولي، وبهذا تنفي

---

(٧٩) حول تصريح جونسون، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٧، و Campbell, «American Efforts for Peace,» p. 284.

(٨٠) كان غونار يارنغ، وهو دبلوماسي سويدي، قد عيّن ممثلاً خاصاً للسكرتير العام للأمم المتحدة عن مسألة الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. لم تثمر جهوده للتوصل إلى اتفاق بين دول المنطقة عن طرق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

(٨١) Campbell, Ibid., pp. 286-287.

إسرائيل أن المشكلة هي مسؤوليتها وحدها[٨٢].

إذا أراد المرء أن يبني حكمه على التصريحات الرسمية والسجلات المكتوبة وحدها، فإنه قد يستنتج أن موقف الولايات المتحدة بشأن قضية الفلسطينيين في نهاية إدارة جونسون هو ذاته كما كان عليه حين تولى الرئيس كينيدي السلطة. إن الفقرة (١١) من القرار رقم (١٩٤) كانت الأساس لقرارٍ ما. غير أن الكثير من الأمور قد تغيرت في المنطقة، وهذه من شأنها أن تجعل ما ورد في الفقرة المذكورة شيئاً مضلِّلاً. لقد أضحى الفلسطينيون قوة نامية في السياسة الاقليمية. وتغيّر توزيعهم السكاني بإضافة اللاجئين الذين هجّرتهم حرب ١٩٦٧. وتنقلت الولاية على مساحة كبيرة من الأرض المقترحة، إما للعودة أو لإعادة التوطين، وذلك باحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. وفوق كل هذا وذاك، نجد أن فكرة تحقيق أمة فلسطينية فكرة آخذة بالتكوين، لذا تكون من الأمور الخارجة عن الصدد أية محاولة لحل المشكلة بمعاملة الفلسطينيين كلاجئين بدلاً من معاملتهم كشعب ذي مطامح وطنية يفصح عنها بوضوح. أما التغيير الأهم والمؤسف، فهو الذي جرى في طبيعة العلاقة الأمريكية ـ الفلسطينية. كانت هذه العلاقة في عام ١٩٦٠ علاقة حيادية إلى حدٍ كبير، لسبب بسيط هو عدم وجود هيكل سياسي يمثل الفلسطينيين. وحدث في السنوات التالية أن تطورت العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، فسارت إلى الأمام كثيراً. وعندما طوّر الفلسطينيون لأنفسهم أخيراً ذلك الهيكل الضروري، وجدوا أنفسهم هم والولايات المتحدة على جانبين متعارضين. والمفارقة هنا هي أن الموقف الأمريكي بشأن الفلسطينيين ظل رسمياً يقضي بأن لهم الحق في العودة على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤). لذا فإن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، والموقف الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، هما أقرب أحدهما إلى الآخر مما يظنه الكثيرون.

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

الفصل السادس

سياسة نيكسون في الشرق الأوسط: من التوازن إلى التحيّز

دونالد نِفْ

جاء ريتشارد نيكسون إلى السلطة في عام ١٩٦٩ أقل حملاً لأثقال الاعتماد على مؤيدي إسرائيل، وأكثر تخففاً من أعباء الأفكار الخاطئة عن الشرق الأوسط من أي رئيس آخر منذ أيزنهاور. وقد كان نائباً للرئيس خلال الصدمة التي أحدثتها أزمة السويس في عام ١٩٥٦، وهي فترة حفلت بتوترات تفوق العادة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل وأنصارها الأمريكيين[١]. وواجه نيكسون كذلك شخصياً غضب الجماعات اليهودية وتأثيرها السياسي على مدى سنين حين كان يوفد إليها ليوضح سياسات أيزنهاور، إذ كان يساء فهمها على نطاق واسع فتعتبر

---

(١) بيد أن نيكسون لم يظهر حتى في سنواته الأخيرة أية إشارة تدل على أنه كان يفهم بأي شكل من الأشكال البطولة التي تصرف بمقتضاها أيزنهاور في أزمة السويس، أو أنه كان لديه أي فهم للأزمة وما وراءها. يكتب نيكسون في مذكراته (ص ١٧٩) قائلاً: «حين أنظر إلى الماضي أعتقد أن عملنا كان خطأً جسيماً... غالباً ما شعرت أنه لولا نشوء أزمة السويس خلال احتدام حملة الرئاسة الانتخابية لكنا اتخذنا قراراً مختلفاً». إن نيكسون يوحي كأن أيزنهاور اختار الطريق السهل، في حين كان ذلك الطريق في واقع الأمر أصعب الطرق على الاطلاق من حيث تنفير الناخبين والأصدقاء التقليديين. وبسبب وقت الأزمة بالذات ـ في أواسط الحملة الرئاسية لسنة ١٩٥٦ ـ غدا موقف أيزنهاور أكثر شجاعة حتى من الموقف بذاته بصرف النظر عن توقيته. لقد وقف بوجه مؤيدي إسرائيل الأمريكيين وبوجه أصدقاء بريطانيا وفرنسا المصارحين بصداقتهم وعزم على اتخاذ سياسة أمريكية مستقلة وحكيمة. ليس من المحتمل أن أيزنهاور كان سيتخذ عملاً مختلفاً آخر في أي وقت آخر. هذا ولم يفهم هنري كيسنجر أزمة السويس بأفضل مما فهمها نيكسون. إنه هو كذلك ظن أن أيزنهاور كان يعزف اللحن «للجالسين في شرفة المسرح»، وأن الأزمة «قد أسيئت إدارتها»؛ انظر:
Henry Alfred Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1976), p. 347.

سياسات مناهضة لإسرائيل(٢). كان نيكسون أيضاً قد تجول في الشرق الأوسط، فتعرف إلى بعض زعماء المنطقة.

ونتيجة لكل هذا، تولى نيكسون الرئاسة وهو على اطلاع على مشاكل الشرق الأوسط وعلى مضاعفاتها الداخلية أفضل من اطلاع أي رئيس من الرؤساء الذين سبقوه، ولو أنه كان على جهل كبير بالجانب الفلسطيني من الصراع. والواقع أنه، في كل ما كتبه من كتب المذكرات، لم يشر ولا مرةً واحدة إلى الفلسطينيين. كان كل ما فعله هو إشارة إلى «الفدائيين الفلسطينيين» بالصيغة المكرورة المعتادة. غير أن هذا لم يكن في عام ١٩٦٩ أمراً شاذاً. لم يكن معظم الأمريكيين يعرفون عن التجربة الفلسطينية إلا الشيء القليل.

والأكثر طرافةً هو أن نيكسون، على خلاف ترومان أو كينيدي أو جونسون من قبله، لم يكن يدين بديون سياسية لأنصار إسرائيل المحليين الأقوياء. إنه لم يحظ إلا بـ ١٥ بالمئة فقط من أصوات اليهود في انتخابات ١٩٦٨، وكان يدرك كل الإدراك أن الناخبين اليهود بصفة عامة لم يكونوا يثقون به. كان اليهود، سواءً في إسرائيل أو في الولايات المتحدة، يعتقدون أن نيكسون لا يضمر لهم وداً - بل يعتقدون أنه كان مناهضاً للسامية(٣). يضاف إلى هذا أن اليهود في ذلك الوقت

---

(٢) انظر مثلاً: *New York Times*, 20/10/1954.

(٣) كان كيسنجر يكرر القول، خارج مسامع نيكسون بأن «الرجل مناهض للسامية»، وإن كان أكثر دبلوماسية في مذكراته؛ انظر: Bob Woodward and Carl Bernstein, *The Final Days* (New York: Avon Books, 1976), p. 169, and Henry Alfred Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), pp. 202-203.

هذا وحتى مؤمن صادق مثل وليم سافاير، وهو كبير كتّاب خطب نيكسون مدة تناهز سبع سنوات ومن المعجبين به، توصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن التهم بمناهضة السامية كانت «كذلك على ما يبدو» - أي صحيحة. انظر: William L. Safire, *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1975), p. 577.

مع هذا فإن الأدلة المتاحة لا تدعم مثل هذه التهمة، وهي تستند عادةً إلى لغة نيكسون المفرطة في شدتها لا إلى أعماله الفعلية. كان نيكسون سياسياً مدى عمره وهو لم يكن فقط يتذكر الأعداء القدامى بل يفكر أيضاً بالناخبين من حيث هم كتل. وكان يميل، من دون احتراز، إلى التعبير عن إحباطاته ومشاعره العدائية ضد جماعات سياسية. وهكذا فإنه لعن علناً الجماعات كلها تقريباً في أمريكا: وسائل الاعلام، البيروقراطيين، رجال القانون، اليساريين، الفنانين، المؤسسة الشمالية الشرقية [أي الجماعات المتنفذة في الولايات الأمريكية في الشمال الشرقي]، وأطلق عليها كلمات بذيئة، فضلاً عن الكاثوليكيين واليهود والطليان وغيرهم من أية مجموعة سياسية يواجهها السياسي يوماً؛ انظر: Woodward and Bernstein, *The Final Days*, pp. 169-170.

ثمة إجماع على أن أعمال نيكسون لا تنطوي على تحامل تجاه اليهود. وقد كان في داخل إدارته عدد =

كانوا على العموم يصوتون لصالح قضايا ليبرالية ويعارضون سياسات نيكسون الجمهورية المحافظة. وكانت النتيجة، كما كتب هنري كيسنجر، مستشاره الأول في مجلس الأمن القومي، أن نيكسون «اعتبر نفسه أقل التزاماً تجاه الناخبين اليهود من أي رئيس آخر سبقه، كما كان تواقاً لإظهار تحصنه ضد ضغوطهم»(٤).

وواقع الأمر أن ريتشارد نيكسون أبدى في مستهل رئاسته ما يدل تماماً على أنه كان يرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ وإنْ ليس الجانب الفلسطيني منه ـ في إطار واضح نسبياً، كما كان عازماً على حسمه من دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو إسرائيل في أمريكا. ففي رأيه كانت المشكلة الأولى في عام ١٩٦٩ ـ والعائق الأساسي بوجه السلام ـ تتمثل في أن إسرائيل قد أضحت عنيدة بعد انتصارها المذهل في عام ١٩٦٧. وكان نيكسون قد زار إسرائيل بعد اكتساحها في حزيران/يونيو لأراضٍ في مصر والأردن وسوريا وسجل في مذكراته يقول:

«لقد أعجبتني شجاعة الزعماء الاسرائيليين والشعب الاسرائيلي وصلابتهما. لكنّ ما أقلقني هو أن انتصارهم السريع والساحق على العرب [في عام ١٩٦٧] قد خلق شعوراً بثقة تتجاوز الحدود بشأن قدرتهم على كسب أي حرب في المستقبل، وموقفاً يتسم بالعناد التام تجاه التوصل عن طريق المفاوضات إلى أي اتفاق سلام يتضمن إعادة أي جزء من الأراضي التي احتلوها. إن انتصارهم كان عظيماً أكثر من اللازم. لقد ترك رواسب من الكراهية لدى جيرانهم بحيث إنني شعرت أن

= منهم ـ كان من أبرزهم في البيت الأبيض كيسنجر وسافاير والمستشارون آرثر بيرنز وإد ديفيد وليونارد غارمنت ـ كما أنه لم يكن يظهر في علاقاته الشخصية مع اليهود تحرّجاً. يقول سافاير وهو يروي ذكرياته «إن نيكسون كان يتعامل مع اليهود العديدين نسبياً حواليه [في الإدارة] من دون أن يظهر تحسساً تجاههم بأنهم يهود. إن كون المرء يهودياً في البيت الأبيض في إدارة نيكسون لم يكن ليزيد أو ينقص منه». انظر: Safire, *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House,* p. 577.

ولعل القراءة الأدق ذات الحنكة لما يحتمل أن تكون عليه مواقف نيكسون الحقيقية هي التي جاءت على لسان آرثر بيرنز، الذي تعامل معه منذ أيام إدارة أيزنهاور. بيرنز يشك بأن نيكسون كان مناهضاً للسامية. لكنه يعتقد بوجود خصال عميقة من التحامل في الرجل. يرى بيرنز أن هذه الخصال تعكس عدم احترام نيكسون بشكل عام للبشرية عموماً ـ وليس لأي جماعة تحديداً. Woodward and Bernstein, *The Final Days,* p. 170. وربما يكون من الأمور الكشافة بشأن موقف نيكسون نحو اليهود حقيقة واحدة بارزة، وهي أن هؤلاء أظهروا في مناسبات كثيرة جداً أنهم لم يكونوا، طوال رحلته نحو الوصول إلى البيت الأبيض يكنون وداً له، مع ذلك فإن هذا لم يثنه عن تعيينهم في مراكز رفيعة.

(٤) انظر: Kissinger, *White House Years,* pp. 559-564, and Richard M. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Filmways, 1978), p. 481.

ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى حربٍ أخرى، ولا سيما إذا زاد الروس من مساعداتهم العسكرية لزبائنهم العرب المهزومين»[٥].

إن هذا الكلام يعكس إدراكاً يحيط بالبعد العربي للنزاع، إن لم يكن بالعنصر الفلسطيني منه. ولا تترك مذكرات نيكسون مجالاً للشك بأنه كان يعتبر الإدارات السابقة ـ باستثناء إدارة أيزنهاور ـ مناصرة لإسرائيل للغاية، ومعرّضة للغاية للتراجع بوجه الضغوط السياسية من المؤيدين المحليين لإسرائيل. كتب يقول:

«كان من المشاكل الرئيسية التي واجهتها... الموقف الذي لا يتزحزح والقصير النظر الذي يتمسك به أنصار إسرائيل في قطاعات كبيرة ومتنفذة من الجالية اليهودية الأمريكية، وفي الكونغرس ووسائل الإعلام والأوساط الفكرية والثقافية. كان هذا الموقف قد أضحى في ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية منغرساً بدرجة من العمق، بحيث صار الكثيرون يحسبون من هو غير مناصر لإسرائيل مناهضاً لها، لا بل مناهضاً للسامية. لقد حاولت أن أقنعهم أن هذا ليس هو الوضع فلم أحرز نجاحاً»[٦].

من الواضح أن نيكسون، بصفته رئيساً للجمهورية، لم يكن فقط مدركاً أشد الإدراك ذلك المثلث المتواشج الذي نما بالتلاقح بين إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين والبيت الأبيض، وإنما كان عازماً كذلك أن يسير في طريق خاص به. لقد أقدم على إشعار درامي بهذه الاستقلالية في البيت الأبيض، وذلك بانتهاجه قبيل تنصيبه نهجاً سياسياً يتسم بالشفافية كان مثيله معهوداً في العاصمة واشنطن، إذ أرسل مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لـ «دراسة المشكلة». كان الغرض الحقيقي إطلاق بالون تجريبي ليرى كيف سيكون عليه إجراء التغيير في السياسة من جدال خلافي، وإشعار المعنيين أن هذا التغيير قادم. لقد وقع اختيار نيكسون على الحاكم السابق لولاية بنسلفانيا وليام سكرانتون، وهو سياسي لم تكن له اهتمامات خاصة بالمنطقة، للقيام بالبعثة التي سبقت التنصيب وتولي سدة الرئاسة. ولم تكن مفاجأة للرئيس المنتخب حين أرسل سكرانتون تقريراً في كانون الأول/ ديسمبر يفيد بأنه توصل إلى نتيجة خلاصتها أن السياسة الأمريكية ينبغي أن تكون «أكثر توازناً» وذلك لحماية المصالح القومية الأمريكية. هذا وقال مبعوث نيكسون ان أمريكا تعتبر في طول المنطقة وعرضها دولة ترعى فقط إسرائيل وأمنها[٧].

(٥) Nixon, Ibid., p. 283.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٨١.

(٧) *New York Times*: 10-14/12/1985.

كان متوقعاً أن يتوصل سكرانتون إلى هذه النتيجة، تماماً كما كان متوقعاً أيضاً قيام الضجة التي أثارتها ملاحظته، فعمّ الضجيج في إسرائيل، وفي أوساط اليهود الأمريكيين الذين اعتبروا مثل هذا الموقف «الأكثر توازناً» موقفاً مناهضاً لإسرائيل، لا بل برهاناً على مناهضة السامية. كانت بعثة سكرانتون أول تلميح علني فضفاض بأن رئيس الجمهورية الجديد عازم على ممارسة سياسة أكثر توازناً في الشرق الأوسط. وقد تأيد هذا الاستشفاف سريعاً بعد بضعة أيام عندما لم يتبرأ نيكسون صراحةً من ملاحظات سكرانتون مكتفياً بالإيعاز إلى سكرتيره الصحفي أن يقول «إن ملاحظات سكرانتون هي ليست ملاحظات نيكسون»(٨). وتأكدت تلك الملاحظات حين كررها سكرانتون علناً أمام وسائل الإعلام بعد اجتماعه شخصياً بنيكسون(٩).

أما بالنسبة إلى البسطاء الساذجين الذين ظلوا في شك من موقف نيكسون، فقد قال رئيس الجمهورية الجديد في أول مؤتمر صحفي رئاسي عقده في ٢٧ كانون الثاني/يناير ما يلي:

«أعتقد أننا بحاجة إلى مبادرات جديدة وإلى زعامة جديدة من جانب الولايات المتحدة، وذلك لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط. وأنا أعتبره برميل بارود، متفجر للغاية. وهو بحاجة إلى نزع فتيله. إني مفتوح لأي اقتراح من شأنه التهدئة والتقليل من إمكانية وقوع انفجار آخر، ذلك أن الانفجار الجديد في الشرق الأوسط يمكن، في ظني، أن يشمل بسهولة مواجهة بين الدول النووية، وهي ما نريد أن نتجنبها»(١٠).

صدرت عن نيكسون في تلك الأيام ملاحظات شخصية تؤكد عزمه على انتهاج سبيل جديد. فقد ذكر هنري كيسنجر في مذكراته «أن رئيس الجمهورية كان مقتنعاً أن معظم زعماء الجالية اليهودية كانوا قد عارضوه طوال حياته السياسية. وكان يقول على سبيل الفكاهة إن النسبة المئوية الصغيرة من اليهود الذين صوتوا له لا بد من أنهم كانوا من الجنون بحيث كان من المحتمل أن يقفوا إلى جانبه حتى إذا انقلب على إسرائيل. وكان يجد متعة في أن يقول لمساعديه وزائريه إن «اللوبي

(٨) *New York Times*, 12/12/1985, and *Facts on File, 1968*, vol. 28, p. 529.

(٩) *New York Times*, 14/12/1985.

(١٠) William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), p. 82.

اليهودي، لا تأثير له فيه»[11]. ويتضح موقف نيكسون أيضاً تجاه ملاحظات سكرانتون من مذكرة كتبها إلى كيسنجر قال فيها: «(التوازن) هو السياسة الصحيحة»[12]، كما أن حسّه بالاستقلال يظهر في قوله: «إننا لا نستطيع أن ندع يهود أمريكا يملون السياسة»[13]. إن البرهان لقاطع، سواءً بالاستناد إلى شهادة نيكسون ذاته أو إلى تعليقاته العلنية وأفعاله الصريحة، أو إلى ملاحظات المحيطين به، بأنه استهل منصبه عازماً على انتهاج سبيل في الشرق الأوسط أقل تحيزاً وأكثر توازناً.

بعد ست سنوات من هذا التاريخ، حين اضطر نيكسون إلى الاستقالة من منصبه، تظهر السجلات نتيجة مختلفة بشكل مذهل. لقد أمسى نيكسون أكثر الرؤساء مناصرةً لإسرائيل حتى ذلك الوقت. فقد رفع من حجم المساعدات، الاقتصادية منها والعسكرية، المقدمة إلى إسرائيل إلى مستويات لم تكن متصورة في السابق. وجعل أمريكا تصطف دبلوماسياً في صف إسرائيل على نحوٍ لم يسبق له مثيل، حتى إلى درجة الاسفاف في استخدام الفيتو الأمريكي في الأمم المتحدة، وذلك باستعماله مراراً وتكراراً لحماية إسرائيل[14]. لقد أضحى في النهاية حامياً لإسرائيل وجعل من أمريكا الصديقة الأعتى والأقوى لإسرائيل في الساحة الدولية، أكثر من أي وقتٍ مضى.

كيف يفسر هذا التطور الاستثنائي من رجل دولة رصين النظرات إلى رجل متحزب عاطفي، هذا الانتقال غير الطبيعي من الموضوعية إلى الاحتضان، من التوازن إلى التحيز؟ أعتقد أن من الممكن العثور على الجواب في أربعة أمور متشابكة: غلطة نيكسون في اختيار رجلين غير متوافقين، أحدهما وزيراً لخارجيته

---

(11) Kissinger, *White House Years*, p. 564.

(12) المصدر نفسه، ص ٥٦٣.

(13) Seymour M. Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983), p. 214.

(14) جاء قرار النقض الأول الذي اتخذته الولايات المتحدة لحماية اسرائيل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، عندما صوتت ضد قرار مجلس الأمن الذي يدين الهجمات الاسرائيلية داخل لبنان وسوريا. كانت نتيجة التصويت على ذلك القرار ١٣ إلى ١ مع واحد امتنع عن التصويت. كانت تلك هي المرة الثانية فقط منذ تأسيس الأمم المتحدة التي تلجأ فيها الولايات المتحدة إلى استخدام حقها في النقض (كانت المناسبة الأولى خلال إدارة نيكسون أيضاً، في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٠ بشأن روديسيا الجنوبية). وخلال السنوات الست عشرة التالية استخدمت الولايات المتحدة حق النقض أربع وعشرين مرة لحماية إسرائيل، وهي التي كانت محترسة في استخدامه. انظر: U. S. UN Mission, «List of Vetoes Cast in Public Meetings of the Security Council,» (4 August 1986).

والآخر مستشاراً لمجلسه للأمن القومي؛ وسوء قراءته المنافسة العالمية مع الاتحاد السوفياتي ونفوذه في الشرق الأوسط؛ وضعفه السياسي الناجم عن فضيحة ووترغيت؛ وتأثير كيسنجر وسياساته المناصرة لإسرائيل. إن كل أمرٍ من هذه الأمور أسهم بشاكلته في تخلي نيكسون عن نياته الأصلية الرامية إلى القيام بدور متوازن في الشرق الأوسط.

وبسوء حظٍ تاريخي جاءت هذه الأمور الأربعة كلها معاً بقوة مذهلة خلال الأيام الأخيرة من حرب ١٩٧٣ في الشرق الأوسط حين كانت رئاسة نيكسون تتهاوى من حوله. حدث هذا التضافر المنحوس عندما استجمع نيكسون شجاعته من أجل القيام بمحاولة مستميتة لإيجاد السلام، وهي المحاولة التي سنتحدث عنها مفصلاً في ما بعد. وستكون محاولته الأخيرة. لكنْ كان الرئيس عندئذٍ ضعيفاً للغاية وكيسنجر متغطرساً للغاية وقوياً للغاية وبحقٍ من حقوقه. كان كيسنجر، بصفته وزيراً لخارجية نيكسون يتجاهل عمداً تعليمات رئيسه القاضية بالعمل من أجل سلام مفروض. وكان نيكسون عالقاً في كيفية إنقاذ حياته السياسية بدرجة من التشابك لا يستطيع معها الخوض في مجادلات، ففُقدت فرصة ـ مهما كانت ضئيلة ـ من أجل تسوية متوازنة، وربما ضاعت إلى الأبد.

أولاً: خصام كيسنجر وروجرز

لتفحّص هذه المأساة، فلننظر أولاً في البيت الأبيض وكيف رتبه نيكسون ليطابق ما يريده بشكل فريد في بابه. لم يترك نيكسون منذ البداية أي شك بأنه هو الذي سيتخذ القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية، وأنه هو الذي سيكون وزير خارجية الإدارة الأساسي بالإضافة إلى رئاسته للجمهورية. وقد كتب في مذكراته يقول: «منذ أن استهلت إدارتي عملها... خططت لكي أدير السياسة الخارجية من البيت الأبيض»[١٥]. ولتحقيق هذه الغاية اختار نيكسون على عمد وزيراً ضعيفاً للخارجية، وقام بتحديد واجباته الجوهرية كل التحديد، وعزز إلى حدٍ كبير من قوة مجلس الأمن القومي كبديل في البيت الأبيض من وزارة الخارجية. وكان القصد من هذا المجلس القوي أن يزوده بالمشورة، بالاستقلال عن بيروقراطية الوزارة، ويقدم له خيارات متنوعة يكون بوسعه الإلمام بها، ثم يطلقها إلى حيز التنفيذ بصفتها خياراته الشخصية[١٦].

(١٥) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 340.

(١٦) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 73.

أُسند عمل الإشراف التام على مجلس الأمن القومي الذي بُثت فيه قوة جديدة إلى أستاذٍ من جامعة هارفارد مغمورٍ نسبياً هو هنري ألفريد كيسنجر. ومع أن كيسنجر كان قد كتب كتاباً ذا تأثير في عام ١٩٥٧ بعنوان **الأسلحة النووية والسياسة الخارجية** أكسبه انتباهاً في واشنطن، غير أن صعوده المفاجئ إلى ذلك المركز الرفيع كان مباغتة مذهلة. لم يكن هذا الرجل فقط مثقفاً يمثل تلك المجموعة الأكاديمية الكئيبة التي كان نيكسون يحتقرها علناً، وإنما كان أولاً وقبل كل شيء على صلة وثيقة بنلسون روكفلر. كانت العلاقة بين نيكسون وروكفلر الذي يجسّد تجسيداً قحاً المؤسسة الشمالية الممجوجة هي علاقة «نِمْس بأفعى» على حد قول كاتب الخطابات وليام سافاير[١٧]. لم يحدد سافاير من هو النمس ومن هو الأفعى، ولكن ما أراد أن يقوله كان واضحاً تماماً ـ ان الرجلين ما كانا من الأصدقاء الحميمين.

مع هذا، فإن كيسنجر، الرجل المحسوب على روكفلر، هو الذي أتى به نيكسون إلى البيت الأبيض، على الرغم من أن أحدهما لم يكن يعرف الآخر ولا يوجد لديه ما يدعوه إلى تبجيله. لقد كانا، تقليدياً، من الذين يشغلون أجزاء مختلفة من ألوان الطيف السياسي الجمهوري، ولكل منهما أصدقاء مختلفون، ووسطه المختلف الذي يتردد عليه. وكما لاحظ نيكسون في مذكراته: «لقد قمت بخياري باندفاع غير معهود». وقال إن السبب الأول الأساسي هو ما كنت أشعر به من «هاجس قوي بشأن هنري كيسنجر». أما ماذا كان ذلك الهاجس فهو ما لم يقله. لكنّ من الأمور التي رآها جديرة بالذكر أنهما بصفتهما فريقاً واحداً في البيت الأبيض فقد كوّنا خليطاً غير معهود طالما نجح في أداء العمل ـ «ابن البقال من بلدة ويتيار واللاجئ من ألمانيا الهتلرية، السياسي والأكاديمي... وقد عملت فوارقنا على جعل الشراكة تعمل جيداً»[١٨].

ثمة اعتبارات متعددة دعت إلى ذلك التعيين، ومنها اعتبارات عقلانية أساسية من جانب نيكسون، كالحقيقة التي مفادها أن كيسنجر كان محترماً ولكنه لم يكن معروفاً جيداً بحيث يسرق الأضواء من رئيس الجمهورية؛ كان من جملة اتفاقاتهما المبكرة أن يلتزم كيسنجر الخفاء، بحيث لا يتحدث حتى إلى الصحافة[١٩]. أما من

(١٧) Safire, *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House*, p. 28.

(١٨) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, pp. 340-341.

(١٩) Kissinger, *White House Years*, p. 15.

النواحي الجوهرية، فقد كان كيسنجر يشارك نيكسون في نظرته العالمية إلى الاتحاد السوفياتي، كما أن أفكارهما كانت متوافقة في أمور أخرى أيضاً، ومنها الظروف التي تقضي بأن تكون الأمة قوية لكي تكون ناجحة دبلوماسياً. كانت شخصية أحدهما تكمل الأخرى كذلك، إذ إن نيكسون يتصف باتباع الهاجس الغريزي وبالجزم، وكيسنجر يتصف بالتحليل والدقة الهادئة. وقبل هذا وذاك كان كيسنجر يتمتع بالطاقة الفكرية والجسدية معاً، فهو يستطيع إذاً أن يبث الحيوية في مجلس الأمن القومي، فيقدم إلى نيكسون من التفكير الجديد والبدائل المبدعة ما يرغب فيه. وأخيراً، وهو ليس اعتباراً تافهاً كما يبدو ظاهرياً، إن التعيين سيصيب مؤيدي روكفلر بالصدمة، ويغيظ زملاء كيسنجر في هارفارد، ويذهل وسائل الإعلام. إن القدرة على إثارة الدهشة وعلى الادعاء هي من القوى التي تثير البهجة في نفوس رؤساء الجمهورية، في الغالب. وقد أقر كيسنجر في مذكراته قائلاً: «فهمت في ما بعد أن من الأمور التي استهوت نيكسون بي هو أن تعييني سيظهر قدرته على اختيار مثقف من هارفارد؛ وأما كوني قادماً من حاشية روكفلر فقد جعل الأمر أكثر إثارةً للاهتمام»[٢٠].

في تلك الأيام الأولى، وقبل أن تتقحّم الأحداث التي لم تكن مطلوبة، كان نيكسون أصلاً قد صاغ بعناية استراتيجيا معينة وهيكلاً معيناً لتحقيق أهدافه في السياسة الخارجية. لم تكن تلك الأهداف تشمل، من حيث الاستعجال، الشرق الأوسط. كان قلقاً بشأن ما في المنطقة من استعداد للانفجار ومصمماً على اتباع سياسة متوازنة فيها، ولكنْ كانت هناك مناطق أخرى تستدعي اهتمامه الشخصي لما كانت تنطوي عليه من أهمية مباشرة تفوق غيرها بكثير. كانت فييتنام في المقدمة، وهي عندئذٍ في سنتها الرابعة من التورط العسكري الأمريكي الكبير. ومع أن نيكسون «كان مصيباً في رؤية ذلك الأمر كمشكلة قصيرة الأجل، حيث إن من الواضح أن القوات الأمريكية لا يمكن أن تبقى في فييتنام إلى الأبد، لكن المسألة كانت مع ذلك ذات أسبقية أولى في الاستعجال. لقد كانت عدم شعبية الحرب تمزق أمريكا فتفرّق العوائل وتفتك كذلك بالنسيج الاجتماعي، وتستهلك طاقة الرئاسة وأجهزتها الخاصة بالأمن والسياسة الخارجية استهلاكاً كاملاً. كان من الضروري معالجة مسألة فييتنام فوراً. وكانت هناك مشاكل أخرى عميقة من حيث مضاعفاتها الطويلة الأمد، ومنها البلبلة في حلف الناتو وبروز اليابان كثاني قوة اقتصادية في العالم، كما أن في أول القائمة ذات المضاعفات العالمية الحقيقية ثمة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

تحديين عظيمين: الصين، ذلك العملاق الوسنان الذي جرى تجاهله على حساب مخاطر أمريكا ذاتها منذ تولي الشيوعيين الحكم في عام ١٩٤٩، والاتحاد السوفياتي، المكافئ النووي لأمريكا وخصمها في الحرب الباردة طوال العقدين الماضيين.

كانت هذه هي المشاكل العالمية العميقة التي قرر نيكسون مواجهتها من دون مساعدة من وزير للخارجية في جوهر أمورها. مع هذا فإن هذا القرار ترك نيكسون في فراغ: إنه لم يزل عليه أن يكون عنده وزيرٌ للخارجية، كما كان عليه أن يتخذ ما يلزم لكي لا ينفجر الشرق الأوسط. وجاء حل نيكسون لهذه الطوارئ بديعاً في طريقته المكيافيلية. وقد تجلى ذلك بتعيين وزير سيقنع بإشغال المركز الرفيع مجرداً من نفوذه التقليدي، أي عبارة عن رمز مستعد لتولي واجبات المنصب الشكلية كشؤون المراسم، في حين يمارس نيكسون سلطة ذلك المنصب. في الوقت عينه، كان لا بد من أن يكون الرجل وطنياً ذا شخصية تجعله مستعداً للتصدي لمهمة لا يحسد عليها أحد. وما من رئيس للجمهورية - بله وزير للخارجية - كانت له الشجاعة حقاً لمواجهتها كل المواجهة ومنازلتها كل المنازلة التي تقتضيها. كانت تلك هي مسألة البحث عن السلام في الشرق الأوسط، وهو هدف استعصى على المسؤولين الغربيين على مدى ما يقرب من قرن من الزمان.

وكان الرجل الذي اختاره نيكسون هو وليام روجرز، البالغ من العمر خمساً وخمسين سنة في ذلك الوقت، وهو صديق قديم لنيكسون، وإن لم يكن صديقاً مقرباً، من أيام إدارة أيزنهاور حين كان يتولى منصب وزير العدل(٢١). يعتبر روجرز، كما تجمع على ذلك التقارير كافة، رجلاً أبياً، مستقيم الأخلاق، محترماً، ومحامياً ناجحاً جداً للشركات الكبرى، وكان معتدلاً في لهجته ومحافظاً في ملبسه. كان وسيماً، شهماً، ومطمئناً لحاله من تقلبات الدنيا: أي أنه بكلمة واحدة: فرد من أفراد المؤسسة ذو منزلة طيبة. لكنه لم يكن مثقل الكاهل كثيراً بالطموح أو بالخيال، كما أنه لم يكن يلتزم بساعات العمل الطويلة التي أصبحت أسلوب البيت الأبيض منذ أيام كينيدي المحمومة النشاط(٢٢). وكان كائناً يحب الحياة الاجتماعية ويستمتع بزينات السلطة واهتمام وسائل الإعلام وهيبة المنصب الرفيع. ولم يكن فيه ذلك الجوع للمجد يتضور في أحشائه متحرّقاً كالذي كان يدفع كيسنجر وغيره

---

(٢١) Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, p. 33.

(٢٢) أشار عدد من مساعدي روجرز السابقين في مقابلات أجريت معهم إلى ما يمكن أن يوصف بلطف بعدم ميله إلى العمل ساعات طويلة، وان امتدح هؤلاء المساعدين استقامته.

للتصبب عرقاً سعياً وراء التفوق. هذا ولم تكن له أية خبرة في الشؤون الخارجية. والواقع أن من الممكن التكهن بثقة عالية أن بيل روجرز لم تكن لديه أبسط فكرة عن العسر المحيط بمشكلة الشرق الأوسط الشائكة. ومنذ البداية، وعلى حد قول سيمور هيرش، «اعتبره كيسنجر وأعوانه رجلاً غير مطلع، بل حتى سخيفاً، وجباناً، فاستغنوا عن وجوده»(٢٣).

كان ما عهد به نيكسون إلى روجرز أمراً فريداً في بابه. ففي حين يكون روجرز وزيراً للخارجية بالاسم فيترأس هيئة الموظفين الواسعة جداً التابعة لوزارة الخارجية، يكون نيكسون هو الذي يدير فعلياً الشؤون الخارجية للبلاد بمساعدة مجلس أمن قومي صغير برئاسة هنري كيسنجر. قال روجرز في ما بعد «أدركت أن [نيكسون] أراد أن يكون هو الذي يقود سياسته الخارجية ولا يريد أحداً آخر يشاركه في ذلك الدور»(٢٤). كان عمل روجرز، على حد قول نيكسون نفسه، يقتصر على تدجين «البيروقراطية المتمردة» في وزارة الخارجية، وعلى القيام بأعمال المراسم التي تأخذ كثيراً جداً من وقت الوزير(٢٥). وسيختص كذلك بمنطقة واحدة جوهرية: الشرق الأوسط.

كان هذا الترتيب، بالنسبة إلى رجل راسخ القدم وغير طموح كثيراً ترتيباً مثالياً على ما يظهر، وهو يأتي قبيل انتهاء حياته السياسية المتميزة. إنه سيقوم بخدمة بلاده مرة أخرى، وهي في هذه المرة في أرفع منصب في البلاد، في مهمة تغري بالحظوة بشرفٍ رفيع. إن أي رجل يسعه حسم المعضلة الملتهبة في الشرق الأوسط سيكون مكانه مضموناً في التاريخ. كان ذلك تحدياً قيماً، وهو في ظاهره لا يستعصي على الاقتحام. وسيكون تحت تصرف الوزير مصادر الوزارة بأسرها لكي تستخدم من أجل مشكلة منعزلة واحدة ـ وإن كانت مشكلة تشمل العالم العربي بأسره. لكنّ جهوده ستنصب بالأساس على مواجهة عناد إسرائيل وتصلبها، وهي بلد يبلغ تعداد سكانه نحو ثلاثة ملايين نسمة فقط، فضلاً عن أنها تعتمد كلياً على مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية وعلى شعورها الودي تجاهها. وأخيراً فإن لدى روجرز الكثير مما يستطيع توجيهه نحو المشكلة: الأمانة، الاستقامة، الموضوعية، والخبرة في أعمال الحكومة إن لم يكن في شؤون الشرق الأوسط.

لكنْ كان يعوزه أمران جوهريان: ثقة الاسرائيليين واحترام هنري كيسنجر،

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٥) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 339.

مستشار الأمن القومي الجديد الذي عينه نيكسون. لم يكن روجرز يعرف ذلك بعد.

وفي الوقت الذي عهد فيه نيكسون موضوع الشرق الأوسط إلى روجرز وحده، فإنه منع كيسنجر عمداً من مزاولة أي نفوذ في سياسة الشرق الأوسط. أوضح نيكسون هذا الترتيب الغريب بكونه ترتيباً عملياً للغاية ومن الممكن جداً وضعه موضع التطبيق: «لقد قمت بهذا لأنني من جهة شعرت أن خلفية كيسنجر اليهودية ستضعه في موضع غير مؤاتٍ خلال المفاوضات الأولية الحساسة المتعلقة بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية.» وأضاف نيكسون في تفسير قراره مخاطباً كيسنجر: «سيكون لدينا أنت وأنا أكثر مما يكفي معروضاً أمامنا لمعالجته، مثل فيتنام ومعاهدة سولت والسوفيات واليابان وأوروبا»[٢٦].

كان الدرب أمام وليام روجرز يبدو له مفتوحاً وواعداً. كان الرجل مطمئناً إلى الأمور كلها، فرئيس الجمهورية صديقه الشخصي ومهمته كوزير للخارجية محددة بدقة، فضلاً عن إنجازاته السابقة ومنزلته الاجتماعية ومنصبه الرفيع الجديد، لذلك لم يكن لديه من سببٍ يدعوه إلى الافتراض أن مهاجراً يهودياً يكدح في سرداب البيت الأبيض سيصبح غريمه الرهيب ويزيحه ذات يوم من منصبه. كان كيسنجر في ذلك الوقت يبلغ من العمر خمساً وأربعين سنة، قصير القامة، سميناً، غليظاً، نظارته الموحية بولع بالكتب تقف منحرفةً على أنفه، فتعطيه طابعاً مضللاً يشي بنسيان الأساتذة وإهمالهم واعتدالهم. لقد كان الرجل كل شيءٍ آخر إلا هذا. فكيسنجر لاذع اللسان، وكان بَرِماً، خبيثاً، وطموحاً على نحوٍ لا يعرف الكلل، يدفعه حب البروز للارتقاء بذاته، مع غطرسة فكرية كانت كثيرة حتى على جامعة هارفارد.

ومع أن كيسنجر كان ممنوعاً رسمياً من رسم سياسة الشرق الأوسط، ولكنْ لم تمض بضعة أشهر حتى أصبح هذا الأمر مجال المنازلة الأكبر لصداماته المتكررة مع روجرز. أما أن كيسنجر لم تكن لديه إلا معرفة قليلة (لكنْ تحيّزات قوية) بشأن المنطقة، فذلك لم يوقف تدخله. إنه لم يكن قد زار قط أي قطر عربي في الماضي، وكان قد ذهب إلى إسرائيل في زياراتٍ ثلاث قصيرة فقط خلال العقد السابق[٢٧].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٢٧) Kissinger, *White House Years*, p. 341,

وانظر ص ٣٤١ إلى ٣٤٧ من أجل خلاصة عن آرائه الضيقة الأفق في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد علق عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين ورجال الاستخبارات الأمريكية، في مقابلات أجريت معهم، على محدودية كيسنجر في معرفة أحوال المنطقة، ولا سيما الأقطار العربية فيها، وذلك في السنين الأولى.

كانت معرفته بشؤون الفلسطينيين قليلة أيضاً. فكان يتصور الصراع، شأنه في ذلك شأن نيكسون، على أنه يدور أساساً بين العرب والاسرائيليين، بين دولة ضد دولة في سياق الحرب الباردة. لم يكن سوء الفهم هذا رديئاً كليًا: ففي ذلك الوقت كانت تخيّم على المنطقة حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر، ويسود فيها دور الاتحاد السوفياتي في حماية الأجواء المصرية من هجمات الطائرات الاسرائيلية. في هذا الجو المحموم لم يكن مأزق الفلسطينيين ومظالمهم الملتهبة والخطيرة حتى لتسجل شيئاً في ذهن كيسنجر أو في أذهان المسؤولين في واشنطن. إن البرهان الوحيد في مذكرات كيسنجر على أنه كان واعياً بالفلسطينيين على الإطلاق يدل على أن ذلك الوعي لم يحدث إلا بعد أن اجتمع في لقاءٍ سري مع مستشار الأمن القومي لأنور السادات في شتاء عام ١٩٧٣، وذلك المستشار هو محمد حافظ اسماعيل. لم يظهر اسم الفلسطينيين في مذكرات كيسنجر قبل ذلك الاجتماع بالمستشار المذكور.

في آذار/مارس ١٩٧٣، أي بعد شهر من ذلك الاجتماع، كان كيسنجر يوجز الأحوال إلى مسؤول بريطاني، فأدخل الفلسطينيين في إيجازه ذاك بصفتهم جزءاً أساسياً من الصراع. أوضح للمسؤول أنه حتى بعد تسوية حدود إسرائيل مع الدول العربية المجاورة يبقى «النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل بشأن مستقبل فلسطين قائماً... واتضح [من حديثي مع اسماعيل] أن تسويةً ما سلمية إنما تعتمد في النهاية على الفلسطينيين ـ الذين ليس لديهم حافز لتسوية أي شيء»[٢٨].

كان هذا، بالنسبة إلى كيسنجر وغيره من المسؤولين الأمريكيين آنئذٍ، يمثل نظرة صائبة مهمة للغاية بشأن الصراع. لكنها أتت متأخرة جداً (شتاء ١٩٧٣) فلم تؤثر في السياسة قبل نشوب الحرب في خريف السنة ذاتها. أما بعد ذلك، وحتى لو أن كيسنجر كان يأخذ الفلسطينيين مأخذاً جدياً، فإنه كان مرتبطاً كل الارتباط عاطفياً وفكرياً بإسرائيل بحيث لا يسعه العمل بمقتضى مضاعفات الحالة.

في البداية، في عام ١٩٦٩، وحين كان كيسنجر لا يعرف إلا القليل بشأن الفلسطينيين، كانت أفكاره عن الشرق الأوسط سطحية ومتحيزة تماماً كأفكار أشد المناصرين لإسرائيل، وكان الرجل يعد نفسه منهم علناً. وقد جاء في سيرة حياته التي كتبها مارفنْ وبرنارد كالب «إنه لم يخف قط اهتمامه الشديد بالدولة اليهودية»[٢٩].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٢٩) Marvin Kalb and Bernard Kalb, *Kissinger* (Boston: Little, Brown, 1974), p. 188.

كان كيسنجر يعرف عن مناهضة السامية معرفة المجرب، لكنه لم يكن ممارساً مخلصاً للديانة اليهودية. وقد نشأ في مدينة فَرْث البافارية وسكانها نحو ٨٠ ألف نسمة، منهم ثلاثة آلاف يهودي. وقد فقد والده، لويس، عمله وكان معلماً عند ظهور النازيين في الثلاثينيات، كما طرد كيسنجر ويهود آخرون من المدرسة الثانوية. وعند بلوغ كيسنجر الخامسة عشرة في عام ١٩٣٨ كانت الأسرة، ككثير من اليهود الأوروبيين، قد عانت الأمرّين، فهاجرت إلى نيويورك، ولعل ذلك قد أنقذ حياتها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية لم يحضر الصلاة الأولى التي أقيمت بعد الحرب في فرث إلا سبعين يهودياً؛ وكان من بين الملايين الستة من اليهود الذين قتلهم النازيون ثلاثة عشر شخصاً من أقرباء كيسنجر[٣٠].

ازدهرت أمور كيسنجر في مانهاتن على نحو يفوق حتى الآمال المعتادة بالحلم الأمريكي. لقد استطاع التغلب على فاقة المهاجر الجديد بالقيام بأعمال متنوعة حتى أكمل دراسته الثانوية بامتياز حائزاً على درجة (A) في المواضيع كافة، وخدم في الجيش برتبة عريف، ثم حاز في عام ١٩٤٧ على زمالة دراسية في جامعة هارفارد. وكان ذلك بداية لحياته الأكاديمية اللامعة كمؤرخ واستراتيجي نووي. لكنه لم ينس ماضيه قط. وقد أوضح في ما بعد قائلاً: «إن أي أحد مرّ بما مررت به يكون عنده نوع من الشعور الخاص جداً نحو بقاء دولة إسرائيل». فكان يتذكر أنه فقد «عدداً من أقاربه في معسكرات الاعتقال»، وينظر إلى إسرائيل على أنها «ملجأ بالنسبة إلى الذين بقوا على قيد الحياة»[٣١]. وقد أشار أحد مساعدي كيسنجر المقربين قائلاً: «إنه موضوعي بشأن إسرائيل لكنه ليس متباعداً. كيف يمكنه أن يكون كذلك؟ إنه يشعر شعوراً قوياً بالذين يصدق عليهم القول: (هؤلاء قومي). وهو فخور جداً بكونه يهودياً. وحين كان يلحف في طلب تغييرات في سياسة إسرائيل فإنما كان ذلك بالضبط لأنه يريد لإسرائيل ولليهود أن يزدهروا رخاءً. ويحز في نفسه كثيراً اتهامه بخيانة قومه». وعندما اتهمه زعماء يهود ذات مرة بأنه يعمل ضد إسرائيل أجابهم: «كيف لي، كيهودي، أن أفعل شيئاً أخون فيه قومي؟»[٣٢].

---

(٣٠) يقول المؤلفان كالب أن عدد الذين قتلوا من أقارب كيسنجر هو اثنا عشر شخصاً (المصدر نفسه، ص ٣١ - ٣٥)، لكن كيسنجر يقول إن العدد هو ثلاثة عشر.

Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 203.

(٣١) Kalb and Kalb, Ibid., p. 188.

(٣٢) Edward R. Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York: Reader's Digest Press, 1976), p. 173.

بمثل هذه الخلفية القاسية والعواطف الجياشة ما كان بوسع كيسنجر أن يكون وسيطاً موضوعياً في الشرق الأوسط. هذا، وحتى لو كان كيسنجر ذا نيات حسنة جداً ـ وما من دليل على أنه أظهر مثل هذه النيات أبداً تجاه روجرز ـ فإنه لم يبذل قط أي جهد لكبح مقصده الشخصي. كان يتدخل مراراً في أمور الدائرة التي تخص روجرز وحده، وبأشنع الطرق مكراً وغدراً، حتى إنه وافق على مراقبة المكالمات الهاتفية لكبار مساعدي الوزير ولمساعديه هو أيضاً[٣٣]. كان يحث سفراء أمريكا والسفراء الأجانب على السواء على أن يتجاوزوا روجرز ووزارة الخارجية وأن يأتوا إليه مباشرة[٣٤]. وأنشأ «قناة خلفية» من خلال وسائل الاتصال لوكالة الاستخبارات المركزية حتى يستطيع السفراء الاتصال به مباشرةً من دون علم من روجرز أو من وزارته. وقد انضم الرئيس نفسه في هذا الالتفاف حول روجرز إلى كيسنجر، إذ قام شخصياً أكثر من مرة بنصح مبعوثين أجانب قائلاً: «إذا أردتم حقاً فعل شيء ما فاتصلوا بهنري»[٣٥].

بدأ هذا السلوك الاستثنائي في البيت الأبيض منذ اليوم الأول من تدشين نيكسون منصب الرئاسة، واستمر حتى تم قيامه وكيسنجر بقطع الطريق على روجرز في وزارة الخارجية والحيلولة بينه وبين جميع الشؤون الحيوية في السياسة الخارجية[٣٦]. إن أي مسؤول أجنبي مهما كانت مرتبته سرعان ما عرف أن الطريقة للتعامل مع البيت الأبيض هي بـ «الاتصال بهنري». وسرعان ما تم إجراء ترتيبات خاصة تتجاوز وزارة الخارجية مع السوفيات والإسرائيليين والمصريين والفييتناميين الشماليين والصينيين وغيرهم. ومن الواضح أن هذا الترتيب وافق مزاج رئيس الجمهورية الذي كان نفوره من وزارة الخارجية نفوراً يكاد يكون مرضياً أشبه بالبارانويا. لكن نيكسون لم يكن يدرك قط ـ إلا بعد فوات الأوان ـ أنه بجعله من كيسنجر «القناة الخلفية» للبيت الأبيض إنما كان يودعه سلطة لم يسبق لها مثيل. وسرعان ما استطاع هذا، بعزله وزارة الخارجية وسيطرته على منافذ

---

(٣٣) Safire, *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House*, p. 404.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧، و Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, p. 114.

(٣٥) Hersh, Ibid., pp. 42 and 41.

(٣٦) Kissinger, *White House Years*, p. 29.

كانت الحادثة الأولى بسيطة نسبياً وهي تخص السفير هنري كابوت لودج. ولكن في حوادث أكثر أهمية، ومنذ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٩، عقد نيكسون وكيسنجر اجتماعاً خاصاً مع السفير السوفياتي أناتولي دوبرينين استبعد منه روجرز، كما استبعد من اجتماعات لاحقة. Hersh, Ibid., p. 40.

الاتصال برئيس الجمهورية، أن يحتكر لنفسه السلطة والهيبة، وهما ينبغي أن يكونا في الوضع الطبيعي من نصيب روجرز. وفي خلال وقت قصير نسبياً كان كيسنجر قد حاز على كل شيء باستثناء لقب وزير الخارجية. وهو ما سيحوز عليه كذلك في نهاية المطاف.

بدأ تطفل كيسنجر على سياسة الشرق الأوسط بداية جدية حين كشف روجرز عن مقترحاته من أجل السلام في المنطقة: وهي مبادرة ١٩٦٩ القائمة على صيغة قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) في مبادلة الأرض بالسلام. عارض كيسنجر بحرارة هذه المبادرة التي صارت تعرف بمشروع روجرز لأنها تنطوي على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل السلام[٣٧]. وفي النهاية مات مشروع روجرز ميتةً لم يعلن عنها، الأمر الذي أرضى كيسنجر كثيراً، وأنهى من حيث الجوهر دور روجرز في الشؤون الخارجية وسهل رحيله في صيف عام ١٩٧٣.

وبحلول ذلك الوقت، صار شجار كيسنجر الوحشي ضد روجرز وموقفه المهين نحوه من الفضائح المعروفة التي سببت حرجاً مفضوحاً للإدارة، ولروجرز الرجل الأبيّ المستقيم نفسه[٣٨]. كان عليه ذات مرة أن يتحمل الخزي عند سماعه السناتور ستوارت سايمنغتون وهو يصفه بأنه «أضحوكة» بالنظر إلى عدم قدرته على السيطرة على تحدي كيسنجر العلني له. إن هذا كله، بطبيعة الحال، لم يساعد الإدارة في شيء للنهوض بسياسة شرق أوسطية متماسكة[٣٩].

إن كيسنجر نفسه زعم في ما بعد قائلاً: «لم نستطع لا روجرز ولا أنا أن يكون لنا شرف التعالي على مأزقٍ كان علينا أن نعرف أنه لا يخدم المصلحة الوطنية. ولو كنا على استعداد للتغلب على أَنَويّتنا غير القليلة لاستطعنا أن يكمل أحدنا جهود الآخر»[٤٠]. ولكن روجرز لم يكن هو الذي واصل الخصام، بل

---

(٣٧) Kissinger, Ibid., p. 374.

(٣٨) إن التفاخر الذي يطبع سلوك كيسنجر قد وثق الآن توثيقاً حسناً فلم يعد بحاجة إلى استشهادات. إن الجميع، الصديق منهم والعدو على السواء، يتفقون على أن سلوكه كان فظاً وفجاً. انظر، على سبيل المثال، صديقه، كاتب الخطابات: Safire, *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House*, pp. 402-408,

وعدوه: Hersh, Ibid., pp. 40-44.

(٣٩) Hersh, Ibid., pp. 213-214.

(٤٠) Kissinger, *White House Years*, p. 374.

إن كيسنجر، بجعل سلوكه معادلاً لسلوك روجرز، يعطي لنفسه أكثر مما يستحق من التمدن. والحقيقة هي أن روجرز تصرف طوال الوقت كرجل مهذب (جنتلمان)؛ وهذه العبارة لم يستعملها أحد قط في وصف سلوك كيسنجر.

كيسنجر الذي لم يستطع قط «التغلب» على أنويته الكثيرة. كانت نتيجة ذلك أنه «في النهاية ربما أنفق [نيكسون] من الوقت في التوسط بين روجرز وبيني بقدر ما أنفق في الوساطة بين العرب والإسرائيليين»[٤١].

وهكذا ومنذ البداية تعرض المخطط الأكبر الذي وضعه نيكسون من أجل سياسة متوازنة في الشرق الأوسط إلى الاحباط وذلك بالدرجة الأولى من جراء اختياره لكبار مسؤوليه، ومن جراء ما قام به من إعادة تنظيم شاذة لتوزيع مسؤوليات السياسة الخارجية بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض. ربما كان بوسع وزير آخر له قدم ثابتة في الدبلوماسية وعلى اطلاع بشؤون الشرق الأوسط أن يدرأ تطفل كيسنجر ويثابر على أداء مهمته. أو ربما كان بوسع مستشار آخر للأمن القومي أقل التزاماً نحو إسرائيل وأكثر تمدناً في سلوكه أن يرشد روجرز ويساعده في تنفيذ مشروعه. إن المشروع نفسه كان منصفاً ومتوازناً تماماً كالذي قال نيكسون مراراً إنه يسعى إليه. ولكن تنفيذه في خضم سلوك كيسنجر الادعائي المبهرج، وعدم براعة روجرز كان أمراً مستحيلاً. هذا وينبغي أن نقول أيضاً إن المشروع لم يعالج قضية الفلسطينيين بصفتهم شعباً.

ثانياً: المبالغة بشأن الصراع العالمي

كان ريتشارد نيكسون قد أقام سمعته كرجل مناهض للشيوعية عند دخوله حلبة السياسة في الأربعينيات وظل متشدداً في مناهضته لها طوال حياته السياسية. وقد كتب في مذكراته أنه حين تولى السلطة رأى العالم على ما هو، كما كان يراه قبل عشرين عاماً: «حين أنظر إلى وضع أمريكا في العالم وأتفحص علاقاتنا مع الأمم الأخرى، فإني أستطيع أن أرى أن العامل المركزي في عام ١٩٦٨ عشية رئاستي هو كما كان عليه في عام ١٩٤٧ حين ذهبت أول مرة إلى أوروبا مع لجنة هِرتِر: إن أمريكا الآن، كما كانت آنئذٍ، هي المدافع الرئيسي عن العالم الحر ضد تجاوز العالم الشيوعي وعدوانه»[٤٢].

ونتيجةً لهذه النظرة المبسطة نوعاً ما فإن نيكسون حين ينظر إلى العالم، فهو يراه أساساً في إطار منافسة أمريكية ـ سوفياتية، أما القضايا المحلية فهي ذات اعتبار أقل في تفسير الأحداث[٤٣]. وهكذا كانت حرب فييتنام بنظر نيكسون

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٤٢) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 343.

(٤٣) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 79.

(وكيسنجر أيضاً) إنما كانت تدور بصفتها حرباً بالوكالة مع الاتحاد السوفياتي. كانت صراعاً بين الشيوعية إزاء الرأسمالية، صراعاً مع الشرق إزاء الغرب، دولة عظمى إزاء دولة عظمى. أما أن الفييتناميين كانت لهم نزاعاتهم الداخلية، وتظلّماتهم ومطامحهم، فإن كل هذا له اعتبار قليل في تفسير النزاع. كذلك كان الحال بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فقد رآه نيكسون بالدرجة الأولى في إطار شؤون الدول العظمى، وهكذا رآه كيسنجر أيضاً. لقد سجل نيكسون في مذكراته ما يلي:

«أراد السوفيات أن يحتفظوا بوجودهم في الشرق الأوسط، لا بسبب الدعم العقائدي لقضية الوحدة العربية، بل لأن الأمر هو أن السوفيات يستطيعون عن طريق مصر وغيرها من الأقطار العربية أن يحوزوا على منفذ للوصول إلى ما أراد الروس أن يصلوا إليه دائماً ـ الأرض، النفط، السلطة، والمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط. وقد علّقت على ذلك قائلاً إلى بيل روجرز: «إن الفرق بين هدفنا وهدف السوفيات في الشرق الأوسط فرق بسيط جداً ولكنه جوهري، فنحن نريد السلام، وهم يريدون الشرق الأوسط»[٤٤].

في هذه النظرة لم يكن للفلسطينيين من وجود.

كان نيكسون وكيسنجر متفقين كل الاتفاق إلى هذا الحد. لكن كيسنجر كان يختلف مع نيكسون بشأن تحليل هذا الأخير لكيفية طرد السوفيات. كان نيكسون يرى الأمر على النحو التالي: «إن من الواضح أن من مصلحة أمريكا إيقاف الهيمنة السوفياتية في الشرق الأوسط. وهذا يتطلب توسيع العلاقات الأمريكية مع الأقطار العربية»[٤٥]. في ذلك الوقت، كانت العلاقات الأمريكية مع الدول العربية غير موجودة عملياً. فالروابط الدبلوماسية مع الأقطار العربية الرئيسية مثل مصر والعراق وسوريا ظلت مقطوعة منذ حرب ١٩٦٧. ولم تقم إدارة جونسون بأي جهد لترميمها. فكانت النتيجة أن العلاقات الأمريكية ظلت محصورة أساساً بإسرائيل، وهو وضع كانت إسرائيل ترتاح إليه كثيراً، كما كان كيسنجر يرتاح إليه كذلك. لكن هذا لم يعمل أبداً على مساعدة العملية الدبلوماسية الرامية إلى سلام بين إسرائيل والعرب.

وبدلاً من القيام بأي مسعى نحو الدول العربية، بله الفلسطينيين، كان

---

(٤٤) Nixon, Ibid., p. 477.

(٤٥) المصدر نفسه.

كيسنجر يرى أن على الولايات المتحدة أن تدع هذه الدول تنوء تحت وطأة المشاكل إلى أن تأتي إلى واشنطن وهي تشحذ. قال كيسنجر في ما بعد: «كنت أرى أن التأخير هو على العموم في مصلحتنا لأنه يمكننا من أن نُظهر حتى للعرب الراديكاليين أننا لا يمكن الاستغناء عنا في أي تقدم يجري وأن هذا لا يمكن ابتزازه منا بضغط سوفياتي. . . كانت وزارة الخارجية تريد أن تدفع عمليه المفاوضات نحو الدوران بقبول بعض الأفكار السوفياتية على الأقل، وذلك لتسهيل التوصل إلى حل وسط. وكنت أنا أريد أن أصيب الراديكاليين بالإحباط ـ وكانوا معادين لنا على أية حال ـ بأن أُظهر أن صداقة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة هي شرط مسبق للتقدم الدبلوماسي»[٤٦].

ما من أحد سبق أن اتهم كيسنجر أبداً بأنه ساذج، لذا يتحتم على المرء أن يفترض أنه كان يدرك أن مثل هذه الاستراتيجيا تتلاءم تماماً مع سياسة إسرائيل. إن التأخير هو ما كانت تسعى إليه الدولة اليهودية. كانت قد بدأت تملأ الأراضي المحتلة بالمستوطنات اليهودية خلال أشهر من نهاية حرب ١٩٦٧[٤٧]. وكلما طال أمد الطريق المسدود صار على إسرائيل أن تنقل سكانها إلى أراضٍ محتلة، وبذلك تكون حجتها في المستقبل بأن الأرض إنما هي أرض إسرائيل بحق الاستيطان، هي حجة أقوى.

قلةٌ فقط من عارفي شؤون المنطقة اتفقوا مع تحليل كيسنجر. أما خبراء وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الأمريكية، مثلاً، فقد كانوا يتحسسون بقضايا محلية ويدركون كل الإدراك أنها صلب النزاع، إن لم نقل البعد الكلي فيه. فالقضية العالمية الخاصة بالنزاع بين الشيوعية والرأسمالية ليس لها من معنى إلا القليل في المنطقة بالمقارنة مع النزاعات الحادة والدموية الناشبة عن قضايا محلية كالسيطرة على الأراضي والمياه. ويرى الخبراء أن تشريد إسرائيل للفلسطينيين ومذهبها في

---

(٤٦) Kissinger, *White House Years*, p. 354.

(٤٧) Ann Mosely Lesch, comp., «Israeli Settlements in the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 8, no. 1 (Autumn 1978), pp. 100-119.

بحلول نهاية عام ١٩٦٧، وكما ورد في *Facts on File, 1967*، صادرت اسرائيل ٨٣٨ إيكراً من الأراضي لغرض إنشاء مستوطنات جديدة، وطردت مئات العرب من الحي اليهودي في مدينة القدس القديمة، وأزالت بلدات فلسطينية للاجئين في تفلك وقرب أريحا، وكذلك ١٤٤ بيتاً في غزة، كما أنها باشرت سراً في مشروع لإنشاء أربع مستوطنات كبيرة في القدس العربية. ظل ذلك سراً حتى سنة ١٩٧١ حين كشف وزير الاسكان الاسرائيلي زيف شاريف تفاصيل مستوطنات القدس. *Facts on File, 1971*, vol. 31, p. 123.

التوسع، وكذلك عنادها، هي العوامل التي تغذي الصراع وتبث فيه الانفعال وتجعله ملحاً يتطلب العمل العاجل.

يقول يوجين ترون، وكيل الاستخبارات الأمريكية في القاهرة خلال أوائل السبعينيات مستذكراً: «كنت أرسل البرقيات باستمرار لأوضح أن الصراع كان صراعاً محلياً وما وجود السوفيات في المنطقة إلا لأننا مع إسرائيل قلباً وقالباً»(٤٨). وقد كتب آخرون تقارير مشابهة. لكن كيسنجر كان يتجاهل هذه الرسائل.

أظهر نيكسون تفهماً أكبر، على الأقل حين لم يكن يفكر فقط في إطار السياسة العالمية أو المحلية. وهو لم يوافق بشكل خاص مع كيسنجر بأن سياسة عدم القيام بشيء أبداً هي الطريق لتحقيق السلام. كان من رأيه، وهو ما ستثبت الأحداث صحته، أن هذه السياسة هي الطريقة الأكيدة لقيام حرب أخرى. لذا فإنه أيّد وزارة الخارجية التي تحث على القيام بدور أمريكي نشط في السعي من أجل السلام، وفي التريث في العون الخاص بالتسلح إلى إسرائيل، وفي اتباع سياسة أكثر توازناً كالسياسة التي نادى بها سكرانتون(٤٩).

وحين اقترح كيسنجر سياسة تباطؤ في مذكرة أرسلها إلى رئيس الجمهورية قائلاً إن تأخيراً تبديه الولايات المتحدة سيبين للعرب مدى عقم السوفيات في إيجاد حل، كتب نيكسون مجيباً: «أخالف هذا الاستنتاج كلياً... إننا نشمت بـ «هزائم» السوفيات في الشرق الأوسط منذ ١٩٦٧ ـ ووزارة الخارجية وغيرها يقولون إن حرب حزيران كانت «هزيمة» للسوفيات. **إنها لم تكن كذلك**. لقد أصبحوا أصدقاء العرب وأصبحت الولايات المتحدة عدوتهم. هذا في المدى الطويل هو الذي يخدم مصلحتهم»(٥٠). بعبارة أخرى كان نيكسون يريد أن يتودد إلى العرب ليبعدهم عن السوفيات؛ أما كيسنجر فكان قانعاً باتباع سياسة إسرائيلية ويريد أن يدع الطريق المسدود في الشرق الأوسط مستمراً.

لم يتفق كيسنجر كذلك مع الاستنتاج الذي توصل إليه نيكسون ووزارة خارجيته بأن هذا الطريق المسدود يعود أساساً إلى عناد إسرائيل. كان يلوم الراديكاليين العرب الذين يحرضهم السوفيات على حد قوله(٥١). لكن نيكسون لم

---

(٤٨) أوجين ترون، في مقابلة مع المؤلف، واشنطن العاصمة، ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦.

(٤٩) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 79.

(٥٠) Kissinger, *White House Years*, p. 564.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٦٣ و٣٥٤.

يوافق على ذلك، وكان يميل إلى آراء الوزارة بأن «سياسات إسرائيل هي السبب الرئيسي للصعوبة»(٥٢).

بالإضافة إلى هذه الاختلافات مع نيكسون كان كيسنجر في خصام مع وزارة الخارجية بشأن مسألة أساسية وهي: هل أن إسرائيل هي شيء يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أم يضرها؟ كان كيسنجر يرى في إسرائيل حليفاً قوياً وديمقراطياً يمكنه أن يعمل بانسجام لحماية موقع أمريكا والإعلاء من شأنه. كانت هذه حجة غير مقنعة للخبراء الذين رأوا نفوذ السوفيات يبدأ من الصفر في أواسط الخمسينيات إلى قوة متغلغلة تحققت بعد ذلك بأقل من خمس عشرة سنة، وما ذلك إلا بسبب ما أتاحته التظلمات العربية ضد إسرائيل من مجال دبلوماسي للسوفيات ينفذون من خلاله. يضاف إلى هذا أنّ الجماعات الفدائية الفلسطينية قد نمت نمواً متفجراً خلال الفترة ذاتها، وكانت بحلول عام ١٩٦٩ تكيل الضربات المباشرة للأمريكيين على نحو لم يعهد قط سابقاً. لقد كانت المنطقة، برأي الخبراء، تتحول إلى منطقة راديكالية، وذلك في استجابة مباشرة للعناد الاسرائيلي بشأن قضايا الانسحاب من الأراضي المحتلة ورفض منح الفلسطينيين حق تقرير المصير(٥٣).

هذا عرض موجز لآراء نيكسون وكيسنجر ووزارة الخارجية الأمريكية بشأن الشرق الأوسط في مستهل رئاسة نيكسون. وسنرى أن الجدل حول أيهما يؤخذ به: الرأي الذي يأخذ بالاعتبارات العالمية، أم الذي يأخذ بالاعتبارات المحلية، كان جدلاً قد حسم في نهاية المطاف بالأخذ بالرأي الأول، وهي سياسة تتجاهل الشكاوى الفلسطينية المبرّرة وتعيق إمكانات السلام. لعل هذه النزعة في الميل نحو الاعتبارات العالمية لدى صناع السياسة الأمريكية، ولا سيما في البيت الأبيض كانت المسبب الأكبر في إطالة الصراع في الشرق الأوسط. على أن عدم الوضوح هذا كان قد أصاب الإدارات الأمريكية كلها، مسبباً خطأً كبيراً في التقدير وأغلاطاً فاضحة كثيرة، وموفراً لموسكو من الفرص أكثر مما يوفره أي مصدر آخر.

ويُضرب على هذه العملية الملتوية بمثلٍ صارخ هو حلف بغداد، ذلك الحلف الذي لم يحصل بشكل سليم والذي تزعمته بريطانيا وشجعت عليه أمريكا، وذلك لتسليح «الطوق الشمالي» المكون من دول إسلامية ضد الاتحاد السوفياتي في أوائل

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٦٤، وانظر أيضاً: Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 786.

(٥٣) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 121.

الخمسينيات. وفي سعي هذا الحلف لاحتواء السوفيات فإنه إنما حقق العكس: فقد وفر الدافع لموسكو لعقد صفقة السلاح «التشيكوسلوفاكي» التاريخية مع مصر في عام ١٩٥٥، فأنشأت بذلك أول موقع متقدم حقيقي في المنطقة. ومع أن المؤرخين يفسرون على العموم هذا الحدث الذي يحمل بذور التطور في المستقبل بأنه كان مدفوعاً برغبة موسكو التقليدية في التغلغل في المنطقة، غير أن هذا التفسير لا يجيب عن سؤال معين هو: لماذا تحرك الكرملين في هذا الوقت بالذات؟ إن الأدلة تشير بقوة إلى أن تشكيل حلف بغداد ذاته هو الذي نخس موسكو فحركها نحو العمل. ففي زلة لسان من مولوتوف، وزير الخارجية السوفياتي آنئذٍ، كان اهتمام موسكو الأول هو معارضة حلف بغداد. ولم يكن الأمر هو تسليح مصر ضد الهجمات الإسرائيلية المتصاعدة، وإن كانت متزايدة في ذلك الحين، وإنما تشجيع مصر، وبالتالي دول إسلامية أخرى، على عدم الانضمام إلى الحلف(٥٤). ولغرض كسب مصر إلى جانبها قامت موسكو بتزويدها بالسلاح الذي لم يزودها به الغرب.

إن رغبة موسكو في تحقيق النفوذ في الشرق الأوسط كان سبباً إضافياً لتبرير عملها، ولكن ذلك لا يفسر التوقيت. إن ما يشجع السوفيات على محاولة التغلغل في المنطقة في ذلك الحين كان قليلاً بالتأكيد. فالعرب لم يكونوا هدفاً محتملاً لاعتناق الشيوعية، ولم يكن يسود بين الطرفين تقليد في الوداد. بل العكس هو الصحيح، فالضغينة تمتد إلى قرون خلت بين الامبراطورية التركية المسلمة وروسيا القيصرية. وكانت موسكو لا تستطيع إلا بالكاد أن تساعد دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكها، وهي أقل قدرةً على التوسع في الشرق الأوسط (وقد اتضح الآن ما كان يحيط بدور السوفيات من صعوبة. فبعد نحو أربعين سنة من حضورهم الكبير في المنطقة لم يكن نصيب الشيوعية من النجاح في أوساط العرب أحسن من نصيبها في السابق. بل إن الشيوعية كقوة سياسية ظلت محرّمة في كل مكان من العالم العربي تقريباً حتى سقوطها).

وعلى الرغم من هذا قامت إسرائيل فوراً ـ وكذلك عدد من صناع السياسة في لندن وواشنطن ـ بتصوير صفقة الأسلحة التشيكية على أنها برهان على أن السوفيات يخططون للاستيلاء على الشرق الأوسط. كانت النتيجة لهذا التفكير أن بادرت إسرائيل، خدمةً لذاتها، إلى الإعلان سريعاً بأنها جديرة بدعم الغرب لأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن التعويل عليها لمجابهة الشيوعية. ومن نافلة

---

(٥٤) انظر مثلاً تعليقات مولوتوف، في: *New York Times*, 2/11/1955.

القول ان مؤيدي إسرائيل في أمريكا ساندوا هم أيضاً، هذا المفهوم ـ وكان أكثرهم تأييداً هنري كيسنجر. أما الخبراء في شؤون المنطقة، فقد رأوا ذلك تفكيراً خاطئاً وقراءة زائفة للواقع القائم على الأرض.

وكان الواقع هو أن العرب، ولا سيما مصر وسوريا، لا يكنّون حباً للسوفيات. لكنهم، وهم يتلقون الهجمات الاعتدائية من إسرائيل، لم يكن أمامهم مكان آخر يتوجهون إليه لشراء الأسلحة للدفاع عن أوطانهم(٥٥). ولم يكن الكرملين بدوره مدفوعاً بمصلحة مصر الأساسية، وهي الدفاع ضد إسرائيل، وإنما مدفوعاً بالدفاع عن النفس ضد حلف بغداد. وفي هذه الحالة، كانت صفقة الأسلحة إنجازاً جيوسياسياً رائعاً، فقد مكنت السوفيات من دخول المنطقة، كما كانت بالتأكيد نكسة من أكبر النكسات لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حتى ذلك الحين(٥٦).

لقد كانت هذه المسألة الخاصة بموضوع المشاكل العالمية إزاء المشاكل المحلية هي التي سببت إلى حدٍ كبير تعطيل نيكسون في الشرق الأوسط. إن نظرته العالمية إلى الأمور كانت محكومة بخطاب الحرب الباردة إلى درجة أنها تغلبت على إدراكه السليم وعلى الحقائق المخالفة كلها. ويتضح مدى قوة هذه الغريزة لدى نيكسون كل الاتضاح في الأزمة الكبيرة الأولى في الشرق الأوسط التي واجهته خلال رئاسته. حدثت تلك الأزمة في عام ١٩٧٠ حين انفجر أيلول الأسود بغتةً في الأردن، فهدد الأمريكيين وكاد يسقط الملك حسين، صديق أمريكا. نظر نيكسون إلى الأزمة، بتشجيع فعال من كيسنجر، على أنها منازلة بمعنى الكلمة مع موسكو. وواقع الأمر أنها كانت في نشوئها وفي تنفيذها محلية، كأي نزاع إقليمي يحدث في

---

(٥٥) Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988), p. 93.

(٥٦) إن حجم الاخفاق يفسر السبب لماذا كان المسؤولون البريطانيون والأمريكيون نادراً ما يشيرون إلى التحرك السوفياتي بصفته ناجماً عن حلف بغداد. إن مثل هذه الإشارة ستكون بمثابة اعتراف بأن الاستراتيجيا وراء الحلف كانت سوء حساب جسيماً جداً. غير أن خبراء واشنطن كانوا يقرون في ما بينهم من دون تصريح علني أن السوفيات كانوا يعملون لمقاومة حلف بغداد. جاء في دراسة كبيرة سرية للغاية عن الصفقة أن هدف الكرملين الأساسي هو مناهضة «السياسات الغربية في المنطقة، ولا سيما جهودات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتطوير ترتيبات دفاعية مضادة للشيوعية وللاحتفاظ بقواعدهما»؛ انظر: Special National Intelligence Estimate, «Probable Consequences of the Egyptian Arms Deal with the Soviet Bloc,» in: U.S. State Department, *Foreign Relations of the United States, 1955* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1989), vol. 14, p. 583.

كانت كبرى «الترتيبات الدفاعية المضادة للشيوعية» في ذلك الوقت قد تضمنها حلف بغداد.

تلك الأيام التي مرت بالدول العظمى.

كانت جذور الأزمة ممتدة فقط في ظهور الفدائيين الفلسطينيين. لقد شبوا عن الطوق ـ بلا مساعدة من موسكو ـ بعد حرب ١٩٦٧. وأظهر ذلك الصراع للفلسطينيين أن الأقطار العربية لم تكن قادرة على حماية وطنهم. كان الأردن قد فقد الضفة الغربية بأسرها، حيث اضطر مليون نسمة من الفلسطينيين إلى العيش تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. وللمرة الثانية حدث فيض من اللاجئين الفلسطينيين، فكان عددهم هذه المرة ٣٢٣ ألفاً من النازحين الجدد إلى جانب العدد الآخر البالغ ٧٢٦ ألفاً من اللاجئين الذين شردتهم حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩[٥٧]. كانت صفوف الفدائيين تمتلئ بالأعضاء الجدد. لكن السوفيات لم يظهروا أي اهتمام بمساعدة الفدائيين[٥٨]، فكان هؤلاء لا يعتمدون إلا على أنفسهم.

كانت النتيجة زيادة هائلة في الإرهاب وتحدياً صريحاً لعرش الحسين في الأردن، حيث آوى العديد من اللاجئين، وحيث أقامت الجماعات الفدائية الكبرى مقراتها. بدأت الأزمة، بالنسبة إلى واشنطن، في السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بسلسلة من اختطاف طائرات الركاب النفاثة التي أدت في النهاية إلى احتجاز ثلاث طائرات منها مع ٤٢١ راكباً أسرى في الصحراء خارج العاصمة الأردنية عمان. كان بين الرهائن عدد من الأمريكيين، وكان نيكسون تواقاً بالبداهة لتحريرهم. ما من رئيس للجمهورية يجب أن يبدو عاجزاً، وعلى الأخص نيكسون الذي يحاول إظهار شهامته ويتمشدق بكلام الأشداء الغلاظ. لقد تعهد نيكسون علناً بالقيام بعمل، أما في داخل البيت الأبيض، فكان واضحاً منذ البداية أنه ما من أحدٍ لديه أية فكرة عن كيفية القتال ضد جماعة فدائية رثّة لا شكل لها في الشرق الأوسط، كما لم تكن لدى أحد أية فكرة عن كيفية القتال ضد الفييتكونغ.

أما وزير الخارجية، وليام روجرز فكان يتمتع بما يكفي من الخبرة لكي يدرك ما يحيط بالوضع من عجز. كان اقتراحه منذ بداية الأزمة أن ترسل واشنطن إشعاراً للفلسطينيين يطمئنهم إلى أن أمريكا لا تضمر الإضرار بهم. وكان يظن، على طريقته، أن حواراً ما قد يمكن فتحه. ذُعر كيسنجر من ذلك. لقد أراد

---

(٥٧) UN A/6797*, «Report on the Mission of the Special Representative to the Occupied Territories, 15 September 1967».

(٥٨) Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), pp. 277 and 355.

وبحسب هارت لم يبد السوفيات أي اهتمام جاد بالفدائيين الفلسطينيين حتى عام ١٩٧١.

العمل، أما أي نوع من العمل؟ فلم يكن ذلك واضحاً. كان اقتراحه إرسال خطابات شديدة اللهجة إلى الحكومات العربية الرئيسية تحذرها من إيقاع أي أذى بالرهائن الأمريكيين(٥٩). كانت هذه الحكومات، بطبيعة الحال، عاجزة تجاه الإرهاب الفلسطيني عجز الولايات المتحدة نفسها، لكن الظاهر أن كيسنجر لم يلتفت إلى هذه الناحية الدقيقة.

وبالنظر إلى عدم وجود أية فكرة واضحة، لدى أي أحد، تهدف إلى حل الأزمة، بادر كيسنجر إلى ملء الفراغ بتولي الأمر بنفسه. ألّف مجموعة أطلق عليها اسماً مدوياً هو «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» في ٦ أيلول/سبتمبر. ضمت هذه المجموعة بين أعضائها خبراء بالمنطقة ومحللين للسياسة من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية مع ممثلين لوكالة الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون، وأي خبير آخر يمكنه أن يسهم في إيجاد حلول للمشاكل أثناء ظهورها. لكن كيسنجر كان هو الذي يدير الأعمال. كان مصمماً على أن تبث الولايات المتحدة «صورة جبارة». وتم ذلك في اليوم التالي، ١٠ أيلول/سبتمبر، إذ أصدر نيكسون تخويلاً بوضع الفرقة (٨٢) المحمولة جواً في حالة «شبه إنذار» في فورت براغ في ولاية نورث كارولاينا، وأرسلت ست طائرات نقل من نوع سي - ١٣٠ إلى قاعدة انتشرليك الجوية في تركيا استعداداً لإخلاء محتمل للرهائن الأمريكيين. وفي اليوم التالي، أمرت حاملة الطائرات اندبندنس بالاتجاه نحو السواحل اللبنانية مع القوة المرافقة لها المؤلفة من أربع مدمرات؛ وأمرت مدمرتان أخريان بالانضمام إلى المجموعة في ١٢ أيلول/سبتمبر، كما أمرت أربع طائرات أخرى من نوع سي - ١٣٠ بالتوجه إلى تركيا ترافقها خمس وعشرون طائرة فانتوم.

أما ما هو الغرض من كل هذه التحركات العدوانية في مقاتلة رهط صغير من الفدائيين في صحراء الأردن، فهو ما لم يتضح قط. مع هذا فإن هذه الأعمال العسكرية عكست اعتقاد نيكسون المعلن بأن الاتحاد السوفياتي كان يحاول الاستفادة من دراما الاختطاف. كتب يقول: «كان الكرملين، برأيي، يستغل الأزمة الأردنية. . . . وقد أثار السوفيات ضجة مفتعلة بشكل مضبوط شكلياً لكنهم لم يفعلوا شيئاً إيجابياً لإيقاف التيار المتجه نحو حدوث أزمة»(٦٠). والواقع أن مداخلة موسكو في الأيام الأولى للأزمة انحصرت بحث الأردن والعراق على ضبط النفس. لم يقم أي دليل على الإطلاق على قيام موسكو بأي شيء يتعلق بالأزمة،

(٥٩) Kissinger, *White House Years*, pp. 607-608.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٠٦.

أو على أنها كانت تحاول بشكل ما استغلالها لغاياتها(٦١). مع هذا أخذ كيسنجر ونيكسون، من هذا الوقت فصاعداً، يصبان الأزمة بشكل متواصل بقالب الاعتبارات الدولية، أي وقوف دولة عظمى بوجه دولة عظمى أخرى. فكان ذلك موقفاً له شعبيته، إذ كانت انتخابات الكونغرس على الأبواب في تشرين الثاني/ نوفمبر.

إن النجاح الذي أطاش برؤوس الفدائيين عند احتجازهم ثلاث طائرات نفاثة كبيرة وتحديهم المكشوف للولايات المتحدة رفع طموحاتهم إلى مستويات غير واقعية. فقد وقفوا بوجه الملك حسين علناً وحاولوا الاستيلاء على البلاد. ونشب قتال واسع النطاق في الأردن في ١٧ أيلول/ سبتمبر بين القوات الملكية والفدائيين، وأغلبهم أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبدرت من سوريا إشارات لدخول النزاع إلى جانب الفدائيين، الأمر الذي أثار الفزع في واشنطن.

كان جواب كيسنجر على ذلك هو طلب المساعدة من إسرائيل. وبما أن سوريا كانت حليفة للاتحاد السوفياتي، فقد اغتنم نيكسون فرصة لقائه بمحرري جريدة **شيكاغو صن - تايمز** فحذر من أن أمريكا لن تتسامح بتدخل من موسكو، وإن لم يكن هناك ما يشير إلى وقوع مثل هذا التطفل. كان من المفروض أن تعتبر ملاحظات نيكسون كلاماً ليس للنشر، ولكنه لم يمتعض حين تجاهلت الجريدة المذكورة الأصول، فصدرت وعلى صفحتها الأولى عنوان رئيسي يقول: «نيكسون يحذر الحمر: كفوا أيديكم»(٦٢). وجاء جواب موسكو في اليوم التالي سراً ليطمئن نيكسون إلى أن السوفيات لا ينوون التدخل(٦٣). مع هذا استمر نيكسون وكيسنجر في العمل طوال الأزمة وكأن أعمالهم تمليها تحركات سوفياتية عدوانية. كتب نيكسون في مذكراته رواية محرفة للغاية لما كان يظن أنه يجري، فقال:

«شيء واحد كان واضحاً. إننا لا يمكننا أن نسمح بالإطاحة بحسين من قبل تمرد موحى به من السوفيات. إذا نجح ذلك، فإن الشرق الأوسط بأسره قد يتفجر بنشوب حرب: فالاسرائيليون سيتخذون بالتأكيد إجراءات استباقية ضد الحكومة الراديكالية التي تهيمن عليها سوريا في الأردن؛ والمصريون مرتبطون بسوريا بتحالفات عسكرية؛ وهيبة السوفيات متصلة تماماً بالسوريين والمصريين معاً. وبما

---

(٦١) Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, p. 237, and Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, pp. 124-125.

(٦٢) Kissinger, Ibid., pp. 614-615, and Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 483.

(٦٣) Nixon, Ibid., p. 483.

أن الولايات المتحدة لا يسعها أن تقف مكتوفة اليدين وترى إسرائيل تساق سوقاً لترمى في البحر، فإن إمكانية مواجهة أمريكية ـ سوفياتية مباشرة كانت محتملة جداً بشكل مزعج. كان الأمر أشبه بلعبة دومينو، تتربص في نهايتها حرب نووية تنتظر الاندلاع»[٦٤].

تشير الاستقصاءات اللاحقة كلها إلى أن السوفيات لم يكونوا وراء ذلك التمرد، بل فوجئوا به كما فوجئت واشنطن. إن كل ما فعلوه هو القيام بتهدئة الجو ما وسعهم ذلك[٦٥]. مثلاً، حين أراد نيكسون أن يصبغ كلامه بصبغة درامية، فأرسل الأسطول السادس إلى شرقي المتوسط، أفسح السوفيات في المجال أمام الأسطول على نحوٍ طيّع لتحاشي قيام مواجهة[٦٦]. أما ادعاء نيكسون الغريب العجيب بأن أمريكا لا يسعها أن ترى «إسرائيل ترمى في البحر»، فلا تفسير لمثل هذا التخوف إلا أن يكون أحبولة تدعو إلى السخرية لكسب التأييد المحلي، إذ لم يكن أمن إسرائيل قد تهدد بأي وقتٍ من الأوقات بالحرب الأهلية. على العكس من ذلك تماماً، فقد كان هناك عدد من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية يظهرون قلقهم بأن إسرائيل قد تستغل القتال الجاري فتتقدم على اقتطاع أرض إضافية في وقت ينصرف العرب فيه إلى قتال بعضهم بعضاً. يقول تالكوت سيلي، من موظفي السلك الدبلوماسي، وقد ترأس فريق العمل في وزارة الخارجية الأمريكية خلال الأزمة، وكان من المتشائمين، يقول: «كان من الواضح لنا أن ما تريده إسرائيل هو الاستفادة من هذه الفرصة لتوسيع رقعتها. وقد منعناهم من ذلك»[٦٧].

على الرغم من هذه الحقائق، كان هناك بعد خارجي للأزمة متمثلاً بسوريا. فحينما بدأت الدبابات السورية تتقدم في شمال الأردن في ١٨ أيلول/ سبتمبر ذُعر الملك حسين والتمس العون من واشنطن، على أن يقدم هذا العون بمشاركة من القوة الجوية الأمريكية، بل حتى من الطائرات الإسرائيلية إذا اقتضت الضرورة[٦٨]. اقترح

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

(٦٥) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 124.

(٦٦) Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, pp. 240-241.

(٦٧) Tolcott Seelye, letter to author, 27 October 1987.

انظر أيضاً: Donald Neff, *Warriors against Israel: How Israel Won the Battle to Become America's Ally, 1973* (Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988), p. 40, and Hersh, Ibid., pp. 244-245.

(٦٨) Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 116; Kalb and Kalb, *Kissinger*, p. 202, and Peter John Snow, *Hussein: A Biography* (London: Barrie and Jenkins, [1972]), p. 228. =

كيسنجر فوراً تشجيع إسرائيل على تهديد سوريا، كما جعل نيكسون يعد بأن الولايات المتحدة ستحمي إسرائيل من أي عمل انتقامي يقوم به الاتحاد السوفياتي. كتب كيسنجر في ما بعد: «إذا بادرت إسرائيل إلى القيام بعمل، فقد اتفق أعضاء مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة أنه يكون على الولايات المتحدة أن تقف جانباً، لكن عليها أن تحول دون عمل انتقامي يقوم به الاتحاد السوفياتي ضد إسرائيل... إن أحسن ما تستخدم فيه قواتنا هو تطويق التدخل السوفياتي في العمليات الإسرائيلية»(٦٩).

كان الاسرائيليون، بطبيعة الحال، مهتمين أصلاً أشد الاهتمام بما كان يجري قرب حدودهم، فحركوا بعض وحداتهم العسكرية تحسباً لما قد يحدث. وعلى حد ما كتبه كيسنجر كان كل ما طلبه من الاسرائيليين هو القيام بعملية استطلاع جوية فوق الأردن لرصد الدبابات السورية وإخبار المعنيين. لقد كانت هذه عملية بوسع طائرات الأسطول السادس القيام بها على أحسن وجه، لكن كيسنجر المتباهي عادةً أظهر على حين غرة قلقه بشأن الافتقار إلى القوة الأمريكية: «إننا لكي نكون فعالين بعمل نقوم به وحدنا، فإن علينا أن نزج بكامل احتياطنا الاستراتيجي؛ سنكون عندئذٍ في وضع تُمط فيه قواتنا إلى حدٍ يقرب من نقطة الانهيار في مسارح عمليات متباعدة جداً، كما سنكون في وضع أعزل بوجه الطوارئ الجديدة». من جهة أخرى، كانت إسرائيل بنظر كيسنجر في وضع مثالي: «إذا أفلتت الحالة في الأردن من السيطرة، فإن ذلك لا يمكن أن يعالج إلّا بضربة قوية ضد سوريا، والقوات المسلحة الإسرائيلية مؤهلة للقيام بمثل هذه الضربة على خير ما يرام»(٧٠).

لم تكن قد مضت سوى أربع عشرة سنة على محاولة بعض الدول الغربية العمل بالتنسيق مع إسرائيل في عملية عسكرية كبرى، فانتهت بكارثة خلال أزمة السويس. وها هو كيسنجر يعيد الكرة بالتورط في ذلك الوهم المبهم اللاعقلاني القاضي بأن من الممكن استخدام الدولة اليهودية مخلب قطٍ للغرب في الشرق الأوسط وأنها ستستخدم كذلك. وقد تكشف سريعاً مدى تردد الاسرائيليين في

= للاطلاع على فكرة موجزة عن دوافع الملك حسين، انظر: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1989, ©1988), pp. 159-160.

(٦٩) Kissinger, *White House Years*, pp. 611 and 620.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٦٢٠. إنصافاً لكيسنجر نقول إن نيكسون وهيئة رؤساء الأركان المشتركة عارضت كذلك استخدام قوات أمريكية؛ انظر: Quandt, Ibid., p. 117. والفرق هو أن كيسنجر دفع في اتجاه اشراك اسرائيل منذ البداية وكان مصمماً أن تقف أمريكا في صفها.

تولي المهمة حين طالبهم كيسنجر بالقيام بالاستطلاع الجوي وبالاستعداد لضربات جوية وبرية ضد سوريا إذا اقتضت الضرورة. ترددوا أولاً، ثم طالبوا بعددٍ من الضمانات، كان أهمها أن تلتزم الولايات المتحدة بحماية إسرائيل من أي رد فعل سوفياتي أو مصري[٧١]. يقول الأَخَوان كالب في سيرة حياة كيسنجر التي كتباها: «أعطى نيكسون موافقته. كان التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل تاريخياً: تتحرك إسرائيل ضد القوات السورية في الأردن؛ فإذا تحركت عندئذٍ القوات المصرية أو السوفياتية ضد إسرائيل فستتدخل الولايات المتحدة ضدهما»[٧٢].

لكن الاسرائيليين أرادوا مزيداً من الضمانات. أرادوا أن يكون الوعد بمنع روسيا ومصر وعداً خطياً، كما أرادوا وعداً بأسلحة إضافية. وكما رأينا سلفاً كان نيكسون ومستشاروه قد وافقوا أصلاً على توفير الدفاع ضد القوات السوفياتية أو المصرية. أما بالنسبة إلى الأسلحة الإضافية، فلم يكن ذلك ليشكل معضلة كما سيُثبت سريعاً بإرسال مزيد من الأسلحة إلى إسرائيل بمقادير هائلة[٧٣]. وبينما كانت هذه المساومة جارية انتهت الأزمة فجأةً، إذ قامت القوات الملكية الأردنية، وقد شجعتها وعود أمريكية قاطعة بالمساعدة، بالاشتباك مع الدبابات السورية، وكان انسحاب الدبابة السورية الأخيرة في يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر. وأصبحت مسألة الضربات العسكرية الاسرائيلية غير ذات موضوع.

وسرعان ما وصف كيسنجر نجاح الملك حسين في الحفاظ على عرشه بأنه يرجع إلى سياسة الولايات المتحدة. كان هذا صحيحاً إلى حدٍ معين، حيث إن موقف واشنطن قد شد من أزر الحسين وأرهب سوريا ما جعلها في النهاية تسحب دباباتها[٧٤]. بيد أن كيسنجر ونيكسون بالغا بعدئذٍ في وصف النزاع بأنه أزمة عالمية أحبطت فيها الولايات المتحدة، بمساعدة إسرائيل، الاتحاد السوفياتي. إن هذا يشوه

---

(٧١) Quandt, Ibid., p. 117.

(٧٢) Kalb and Kalb, *Kissinger*, p. 206.

(٧٣) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown, 1979), p. 188.

(٧٤) Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, p. 160.

لا يوافق سيل على التفسير السائد بأن سوريا إنما سحبت الدبابات لأن الأسد بصفته وزيراً للدفاع رفض إرسال الطائرات بسبب نزاعه مع رئيس الوزراء صلاح جديد. ويحاجج سيل بالقول إن الأسد في الواقع كان أصلاً هو المسيطر الفعلي على سوريا وقد سمح للدبابات بدخول الأردن لحماية الفلسطينيين من مذبحة ولكن ليس لتهديد الملك حسين. وأمر الأسد بسحب الدبابات حين أظهرت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أنها قد تتدخل.

دور موسكو تشويهاً كاملاً، إذ يتفق معظم المحللين اليوم أن ذلك الدور كان مقتصراً على تحذير سوريا، كما أن ذلك الوصف قد بالغ كثيراً في إسهام إسرائيل. مع هذا اعتبر الحدث «الانتصار» الأول للإدارة في السياسة الخارجية، وقام نيكسون وكيسنجر باستغلاله ما وسعهما ذلك. لم يكن لا نيكسون ولا كيسنجر ليخجلا من الادعاء بدورهما في إنهاء الأزمة (كان السفير دين براون قد سأل الملك حسين في ما بعد عما أورده كيسنجر في مذكراته بشأن ما قام هو به خلال الأزمة، فأجاب الملك بجفاف: «كنت أظن كان لي شيء من العلاقة بالحرب»)(٧٥).

في هذا الجو المشحون بالانتعاش جرى الإعراب عن التقدير لأعمال إسرائيل. فمع أن القتال انتهى قبل أن يتحقق وعد إسرائيل بالزج بقواتها لتختبر فعلياً، قام كيسنجر باستدعاء سفير إسرائيل اسحق رابين وشكره شكراً جزيلاً: «إن رئيس الجمهورية لن ينسى أبداً دور إسرائيل في الحيلولة دون التدهور في الأردن، وفي إيقاف المحاولة الرامية إلى قلب النظام هناك. قال إن الولايات المتحدة محظوظة أن يكون لها حليف كإسرائيل في الشرق الأوسط. إن هذه الأحداث ستؤخذ بالاعتبار في التطورات كلها التي تحصل في المستقبل»(٧٦).

لم يترك زعماء إسرائيل أي شك في أن بلادهم كانت ستعبئ قواتها في وجه الدبابات السورية التي كانت تتحرك لدخول الأردن على أية حال، لكن تنسيق رئيسة الوزراء غولدا مئير مع واشنطن، وإن كان تنسيقاً محدوداً ومشروطاً، سيستشهد به كيسنجر في ما بعد على أنه برهان على قيمة إسرائيل كحليف استراتيجي. لم تجر محاولة للتفريق بين المصالح الوطنية المتضاربة للولايات المتحدة وإسرائيل، أو لإدراك الطبيعة الإقليمية للنزاع. بدلاً من ذلك، شدد نيكسون وكيسنجر على المنازلة مع موسكو وفوائد التعاون مع إسرائيل، وهذا موقف يروّج لدى الناس بالنسبة إلى إدارة توجه إليها انتقادات شديدة جداً لسياساتها في فيتنام. بهذه القراءة المعيبة التي يشوبها الخلل كسب كيسنجر الحجة القائلة بأن إسرائيل هي حليف استراتيجي. وحصدت إسرائيل المنافع. فقد تصاعدت فجأة المساعدات الأمريكية، الاقتصادية والعسكرية، إلى مستويات مهمة. لقد كانت المعونة في السنة المالية ١٩٧٠ قد بلغ مجموعها ٩٣,٦ مليون دولار فقط، فقفزت إلى ٦٣٤,٣ مليون دولار في السنة التالية، وارتفعت كثيراً لتبلغ ٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٧٤ بعد

---

(٧٥) نقلاً عن صديق للملك آثر ألا يذكر اسمه.

(٧٦) Rabin, Ibid., p. 189.

حرب سنة ١٩٧٣. إن سنوات نيكسون ـ كيسنجر شهدت بلوغ مستوى جديد هائل من المعونة إلى إسرائيل. وتواصل تصاعد المستويات حتى عام ١٩٨٥ حين استقر العون ليبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات، وبقي كذلك حتى اليوم(٧٧). كتب اسحق رابين في مذكراته يقول: «إن إسهام كيسنجر في مساعدة إسرائيل هو قصة ستروى في المستقبل، أما بالنسبة إلى الوقت الحاضر [١٩٧٩] فيكفي القول إنها كانت ذات أهمية كبرى»(٧٨). هذا الإسهام يتألف من أكثر من المساعدة الاقتصادية والعسكرية بكثير. وكانت أهمية الإسهام العظمى تتمثل في تثبيت المفهوم القائل بأن الشرق الأوسط هو ساحة للصراع العالمي مع الاتحاد السوفياتي، وبأن إسرائيل هي حليف يمكن الاعتماد عليه في تلك المنازلة الاستراتيجية (بالطبع، إن هذا المفهوم ينكر على الفلسطينيين أي دور في سياسات المنطقة). وقد غدا نجاح كيسنجر واضحاً في عام ١٩٨٣ حين قامت إدارة ريغان بالنص على المفهوم المذكور، وكأنه أمر مقدس في اتفاقية رسمية تقضي بأن إسرائيل هي «حليف استراتيجي» يستحق مركزاً خاصاً من لدن الولايات المتحدة»(٧٩).

ثالثاً: ووترغيت وكيسنجر

سرعان ما أضحى مركز هنري كيسنجر مهيمناً على الشؤون الخارجية في البيت الأبيض أيام نيكسون حتى من دون حدوث فضيحة ووترغيت. يعود هذا إلى الطريقة الغريبة التي نظم بها نيكسون جهازه للشؤون الخارجية، كما يعود أيضاً إلى جهود كيسنجر الناجحة في تقويض هيبة وزير الخارجية. وتزايدت قوة كيسنجر بعد انتشار فضيحة ووترغيت، ثم أخذ ذلك يستحوذ على معظم طاقات رئيس الجمهورية وموظفيه المرتبطين به مباشرةً. وهكذا تشابك أمران: الضعف الذي يصيب نيكسون والقوة التي تضاف إلى كيسنجر، حتى لم يعودا ظاهرتين منفصلتين وإنما صارا شيئاً واحداً يندغم هذا الجانب منه بذاك ليتضافرا معاً.

قبل أن تحدث فضيحة ووترغيت حدث أيلول الأسود في الأردن في عام ١٩٧٠، الأمر الذي رفع من نفوذ كيسنجر كثيراً. لقد أخذ هذا على عاتقه شخصياً

(٧٧) Clyde R. Mark, Foreign Affairs and National Defense Division, «Israel: U.S. Foreign Assistance Facts,» (Congressional Research Service, 1989).

(٧٨) Rabin, Ibid., p. 261.

(٧٩) انظر: Bernard Gwertzman, «Reagan Turns to Israel,» *New York Times Sunday Magazine* (27 November 1983), and John M. Goshko, in: *Washington Post*, 22/11/1983.

مسؤولية الاجراءات الأمريكية خلال الأزمة؛ يضاف إلى ذلك أن روجرز، وزير الخارجية، كان من الحماقة بحيث وافق على قيام كيسنجر بالدور الأول. وتتضح سلبية الوزير حين نعلم أنه التزم منزله والأزمة في ذروتها يوم الأحد، ٢٠ أيلول/ سبتمبر، وهو اليوم الذي طلب فيه كيسنجر من إسرائيل التدخل في الأحداث الجارية[٨٠]. واستطاع كيسنجر أن يضمن لنفسه منزلة قِدَم على روجرز، وذلك بتقويضه المتواصل لجهود الوزير الرامية إلى إيجاد صيغة سلام بين إسرائيل ومصر. ظل روجرز طوال سنتين يتابع خطة متوازنة تقوم على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) القاضي بإرجاع الأرض لقاء السلام. لكن إسرائيل كانت تضع العراقيل مراراً وتكراراً بوجه إجراء مفاوضات، كما كان كيسنجر يعمل ضد روجرز، مراراً وتكراراً أيضاً، وذلك بتأييده إسرائيل. أخيراً، وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، أقر روجرز بإخفاقه، وانتهت بذلك الوساطة الأمريكية التي قام بها روجرز وطويت سياسة التوازن الطموحة التي أرادها نيكسون[٨١].

لقد ابتهج كيسنجر بذلك، وكتب في مذكراته متهللاً: «ما إن انتهى عام ١٩٧١ حتى أدى الانقسام داخل حكومتنا، وسعي وزارة الخارجية الضيق الأفق وراء أهداف غير قابلة للتحقيق، وافتقار الاتحاد السوفياتي إلى سعة الخيال، إلى حدوث حالة الاستعصاء التي سعيت إليها عامداً متعمداً»[٨٢]. إن الوضع الذي يهلل له كيسنجر بفخر ويصفه بحالة الاستعصاء كان معاكساً على وجه الخصوص لسياسة رئيسه نيكسون، لكنه وضعٌ يتفق مع هدف إسرائيل. إن الاستعصاء لا يمكن أن يؤدي، كما تنبأ نيكسون، إلا إلى الحرب. لكن كيسنجر وجد على ما يظهر بصورة من الصور أن ذلك الاحتمال أقل إنباءً بسوء العواقب من ممارسة الضغط الضروري لجعل إسرائيل تتخلى عن الأراضي التي احتلتها ولم تزل بقوة السلاح.

والغريب أن كيسنجر قد كوفئ من قبل نيكسون، مع كونه يتمرد على وزارة الخارجية في ما يخص شؤون الشرق الأوسط. ففي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ كُلف مستشار الأمن القومي رسمياً بملف الشرق الأوسط في صفقة استثنائية أخرى شجع عليها نيكسون من وراء ظهر وزير خارجيته روجرز. حدث

---

(٨٠) Kissinger, *White House Years*, p. 622.

(٨١) Neff, *Warriors against Israel: How Israel Won the Battle to Become America's Ally, 1973*, p. 71.

(٨٢) Kisssinger, Ibid., p. 1289.

هذا خلال اجتماع عقد مع غولدا مئير، رئيسة وزراء إسرائيل، ووافق فيه نيكسون على ألا تمر المسائل الخاصة بعلاقات إسرائيل الجوهرية بوزارة الخارجية، بل يجري تناولها سراً من خلال كيسنجر. وكل ما تُرك الآن إلى روجرز ووزارته هو سفاسف الأبهة والمراسم، والخزي أمام الناس(٨٣).

وكما هو متوقع، استخدم كيسنجر نفوذه الجديد في سياسة الشرق الأوسط لإطالة حالة الاستعصاء التي كانت موجودة منذ اجتياح إسرائيل الأراضي العربية في عام ١٩٦٧. وفي اجتماع القمة الأول بين نيكسون وبريجنيف في أيار/مايو ١٩٧٢ لم يُذكر الشرق الأوسط إلا لماماً؛ حتى إن نيكسون لا يذكره في مذكراته كموضوع من مواضيع ذلك الاجتماع. لكنه كان جزءاً من البيان الختامي الذي فاوض عليه كيسنجر عن الجانب الأمريكي. يقول عن ذلك في مذكراته: «سعيت إلى وضع أضعف صيغة ممكنة عن الشرق الأوسط في البيان... وكانت النتيجة فقرة لا معنى لها تؤيد قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وتسجل على الجانبين أنهما يحبذان السلام في الشرق الأوسط. وبما أن البيان دعا إلى تسوية سلمية، و«تراخ عسكريّ» في المنطقة، فإنه كان بمثابة قبول ضمني بالوضع القائم، ولا بد من أن يستقبل استقبالاً سيئاً لا في القاهرة وحدها، بل في أنحاء أخرى في العالم العربي»(٨٤).

لم يكن كيسنجر يعرف إلا القليل. فقد استقبل الرئيس المصري أنور السادات حالة الاستعصاء المستمرة استقبالاً أكثر من سيئ. وكان جوابه الغاضب قيامه بطرد نحو خمسة عشر ألف مستشار سوفياتي في مصر، متخلياً بذلك عن مشورة موسكو بالاعتدال، وموحياً بقراره بأن الحرب هي الطريقة الوحيدة للخروج من حالة اللاحرب واللاسلم(٨٥). كان عملاً مفرطاً في شدته، ولكنه البديل الواقعي الوحيد المفتوح للزعيم المصري بالنظر إلى سياسات كيسنجر الرامية إلى الإعاقة.

وبحلول وقت القمة الثانية بين نيكسون وبريجنيف في حزيران/يونيو ١٩٧٣، كان لدى السوفيات من الأسباب ما يجعلهم يعتقدون أن مصر تخطط لدخول الحرب، لذلك كان الزعيم السوفياتي قلقاً جداً بشأن الشرق الأوسط(٨٦).

---

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤٧.

(٨٥) Neff, Ibid., p. 100.

(٨٦) كان السوفيات بحلول هذا الوقت يزودون مصر بأسلحة متعددة. سافر مسؤولون مصريون جواً إلى موسكو في شباط/فبراير ١٩٧٣ وعقدوا صفقة سلاح ناجحة تمول من دول الخليج العربية. انظر: المصدر نفسه، ص ١١١.

انتظر بريجنيف حتى أوى الجميع إلى الفراش في الليلة الأخيرة من اجتماع القمة قبل أن يطالب بعقد اجتماع غير مقرر. كان في حالة تهيج واضح، وأخذ يلمح في الاجتماع تلميحاً جلياً ـ لكنه لم يستطع الكشف عن مصدر معلوماته ـ قائلاً إن الحرب ستندلع إن لم يُعثر على تسوية في الشرق الأوسط. ثم اقترح ما كانت تقترحه موسكو باستمرار في الماضي: تسوية تفرض فرضاً من الدولتين العظميين. وعرض أن الاتفاق يمكن حتى أن يبقى سرياً بين الزعيمين. أما «المبادئ» التي اقترحها بريجنيف، فكانت انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحدود الوطنية، وحرية مرور السفن في قناة السويس، وضمانات دولية للتسوية(٨٧).

بيد أن نيكسون وكيسنجر وصفا هذه الشروط المعتدلة نوعاً ما بأنها «شروط عربية». أصغى نيكسون مدة ثلاث ساعات (بحسب روايته) أو ساعة ونصف (بحسب رواية كيسنجر) ثم رفض مقترحات الزعيم السوفياتي رفضاً قاطعاً. وأياً كان وقت الإصغاء، فإنهما يتفقان بريجنيف كان منفعلاً وملحاحاً في تقديمه مقترحاته. والغريب أن كليهما لا يعير اعتباراً في مذكراته إلى أن بريجنيف كان يعلم أن الحرب قادمة وأن انفعاله له ما يبرره. عوضاً من ذلك، شطب كيسنجر على أداء الزعيم السوفياتي ووصفه بأنه «رديء جداً» مدعياً أن الأمر كان «محاولة مفضوحة لاستغلال حرج نيكسون المفترض بشأن ووترغيت»، غير أنه أقر، على أية حال، قائلاً: «بالنسبة إلى نيكسون كان إقحام القضية في ذروة تحقيقات الكونغرس في قضية ووترغيت سيثير الادعاء بالقيام بمناورة لتحويل الأنظار يضاف إلى الاتهام بخيانة أحد الحلفاء»(٨٨). ولم تمض إلا ثلاثة أشهر وبضعة أيام حتى نشبت الحرب في الشرق الأوسط.

في الفترة ما بين اجتماع القمة الأول في عام ١٩٧٢، والثاني في عام ١٩٧٣، وقع حدثان مهمان ثبتا وضع كيسنجر بصفته قيصر السياسة الخارجية في أمريكا. الحدث **الأول** هو ووترغيت، **والثاني** انتصار كيسنجر النهائي في النزاع الموهن للطاقات، والذي لا هوادة فيه مع وليام روجرز وزير الخارجية. فبحلول بداية عام ١٩٧٣ كانت العلاقات بينهما كما كتب كيسنجر نفسه:

«قد ساءت إلى حدٍ تجاوز إعادة المياه إلى مجاريها... كنت أنا مقتنعاً بتفوق

---

(٨٧) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 885.

(٨٨) Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 298-299.

علمي على علم رئيسي قناعةً متغطرسة جداً، فكان روجرز مصراً جداً على امتيازه البيروقراطي، بحيث لم يعد هناك مجال للعفو من الطرفين الذي كان سيتيح لنا معاً أن ننجو من الروتين المضجر الذي وجدنا نفسينا فيه، ويتيح لنا، وهو الأهم، أن نخدم الأمة على نحوٍ أفضل. وعند بداية ولاية نيكسون الثانية كان هذا النمط قد تحجر. لم يكن بيني وبين روجرز أي اتصال اجتماعي. أما رسمياً فكان أحدنا يتعامل مع الآخر بأدب وفقاً للأعراف من دون استعداد للمعاونة. كنت أنا المستشار الرئاسي المجلّي؛ وكان روجرز يسيطر على الآلة التي بواسطتها ينفذ معظم سياستنا الخارجية»[٨٩].

وتفجرت قضية ووترغيت لتضيف إلى الفوضى. فبحلول صيف عام ١٩٧٣ انتشرت سموم الفضيحة من حادث بسيط في الصيف السابق يتلخص بعملية سطو على مقر الحزب الديمقراطي في مباني ووترغيت في واشنطن العاصمة، وتحولت إلى هجوم شامل على البيت الأبيض نفسه. وقد أُجبر اثنان من كبار مساعدي نيكسون، وهما هالديمان وجون إرليجمان، وكذلك وزير العدل ريتشارد كلايندينست، على الاستقالة لمحاولتهم التستر على تواطؤ البيت الأبيض. وأدلى مساعد آخر هو جون دين بتفاصيل مذهلة عما يتذكره عن الأحداث، وليس بينها ما هو في صالح رئيس الجمهورية، فكانت البلاد بأسرها مشدودة إلى أقواله شداً. وامتد السم إلى رئيس الجمهورية نفسه. كان نيكسون قد صعقته المأساة. قال كيسنجر: «إن الرئيس عاش في تلك البلادة المذهولة لرجل تحققت كوابيسه. وكان التفكك، في حكومةٍ كانت تبدو قبل بضعة أسابيع منيعة، تفككاً يذهل المشاهد... وبدت البلاد في «مزاج انتحاري»[٩٠]. وقد أسرّ كيسنجر إلى ألكسندر هيغ قائلاً إن نيكسون، «رجل منعزل، متكتم، وشديد الارتياب بالآخرين». لكنْ، هكذا كان الجو العصابي في البيت الأبيض، حتى ان هيغ «لم يكن متأكداً قط هل كان كيسنجر يصف نفسه أم يصف نيكسون»[٩١].

أدت نتيجة هذا التفكك إلى أن يكتب كيسنجر قائلاً من دون مبالغة: «إني، أنا الأمريكي المولود في الخارج، قد وصلت إلى مركز يفوق العادة أمسك فيه سياستنا الخارجية ومسألة تطمين الجمهور في آن واحد... كان مدى اهتمام نيكسون بالسياسة الخارجية يضيق بدوره. فهو يوقع المذكرات ويوافق على توصياتي

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥ و١٢٥.

(٩١) Woodward and Bernstein, *The Final Days*, p. 36.

شارد الذهن، من دون أن يضع الخطوط هنا وهناك تحت سطورها ويكتب تعليقاته على هوامش صفحاتها كما كان يفعل في ولايته الأولى، الأمر الذي كان يشير إلى أنه كان يقرأ ما أبعث له من أوراق بعناية»[٩٢]. إن الفترة التي يشير إليها كيسنجر هي ربيع وصيف عام ١٩٧٣. وتوحي تعليقات كيسنجر أنه كان يتوجب عليه، منذ ذلك الوقت فصاعداً، أن يتولى مسؤولية كبرى في مجرى سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

لقد أخذت مسؤولياته شكلها الرسمي حين أنهى نيكسون أخيراً شجار الهررة الذي لا يطاق الجاري بين كيسنجر وروجرز عندما أعلن في ٨/٢٢ أن وزير خارجيته الجديد سيكون هنري كيسنجر. لم يكن رئيس الجمهورية قد أخبر هذا بالأمر إلا في اليوم السابق لترقيته، حين كانا في حوض السباحة في سان كليمنت. من البديهي أنها لم تكن لحظة سعيدة للرئيس المحاصر، وهو حتى لم يأت على ذكرها في مذكراته. لكن كيسنجر ذكرها قائلاً: «أعلمني بذلك بلهجة الإخبار بأمر واقع وهو يعوم على ظهره في الحوض، من دون حرارة في المشاعر، ومن دون الإعراب عن أملٍ بتعاون وثيق»[٩٣].

ومن بين المشاكل العالمية الأخرى كلها التي كانت تضغط على أمريكا في ذلك الوقت الذي تولى فيه كيسنجر مقاليد السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، كان الشرق الأوسط بوجه خاص آخذاً بالغليان. وكان العرب والسوفيات يسعون جاهدين إلى أن تتخلى أمريكا عن سياسة كيسنجر القاضية بتأخير حصول تسوية نهائية. كذلك أخذ صبر الملك فيصل بن عبد العزيز ملك العربية السعودية بالنفاد. كان الزعيم السعودي قد وافق قبل أشهر على تمويل حرب مصر القادمة، ولكنه كان كذلك يرجو تحاشيها[٩٤]. قام لهذه الغاية بإرسال وزير نفطه، الشيخ أحمد زكي اليماني، إلى واشنطن في نيسان/ابريل ١٩٧٣ للاجتماع بكيسنجر وغيره من كبار المسؤولين لتحذيرهم أنه إذا لم تتحقق تسوية فستستخدم العربية السعودية سلاح النفط. لم يؤخذ اليماني مأخذاً جدياً من أي أحد، وكتبت جريدة **واشنطن بوست** في افتتاحية لها تقول: «إن أخذ تهديدات السعودية مأخذاً جدياً معناه الاستسلام للهستيريا»[٩٥]. كذلك لم يأبه المسؤولون الاسرائيليون بالفكرة، فصرح

---

(٩٢) Kissinger, Ibid., pp. 125-126 and 415-416.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

(٩٤) Robert Lacey, *The Kingdom* (London: Hutchinson, 1981), p. 398.

(٩٥) *Washington Post*, 20/4/1973.

وزير الخارجية أبا إيبان قائلاً: «ليس هناك أي احتمال على الإطلاق [بمقاطعة]. ليس أمام الدول العربية من بديل إلا أن تبيع نفطها لأنها لا تملك موارد أخرى البتة»(٩٦).

كانت العربية السعودية تحاول طوال الصيف الذي سبق حرب الخريف، مراراً وتكراراً، أن تحذر الإدارة الأمريكية بأنها تعني ما تقول، وأن ما تقوله أمر خطير. أما نيكسون فقد اكتفى بالتفوه بأقوال الاسرائيليين إنما بعبارات أخرى، فقد قال: «إن النفط بلا سوق... لا ينفع قطراً ما كثيراً»، كما أن وزير الخزانة جورج شولتز، الذي أصبح في ما بعد وزيراً للخارجية وكان أكثر تكريساً لخدمة إسرائيل من كيسنجر، استتفه التحذير السعودي ووصفه بـ «التبجح»(٩٧). وبلغ الأمر بالملك فيصل حد الاستعانة بمجموعة صغيرة من كبار رجال النفط الأمريكيين لكي يحاولوا إقناع الإدارة الأمريكية بجدية تهديده. لكن، لم يسمع له أحد، حتى إن كيسنجر لم يضرب لهؤلاء الرجال موعداً للقائهم(٩٨).

وحين اندلعت الحرب في السادس من تشرين الأول/اكتوبر كان كيسنجر هو الذي يتولى مقاليد الأمور الخارجية على نحو أكثر من أي وقتٍ آخر. في ذلك الوقت، كان نيكسون مستغرقاً استغراقاً تاماً بووترغيت وبفضيحة أخرى تخص نائبه. وكانت الوجبة الأولى من سلسلة الإدانات الجرمية الناجمة عن ووترغيت قد أصدرها القضاء بحق مساعدي البيت الأبيض، وإذ بنيكسون يواجه حرجاً إضافياً، إذ كان نائب رئيس الجمهورية سپيرو أغنيو يساوم المحققين باستعداده للاعتراف لكي ينجو من السجن عن قبضه مكافآت غير شرعية حين كان حاكماً لولاية ميريلاند(٩٩). فكان على نيكسون، كما هو واضح، أن يعين نائباً جديداً له. كانت فترة حافلة بالرجات، وكان اهتمام نيكسون الأول خلالها أن يحافظ على بقائه. لقد كتب في مذكراته مستذكراً تلك الأيام وقائلاً: «إن الوضع المتقلب جداً الذي خلقه اندلاع هذه الحرب قد حدث في أسوأ ظرف داخلي متصور لشدة تعقيده»(١٠٠). كان نيكسون حين اندلعت الحرب يلعق جراحه السياسية في منتجعه في كي بِسْكين

---

(٩٦) Lacey, Ibid., p. 400.

(٩٧) Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, p. 68.

(٩٨) Lacey, Ibid., p. 402.

(٩٩) *Facts on File, 1973*, vol. 33, pp. 743 and 818-819.

(١٠٠) Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, p. 922.

في ولاية فلوريدا، فلم يكن يتخذ إلا القليل من القرارات المباشرة في متابعة سياسة الولايات المتحدة خلال الحرب، باستثناء مجهود واحد شجاع قام به قبيل انتهائها. لم يتعد عمله التأشير بالموافقة، إذ كان يتبع بصورة أساسية مشورة كيسنجر طوال الوقت.

إن التزام كيسنجر التام نحو إسرائيل خلال الحرب قصة معروفة جيداً، وقد رواها هو نفسه ببلاغة متقنة في مذكراته. إنه لشدة اهتمامه بمساعدة إسرائيل عمل ليل نهار، وباستغراق كامل، بحيث أفلت من انتباهه، وهو وزير الخارجية، أعظم خطر اقتصادي من قطر أجنبي لم تواجه الولايات المتحدة مثيله سابقاً قط. كان ذلك هو المقاطعة النفطية التي كان الملك فيصل يهدد بها مدة أشهر. وقد فرضها أخيراً في التاسع عشر من تشرين الأول/اكتوبر، وهو اليوم الذي طلب فيه نيكسون مساعدات طارئة لإسرائيل والحرب قائمة بمبلغ ٢,٢ بليون دولار. إن الطابع الذي يلهب الخواطر، ولا سيما بالنسبة إلى الملك فيصل المعتز بكبريائه، الذي يسم طلب نيكسون كان لا بد من أن يكون واضحاً للجميع، لكن كيسنجر يزعم قائلاً: «لم أستطع أن أعثر على شيء مكتوب يفيد بأن أحداً ما حذر من وقوع رد فعل عربي»[١٠١]. إن زعمه ذو نبرة ماكرة - فهو يحاول أن يضع اللوم على آخرين لا يسميهم لم يحذروا نيكسون، لكن الأمر كان في كل الأحوال مسؤولية كيسنجر بالذات ليقوم بمثل هذا التحذير. ومع أنه يوحي بأنه سها عن المسألة لا أكثر - وما هذا بالعذر لوزير للخارجية - فإن مذكراته تشير بشكل غير مقصود إلى سبب أكثر صدقية بكثير. إن كيسنجر، شأنه في ذلك شأن الإسرائيليين، كان يستخف العرب، وكان متأكداً من قوة الغرب بدرجة من الغطرسة بحيث لم يكن يعتقد أن لدى العرب من الشجاعة، أو الفطنة في الأعمال، ما يجعلهم ينفذون المقاطعة[١٠٢].

هذا وقد وجهت المقاطعة ضربة مذهلة إلى الولايات المتحدة وللاقتصاد العالمي، وأحدثت أعظم انتقال سلمي للثروة في التاريخ مع تغييرات أساسية في طريقة حياة الناس في أرجاء العالم. إن مسؤولية كيسنجر الشخصية في هذه الكارثة مسؤولية كبرى.

وحدث خطأ آخر ذو أبعاد تاريخية قبيل انتهاء الحرب. فقد قام الاتحاد

---

(١٠١) Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 873.

(١٠٢) انظر على سبيل المثال، ملاحظاته الساخرة في: المصدر نفسه، ص ٨٧٤.

السوفياتي، وهو يتوقع أن تؤول الأحداث في الشرق الأوسط إلى مواجهة بين الدولتين العظميين، بدعوة كيسنجر شخصياً ليذهب جواً إلى موسكو لتهيئة تسوية. ومع أن رئاسة نيكسون كانت آخذة بالانحلال، فإن الرئيس سما في هذه اللحظة القصيرة فوق مشاكله الشخصية الساحقة، فاقترح تسوية جسورة. وما إن وصل كيسنجر إلى موسكو حتى أرسل إليه تعليماته قائلاً إنه حين أعاد النظر وجد أن بريجنيف كان على حق في اجتماع القمة السابق في حزيران/يونيو حين قدم عرضه مناشداً بمشاعر منفعلة التوصل إلى سلام مفروض. لقد طلب نيكسون من كيسنجر أن ينقل إلى بريجنيف الرسالة الشفوية التالية:

«لن يتمكن الاسرائيليون والعرب أبداً أن يتناولوا هذا الموضوع بأنفسهم بطريقة عقلانية. لهذا السبب، يجب على نيكسون وبريجنيف، وهما ينظران إلى المشكلة بشكل لا انفعال فيه، أن يتدخلا ويقررا النهج الصحيح للعمل من أجل تسوية عادلة، ومن ثم توجيه الضغط الضروري نحو أصدقاء الطرفين لتحقيق التسوية التي ستأتي أخيراً بالسلام إلى هذه المنطقة المضطربة»(١٠٣).

وحاجج نيكسون، في القسم التحليلي من رسالته الموجهة إلى أنظار كيسنجر وحده، قائلاً على نحوٍ متبصرٍ بالأمور إن النهاية القادمة للحرب تمثل وقتاً فريداً في بابه لتحقيق تسوية. وأضاف أنه سيكون حتى من مصلحة إسرائيل لو أن الولايات المتحدة توجه الآن «ما يقتضي من الضغوط لإحراز موافقة على تسوية معقولة يمكننا أن نطلب من السوفيات أن يضغطوا على العرب لقبولها». ثم عدد نيكسون العقبات أمام السلام، كما ذكرها كيسنجر: «عناد إسرائيل، ورفض العرب للمساومة بشكل واقعي، وانشغال [الولايات المتحدة] بمبادرات أخرى». وانتقل بعد ذلك إلى معالجة إحدى أكبر المشاكل طراً: «لن يكون للاعتبارات السياسية في الولايات المتحدة على الإطلاق أي تأثير، كرِّرْ أي تأثير، على قراراتنا في هذا الشأن. وأريدك أن تعلم أنني على استعداد للضغط على الاسرائيليين إلى الحد المطلوب، بصرف النظر عن النتائج السياسية المحلية»(١٠٤).

كانت الرسالة، كما يقر كيسنجر نفسه: «مأثرة مشهودة من مآثر التركيز الذهني بالنظر إلى عاصفة ووترغيت التي كانت تهب من حوله». لكنها كانت أكثر من ذلك. فهي نتيجة الكثير من التفكر والتحليل الذي توصل إلى نتيجة هي أن

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٥١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٥٠.

هذه الاستراتيجيا هي الواقعية الوحيدة لتحقيق تسوية. ولكن جواب كيسنجر على هذه الرسالة العميقة التفكير والحسنة التقدير كان أنه يعتبرها بمثابة «مفاجأة مثيرة للأعصاب»، وقد سببت له «امتعاضاً شديداً جداً». قال كيسنجر في رده المزعج على رسالة نيكسون إنه لا يستطيع تنفيذ تعليماته في ظروف الطوارئ الحاضرة. واقترح أنه ربما «يمكننا متابعة النهج الذي يفكر فيه الرئيس بعد وقف إطلاق النار بموافقة إسرائيلية لكن ليس قبل ذلك»[١٠٥].

لم يكن من الممكن في أي وقتٍ آخر أن ينجو الوزير بنفسه بعد مثل هذه الملاحظات الاستباقية بشأن رغبات رئيس الجمهورية ـ لكنها جاءت إبّان أيام استثنائية عاصفة أخرى أثارتها فضيحة ووترغيت ـ وهي أيام «مذبحة ليلة السبت» حين أقال نيكسون وزير العدل في حكومته أرشيبالد كوكس، فاستقال تضامناً معه اثنان آخران من كبار المسؤولين، هما إليوت رتشاردسون ووليام راكيلشوس. لقد غُض الطرف عن تمرد كيسنجر على رئيسه في الضجيج الصاخب الذي كان يضرب بأطنابه في أرجاء البلد.

كانت هذه هي المرة الأخيرة التي يسعى فيها نيكسون إلى تطبيق سياسة «متوازنة» وهو الذي كان قد استهل بها رئاسته بتفاؤل شديد. وبعد أن قام بهذا المسعى كان مستقبله يواصل الانحدار إلى دركٍ سحيق لا مخرج منه إلى أن أجبر في النهاية على ترك منصبه بعد عشرة أشهر.

واستمر كيسنجر بالطبع في عمله بصفته سيد سياسة أمريكا الخارجية طوال البقية الباقية من ولاية نيكسون الثانية التي لم يتمها، وذلك تحت رئاسة جيرالد فورد حتى نهاية ولايته في ١٩٧٧. خلال ذلك الوقت، استمر كيسنجر في سياسته الداعمة إسرائيل دعماً قوياً مقرِّباً بين القطرين بصفتهما «حليفين» كل التقريب. وقد توّج إنجازه هذا بالاتفاقية الاستثنائية جداً التي لم توقّع الولايات المتحدة مثلها في السابق قط، وهي التي تسمى اتفاقية سيناء (٢)، وجرى توقيعها في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. إنها أضخم تنازل من الخزانة الأمريكية وأكبر دعم دبلوماسي تقدمه واشنطن على الإطلاق إلى قطر آخر.

وافقت إسرائيل بموجب الاتفاقية المذكورة على أن تعيد إلى مصر حقول نفط سيناء التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧، وأن تنسحب مسافة تتراوح بين عشرين إلى أربعين ميلاً شرقي قناة السويس، ومع هذا ظل تسعة أعشار سيناء تحت

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٥٥٢.

سيطرتها. وفي المقابل ألزم كيسنجر الولايات المتحدة بمجموعة مذهلة من العطايا إلى إسرائيل ابتداءً من وعدٍ بمعونة سنوية قدرها بليوني دولار، وحق الاطلاع على أحدث الأسلحة الأمريكية وضمان حاجاتها النفطية، إلى آخر ذلك من الوعود الأخرى. وقد تضمنت هذه الوعود امتيازين دبلوماسيين مهمين: **أحدهما** التنسيق الكامل بشأن التطورات الدبلوماسية، **والآخر** وعد «بعدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت هذه المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل بالوجود ولا تقبل بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)»[١٠٦].

إن هذه الوعود البعيدة الأثر لم تلزم الولايات المتحدة فحسب بوضع فريد في بابه يضمن وجود إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، بل إنها قضت كذلك بتنسيق سياسات أمريكا دبلوماسياً مع سياسات إسرائيل، إلى حد إخضاع الأولى للثانية عملياً. وكما قال شمعون بيريس، وزير الدفاع آنئذٍ، من دون مبالغة: «إن... الاتفاقية قد أخرت [مؤتمراً دولياً] في جنيف، في حين... ضمنت لنا السلاح والمال وسياسة منسقة مع واشنطن والهدوء في سيناء... لقد أعطينا قليلاً وحصلنا على الكثير»[١٠٧].

خاتمة

من وجهة نظر فلسطينية كان العنصر الملفت في هذه الحزمة الوافرة من العطايا التي قدمها كيسنجر إلى إسرائيل هو الوعد بعدم التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية. هذه المبادرة بالتزام بعيد الأثر جاءت بالتأكيد من الإسرائيليين. لكن الأمر الذي له دلالته بحلول هذا الوقت أن كيسنجر، بعد ست سنوات في السلطة، كان حساساً من الفلسطينيين ـ لا لمساعدتهم، بل لحماية إسرائيل من مطالبهم بوطنٍ لهم. إنه بهذا أبّد سياسته في التأخير، وكانت في واقع الأمر سياسة تهدف إلى رفض أي حلٍ حتى يستسلم العرب والفلسطينيون استسلاماً تاماً

---

(١٠٦) Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, pp. 190-192, and Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, p. 273.

نص مذكرة التفاهم وملاحقها السرية في: Sheehan, Ibid., appendix 8.

(١٠٧) Sheehan, Ibid., p. 192.

رفض بيريس في حينها أن يكشف عن اسمه في مقال في مجلة تايم حيث وجد شيحان (Sheehan) هذا المقتبس، لكني أعرف أن بيريس كان هو المصدر لأنني كنت في عام ١٩٧٥ رئيس مكتب مجلة تايم في القدس، وكان بيريس قد قال ملاحظته لأحد المراسلين في مكتبي.

لما تمليه عليهم إسرائيل.

أما أن كيسنجر بعد «رحلاته المكوكية» اللامتناهية إلى الشرق الأوسط قد أصبح مدركاً تمام الإدراك لوجود الفلسطينيين فهو أمر لا ريب فيه. نجد البرهان على ذلك، ليس فقط في اتفاقية سيناء (٢)، بل في «وثيقة سوندرز» التاريخية كذلك، وهي تلاوة لسياسة الولايات المتحدة قدمها هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية، إلى الكونغرس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقد أكد سوندرز فيها أنّ البعد الفلسطيني كان، بطرق متعددة، «قلب الصراع» وأضاف: «إن المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بالاعتبار في التفاوض على سلام عربي ـ إسرائيلي»(١٠٨).

جاء البيان السياسي هذا بعد أقل من ثلاثة أشهر من قيام كيسنجر بجعل إسرائيل قلباً وقالباً مع الولايات المتحدة باتفاقية سيناء (٢). ويفترض أن كيسنجر، وقد تحصنت إسرائيل على هذا النحو، قد أدخل في حساباته أنها ستكون مستعدة لمواجهة مشكلة الفلسطينيين العصية على الحل. غير أن إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين أثاروا ضجة حول ذلك الوصف للفلسطينيين كانت من القوة بحيث نأى كيسنجر بنفسه سريعاً عن سوندرز ـ وإن كان هو شخصياً قد ساعد في كتابة الورقة(١٠٩). وكان الهياج السياسي نحو البيت الأبيض ضارياً جداً، فصرف كيسنجر النظر عن وثيقة سوندرز بوصفها «تمريناً أكاديمياً ونظرياً»، وهكذا تُرك الفلسطينيون في مجاهل الإهمال من قبل الولايات المتحدة(١١٠). بعد ذلك، تجاهل كيسنجر الشرق الأوسط والفلسطينيين في البقية الباقية من خدمته في واشنطن. لقد عمل ما فيه الكفاية.

---

(١٠٨) Quandt, Ibid., p. 278.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٨، و Sheehan, Ibid., p. 213.

(١١٠) Sheehan, Ibid., p. 213.

الفصل السابع

إدارة كارتر والفلسطينيون

جانيس تِري

خاض جيمي كارتر حملته الانتخابية على أساس برنامج يناصر إسرائيل بقوة ويناهض الفلسطينيين بقوة أيضاً، كما فعل من قبله المرشحون الانتخابيون كافة من الذين فازوا بالرئاسة حديثاً. تمسك كارتر طوال حملته بصيغة كيسنجر، وهي «لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بقرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) وبحق إسرائيل في الوجود». وكان كارتر قد قام بزيارة إسرائيل في عام ١٩٧٣ وهو حاكم لولاية جورجيا؛ وكان، بصفته سياسياً ومسيحياً ورعاً، يعرب باستمرار عن تعاطفه العميق مع الدولة اليهودية وعن التزامه تجاهها[1]. إلى ذلك كان كارتر قد سار في ركب السياسيين ورجال اللوبي الصهيوني الذين ضغطوا بقوة من أجل إصدار تشريع أقوى مفعولاً لكبح الشركات الأمريكية من الالتزام بتعليمات المقاطعة العربية الخاصة بإسرائيل. ومع أن العرب ينظرون إلى المقاطعة على أنها سلاح آخر في الترسانة للكفاح من أجل حقوق الفلسطينيين، غير أنها صوِّرت في الولايات المتحدة على أنها لا سامية محض في المفهوم الذي تنطوي عليه. وقد سعت إدارة فورد الجمهورية، بدعم من شركات أمريكية كبرى رئيسية،

---

(١) للاطلاع على فكرة عن هذه الرحلة وعن تمسك كارتر باسرائيل، انظر: Jimmy Carter: *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East* (Boston: Houghton Mifflin, 1985), and *Keeping Faith: Memoirs of a President* (New York: Bantam Books, 1982).

إن توثيق دراستنا هذه يستند في معظمه إلى الأوراق غير المنشورة المحفوظة في مكتبة جيمي كارتر في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا، وسيشار إليها بحروف JCL، والمقتبسات التالية هي من هذه الأوراق إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

إلى التخفيف من لهجة أي تشريع يعارض المقاطعة. كما استغل الحزب الديمقراطي وكارتر، خلال الحملة الانتخابية، قضية المقاطعة فحققا منافع طيبة، وحازا بذلك على تأييد كبير من الأوساط اليهودية المالية والسياسية(٢).

ربما كان من المتوقع أن ينتهج كارتر، وهو رئيس للجمهورية، سبيلاً يتفق كل الاتفاق مع النهج المناصر لإسرائيل والمناهض للفلسطينيين. بيد أن ثمة عوامل متعددة خففت من غلواء الاستمرار في سياسات ترفض كلياً أو تتجاهل تماماً شرعية الحقوق الفلسطينية. كان كارتر، خلافاً لسلفه وخلفه، رئيساً «متحرّياً» إلى حدٍ كبير، أي أنه يتحرّى الأمور فيحصل عليها. وكان قد قرأ على نطاق واسع، وتضمن برنامج عمله الصارم الاطلاع الشخصي العميق على ما يقدم من تقارير مكتوبة ومذكرات وإيجازات. لقد ذكر هاملتون جوردان، رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، ولعله أقرب المستشارين إلى كارتر، أن خير وسيلة لإقناعه بأية قضية هي سرد الحجج كتابةً بشكل منظم(٣). فقد كان منفتحاً للنقاش بشأن القضايا الحاسمة، وهو يظهر مرونة كبيرة واستعداداً لتغيير الآراء التي كان يحملها سابقاً. وقد تلقت إدارة كارتر المعلومات والنصائح من مصادر متعددة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالفلسطينيين. وكان وليام كوانت على الأخص، وهو من مجلس الأمن القومي، يقدم مشورة متوازنة بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وضرورة معالجة التظلمات الفلسطينية.

ما ان تولت إدارة كارتر السلطة حتى بادرت إلى «إعادة تقييم» للوضع في الشرق الأوسط، كما فعلت إدارتا فورد وبوش. بيد أن كارتر كان مشاركاً فعالاً جداً في إعادة التقييم هذه، فهو يستطلع الآراء المتنوعة عن الفلسطينيين ويستمع إليها. ولقياس مواقف إدارة كارتر، وما بني عليها من سياسات نحو الفلسطينيين، من المفيد: **أولاً** النظر باختصار في المعلومات التي تلقتها من المؤيدين لإسرائيل وللفلسطينيين، وثانياً وصف الأعمال التي قامت بها الإدارة المذكورة بشأن مطالب الفلسطينيين من أجل تقرير المصير. إن «الانفتاح» الذي أظهرته إدارة كارتر نحو

---

(٢) «1977 Report on Jewish Vote,» Hamilton Jordan's Files, N. A. Box 35, JCL.

ربما يكون هذا التقرير قد صدر عن دائرة الشؤون المحلية أو عن مستشار خاص ينظر في الأمور الإثنية والداخلية. يذكر التقرير أن ٦٠ بالمئة من المتبرعين الكبار للحزب الديمقراطي كانوا في عام ١٩٧٦ يهوداً، وأن كارتر، حتى حين كان نجاحه في الانتخابات الرئاسية يعتبر غير قريب المنال، تلقى ٣٥ بالمئة من تمويله من متبرعين يهود؛ وفي الانتخابات حصل كارتر على ٧٥ بالمئة من أصوات الناخبين اليهود.

(٣) Hamilton Jordan, *Crisis: The Last Year of the Carter Presidency* (New York: Putnam, ©1982), p. 42.

الفلسطينيين رفع في الحال راية الإنذار الحمراء لإسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة. وأحدثت المؤشرات الدالة على أن الإدارة قد تكون آخذة بالتباعد عن موقف مؤيد لإسرائيل كلياً، ومتجهة نحو النظر في حقوق الفلسطينيين، رد فعل متوقعاً من اللوبي الصهيوني. لقد نظر معظم الصهاينة إلى الصراع على أنه مباراة صفرية يكون فيها أي اعتراف بالفلسطينيين ـ على أي مستوى ـ خسارة لإسرائيل؛ لذا فإن الاعتراف بالفلسطينيين أو التفاوض معهم غير مقبولين جملةً وتفصيلاً. ونتيجةً لذلك، عمل اللوبي الصهيوني، ليس فقط كداعية لسياسات مناصرة لإسرائيل، بل كجماعة ضغط مناهضة للفلسطينيين كذلك.

وعلى الفور قامت لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الاسرائيلية (إيباك) باستنفار مصادرها الكثيرة للتأثير في البيت الأبيض والكونغرس لثنيهما عن النظر، من أي نوع كان، في أمر وطنٍ فلسطيني(٤). كذلك قدمت إيباك وغيرها من المنظمات الصهيونية إلى موظفي البيت الأبيض فيضاً مطّرداً من المطبوعات المناهضة للفلسطينيين ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن جملتها تقريراً مستفيضاً عن لاجئي الشرق الأوسط، وفيه تقول كاتبته جوان بيترز إن عدد المشردين العرب يساوي عدد المشردين اليهود(٥). وحين أشار كارتر علناً إلى أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا قد أجبروا على ترك منازلهم في عام ١٩٤٨ احتجّ رئيس أيباك، موريس أميتاي، قائلاً ربما كان رئيس الجمهورية لا يعرف «الحقائق الفعلية الواقعية» وأرسل له معلومات محرّفة كثيراً من الكتاب المناصر لإسرائيل المعنون **حقائق وأساطير** (١٩٧٦) من وضع كانن (I. L. Kenen)(٦). كذلك عارضت عصبة مكافحة

---

(٤) Telegram, Morris Amitay [Head of AIPAC] to Jimmy Carter, 6 June 1977, Hamilton Jordan's Files, Box 34, JCL.

انظر أيضاً البرقيات والرسائل في: Box ND39, Box CO-42, White House Central Files (hereinafter WHCF), and Palestine Liberation Organization Name File.

(٥) Joan Peters, «Report on Middle East Refugees,» Market «Not for Publication,» 1977, Stuart Eizenstat's Files, Box 235, JCL.

كان آيزنستات مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية. تزعم بيترز، في ملحق لهذا التقرير أن نسبة الاستخدام في سوريا بلغت مئة بالمئة وانها تحتاج إلى عمال إضافيين. وعلى أساس هذا «الدليل» قدمت بيترز توصية مذهلة لكنها ليست جديدة بأن توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وفي أماكن أخرى من الوطن العربي سيكون هو «الترتيب المعقول». إن جوان بيترز هي بالطبع مؤلفة التاريخ الحافل بالمعلومات السرية، لكنه غير موثوق إلى حد كبير، وهو المعنون:

Joan Peters, *From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict over Palestine* (New York: Harper and Row, ©1984).

(٦) Letter, Morris Amitay to Hamilton Jordan, 17 August 1977, Office of Communications, Gerald Rafshoon Collection, Box 4, JCL.

الافتراء التابعة لمنظمة بناي بريث، وغيرها من المنظمات، إجراء أي اتصال مع منظمة التحرير أو أي عرض لقضيتها أمام الجمهور الأمريكي(٧).

إلى ذلك كان بعض المسؤولين في إدارة كارتر يقومون أحياناً بالعمل كصلة ارتباط مباشرة لإيصال آراء الحكومة الاسرائيلية واللوبي الصهيوني وسياساتهما إلى رئيس الجمهورية، ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي(٨). وما إن أخذت الحملة الرئاسية لعام ١٩٨٠ تشتد حتى ازدادت هذه الأنماط من التبادل المباشر بين البيت الأبيض واللوبي الصهيوني. وجيء بألفريد موزيس كمستشار خاص ليعمل كقناة مع الجالية اليهودية؛ بيد أنه كان ينظر بشكل جلي لا غموض فيه إلى مركزه على أنه وسيلة ليس فقط لتحسين الاتصالات بين الجالية اليهودية وكارتر، بل للتأثير في السياسة الخارجية كذلك. وشكا هاملتون جوردان، في مذكرة كتبها إلى وارن كريستوفر، من مسؤولي وزارة الخارجية، من أن سايروس ڤانس (وزير الخارجية آنئذٍ) «ينظر على ما يبدو إلى هذا المركز كمهمة سياسية بالدرجة الأولى. أما موزيس فهو على عكس ذلك ينظر إلى عمله على أنه بالدرجة الأولى مركز للإسهام في منظورات خاصة وأفكار متبصرة في تشكيل السياسة، ومن ثم القيام بشكل فعال بإيصال قرارات الإدارة إلى مجموعة المقترعين ذات الأثر الحاسم في الانتخابات، وذلك لكسب تأييدها»(٩).

من الواضح أن الفلسطينيين ما كانوا ليأملوا مضاهاة مثل هذه الاتصالات المباشرة أو تلك المنظورات والأفكار التي تغذي تشكيل السياسة (وتظل هذه الحالة اليوم كما كانت عليه آنئذٍ). كذلك فإن المعارضة للفلسطينيين والتأييد للسياسات

---

(٧) انظر مثلاً رسالة «عصبة مكافحة الافتراء» التي تعارض منح سمة للناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت في عام ١٩٧٩، في: Anti-Defamation League File, Name File, JCL.

(٨) Memo, Stuart Eizenstat to David Aaron, 29 December 1978, WHCF-CO-74 [Israel], Box CO-35, JCL.

مثلاً: في عام ١٩٧٨ قام ستيوارت آيزنستات، وهو من موظفي دائرة السياسة الداخلية، تنفيذاً لاقتراح موريس أميتاي من «إيباك» بمفاتحة ديفيد آرون الذي يعمل في مجلس الأمن القومي بشأن تزويد اسرائيل ببيانات فنية عن طائرة ف ـ ١٨ كوسيلة «لكسر حاجز الجليد» القائم معها. «تمشياً مع روحية كامب ديفيد،» أعطيت معلومات عن ف ـ ١٨ إلى اسرائيل في أواخر عام ١٩٧٨. وعلى المنوال ذاته تلقى آيزنستات كذلك طلبات مباشرة من «إيباك» ومن سفير إسرائيل افرايم إفرون من أجل زيادة المساعدات إلى إسرائيل. قام آيزنستات في ما بعد بتسهيل عقد اجتماع بين إفرون ومدير دائرة الإدارة والميزانية.

Memo, David Aaron to Stuart Eizenstat, 9 January 1979, Ibid.; Memo, Stuart Eizenstat to director of Office of Management and Budget, 20 November 1979, WHCF, Box F030, JCL.

(٩) Memo, Hamilton Jordan to Warren Christopher, 8 April 1980, Hugh Carter's Files, Box 37, Office of Administration, JCL.

الاسرائيلية كانت حتى أكثر صراحة في الكونغرس، وكان أعضاؤه يضغطون على كارتر باستمرار. وقد أخفقت إدارة كارتر، مع أنها كانت تتمتع بأغلبية ديمقراطية في الكونغرس، في تعبئة دعمه لسياساتها الداخلية والخارجية أو المحافظة على هذا الدعم. كان هذا يصدق، على الأخص، على القضية الفلسطينية؛ لقد رغبت عناصر أساسية في الإدارة، وكارتر نفسه بوجه خاص، في سياسات أكثر مرونة نحو القضية الفلسطينية، ولكن الإدارة أخفقت في الحصول على دعم كاف من الكونغرس من أجل إجراء تغييرات واضحة المعالم.

وفي وجه الضغوط القوية المخالفة لسياسة الحكومة والدعم المشكوك فيه حتى من الديمقراطيين في أوساط الكونغرس، فإنه ليس من المستغرب تماماً أن نجد كارتر ومستشاريه يسعون إلى التلطيف من غلواء المؤيدين لإسرائيل بشأن القضية الفلسطينية والتسكين من اندفاعهم. وقد قام كارتر، ونائبه مونديل، ووزير الخارجية سايروس ڤانس، ومستشار الأمن القومي بريجنسكي، بعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع زعماء يهود رئيسيين في تموز/يوليو ١٩٧٧، وذلك لمعالجة الأمور التي تهمهم وتقلقهم. كانت الإدارة بحلول ذلك الوقت قد نبذت أسلوب الخطوة فخطوة الذي سار عليه كيسنجر وأخذت تدعو بدلاً منه إلى تسوية شاملة يتم التوصل إليها من خلال مؤتمر جنيف. كان كيسنجر يميل إلى النظر إلى الصراع على أنه قطعة واحدة في لغز الحرب الباردة العالمية، أما كارتر فقد رأى المسألة على أنها مسألة إقليمية بالدرجة الأولى. إن إدارة كارتر قد فهمت وقبلت بالحقيقة التي مفادها أن التسوية السلمية تقتضي حلاً لمطالب الفلسطينيين في تقرير المصير[(١٠)]. لقد عارض معظم الصهاينة إجراء تسوية سلمية، ذلك أنها قد تضطرهم إلى تقديم تنازلات لا يرغبون في تقديمها.

أعرب الزعماء اليهود بشكل قاطع، في اجتماع تموز/يوليو، عن قلقهم بشأن العودة إلى جنيف وإجراء تسوية شاملة. كما أنهم عارضوا بإصرار أية

---

(١٠) Farouk Ali Sankari, «The Effects of the American Media on Public Opinion and the Middle East Policy Choices,» *American-Arab Affairs*, no. 20 (Spring 1987), pp. 107-122.

في مذكرة تتضمن نقاطاً للكلام مقدمة إلى رئيس الجمهورية شدد فيها بريجنسكي على ضرورة تجنب استعمال عبارة «وطن قومي» (homeland) خلال الاجتماع مع الزعماء اليهود وذلك لما لها من ترابطات بوعد بلفور. ودعا كذلك في مذكرته إلى تحاشي استخدام مصطلح «حدود قابلة للدفاع عنها» إذ إنه ينطوي على ضم معظم الأراضي المحتلة، الأمر الذي يعارضه العرب.

Memo, Zbigniew Brzezinski to Hamilton Jordan [for Carter], 5 July 1977, Hamilton Jordan's Files, Box 35, JCL.

مفاوضات تجري مع الفلسطينيين، مفضلين أن ينظر في عقد اتفاقيات مع الحكومات العربية. فشدد بريجنسكي على أن الإدارة تأمل بالتوصل إلى سلام شامل تعززه ترتيبات أمنية من شأنها أن تحبط أية محاولة يقوم بها العرب أو الفلسطينيون لإعادة رسم الحدود. وحاجج آرثر غولدبيرغ، سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة، بالقول ان الولايات المتحدة هي وحدها التي تستطيع العمل كوسيط، وان على الأطراف المعنية كلها أن تقبل بالقرار رقم (٢٤٢) (والحق أن غولدبيرغ كان مسؤولاً إلى حدٍ كبير في أمر القبول بالقرار المذكور). وانتهى هذا السفير إلى القول بأن الغموض الذي يشوب القرار رقم (٢٤٢) لم يكن قد حدث سهواً، بل كان مقصوداً.

في ذلك الاجتماع أصغى كارتر إلى هموم الزعماء اليهود، ثم أعرب لهم عن نياته بشأن إسرائيل والفلسطينيين. شدد أولاً على التزامه إزاء أمن إسرائيل واستمرار بقائها. ثم أكد على أن وجود دولة فلسطينية منفصلة سيكون، في رأيه، أمراً يهدد السلام، وأن هناك دولاً عربية ترى هذا الرأي أيضاً. وأخيراً شدد كارتر على أن من الأسهل له سياسياً أن يناصر القضية الإسرائيلية، لكنّ هذا لن يحقق تسوية سلمية؛ وأن الحاجة تدعو إلى توجهٍ متوازن وأكثر انفتاحاً[(١١)].

ومع أن سياسة إدارة كارتر لم تبسط في الاجتماع بشكل صريح غير أن من الممكن تلخيصها كما يلي كما كانت عليه في صيف عام ١٩٧٧: عقد مؤتمر جنيف بحضور الأطراف المعنية كلها، من ضمنها شكل من أشكال التمثيل الفلسطيني؛ إعادة معظم الأراضي المحتلة إلى الدول العربية المعنية؛ شكل ما من أشكال الحكم الذاتي الفلسطيني، ويفضل أن يكون ذلك بالاشتراك مع الأردن؛ اتفاقيات سلام كاملة بين الدول العربية وإسرائيل؛ والإبقاء على التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل. لم تلزم الإدارة نفسها بأي إعادة معينة لرسم الحدود، ولم يكن في تصورها بالتأكيد قيام فلسطين مستقلة بين إسرائيل والأردن، كما لم يكن لديها مقترحات محددة عن قضية القدس.

وجاءت مبادرة أنور السادات الشخصية في خريف ١٩٧٧ وما تلاها من زيارته لإسرائيل لتقوّض محاولات كارتر في عقد مؤتمر جنيف من جديد، كما

---

(١١) «Notes on Meeting with Jewish Leaders,» n.a. [possibly Joyce Starr], 6 July 1977, Stuart Eizenstat's Files, Box 235, JCL.

هناك نسخة معدلة، أقصر، من هذه الملاحظات في مذكرة جويس ستار، مسؤولة الاتصال في البيت الأبيض عن شؤون اليهود السوفيات والجالية اليهودية، في: Memo, Joyce Starr, for the Files, File ND16/CO 1-7, Box ND39, JCL.

أنها، وهذا هو الأهم، قد أضرّت كثيراً ـ وربما دمرت ـ إمكانية التوصل إلى تسوية شاملة. وواقع الأمر أن السادات كان يواصل أسلوب الخطوة فخطوة والسلام المنفصل الذي بدأه كيسنجر في عهد نيكسون وحافظ عليه في عهد فورد[١٢].

ومع أن إدارة كارتر ظلت ملتزمة علناً بتسوية شاملة، غير أنها دعمت جهود السادات، وأجرت في الوقت عينه اتصالات من الباب الخلفي مع الفلسطينيين. وقد اتخذت هذه الاتصالات أشكالاً متعددة. فمنذ بداية رئاسة كارتر سعت منظمات عربية ـ أمريكية ناشطة إلى عقد اجتماعات مع رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين. كان وليام كوانت يؤيد على العموم عقد هذه الاجتماعات، لكن بريجنسكي كان متردداً في فتح باب العملية التشاورية، إذ انه سعى إلى الإبقاء على أمور السياسة الخارجية في نطاق مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية. فقد اجتمع ممثلون عن الرابطة الوطنية للعرب الأمريكيين مع ميدج كوستانزا، المساعد لشؤون الاتصالات العامة، ومع مندوب من مجلس الأمن القومي في شباط/ فبراير، ولكن لم يجر البحث في ذلك الوقت في أمر الفلسطينيين. ولم ينظر البيت الأبيض جدياً في لقاء بين ممثلي منظمات العرب الأمريكيين ورئيس الجمهورية إلا بعد ضغط كبير من هذه المنظمات ومن المتعاطفين معها من أعضاء الكونغرس. وحتى بعد أن تسلم بريجنسكي ما كتبه له كوانت من حجج تفصيلية تحبيذاً لاجتماع كهذا فقد أجابه: «كلموني. أنا متشكك»[١٣]. وظل بريجنسكي غير مقتنع فكتب: «أنا لا أوصي بأن يجتمع رئيس الجمهورية مع هذه المجموعة. بيد أن الجالية العربية ـ الأمريكية قد أخذت كما هو واضح تنظم نفسها وسوف نسمع منها أكثر من السابق (وبشكل أكثر فعالية) في المستقبل»[١٤]. ولم يتصاعد الضغط في داخل البيت الأبيض من أجل عقد اجتماع مباشر مع رئيس الجمهورية إلا بعد اجتماعات

---

(١٢) Louis J. Cantori, «Egyptian Policy,» in: Robert Owen Freedman, ed., *The Middle East since Camp-David* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 171-191.

يحاجج كانتوري بالقول إن إدخال الاتحاد السوفياتي في المؤتمر قد ساعد على دفع السادات إلى زيارة إسرائيل. بيد أن من الممكن لنا أن نقول أيضاً إن كيسنجر كان في ذلك الوقت قد أقنع السادات بالمنافع الشخصية والداخلية والدولية التي تجنى من قيامه بدور قيادي في عملية الخطوة ـ خطوة وفي توقيع صلح منفرد.

(١٣) مذكرة، من وليام كوانت إلى زبيغنيو بريجنسكي، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٧، مع تعليق خطي لبريجنسكي. كتب كوانت مذكرة مشابهة في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٧٧. File NO16/CO 1-7, Box ND39, JCL.

(١٤) Memo, Zbigniew Brzezinski to Hamilton Jordan, 2 September 1977, AAUG/NAAA Name File, JCL.

أخرى عقدها العرب الأمريكيون مع مسؤولين من مستوى أدنى. ثم اجتمع سايروس ڤانس مع ممثلين عن الرابطة الوطنية للعرب الأمريكيين وممثلين عن «رابطة الخريجين العرب في أمريكا»، في تشرين الثاني/نوفمبر. خلال ذلك الاجتماع شدد العرب الأمريكيون على أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية شرط ضروري لنجاح أي عملية سلام.

وأخيراً، وبعد نحو ستة أشهر من إعلان زعماء المنظمات اليهودية ـ الأمريكية عن قلقهم الصريح بشأن عملية السلام والفلسطينيين، اجتمع كارتر بزعماء العرب ـ الأمريكيين. بيد أنه حين تجمع هؤلاء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ من أجل اللقاء الذي سيعقد في الساعة ٤٥ : ١١ صباحاً لم يكن أحد منهم يعرف أن كارتر كان في ذلك الوقت يعقد مؤتمراً صحفياً أعلن خلاله أنه بالنظر إلى استمرار منظمة التحرير في رفض القرار رقم (٢٤٢) فإنها قد استبعدت نفسها من عملية السلام.

وبما أن الاجتماع قد جرى ترتيبه ليشمل بشكل مقصود مختلف أنواع الجماعات العربية ـ الأمريكية، فإنه لم يركز على أمر الفلسطينيين وحده[١٥]. فقد شدد كارتر في الاجتماع على أنه قد تلقى نيراناً سياسية كثيرة من جراء محاولاته إشراك الفلسطينيين في عملية السلام. وقال إنه على الرغم من اعتدال رئيس المنظمة ياسر عرفات، فإن لجنتها التنفيذية لم تقبل بالقرار رقم (٢٤٢). لذا لا يمكن إشراكها في المحادثات. وحين أشار أحد زعماء العرب ـ الأمريكيين إلى أن المنظمة رفضت القرار لأنه لا يذكر الفلسطينيين، أجابه كارتر قائلاً إنه لا يعبأ إذا قدمت منظمة التحرير تحفظات بثلاثين صحيفة طالما أنها تقبل بالقرار. ومع أن الاجتماع مع كارتر دام نحو خمس وأربعين دقيقة، فقد كان النقاش المتعلق

---

(١٥) يستند الكلام عن هذا الاجتماع إلى مقابلة هاتفية أجريت يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ مع د. ميخائيل سليمان، وكان آنئذ رئيس رابطة الخريجين العرب في أمريكا وعضواً في الوفد الذي التقى كارتر *AAUG Newsletter* (December 1977), and *The Voice* (January 1978).

ومع أن الملاحظات المكتوبة عن الاجتماعات مع الأمريكيين اليهود مفتوحة للاطلاع ومتاحة من خلال إضبارات «دائرة السياسة الداخلية» غير أن الملاحظات المكتوبة عن الاجتماع الذي جرى مع الأمريكيين العرب ليست موجودة بين أوراق الدائرة المذكورة ولا هي متاحة حالياً ضمن مواد مجلس الأمن القومي. والغريب أن هيئة موظفي البيت الأبيض تعتبر في ما يظهر الاجتماعات مع الأمريكيين اليهود مسائل ذات أهمية داخلية، والاجتماعات مع الأمريكيين العرب مسائل تخص السياسة الخارجية أو الأمن القومي. بيد أن المفكرة الرئاسية تشير إلى الاجتماعات وإلى الذين حضروها (Presidential Diary, Box 21, JCL).

بالفلسطينيين غير ذي أهمية عملية إلى حدٍ كبير، وذلك لسبق الرفض العلني لاشتراك منظمة التحرير في عملية السلام.

من جهة أخرى، ومع أن العملية التي شملت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة تسير بتقطع نحو كامب ديفيد، فإن الإدارة أبقت على قنوات الاتصال الخاصة مفتوحة مع منظمة التحرير. إن من المستحيل أن نتحقق بالضبط إلى أي مدى اقتربت إدارة كارتر من مفاوضات مباشرة وعلنية، لكن الاجتماعات استمرت. فمثلاً قام جورج بول ولاندروم بولنغ، رئيس «Lilly Endowment» باطلاع مسؤولي البيت الأبيض على اجتماعات جرت مع زعماء عرب وفلسطينيين. لقد كتب بولنغ يقول إن استمرار مصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة هو العقبة الرئيسية بوجه السلام، وشدد على أن المنشقين والحمائم الإسرائيليين يريدون تسوية مع الفلسطينيين، وأن الولايات المتحدة وحدها يمكنها أن تمارس ضغطاً كافياً لجعل إسرائيل تتفاوض مع الفلسطينيين. كما أن بولنغ أكد علناً حق الفلسطينيين في تقرير المصير ودعا إلى عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧[١٦]. في الوقت عينه، أطلع بعض رجال الكونغرس الإدارة، ولا سيما پول فندلي وجيمس أبو رزق، على الاتصالات الجارية مع زعماء منظمة التحرير، ومن ضمنهم الرئيس ياسر عرفات. ومع أن كارتر أجاب بأن القبول بالقرار رقم (٢٤٢) هو وحده الذي «سيفسح في المجال لإمكانية مباحثات مباشرة معهم»[١٧]، استمر أعضاء آخرون في إدارته في الاجتماع بالفلسطينيين. ففي أوروبا التقى عصام سرطاوي، المستشار الأوروبي لمنظمة التحرير، مرتين سفير الولايات المتحدة ميلتون وولف[١٨]. بيد أنه، وبعد أن كشف النقاب عن اجتماع جرى بين زهدي الطرزي، ممثل منظمة التحرير في الأمم المتحدة، وسفير الولايات المتحدة فيها أندرو يونغ، تطايرت نيران المشاجرات السياسية وعمل اللوبي الصهيوني على النفخ في أوارها، فاضطر يونغ إلى الاستقالة[١٩]. حدث هذا بعد هبّة قصيرة من الاتصالات وافقت خلالها

---

(١٦) Letter, Landrum Bolling to Carter, 20 December 1978, Box ND4O, JCL.

(١٧) Letter, Carter to Abourizk, 2 October 1978, Palestine Liberation Organization Name File, and Paul Findley Name File and WHCF, Box CO-35, JCL.

(١٨) ثمة تقارير واحتجاجات مختلفة عن هذه الاجتماعات موجودة في: Jody Powell's Files, Box 82, JCL.

(١٩) للاطلاع على مناقشة كاملة لخلفية استقالة يونغ والمفاوضات التي جرت وراء الكواليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، انظر: Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), pp. 440-441.

منظمة التحرير على القرار رقم (٢٤٢) إذا أضيف إليه ذكر لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير. وقد خاب هذا الاختراق المحتمل الذي أيده كارتر بقوة عندما رفضته إسرائيل ومصر والأردن وسوريا.

حدث عدد من هذه الاتصالات وغيرها بعد كامب ديفيد، فلماذا استمرت هذه الاتصالات بعد أن قال بريجنسكي: «مع السلامة يا منظمة التحرير» وجرى استبعاد الفلسطينيين من كامب ديفيد؟ السبب ببساطة هو أن إدارة كارتر كانت لم تزل ملتزمة، من حيث المبدأ على الأقل، بتسوية شاملة. فقد كانت المشكلة تتجلى في أن عملية كامب ديفيد هي في الواقع استمرار لأسلوب السلام المنفصل والخطوة فخطوة التي ثبت عقمها. لقد عملت إدارة كارتر جاهدةً، كما تشهد على ذلك الأيام الثلاثة عشرة في كامب ديفيد، لتمهيد الطريق أمام معاهدة سلام عربية - إسرائيلية، ولكن «إطار السلام» في الشرق الأوسط كان بالنسبة إلى الفلسطينيين درباً غير نافذ.

وبالنظر إلى الطريقة التي جرى فيها وضع «إطار السلام»، وإلى ما في لغته من التباسات أساسية وغموض شديد، فإن الاتفاق لم يؤد إلا إلى معاهدة سلام مصرية - اسرائيلية، وقد كانت بالضبط معاهدة ثنائية بين طرفين فقط من أطراف الصراع. لم يكن قد جرى تمثيل الفلسطينيين مباشرة، وهم أحد طرفي النزاع الرئيسيين، سواءً قبل كامب ديفيد أو خلاله أو بعده، ولا كان أي طرف من الأطراف الثلاثة في كامب ديفيد مستعداً لتمثيل مصالحهم بطريقة تتفق مع الوقائع السياسية الفلسطينية.

وبالنتيجة أخفق «إطار السلام» في معالجة حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير معالجةً مباشرة، وتقرير المصير يعني دولة فلسطينية؛ وهذا الإطار قسّم الفلسطينيين إلى كيانات منفصلة متعددة؛ وحاول أن يفرض تسويةً ما من دون مشاركة منظمة التحرير، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٢٠].

ومع أن كارتر ادعى أن الاتفاقية تتضمن تطبيقاً لحقوق الفلسطينيين الوطنية، غير أن التحليل الدقيق لصياغتها ذاتها يكذب هذا الادعاء. إن كارتر نفسه ذكر أن مصطلح «الحكم الذاتي» له معانٍ متعددة، ولا سيما بالنسبة إلى مناحيم بيغن،

---

(٢٠) انظر: Fayez A. Sayegh, in: «Camp David and Palestine: A Preliminary Analysis,» (New York: Americans for Middle East Understanding, 1979),

وهو يقدم دراسة شاملة للغة الاطار ومحتواه. النص الكامل لـ «الاطار من أجل السلام» في: Carter, *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East*, appendix 4.

رئيس وزراء إسرائيل، الذي أكد في إحدى المناسبات «أن الحكم الذاتي لا يعني السيادة»[٢١]. أراد كارتر أن يشارك الفلسطينيون في مفاوضات تجري في المستقبل، والتوقف عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، ولكنْ لم تكن الدولة الفلسطينية المستقلة بالتأكيد من نقاطه المعدة للتفاوض في اجتماعات كامب ديفيد. وقد أقر بعد أن ترك الرئاسة أن بيغن ربما كان سيرفض «إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة»[٢٢].

ومع أن الأطراف المتفاوضة كانت قد أقرت أن اتفاقاً شفهياً بشأن المستوطنات الاسرائيلية في المستقبل تم التوصل إليه في كامب ديفيد، غير أنها اختلفت بشأن منطوق ذلك الاتفاق. وقد استمر كارتر يقول إن بيغن قد وعد بعدم بناء أية مستوطنة جديدة خلال المدة التي تجري فيها المحادثات توصلاً إلى تطبيق الإطار. أما بيغن فقد زعم أنه لم يوافق إلا على تجميد أمده ثلاثة أشهر فقط؛ وعلى أية حال فإنه لم يتمسك حتى بتفسيره للاتفاق، ووافق على إنشاء مستوطنات جديدة بعد أسابيع فقط من توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وبالنظر إلى عدم وجود شيء مكتوب، وإلى أن الإطار لا يأتي حتى على ذكر هذه القضية الحيوية، فقد كان لكل من الطرفين أن يفسره التفسير الذي يريد.

أصبح إنشاء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الأراضي المحتلة أحد النقاط الرئيسية المختلف عليها بين أطراف التسوية؛ وكان الاخفاق في تناول هذه القضية بشكل مباشر وواضح من النواقص الأساسية في الاتفاقية. أما السبب الذي جعل كارتر، وهو يعلم الأهمية البالغة لهذه القضية، لا يضع كتابةً الاتفاق المزعوم عن المستوطنات، فيظل محيّراً. فمن المحتمل أن كارتر والسادات كانا يعرفان أن بيغن سيرفض التوقيع على اتفاقية تدعو إلى تجميد بناء مستوطنات جديدة، وأن الضغط بشأن هذه القضية قد يؤدي إلى انهيار المفاوضات، بل إنهما، بالقيام بالمفاوضات في كامب ديفيد، قد غامرا بمخاطرات سياسية جسيمة، لذا فهما بحاجة إلى اتفاقية ما. واتفاقية ضعيفة، حتى وإن كانت ناقصة أو غامضة، هي بالنسبة إلى كلا الزعيمين، أفضل من لا شيء. وبالتالي، فإن مسألة المستوطنات قد تركت غامضة عمداً، ثم اعترف كارتر أن هذا الاغفال كان خطأه الأكبر في المفاوضات[٢٣]. إن الإخفاق في حل مسألة المستوطنات كان يعني الاستمرار في إنكار حقوق

(٢١) Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President*, pp. 300, 325-327 and 377.

(٢٢) Carter, *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East*, p. 169.

(٢٣) المصدر نفسه.

الفلسطينيين الأساسية وجعل قبول العرب بالإطار والصلح المنفرد أشد استحالةً.

وواقع الأمر أن الإدارة تجاهلت باستمرار أو اختارت أن تسيء تفسير الوقائع السياسية في العالم العربي على الدوام. لم يكن الزعماء العرب هم وحدهم الذين حذروا الإدارة من أن صلحاً منفرداً أو رفضاً لحق تقرير المصير للفلسطينيين هو أمر غير مقبول من العرب، بل شاركهم في هذا التحذير بعض كبار الدبلوماسيين الأمريكيين. وقد قام أحد سفراء الولايات المتحدة بتذكير بريجنسكي بصراحة تامة بشأن «سوء الفهم الذي يفوق المعتاد لمواقف العرب نحو الدولة الفلسطينية»، وكتب له يقول:

«... إن موقف السعودية واضح: لا يمكن قيام سلام في الشرق الأوسط ما لم يُعترف بحقوق الفلسطينيين؛ وأن هذه الحقوق تتضمن حق تقرير المصير؛ وأن الجميع يعرفون أن الفلسطينيين يريدون دولة لهم... إن العرب على قناعة بأنه يجب قيام دولة إن عاجلاً أو آجلاً وإلا لن يكون هناك سلام. في هذه الأثناء فإن كونفدرالية مع الأردن قد تكون صالحة للعمل»[٢٤].

إن إدارة كارتر لم تستمع إلى هذا التقييم الواضح والواقعي.

كان على كارتر، حتى بعد أن اتفق السادات وبيغن على إطار كامب ديفيد، أن يبذل جهداً شخصياً كبيراً لضمان التوقيع على معاهدة السلام[٢٥]. فعندما واجهت المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام خطر الانهيار كلياً، قام كارتر بالسفر إلى مصر وإسرائيل ليناشدهما شخصياً بالتوقيع على المعاهدة، من دون أن يكون لديه أي ضمان بأنه سينجح في ذلك. لقد كان كارتر هو رئيس الجمهورية الوحيد، باستثناء بارز هو أيزنهاور، الذي كان مستعداً أن يضع سمعته وصدقيته على المحك علناً، وذلك لغرض تحقيق تسوية في الشرق الأوسط.

كانت رحلة كارتر في آذار/مارس ١٩٧٩ إلى الشرق الأوسط تمثل مغامرة سياسية فائقة، وقد تصدى لها خلافاً لتوصيات بعض كبار مستشاريه. كان المستشار الأقدم إدوارد ساندرز، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، وقبل الحملة الانتخابية التالية أو كامب ديفيد بوقت طويل، قد أوصى باتباع وضع دبلوماسي

---

(٢٤) Letter, James E. Akins to Brzezinski, 24 September 1979, Box CO-8, JCL.

واكينز هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق إلى العربية السعودية.

(٢٥) «Into the Valley of the Shadow of Failure,» *Events* (23 March 1979).

غير بارز، وهذا المستشار هو من مناصري إسرائيل الدائمين في البيت الأبيض في رئاسة كارتر. وقد كتب في عرض واضح للموقف المناهض للفلسطينيين والمناصر لإسرائيل يقول:

«إذا كان الاشتراك في عملية السلام بين السادات وبيغن أمراً ظاهراً للعلن أكثر مما ينبغي، فستتحمل الإدارة المخاطرة بأن تلام كلما طرأت صعوبة من الصعوبات... إننا نعتقد أن دوراً أمريكياً مرئياً في أمر ذي مضمون جوهري هو دور غير ضروري... لقد حقق رئيس الجمهورية نقاطاً كثيرة لصالحه في البلاد، وذلك بإعلانه عن معارضته الصريحة لدولة فلسطينية مستقلة (وأي تقليل من هذا الموقف سيكون ضاراً). إننا نعتقد أنه لن تكون هناك فرصة للسلام اليوم من دون أن تكون إسرائيل قوية، وإن الاستمرار في المحافظة على الميزان العسكري في الشرق الأوسط هو أمر أساسي لتسهيل سير عملية السلام... ومن نافلة القول إن مشاكل داخلية خطيرة ستحدث إذا تم الحد من المساعدات التي تُقدّم إلى إسرائيل»(٢٦).

والواقع أن ساندرز كان يدافع عن الاستمرار في الوضع القائم، أي: سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة، وعدم تقديم تنازلات من أي نوع كان إلى الفلسطينيين، والمحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي (في عام ١٩٧٩، حين كان كارتر يدعم المجهود الآنف الذكر للتوصل إلى قرار جديد من الأمم المتحدة يشمل الصيغة التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية لإدخال ذكر لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير في القرار رقم (٢٤٢)، كان ساندرز أحد المسؤولين الذين دعوا إلى التخلي عن الجهود كلها الرامية إلى التوصل إلى قرار من الأمم المتحدة عن حقوق الفلسطينيين، والذين طالبوا باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد «أي قرار من تلك المنظمة» والاستمرار في محادثات الحكم الذاتي بمقتضى إطار كامب ديفيد)(٢٧).

من جهة أخرى، كان هاملتون جوردان يشجع كارتر على القيام بالمبادرة قائلاً إن سفره لزيارة السادات هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى معاهدة سلام. كتب إليه يناشده مناشدة عاطفية قائلاً: «إن لدي شعوراً يزعجني بأن فرصة السلام تنزلق

(٢٦) Memo, Edward Sanders and Roger Lewis to Robert J. Lipshutz [White House Counsel] and Hamilton Jordan, 11 January 1978, Robert Lipshutz's Files, Box 6, JCL.

(٢٧) Memo, Edward Sanders to Carter, 15 August 1979, Hamilton Jordan's Files, Box 49, JCL.

بعيداً وأنك أنت الوحيد الذي يمكنه أن ينقذها»[٢٨]. تجاهل كارتر نصيحة ساندرز بأن يتخذ وضعاً خافتاً، ثم اتبع اقتراح جوردان، فوضع بذلك سمعته السياسية على المحك علناً لغرض التوصل إلى معاهدة السلام.

ومع أن المعاهدة تناولت فقط قضايا جوهرية بين إسرائيل ومصر، فإن بيغن والسادات وقعا على رسالة مرفقة بالمعاهدة بشأن استمرار المفاوضات من أجل تسوية شاملة[٢٩]. إن هذه الرسالة قد كررت أخطاء كامپ ديفيد كلها. إنها لم تعرّف الحكم الذاتي؛ ولم تذكر منظمة التحرير بصفتها تمثل حقوق الفلسطينيين؛ ولم تتناول قضية المستوطنات الإسرائيلية. كما أنها لم تكن واضحة بشأن من هم «السكان» الذين سيتسلمون حكماً ذاتياً، وهل هم إسرائيليون أم فلسطينيون أم كلاهما. وأخيراً فإن استعمال عبارة «بموافقة متبادلة» ملحقة بمشاركة فلسطينية محتملة، ترك الباب مفتوحاً للإسرائيليين لكي يقولوا إنهم يتمتعون بحق النقض (الفيتو) بشأن التمثيل الفلسطيني من أي شكلٍ كان. وهكذا أرجئ حل القضايا الأساسية مرة أخرى.

لقد تمكن كارتر من التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل ومصر، لكن المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها لم توفر الوسائل اللازمة لتحقيق حق تقرير المصير للفلسطينيين. ولئن كان هناك أي شك حول هذه النقطة، فإن الملاحظات التي تبادلها الزعماء الثلاثة بمناسبة توقيع المعاهدة تبيّن بوضوح أن حل مسألة حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير لم تكن مسألة مركزية في التسوية. إن كارتر لم يأت حتى على ذكر الفلسطينيين؛ وتحاشى السادات القضية؛ ولعل من المفروغ منه القول إن بيغن تجاهل الفلسطينيين بالمرة. إن إدارة كارتر، من حيث النتيجة الحاصلة، قد أتاحت لبيغن أن يقايض سيناء بتسوية سلمية مع مصر، أقوى أعداء إسرائيل عسكرياً، مع بقاء السيطرة على قطاع غزة والضفة الغربية في يد الدولة العبرية.

---

(٢٨) Memo, Hamilton Jordan to Carter, 30 November 1978, Ibid.

(٢٩) انظر رسالة مشتركة إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، في: U.S. Department of State, *Selected Documents*, no. 11 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1979).

في هذه الرسالة وافق الموقعان أن يبدآ المفاوضات خلال شهر واحد من التصديق على معاهدة السلام. يقول النص: «سيكون الغرض من المفاوضات هو الاتفاق، قبل الانتخابات، على الأشكال (modalities) لإقامة سلطة منتخبة ذات حكم ذاتي (مجلس إداري)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها، والاتفاق على قضايا أخرى ذات علاقة . . . .إن هدف المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة وذلك لإعطاء استقلال ذاتي تام للسكان».
=

مع هذا ظل كارتر شخصياً ملتزماً بتسوية شاملة، من ضمنها شكل من أشكال الحكم الذاتي للفلسطينيين. كانت لكارتر مصلحة مكتسبة في الإبقاء على المفاوضات حيةً، وكان على ما يبدو يساوره الأمل في رعاية مهمة يائسة بأن من الممكن تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني بمقتضى نصوص إطار كامب ديفيد والإضافات التي ألحقت بمعاهدة السلام. ولسوء الحظ لم يتوصل إلى أي اتفاق بشأن أية قضية جوهرية تخص الفلسطينيين، وإن كان ذلك أمراً متوقعاً.

ولو أن الظروف التي سادت السنة الأخيرة من رئاسة كارتر كانت على غير ما كانت عليه، فربما استطاع أن يتحرك على نحوٍ أقوى بشأن القضية الفلسطينية، لكن تلك السنة الأخيرة كانت قد اكتنفتها المشاكلُ الداخلية والدولية، وعلى رأسها الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن.

واصل البيت الأبيض خلال السنة الانتخابية مراقبة الرأي العام الأمريكي وتسجيل اتجاهاته نحو الفلسطينيين. ومع أن استطلاعات متنوعة جداً للرأي قد أشارت إلى دوام التأييد لإسرائيل مع شيء من الزيادة المعتدلة في التعاطف مع دول عربية مختلفة، إلا أن التأييد للفلسطينيين ظل قليلاً جداً بالمقارنة مع التأييد لإسرائيل. وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة هاريس في عام ١٩٧٩، سئل المشتركون فيه أن يجيبوا بالموافقة أو عدم الموافقة على الفرضية الآتية:

«بما أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الأقوى بأساً في أوساط العرب الفلسطينيين، فإنها ينبغي أن تشارك في أية مفاوضات تجري بشأن قطاع غزة والضفة الغربية، حتى وإن كانت هذه المنظمة هي منظمة إرهابية»[٣٠].

كان السؤال محمّلاً بالتحيّز وبالحكم المسبق على قيمة الأمور، فجاء الجواب سلبياً كما هو متوقع، إذ لم يوافق ٥٧ بالمئة من المجيبين على الفرضية، مع هذا فقد رأى ٣٤ بالمئة منهم أنه ينبغي إشراك منظمة التحرير، حتى وفق الصيغة المطروحة. من جهة أخرى، كشف الاستطلاع نفسه أن ٦١ بالمئة يرون أن من اللازم إشراك الفلسطينيين في المفاوضات، في حين رأى ٦٥ بالمئة أن على المنظمة أن تعترف بحق

= كان سيدعى الأردن للانضمام إلى المفاوضات، ويكون من الممكن أن يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين، «كما هو متفق عليه من الطرفين». وفي حالة رفض الأردن تجري مصر وإسرائيل المحادثات وحدهما.

(٣٠) Lloyd Cutler, Oral Interview, Miller Center, 23 October 1982, JCL.

كان كتلر مستشاراً لرئيس الجمهورية. وقد وصف ستيوارت آيزنستات العلاقة بين كارتر وبيغن كأنها «مثل الزيت والماء». خطاب آيزنستات في Temple Sinai في واشنطن بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩١.

إسرائيل في الوجود قبل أن تعترف بها الولايات المتحدة. وبما أن الاستطلاعات أشارت إلى عدم وجود تأييد كبير للفلسطينيين في أوساط الناس الاعتياديين، فإنه لم يكن من المحتمل أن يتمكن كارتر من شن حملة ناجحة لإشراك منظمة التحرير في عملية المفاوضات، وهو الرئيس المقبل على انتخابات من أجل ولاية ثانية، وقد حوصر أصلاً بطائفة من المشاكل. إلى هذا كان على كارتر أن يقف بوجه الضغط المحلي القوي المنصب عليه من اللوبي الصهيوني، ومن مستشاريه أنفسهم ومن داخل حزبه بالذات.

كانت إدارة كارتر تمضي في مسار صحيح حين اتجهت نحو تسوية شاملة لحل مطالب الفلسطينيين من أجل تقرير المصير. وكما تشير المفاوضات التي جرت وراء الكواليس مع منظمة التحرير، فإن إدارة كارتر اقتربت كذلك من الاعتراف بالمنظمة بصفتها الممثل السياسي الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وإن لم تصرح بذلك علناً. كان الفلسطينيون والعرب يقولون دائماً إن اتفاقاً منفصلاً يستبعد الفلسطينيين لن يحقق السلام. وبتخلي إدارة كارتر عن سعيها بحثاً عن تسوية شاملة، وذلك لصالح عملية أسرع وأكثر نفعاً من الناحية السياسية وتقوم على نهج الخطوة - خطوة، فإنها قادت المفاوضات إلى درب التفافي متطاول في طريق مسدود. وفي التحليل النهائي، فإن إطار كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية المنفردة قد أديا لا إلى سلام، بل إلى استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وإلى حرب ١٩٨٢ في لبنان، وبالتالي إلى استمرار نضال الفلسطينيين من أجل تقرير المصير(٣١).

(٣١) Briefing Memorandum, Hodding Carter III [Department of State] to Ambassador Linowitz and Harold Saunders, Assistant Secretary of State, 27 June 1980, WHCF, Box CO-8, JCL.

الفصل الثامن

إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين

آن لِش

في الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ أعلن جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية أن حكومة الولايات المتحدة ستفتح «حواراً أساسياً» مع منظمة التحرير الفلسطينية وسيتولاه السفير الأمريكي في تونس[1]. كان ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد وافق في صباح ذلك اليوم نفسه على الشروط الصارمة التي فرضتها واشنطن لبدء الحوار. ففي مؤتمر صحفي عقده عرفات في جنيف أكد ما يلي:

«حق الأطراف كافة، المعنية بالصراع في الشرق الأوسط، في الوجود بسلام وأمن. . . من ضمنهم دولة فلسطين وإسرائيل وغيرهما من المجاورين، وفق القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨). أما عن الإرهاب فقد نبذته أمس [في الجمعية العمومية للأمم المتحدة] بكلمات واضحة لا يرقى إليها الشك، ومع هذا فأنا أكرر رسمياً أننا ننبذ، جملةً وتفصيلاً وقطعياً، أشكال الإرهاب كافة، بما فيه إرهاب الأفراد والجماعات والدولة. . . إننا نريد السلام. إننا ملتزمون بالسلام»[2].

هذا البيان لبّى الشروط الثلاثة التي فرضتها الولايات المتحدة. كانت واشنطن قد تعهدت، في مذكرة التفاهم الأمريكية ـ الاسرائيلية السرية التي أرفقت

(١) *New York Times*, 15/12/1988.

(٢) المصدر نفسه.

باتفاق فك الارتباط الثاني المعقود بين مصر وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، بأنها «لن تعترف بـ، أو تتفاوض مع، منظمة التحرير الفلسطينية طالما كانت هذه المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)»(٣). وقد أضافت إدارة ريغان شرطاً ثالثاً، وهو أنه يجب على منظمة التحرير أن تنبذ استخدام الإرهاب قبل أن تبدأ الولايات المتحدة بالتحدث مع زعمائها. لقد قيدت واشنطن حريتها كل التقييد في مسألة التعامل مع الحركة الفلسطينية، ورفضت حتى الاتصالات والاجتماعات غير الرسمية إلا إذا صرحت منظمة التحرير بهذه الشروط الثلاثة على نحو علني ورسمي وقاطع.

وقد اعتبرت ملاحظات عرفات على أنها تمثل هذا التصريح الرسمي. وقد قال رونالد ريغان، الذي كان في مستهل شهره الأخير في رئاسة الجمهورية، مضيفاً ما يلي إلى ما أعلنه شولتز: «إننا ننظر إلى هذا التطور على أنه خطوة أخرى تضاف إلى ما سبقها نحو البدء بمفاوضات مباشرة بين الأطراف، التي يمكنها هي وحدها أن تقود إلى سلام [شامل]»(٤).

كان هذا التحول مدهشاً بالنسبة إلى إدارة وصمت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية وانتقدت زعامتها انتقاداً مراً. وكان شولتز قد رفض لتوه إصدار سمة دخول إلى عرفات لكي يلقي خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك. كان عرفات ينوي أن يوضح مقترحات السلام التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن شولتز منعه من ذلك ووصفه بأنه أداة مساعدة للإرهاب. بالإضافة إلى هذا كانت الإدارة تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال عدسات الحرب الباردة، كما كانت تتماهى بشكل وثيق مع غايات إسرائيل الاستراتيجية. وقد عززت هذه النظرات من تحيّز واشنطن ضد منظمة التحرير وأدت إلى تكرار الجهود الرامية إلى الفصل بين حل المشكلة الفلسطينية والتعامل مع المنظمة المذكورة. كانت المبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها المنظمة تقابل بالتجاهل، حتى حين كانت تربط بجهود الملك حسين عاهل الأردن، حليف أمريكا لأمد طويل، وحتى حين كانت المنظمة تعبّر عن أملها بأن يؤدي حوارها مع الولايات المتحدة إلى مفاوضات مع إسرائيل.

لهذا فإن تحول السياسة الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ لم يكن فقط نتيجةً لإصدار عرفات تصريحاً معيناً لا يمكن إغفاله، إنما كانت الانتفاضة

---

(٣) *New York Times*, 18/9/1975.

(٤) *New York Times*, 15/12/1988.

التي أطلقها الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية قبل عام من ذلك التاريخ هي التي أجبرت إدارة ريغان على القيام بإعادة تقييم لفرضياتها بشأن قدرة إسرائيل على الحفاظ على أمنها من خلال سيطرتها على الأراضي. فقد حفزت الانتفاضة وزير الخارجية شولتز على قيامه بالمجهود الدبلوماسي المكثف الوحيد الذي تولته إدارة ريغان خلال عهدها الذي دام ثمانية أعوام، والرامي إلى الخروج من المأزق الاسرائيلي ـ الفلسطيني. أما مبادرات الإدارة التي سبقت ذلك، فقد كانت فاترة، وكانت تجري على العموم دون المستوى الوزاري. إن شدة الانتفاضة وما تلاها من تحركات دبلوماسية فلسطينية أقنعت واشنطن في النهاية أن عليها أن تستجيب للحركة الفلسطينية، وأن تقر بأن منظمة التحرير قد لبت الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة. وهكذا فإن الانتفاضة لم تعمل فقط على بلورة التفكير السياسي الفلسطيني وإنما على تعديل السياسة الأمريكية كذلك.

مع هذا لم تكن واشنطن مستعدة لتقديم وعد بتأييد المطامح الفلسطينية الأساسية الخاصة بتقرير المصير وإقامة دولة، وبالضغط على إسرائيل لفتح حوار مماثل مع منظمة التحرير. وقد صرح شولتز في مؤتمره الصحفي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ تصريحاً قاطعاً قال فيه: «ما من شيء في هذا يؤخذ على أنه يعني قبول الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة أو اعترافها بها»[٥]. ورأى شولتز أن المفاوضات، وليس الأفعال والتصريحات من جانب واحد، هي الوسيلة المناسبة لتقرير مركز الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تريد الولايات المتحدة أن توافق على دعوات إسرائيل بالضم ولا على مطالب الفلسطينيين بإقامة دولة لهم.

كان فتح باب الحوار خطوة أولى ضرورية نحو إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، حتى وإن لم يضمن هذا الحوار تلك النتيجة. علماً أن مثل هذا الحوار من شأنه أن يخفف العبء عن الإدارة القادمة برئاسة جورج بوش، نائب الرئيس آنئذٍ. وقد علق أحد الدبلوماسيين السابقين على هذا الأمر قائلاً: «أظن أن رونالد ريغان» يقوم بتحمل الهجمة السياسية عليه لكي يعطي جورج بوش فرصة للبدء بسجل نظيف في الشرق الأوسط»[٦]. كان الحوار قد بدأ أصلاً حين تولى بوش الرئاسة، فكان بوسعه أن يدخل العلاقة الجديدة في دبلوماسيته عن الشرق الأوسط إذا أراد.

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه. تعليق من رئيس البلدية أندرو يونغ، وكان قد أعفي من منصبه كسفير للولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لاجتماعه بنظيره الدبلوماسي الممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: مفهوم ريغان الاستراتيجي

تولى ريغان الرئاسة في عام ١٩٨١ وهو منشغل البال بالاتحاد السوفياتي على نحو أساسي وواضح. كانت الصراعات المحلية في تصوره ـ سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط ـ عبارة عن مظاهر للتهديد السوفياتي العالمي. وقد قيل إن الغزو السوفياتي لأفغانستان وسقوط الشاه في إيران قد زادا من المخاطر التي يتعرض لها الغرب في الخليج «الفارسي»، وهو منطقة حيوية له. وجرى الاستشهاد بتجهيزات الأسلحة التي تقدمها موسكو إلى سوريا وليبيا، وكذلك المجال الذي يتاح لها في الموانئ السورية، كبرهان على تعرض شرق المتوسط للتغلغل السوفياتي. لذلك ركز وزير الخارجية الكسندر هيغ على التهديد السوفياتي خلال سفرته الأولى إلى الشرق الأوسط في نيسان/ ابريل ١٩٨١[٧]. وقد حث زعماء إسرائيل ومصر والأردن والعربية السعودية على تطوير «إجماع في الهم» لخلق تحالف عسكري غير رسمي للوقوف بوجه الجهود المزعومة التي تقوم بها موسكو للسيطرة على مصادر النفط وطرق تصديره. كانت آراء هيغ تمثل عودة إلى مقترب جون فوستر دالاس في الخمسينيات، والذي كان يفترض أن إسرائيل والدول العربية شاركت انشغال واشنطن بالمخططات السوفياتية، وأنها ستضع خلافاتها جانباً في السعي من أجل ذلك الغرض المشترك.

وكما أساء دالاس تصور السياق السياسي في الشرق الأوسط بشكل وخيم العواقب، فقد أساء هيغ تشخيص ما يقلق المنطقة في أوائل الثمانينيات. كانت الأنظمة العربية الحاكمة في منطقة الخليج متلهفة لتلقي المعونة الأمريكية، وذلك لتفادي التخريب والتهجم من طرف إيران، ولكنها لم تكن ترى في موسكو تهديداً مباشراً لها. يضاف إلى ذلك أن هذه الأنظمة كانت قلقة من جراء اختلال الميزان العسكري في المعادلة العربية ـ الاسرائيلية الذي سببه انسحاب مصر من الجبهة العربية. وأدى تصاعد التوتر الاسرائيلي ـ السوري في لبنان وقصف إسرائيل المفاعل الذري العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، إلى قيام الأردن والعربية

---

(٧) Juliana S. Peck, *The Reagan Administration and the Palestinian Question: The First Thousand Days* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984), p. 15.

للاطلاع على نقد لسنوات ريغان الأولى، انظر: Naseer H. Aruri, Fouad M. Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East* (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates, 1983), and Ronald J. Young, *Missed Opportunities for Peace: U.S. Middle East Policy, 1981-1986* (Philadelphia: American Friends Service Committee, 1987).

السعودية بالسعي للحصول على السلاح لتفادي هجوم إسرائيلي ممكن الوقوع. وقد اشترت العربية السعودية طائرات إيواكس الأمريكية الصنع للدفاع ضد إيران وإسرائيل لا للدفاع ضد الاتحاد السوفياتي؛ إن السعودية لا تشارك في «إجماع في الهم» مع إسرائيل.

إن تردد «الأنظمة العربية في احتضان مقترب هيغ، قد عزز بدوره نزعة هذا الأخير في النظر إلى إسرائيل بصفتها حجر الزاوية في الاستراتيجيا الأمريكية في المنطقة[٨]. وقد رحب أرييل شارون، الذي أصبح وزيراً للدفاع في إسرائيل في أواسط عام ١٩٨١، بالقيام بدور الشرطي في الشرق الأوسط، وتفاوض على مذكرة تفاهم وقعت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وهي التي ربطت إسرائيل صراحة بموقف واشنطن المعادي للسوفيات. وذكر أحد مساعدي كارتر السابقين قائلاً:

«خطت العلاقة خطوة كبرى إلى الأمام في إدارة ريغان التي رأت في إسرائيل، ليس التزاماً أخلاقياً أمريكياً تجاه ما بعد محرقة اليهود، وإنما رأت فيها، لأول مرة، منفعة استراتيجية يعوّل عليها في الصراع الإقليمي ضد الاتحاد السوفياتي من أجل إحراز الموقع الأول في الشرق الأوسط»[٩].

افترض هيغ أن إقامة علاقات استراتيجية وثيقة مع إسرائيل سيشجع هذه الأخيرة على اتخاذ خطوات نحو السلام. وقد أعادت الإدارة توكيدها لدعم عملية كامب ديفيد، لكنها ركزت على إنهاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وليس على إحياء المحادثات عن الحكم الذاتي. لقد كان الرئيس المصري أنور السادات قد رفض الاستمرار في تلك المحادثات في أواسط عام ١٩٨٠ حين أعلنت الحكومة الاسرائيلية أن القدس كلها هي عاصمتها الأبدية. فضلاً عن ذلك، كانت واشنطن تميل نحو تفسير إسرائيل للحكم الذاتي، ولا سيما حين ذكر ريغان أن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ليست غير شرعية. يضاف إلى هذا أن مسؤولين في الإدارة كانوا ينحون نحو النظر إلى الفلسطينيين كأفراد وكلاجئين، ومن الممكن حل مصاعبهم باكتساب حقوق مدنية في منطقة الضفة الغربية الداخلة في فدرالية مع الأردن. لقد كان هؤلاء ينعتون منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية

---

(٨) Peck, Ibid., p. 20.

(٩) Stuart Eizenstat, «An American Perspective,» in: Stuart Eizenstat [et al.], *Between Two Administrations: An American-Israeli Dialogue* (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1989), p. 76.

ويسمونها أحياناً ألعوبة سوفياتية، وهذه نعوت تنزع الشرعية عن منظمة التحرير بصفتها الهيئة التمثيلية للفلسطينيين.

إن الولايات المتحدة، حتى بعد أن قرر السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل استئناف محادثات الحكم الذاتي في آب/أغسطس ١٩٨١، لم تظهر إلا قليلاً من الاهتمام في تشجيعهما. وقد أخر هيغ سفره إلى المنطقة للترويج لمفاوضات الحكم الذاتي حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، بعد أن تنبه للعمل جراء ظهور إمكانية بأن مصر قد تفقد اهتمامها بعد أن تستعيد سيناء في الخامس والعشرين من نيسان/أبريل. لكن تلك الجهود قد تلاشت، وانتظر هيغ حتى أواخر شهر أيار/مايو، أي إلى ما بعد شهر من انسحاب إسرائيل من سيناء، لكي يتحادث عن مفاوضات الحكم الذاتي.

لم تشعر واشنطن، خلال عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، بالحاجة إلى الاستعجال إلا على الجبهة الاسرائيلية ـ السورية. لقد عبّر المسؤولون الأمريكيون عن تعاطفهم إزاء متطلبات إسرائيل الأمنية (وهو تعاطف جعل في واقع الأمر من الغارات الجوية ضد قواعد منظمة التحرير عملاً شرعياً) وإزاء مساعدة إسرائيل للقوات اللبنانية التي تعارض سوريا ومنظمة التحرير. بيد أن أولئك المسؤولين قد ساورهم القلق تجاه التوتر المتزايد حين استفزت الغارات الاسرائيلية سوريا إلى تحريك صواريخ من نوع سام ٦ ونقلها إلى وادي البقاع، وإلى قيامها بتوثيق علاقاتها الاستراتيجية مع موسكو. وخشي هيغ أن تؤدي ضربة جوية إسرائيلية ضد الصواريخ إلى قيام مواجهة بين الدول العظمى، فسارع إلى إرسال مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٨١. وبلغت حرب الأعصاب ذروتها حين قامت القوة الجوية الاسرائيلية بقصف بيروت في السابع عشر من تموز/يوليو فقتلت ثلاثمئة من المدنيين في حي سكني مزدحم. عندئذٍ، وعلى نحوٍ متأخر، رمى ريغان بثقله وراء التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وهو ما اتفق عليه كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الرابع والعشرين من تموز/يوليو ١٩٨١. وظلت الحدود هادئة حتى ربيع ١٩٨٢.

١ ـ مبادرة ريغان

كان هيغ مدركاً أن شارون يريد مهاجمة لبنان، وذلك لتدمير الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير هناك، وكذلك لإقامة حكومة لبنانية جديدة متعاطفة مع إسرائيل. كان هيغ قد كبح من جماح شارون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ حين كان من الممكن أن يؤدي حدوث ضربة إسرائيلية إلى الإضرار

بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وتقويض الاتفاق الخاص بإعادة سيناء إلى السيطرة المصرية. لكن شارون حشد قوات إسرائيلية على طول الحدود اللبنانية في ربيع ١٩٨٢ وشن غارات ضد منظمة التحرير في محاولة لاستفزازها لكي تخرق وقف إطلاق النار. ثم استغل شارون المحاولة التي قامت بها جماعة أبو نضال المنشقة لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن واتخذ منها ذريعة للقيام بغزو شامل للبنان في الرابع من حزيران/يونيو.

أيدت الولايات المتحدة طلب مجلس الأمن الدولي في السادس من حزيران/يونيو بانسحاب إسرائيل من لبنان حالاً ومن دون شروط. ومع هذا، وفي خلال ساعات، تغيّر موقف الولايات المتحدة، فقامت باستخدام حق النقض لنسف قرار ثانٍ للأمم المتحدة في الثامن من الشهر المذكور. وما إن ضعفت إمكانية حدوث مواجهة بين القوى العظمى، وذلك بعد التوصل إلى الهدنة الاسرائيلية ـ السورية في الحادي عشر من الشهر ذاته، حتى بدأت إدارة ريغان بتبنّي الأهداف الاسرائيلية الرئيسية، فدعم ريغان مطلب إسرائيل بسحب القوات الأجنبية كلها من لبنان، وعلى الأخص القوات السورية وقوات منظمة التحرير، كما أنه ظاهرَ على ترشيح بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية، رئيساً للجمهورية في لبنان. كذلك وافق ريغان على طلب إسرائيل السيطرة (مباشرةً أو عن طريق وكلاء) على شريط طوله أربعين كيلومتراً شمال حدودها(١٠). غير أن واشنطن عارضت تقدم شارون لاحتلال بيروت واحتجت على الحصار الاسرائيلي المضروب على العاصمة اللبنانية والغارات الجوية عليها. وغضب ريغان لأن شارون وجه ضربات جوية ومدفعية شديدة نحو بيروت حتى بعد أن حصل الوسيط الأمريكي على موافقة عرفات بإجلاء قواته. وبحلول نهاية آب/أغسطس حققت إسرائيل هدفين رئيسيين لها، هما إخراج زعماء منظمة التحرير وقواتها من بيروت، وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية. ودعمت الولايات المتحدة بقوة هاتين النتيجتين، فقد شارك مشاة البحرية الأمريكية في القوة المتعددة الجنسيات التي أشرفت على إجلاء القوات الفلسطينية من بيروت. في هذه الأثناء، وعلى الجبهة الدبلوماسية، حل شولتز محل هيغ وزيراً للخارجية، وأعدت واشنطن مبادرة سلام، وهي الأولى التي يتولاها ريغان.

كانت الخطة التي أعلنها ريغان في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ تقوم على

(١٠) Peck, Ibid., p. 55.

قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢)، وكذلك على اتفاقيات كامب ديفيد. قال ريغان، مستشهداً بالفرص التي وفرتها فترة التوقف في الحرب الأهلية وجلاء منظمة التحرير عن بيروت: «يجب علينا نحن أيضاً أن نتحرك لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات الجارية بين العرب والإسرائيليين» ولا سيما «تشرد الشعب الفلسطيني». بيد أن ريغان لم يشر إلى الفلسطينيين كلاجئين مجرد إشارة، بل أضاف يقول: «إن المسألة الآن هي كيفية التوفيق بين الأمور الأمنية المشروعة التي تهم إسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين». لقد أراد أن يطمئن إسرائيل بإعلانه أن الولايات المتحدة «لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وأنها ستؤيد طلب إسرائيل إجراء تعديلات على حدود ١٩٦٧ بصورة تضمن أمنها. ولكنه حاول كذلك تطمين الفلسطينيين بإعلانه «أننا سوف لا نؤيد الضم أو السيطرة الدائمة من قبل إسرائيل»، وبالدعوة إلى «التبني الفوري من قبل إسرائيل لتجميد المستوطنات»[١١].

وأعاد ريغان توكيد الفكرة القاضية بفترة انتقالية أمدها خمس سنوات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد، باعتبار ذلك الطريقة لضمان «النقل السلمي والمنظم للسلطة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع». واختتم يقول: «إن الرأي الأكيد للولايات المتحدة هو أن حكومة ذاتية من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة مع الأردن تقدم الفرصة المثلى لسلام متين وعادل ودائم». وبذلك وفرت المبادرة تصوراً مفاهيمياً واضحاً للرؤية الأمريكية لاتفاق سلام. هذا وقد أغفل الخطاب ذكر أربعة أمور بشكل لافت: إن ريغان لم يشر إلى تمثيل منظمة التحرير في المفاوضات، ولا إلى مصير الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأراضي المحتلة، ولا إلى مركز مرتفعات الجولان، ولا إلى طريقة التفاوض.

رفضت الوزارة الاسرائيلية فوراً اقتراح ريغان وادعت أن نصوص الانسحاب الواردة في القرار رقم (٢٤٢) لا تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد أسبوعين انتهك الجيش الاسرائيلي الهدنة ودخل بيروت الغربية في أعقاب اغتيال

---

(١١) النص ونقاط الكلام بشأن مشروع ريغان، في: Aruri, Moughrabi and Stork, *Reagan and the Middle East*, pp. 79-87.

انظر أيضاً التحليل في: Ann Mosely Lesch and Mark Tessler, *Israel, Egypt and the Palestinians: From Camp David to Intifada*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington: Indiana University Press, °1989), pp. 199-204.

بشير الجميل. لم تستغرب إدارة ريغان انتقاد إسرائيل لاقتراح ريغان، لكنها صُدمت لهجومها على بيروت وغضبت لمذبحة المدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا التي قامت بها ميليشيات لبنانية سمح لها القواد العسكريون الاسرائيليون بالدخول إلى المخيمين. أعادت واشنطن سريعاً مشاة البحرية إلى بيروت للاشتراك في قوة متعددة الجنسيات جرت إعادة تشكيلها لضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من العاصمة ولتوفير حماية، وإن متأخرة، للمقيمين الفلسطينيين. كذلك ضغطت الولايات المتحدة من أجل إجراء مفاوضات إسرائيلية ـ لبنانية لحل المنازعات بينهما.

وعلى النقيض من الحكومة الاسرائيلية، كان الزعماء العرب إيجابيين بحذر في تعاطيهم مع أفكار ريغان. وقد أكدت القمة العربية المنعقدة في فاس في الثامن من أيلول/سبتمبر حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة بقيادة منظمة التحرير؛ وأشارت إلى أن الدولة الفلسطينية ستضم فقط الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧؛ وطالبت بتفكيك المستوطنات الاسرائيلية[١٢]. وذكر بيان القمة أيضاً أن فترة انتقالية قصيرة تحت إشراف الأمم المتحدة تعتبر أمراً مقبولاً، وأن على مجلس الأمن أن يضمن «السلام بين دول المنطقة كافة». وقد قال الملك حسين عاهل الأردن أن خطة فاس تتفق مع مفاهيم ريغان، وكانت عرفات أحجم عن رفض أفكاره. وكانت صدقية أمريكا قد تضررت حين اتضح أن واشنطن غير قادرة على حماية المدنيين الفلسطينيين في بيروت في أواسط شهر أيلول/سبتمبر، لكن احتمال قيام ريغان بزج سمعته في تسوية سلمية شاملة قد شجع الزعماء العرب.

٢ ـ التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل

على الرغم من كل ذلك، لم تتحول خطة ريغان قط إلى استراتيجيا دبلوماسية متماسكة، وقد تلاشت خلال أشهر معدودة. لقد غدت واشنطن منشغلة بالمفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية، وبالأولوية التي تعطيها لاستراتيجيتها المناهضة للسوفيات، مؤكدةً على تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل. وحاجج ريغان مرة أخرى بالقول إن إسرائيل تلعب دوراً رئيسياً في احتواء الشيوعية، بل إنه سمّى سوريا، في خطاب ألقاه في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، بأنها وكيلة للاتحاد

---

(١٢) النص في: Aruri, Moughrabi and Stork, Ibid., p. 93.

السوفياتي، وأنحى فيه باللائمة كذلك على موسكو لتشجيعها العنف في لبنان(١٣). تقول جوليانا بيك في تحليلها هذا الخطاب إن ريغان أشار باختصار إلى خطته للسلام، لكنه شدّد بالدرجة الأولى على «وكلاء السوفيات» الذين قد «يطلق عنان» إسرائيل ضدهم. ثم استنتجت الكاتبة قائلة: «إن خطابه يتصف بعودة إلى الرأي القديم لريغان الذي يفيد بأن المشاكل كلها في كل مكان يسببها الاتحاد السوفياتي، كما يتصف باستقطاب صريح للصراع بين الشرق والغرب، بين سوريا وإسرائيل»(١٤). أما الفلسطينيون فقد وصموا مرة أخرى بأنهم عصابات إرهابية تزعزع استقرار المنطقة.

إن أحد أسباب التحول يرجع إلى الإحباط الذي شعرت به الولايات المتحدة بشأن غياب العزيمة في الوضع المحلي والدولي في لبنان، حيث تواجه القوات الأمريكية مخاطر متزايدة. وكانت مسودة المعاهدة الاسرائيلية ـ اللبنانية التي وضعت في أيار/مايو ١٩٨٣ تسمح للقوات الإسرائيلية بالبقاء في جنوب لبنان، وبإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية. بيد أن تطبيق المعاهدة كان موقوفاً على انسحاب القوات السورية أيضاً من لبنان. وبما أن الرئيس حافظ الأسد كان قد رفض أصلاً أي شيء لا يحقق انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، وعارض تطبيع العلاقات الاسرائيلية ـ اللبنانية، فقد ظل الوضع على الأرض كما هو عليه. وقد وضع شولتز اللوم على الأسد عن هذا المأزق بدلاً من أن يضعه على أساليب التفاوض الأمريكية المشوبة بالعيوب(١٥). كما أن ريغان كان ينظر إلى اليد السوفياتية وراء الموقف السوري.

يضاف إلى هذا أن الانقسامات في منظمة التحرير، قد أحدثت شروخاً في الحركة الفلسطينية، كما أن جماعات لبنانية واجهت بعنف الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. فضلاً عن ذلك، فإن انسحاب القوات الاسرائيلية من القطاع الأوسط خلال صيف ١٩٨٣ أدى إلى فقدان قوات مشاة البحرية الأمريكية مركزها المحايد بصفتها قوات لحفظ السلام، فانغمرت في المواجهات الجارية بين الجيش اللبناني والميليشيات الدرزية والشيعية التي تدعمها سوريا، وهو تحول ذريع عن دورها في حفظ السلام، الأمر الذي أدى إلى الهجوم الماحق على ثكنات مشاة البحرية في شهر تشرين الأول/اكتوبر، وإلى الانسحاب التام لفصائل حفظ السلام

(١٣) Peck, Ibid., pp. 113-114.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

الأمريكية في شهر شباط/فبراير ١٩٨٤. أما المعاهدة الاسرائيلية ـ اللبنانية فقد انتهى أمرها في أعقاب ذلك.

في هذه الأثناء، واصلت واشنطن إصرارها على أن يقوم الملك حسين بالتفاوض نيابةً عن الفلسطينيين. وقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذه الفكرة في شباط/فبراير ١٩٨٣، لكنه وافق على إقامة كونفدرالية بين الأردن ودولة فلسطينية مستقلة. ولم يستطع الملك أن يقنع الزعماء الفلسطينيين بالدخول في محادثات برعايته ما دامت واشنطن متشددة في موقفها بشأن التمثيل وتقرير المصير معاً. وأدى الجمود الدبلوماسي الحاصل على الجبهة الفلسطينية إلى إيقاع مزيد من الضرر في صدقية الفلسطينيين المعتدلين الذين ما فتئوا يترنحون تحت وطأة خسارتهم قاعدتهم في لبنان.

إن خطاب ريغان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، المشار إليه أعلاه، لم يحلل أسباب الإخفاق الأمريكي في لبنان، كما لم يحلل أسباب عدم حصول تقدم بشأن القضايا الدبلوماسية المطروحة في المنطقة. إن ما فعله ريغان في ذلك الخطاب هو الإشارة إلى تخليه عن البحث عن سلام شامل والعودة إلى مقترب ذي بعد واحد يعتمد على إسرائيل. وقد تعزز هذا المقترب في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ حين وقّع ريغان ورئيس وزراء إسرائيل الجديد اسحق شامير اتفاق تعاون استراتيجي ذهب إلى حدود أبعد مما ذهبت إليه الاتفاقية التي وقعت بالحروف الأولى في أواخر عام ١٩٨١. وقد شُكلت ثلاث مجموعات مشتركة إحداها للأمور السياسية ـ العسكرية، والأخرى للتنمية الاقتصادية، والثالثة في عام ١٩٨٦ لتخطيط المساعدة الأمنية. وبحلول عام ١٩٨٧ عقدت أكثر من أربع وعشرين اتفاقية فنية عسكرية[(١٦)]. كذلك جرى اعتبار اسرائيل حليفاً رئيسياً غير عضو في الناتو الأمر الذي ثبّت مركزها الواقعي وزاد من قدرتها على بيع معدات عسكرية إلى الولايات المتحدة. ولقد قامت إسرائيل، بالإضافة إلى التنسيق الاستراتيجي رفيع المستوى في شرق المتوسط والشرق الأوسط، بتوفير دعم سري لسياسات ريغان تجاه إيران وأمريكا الوسطى. كما أنها لعبت دوراً رئيسياً في عملية «السلاح من أجل الرهائن» التي كشف أمرها في فضيحة إيران ـ كونترا، وقدمت السلاح مباشرة إلى قوات كونترا بعد أيار/مايو ١٩٨٣. وقد قامت وزارة الدفاع

---

(١٦) انظر ما كتبه زاكايم، نائب مساعد وزير الدفاع سابقاً للتخطيط والموارد، في:

Dov Zakheim, «The Reagan Years: An American Net Assessment,» in: Eizenstat [et al.], *Between Two Administrations: An American-Israeli Dialogue*, p. 15.

الأمريكية، على سبيل المثال، بدفع مبلغ عشرة ملايين دولار إلى إسرائيل عن أسلحة وأعتدة غنمتها من منظمة التحرير في عام ١٩٨٤[١٧]. وحين صدر التشريع الأمريكي المسمى «تعديل بولاند» الذي منع تقديم العون الأمريكي إلى قوات كونترا في أواسط ١٩٨٤، استمرت الإدارة في دفع الأموال إلى إسرائيل لتسليح تلك القوات، كما أنها وافقت لقاء ذلك على دعم متطلبات إسرائيل العسكرية والاقتصادية. واستمرت صفقات الأسلحة طوال ١٩٨٦، على الرغم من التوترات التي سببتها قضية الجاسوس پولارد، وهي القضية التي كشفت عن أن موظفاً حكومياً أمريكياً كان يزود الاستخبارات الاسرائيلية بمعلومات سرية عن مواقع عسكرية عربية. وقد وصف جنرال إسرائيلي العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بأنها «عامل مضاعفة للقوة بالنسبة إلى إسرائيل»[١٨]. وأخذ الزعماء العرب يقلقون، إذ كانت علاقة واشنطن الوثيقة باسرائيل تقوّض من صدقية الولايات المتحدة بصفتها وسيطاً، ولا سيما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية[١٩].

٣ ـ مبادرة الحسين ـ عرفات

أراد الملك حسين، مع ذلك، أن يختبر الالتزام الأمريكي بعملية السلام. وقد شجعته على ذلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في إسرائيل في تموز/يوليو ١٩٨٤ وأسفرت عن حكومة وحدة وطنية بين الليكود وحزب العمل، يتولى رئاستها رئيس هذا الحزب شمعون بيريس حتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. هذا وكانت الدلائل تشير إلى أن ريغان سيفوز فوزاً ساحقاً في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. لقد كان من شأن ولاية ثانية لرئيس الجمهورية أن تكون أقل احتمالاً للخضوع للضغط السياسي المحلي. لذا كان التوقيت مواتياً لحملة سلام متجددة. وقد ناور الحسين لإنشاء سياق مناسب، فأعاد العلاقات الدبلوماسية مع مصر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، واستضاف المجلس

---

(١٧) Jonathan Marshal, «Israel, the Contras and the North Trial,» *Middle East Report*, no. 160 (September-October 1989), pp. 34-35.

(١٨) انظر ما كتبه شاحاك، رئيس الاستخبارات العسكرية في قوات الدفاع الاسرائيلية، في: Amnon Shahak, «Challenges to Israeli Interests in the Middle East,» in: Eizenstat, [et al.], Ibid., p. 31.

(١٩) انظر مثلاً الاهتمام الذي عبّر عنه سوندرز، المساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، في: Harold H. Saunders, «American Diplomacy and Arab-Israeli-Palestinian Peace since 1967,» in: Samuel F. Wells (Jr.) and Mark Bruzonsky, eds., *Security in the Middle East: Regional Change and Great Power Strategies* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), p. 303.

الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تبلورت الجبهة العربية المعتدلة حين وقع الملك اتفاقاً مع عرفات في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٨٥، ودعا هذا الاتفاق إلى:

١ ـ الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ من أجل سلام شامل، كما تنص قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

٢ ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... في سياق تشكيل الاتحاد الفدرالي المقترح بين الأردن وفلسطين...

٣ ـ إجراء مفاوضات السلام تحت رعاية مؤتمر دولي يشترك فيه الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن وأطراف الصراع كلهم، ومن ضمنهم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك (أردني ـ فلسطيني)[٢٠].

ولأول مرة يوافق عرفات صراحة على صيغة الأرض مقابل السلام، وهي في صلب القرار رقم (٢٤٢)، كما أنه قبل مفهوم الكونفدرالية مع الأردن بدلاً من دولة فلسطينية مستقلة، ووافق على اشتراك الفلسطينيين في وفد مشترك مع الأردن. وقد رأى الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك في هذا الاتفاق اختراقاً رئيسياً للحالة الراهنة وتوقعا أن تكون استجابة واشنطن متناسبة معه. وبدلاً من إبراز الولايات المتحدة لتحول عرفات في مفاهيمه، فإنها شددت على قضية إجرائية منتقدةً فكرة التفاوض في مؤتمر دولي يمكن للاتحاد السوفياتي فيه أن يلعب دوراً مهماً. كان ريغان يريد استبعاد موسكو من أية مفاوضات سلام عن الشرق الأوسط. ونتيجةً لذلك، ومع أن بيريس كان مؤيداً بتحفظ لعقد مؤتمر دولي، وإنْ كغطاء شكلي للمفاوضات المباشرة، فإن الولايات المتحدة أصرت بشكل لا يتزعزع على الإبقاء على إطار كامب ديفيد. كما أن واشنطن قالت إن عرفات لم يلتزم كلياً بعد باسم منظمة التحرير بالقرار رقم (٢٤٢)، وطالبت ببيانات إضافية عليه أن يصرح بها. وقد استجاب عرفات في الرابع عشر من أيار/مايو بأن صرح بأن المنظمة ستقبل بالقرار رقم (٢٤٢) إذا أيدت

---

(٢٠) Young, *Missed Opportunities for Peace: U.S. Middle East Policy, 1981-1986*, p. 142.

للاطلاع على تحليل آخر لتلك المرحلة، انظر: Bruce R. Kuniholm, «The Palestinian Problem and U.S. Policy,» in: Wells and Bruzonsky, eds., Ibid., pp. 184-214.

الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في تقرير المصير(٢١).

وكان يبدو ممكناً حدوث اختراق في ذلك الشهر بعد أن قام شولتز بزيارة المنطقة وتابع فيها إمكانية عقد لقاء بين دبلوماسي أمريكي ووفد مشترك أردني ـ فلسطيني(٢٢). فقد قدمت منظمة التحرير سبعة أسماء، وقالت إن من الممكن حذف بعضها إذا اعترضت الولايات المتحدة عليها. واعترضت واشنطن فعلاً على ثلاثة من كبار مسؤولي المنظمة كانت أسماؤهم واردة في القائمة. ثم أوشكت المحادثات أن تنسف حين نشرت الصحافة الاسرائيلية الأسماء. ومع هذا أخذ ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية بالتحضير للقاء مع الأربعة الآخرين، وبينهم اثنان من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد ألغي الاجتماع عشوائياً، وكان مقرراً عقده في آب/أغسطس، مع أن مورفي والأعضاء الفلسطينيين كانوا موجودين في عمان في الوقت عينه. أما ظروف الإلغاء فظلت خافية، لكن الظاهر أنها نشأت عن طلبات أمريكية جديدة. وقد أمل المشاركون من الفلسطينيين والأردنين في أن يصدروا بياناً يؤكد القرار رقم (٢٤٢)، في ما لو كان مورفي متجاوباً. لكن واشنطن طلبت فجأةً أن يؤكد الفلسطينيون القرار رقم (٢٤٢) قبل الاجتماع، وكانت هذه خطوة لم يكن الفلسطينيون على استعداد للقيام بها لأنهم لم يكونوا يعرفون بعد ما الذي سيطرحه مورفي. كان إلغاء الاجتماع بمثابة ضربة شديدة تسدد إلى الحسين وعرفات معاً. وقد عززت ذلك الحجج القائلة بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في سعيها لإجراء مفاوضات، وعملت على التصعيد في العنف المتجدد في خريف وشتاء ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. ثم تلاشت إمكانيات المفاوضات بتلاحق سريع بفعل اغتيال الفلسطينيين ثلاثة إسرائيليين في لارنكا، وقصف إسرائيل مقر منظمة التحرير في تونس، واختطاف سفينة الركاب أخيلي لارو، ثم طائرة مصرية، والهجوم على مطاري روما وفرانكفورت. لقد كانت هذه العمليات ترمي إلى إلحاق الخزي بعرفات وإجباره على التخلي عن الطريق الدبلوماسي.

وفي جهد أخير حصل في أوائل عام ١٩٨٦، استحصل الحسين وعرفات من واشنطن على موافقة مترددة على فكرة عقد مؤتمر دولي. كما أن عرفات كان قد أصدر بياناً من القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ نبذ فيه الأعمال الإرهابية

(٢١) Young, Ibid., p. 146.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٩ و١٥٣.

واستخدام العنف خارج الأراضي المحتلة. لكن منظمة التحرير رفضت الالتزام رسمياً بالقرار رقم (٢٤٢) إلا إذا قبلت الولايات المتحدة حق تقرير المصير للفلسطينيين في شكل كونفدرالية مع الأردن. وبالنظر إلى عدم حدوث استجابة إيجابية من واشنطن انهار اتفاق الحسين ـ عرفات وسط مهاترات من الأطراف جميعاً.

وكانت النتيجة بقاء المناخ في المنطقة ساخناً، وإن كانت إسرائيل قد سحبت قواتها من معظم الأراضي اللبنانية في حزيران/يونيو ١٩٨٥، وتم رفع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية إلى مستوى السفراء في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. هذا وقد أصيبت الحكومة الاسرائيلية بالشلل، إذ ما إن حل اسحق شامير محل شمعون بيريس كرئيس للوزراء في إسرائيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، حتى سُدّ الطريق بوجه أي تحرك نحو عقد مؤتمر دولي أو حتى نحو إجراء محادثات مع الملك حسين. وقد أسهمت واشنطن في حالة الاستعصاء، وفي إضعاف بيريس، وذلك بإخفاقها في اغتنام الفرص الدبلوماسية التي سنحت في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وبالتالي أذعنت الولايات المتحدة للمأزق، وذلك بإشارات خافتة إلى حلٍ سياسي، والحديث بدلاً من ذلك عن تحسين «نوعية الحياة» بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرى تخصيص أموال إضافية للمساعدات الأمريكية المخصصة للأراضي المحتلة ولو أن سياسة «القبضة الحديدية» التي وضعها وزير الدفاع اسحق رابين في آب/أغسطس ١٩٨٥ كان لها تأثير سلبي حاد في نوعية الحياة ذاتها التي كانت واشنطن تبتغي تحسينها. وكان المقترب الأمريكي يبدو وكأنه يقر بأن إسرائيل ستحكم إلى ما لا نهاية، وأن أكثر ما يتوقع حدوثه هو تحسينات ترقيعية للتجميل.

ثانياً: مشروع شولتز

اندلعت الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، فقضت على شعور أمريكا بالرضا عن النفس. وقد أخذت هذه الحركة تكتسب قوة دفع بمرور الزمن، مختلفةً في ذلك عما كان يجري من أحداث متفرقة من الاضرابات والمظاهرات خلال عقدين من الاحتلال العسكري. وبرز قياديون جدد من أوساط الناس يعملون على إدامة الاحتجاجات وتعميقها. كما أقر مورفي في تموز/يوليو ١٩٨٨ أمام الكونغرس أن الانتفاضة خلقت واقعاً جديداً قائلاً: «لا شك عندنا أن الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد سبّبها إلى حد كبير شعور بأن عملية

السلام قد توقفت في مكانها»[٢٣].

أجبرت هذه الانتفاضة واشنطن على معالجة القضية الفلسطينية. كان كل من الرئيس مبارك والملك حسين، وحتى شمعون بيريس، يحث شولتز على تولي مسؤولية شخصية في الجهود الدبلوماسية الأمريكية. وقد قام شولتز، في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيو ١٩٨٨، بالسفر إلى المنطقة أربع مرات متتالية، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تجري فيها دبلوماسية مكوكية مستدامة على مستوى رفيع خلال ثمانية أعوام من رئاسة ريغان. وبلغ الأمر بشولتز أن يقدّم إلى الأطراف المعنية خطة مفصلة ومتماسكة ذهبت إلى أبعد من كامب ديفيد، وتضمنت عناصر جوهرية سعى إليها مبارك وحسين. كما أنه حدد مواعيد زمنية لكي يوحي بما في مهمته من إلحاح ويربط بين عناصر الخطة المختلفة. كان مقترحه قبل قيامه بالسفرة الأولى يتضمن النقاط التالية:

١ ـ عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان/ابريل باعتباره «حدثاً» لفتح باب المفاوضات، تشترك فيه إسرائيل ومصر وسوريا ووفد أردني ـ فلسطيني والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن؛

٢ ـ في ١ أيار/مايو تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشمل إجراء انتخابات من قبل الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري؛

٣ ـ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، تبدأ محادثات بين إسرائيل والوفد الأردني ـ الفلسطيني عن الوضع النهائي للأراضي. وتنتهي هذه المحادثات خلال سنة واحدة، ويبدأ مفعول الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات من بداية المرحلة الانتقالية. وتبدأ المفاوضات عن الوضع النهائي في كانون الأول/ديسمبر حتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق عن المرحلة الانتقالية[٢٤].

---

(٢٣) Richard W. Murphy, «Review of U.S. Policy in the Middle East,» *Current Policy* (U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs), no. 1097 (27 July 1988), p. 4.

للاطلاع على تحليل أسباب الانتفاضة ومطالبها، انظر: Ann M. Lesch, «Anatomy of an Uprising,» in: Peter F. Krogh and Mary C. McDavid, eds., *Palestinians under Occupation: Prospects for the Future* (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1989), pp. 87-110.

(٢٤) انظر نص رسالة شولتز إلى شامير، في: *New York Times*, 10/3/1988.
وقد أرسلت رسالة مشابهة إلى الملك حسين.

ربط شولتز صراحةً بين المرحلتين الانتقالية والنهائية. كان يعلم أن العرب سيترددون في المشاركة إذا كان التشديد يقع فقط على مرحلة انتقالية دون غيرها؛ وخاطر كذلك بحدوث مقاطعة إسرائيلية بإصراره على أن المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تقوم وحدها. كما حاول أن يهدئ من روع إسرائيل بتسميته المؤتمر الدولي احتفالاً افتتاحياً لا سلطة له في التفاوض عن تسوية، بله على فرضها فرضاً. والمهم هو أنه تجنب مسألة تمثيل الفلسطينيين.

وسرعان ما اكتشف شولتز أنه قلل من درجة الشدة التي سيعارض بها شامير الخطة، ومن فعاليته في التغلب على بيريس. فقد حال رئيس الوزراء الاسرائيلي دون إجراء تصويت في مجلس الوزراء على المقترحات في أوائل آذار/مارس، ورفض الخطة بفظاظة بقوله: «إن الكلمة الوحيدة التي أقبلها في خطة شولتز هي توقيعه. إن الوثيقة، باستثناء هذه الكلمة، لا تخدم قضية السلام». وأضاف قائلاً: إن المقترح «يجبرني على أن أقاومه بكل قواي، وقواي في المقاومة كبيرة جداً»(٢٥). وقد حاجج شامير بالقول إن إسرائيل قد لبت المطلب الوارد في القرار رقم (٢٤٢) القاضي بالانسحاب من أرض احتلت في عام ١٩٦٧، وذلك بانسحابها من سيناء؛ وإن الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر جوهري لإسرائيل من حيث الأمن والتاريخ والهوية الوطنية. ورفض المؤتمر الدولي الذي شعر أنه سيضع إسرائيل في موقع ضعيف عددياً، كما أنه سيعطي موسكو دوراً حاسماً. وأكد شامير على أن حل مسألة اليهود السوفيات وإعادة العلاقات الدبلوماسية هما أمران ضروريان قبل أن تستطيع إسرائيل الموافقة على حضور سوفياتي حول مائدة المفاوضات.

ومع أن شولتز استاء من لغة شامير، غير أن واشنطن لم ترد عليه علناً، بل إن الولايات المتحدة منحته جوائز استراتيجية قيّمة جديدة، منها مذكرة اتفاق معدلة عن التعاون المشترك في الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية، والتعجيل بتسليم خمس وسبعين طائرة مقاتلة من طراز اف ـ ١٦. أرادت الإدارة الأمريكية أن تظهر تشديدها على العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل، وذلك للوقوف بوجه انتقاد الكونغرس المتوقع لخطة شولتز السلمية ولتطمين إسرائيل أن أمنها لن يتعرض للخطر إذا تطلب اتفاق السلام تخليها عن الضفة والقطاع. لكن هذه الرسالة الأخيرة لم تصل إلى إسرائيل. أما الرسالة التي تلقتها، على حدّ تعليق أحد

(٢٥) *New York Times*, 12/3/1988.

الصحفيين الاسرائيليين فهي: «قد يقول المرء لا لأمريكا ويحصل مع ذلك على مكافأةٍ ما»[(٢٦)].

لذا شعر شامير بالاطمئنان وهو يتجاهل حجة شولتز القائلة بأن إسرائيل بحاجة إلى إعادة النظر في مفهومها عن الأمن وعلاقتها بالفلسطينيين. كان شولتز يقول إن المفاهيم القديمة عن دفاع مبنيّ على السيطرة على أرض هي مفاهيم تجاوزها الزمن: «إن موقع الحدود هو أقل أهمية اليوم لضمان الأمن من العلاقات السياسية بين الدول المجاورة. السلام هو الجواب الحقيقي لمشاكل الأمن»[(٢٧)]. أثار شولتز كذلك قضية «القنبلة السكانية الموقوتة»[(٢٨)] لسكان فلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهم محرومون من الحقوق المشروعة، ولا سيما حق الانتخاب ومعادون للحكم الاسرائيلي. كانت هذه الحجج غير ذات موضوع لشامير.

كانت واشنطن ترسل إشارات متناقضة حين كان مسؤولوها يستخدمون عبارات يبدو أنها تؤيد، أو تتعاطف في الأقل مع، أعمال إسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية. ففي آذار/مارس مثلاً علّق شولتز قائلاً إن إسرائيل «من واجبها المحافظة على النظام... بحزم وسلطان يبعث على الثقة وبطريقة إنسانية جهد الإمكان»[(٢٩)]. كذلك تحدث مورفي عن «الضحايا الموجعة التي تسقط **في الجانبين**» جراء العنف الجاري في الأراضي المحتلة[(٣٠)]. هذه اللغة تجاهلت تكوين الانتفاضة في «النظام» الفظّ الذي كانت تحافظ عليه إسرائيل، فضلاً عن أن الضحايا كانت تقع في ذلك الوقت في صفوف الفلسطينيين بالدرجة الأولى على أيدي الجنود الاسرائيليين. إن مثل هذه التصريحات طمأنت شامير إلى أن واشنطن لن تعترض على الإجراءات التي كان يتخذها جيشه لإخماد الانتفاضة.

---

(٢٦) Yoel Marcus in: *Haaretz*, 7/4/1988.

نقلاً عن: *Journal of Palestine Studies*, vol. 17, no. 4 (Summer 1988), p. 152.

، نص «مذكرة الاتفاقية» منشورة كاملة في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (Autumn 1988), pp. 300-302.

(٢٧) تصريح عند الوصول في القاهرة، ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: *Documents and Statements: U.S. Policy in the Middle East* (Amman: American Center, June 1988), n. p.

(٢٨) *New York Times*, 11/3/1988.

(٢٩) *Al-Fajr* (3 April 1988).

(٣٠) Richard W. Murphy, «An American Vision of Peace in the Middle East,» *Current Policy*, no. 1067 (18 April 1988), p. 1 (emphasis added).

١ ـ التمثيل الفلسطيني

كانت مقترحات شولتز تلتزم الموقف الأمريكي القديم الذي يقضي بأن على الفلسطينيين أن يعبّروا عن آرائهم من خلال وفد مشترك مع الأردنيين. لم يشر شولتز إلى منظمة التحرير، ولم يذكر هل سيجري إشراك الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة والقطاع في مرحلة من المراحل.

كان الفلسطينيون قد قاطعوا شولتز خلال زيارته القدس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، قبل الانتفاضة. وفي الضد من هذا سافر إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ اثنان من كبار الشخصيات الفلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانا من جملة أعضاء الوفد إلى الاجتماع المجهض الذي كان سيعقد مع مورفي في عام ١٩٨٥. وقد قدم هذان إلى شولتز مذكرة بأربع عشرة نقطة كان الفلسطينيون قد نشروها لتوهّم في الأراضي المحتلة، وهي تلخص ظلامات الانتفاضة وأهدافها. وقد دعت هذه المذكرة إسرائيل إلى رفع القيود المفروضة على نشاط الفلسطينيين السياسي، وإلغاء المنع الذي تفرضه إسرائيل على الاتصال بمنظمة التحرير، وإلى إجراء الانتخابات للمجالس البلدية وهي التي طال انتظارها كثيراً. وقد شددت المذكرة على بعض الأهداف الانتقالية التي من شأنها التخفيف من وطأة الحكم الاسرائيلي والتحضير لأجواء المفاوضات الشاملة.

فسّر شولتز مبادرة الفلسطينيين هذه على أنها تعني أن بوسعه التعامل مباشرةً مع مقيمين في الضفة والقطاع. ففي خلال سفرته الأولى، دعا عدداً من الفلسطينيين إلى اجتماع في القدس الشرقية يوم ٢٦ شباط/ فبراير. لم يحضر أحد منهم. كان رأيهم أن على شولتز أن يجتمع بوفد من الفلسطينيين يضم الذين يعيشون خارج الأراضي المحتلة؛ وأن يتم الاجتماع في القاهرة أو عمان، لا في القدس؛ وأن يجري اختيار الفلسطينيين من قبل منظمة التحرير أو بموافقتها لا من قبل الولايات المتحدة. ولقد فوجئ شولتز بالمقاطعة، لكنه أصدر تصريحاً توفيقياً يرمي إلى إبقاء الباب مفتوحاً، جاء فيه:

يجب أن يحقق الفلسطينيون السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم. ويجب أن يكونوا مشاركين فعالين في المفاوضات لتقرير مستقبلهم[٣١].

---

(٣١) آراء سكان الضفة الغربية، في: *New York Times*, 28/2/1988. *Al-Fajr* (28 February 1988).

في آذار/مارس، شدد ياسر عرفات على أن منظمة التحرير هي التي يجب تمثيلها في محادثات السلام، وأن وفداً مشتركاً أردنياً ـ فلسطينياً لم يعد مقبولاً. ووجه عرفات انتقاده إلى شولتز لاختياره الفلسطينيين الذين سيجتمع بهم:

«إنه لا حق له باختيار الوفد الفلسطيني. هذه مسألة كرامة واستقامة. هل أستطيع أنا أن أختار الممثل الأمريكي؟ حسناً، أنا سأتعامل مع جيسي جاكسون، الذي يقبل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. أنا لا أملك الحق في ذلك».

لكن عرفات قدّم حوافز إيجابية إلى شولتز لترويج أمر المفاوضات. لقد قال إنه قبل بوجود إسرائيلي بقبوله بـ «قرارات الأمم المتحدة كافة» بما فيها القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وذكر «اننا قلنا الأرض مقابل السلام» في المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٤. ثم ختم أقواله بقوله: «مع من سأقوم بصنع السلام في مؤتمر دولي؟ مع أعدائي، مع الحكومة الاسرائيلية»[(٣٢)].

بحلول أواخر آذار/مارس، أخذ شولتز يستجيب للطلب القاضي بإدخال فلسطينيين يعيشون خارج الأراضي المحتلة في إطار محادثاته. ففي السادس والعشرين من الشهر المذكور اجتمع بأستاذين فلسطينيين من حملة الجنسية الأمريكية وكانا كذلك من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. وقد شددت وزارة الخارجية الأمريكية على القول إن شولتز إنما اجتمع بأمريكيين من بلاده، وإن الاجتماع لا ينتهك المنع المفروض على التحدث مع منظمة التحرير. بيد أن ابراهيم أبو لغد وادوارد سعيد قالا إنهما تشاورا مع عرفات قبل الاجتماع، وإن أقوالهما تعكس آراء منظمة التحرير. أما الناطق باسم المنظمة في تونس، فقد وصف الاجتماع بأنه «خطوة سياسية مهمة»[(٣٣)].

شدّد ادوارد سعيد أنه وزميله قد أبرزا لشولتز واقعاً بعينه هو وجود «جماعتين قوميتين» في صراع، وأنهما بحاجة إلى العمل نحو تعايش متبادل «على أساس المساواة»[(٣٤)]. والظاهر أن شولتز أدرك معنى هذا القول. ففي زيارته الأخيرة قال، وللمرة الأولى، إن الصراع العربي ـ الاسرائيلي «هو منافسة بين حركتين قوميتين على السيادة على أرض واحدة»[(٣٥)]، مضيفاً أن هذه المنافسة ليست مباراة صفرية. وفي رأيه أن الصهيونية والوطنية الفلسطينية هما مستقلتان، وبوسعهما العيش جنباً إلى

(٣٢) *New York Times*, 12/3/1988.

(٣٣) *Al-Fajr* (3 April 1988).

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) تصريح عند الوصول في القاهرة، ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: *Documents and Statements: U.S. Policy in the Middle East.*

جنب - ولكن على نحو منفصل - كمتجاورين في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وبدأ شولتز كذلك يضفي الصفة الانسانية على الشعب الفلسطيني:

«إن الفلسطينيين... شأنهم شأن البشر في كل مكان. إن لديهم مطامحهم، والرغبة في أن يكون لهم رأي عن الكيفية التي يحكمون بها تماماً كالناس في كل مكان... إنهم يريدون فرصاً اقتصادية، ويريدون أن تكون لأبنائهم فرصة بتعليم جيد، ويريدون الاستفادة من المرافق الصحية... وفرصة... للحصول على سيطرة على ذلك، وأن يكون لهم تأثير في كيفية هيكلة هذه الأمور. إن هذه غريزة إنسانية قحة موجودة لدى الجميع... لذا فالمسألة ليست مجرد أن يكون لديك مرفق صحي أو مؤسسة تعليمية. أنت تريد أن تقيم ذلك بنفسك. وهذا عمل سياسي، ولذا أرى أنه ينبغي أن تكون للناس سيطرة أكثر على الطريقة التي يجري بها ترتيب حياتهم»[٣٦].

ويبدو أن شولتز قد تفهّم أن تحسين «نوعية الحياة» في ظل الاحتلال لا نفع فيه في التحرك نحو المطلوب، وأن الحكم الذاتي أمر جوهري. على أنه ظل غير متجاوب بشأن إقامة دولة مستقلة، ونعتها بأنها غير ضرورية وغير عملية. مع هذا كانت أقواله بشأن إمكانية الحديث مع منظمة التحرير أكثر انفتاحاً من قبل:

«سنكون على استعداد للحديث مع منظمة التحرير حين تقبل بطريقة واضحة لا لبس فيها القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨) كأساس للسلام، وتقبل بحق إسرائيل في الوجود، وتقلع عن العنف والإرهاب... إننا في ظل هذه الظروف سنتحدث مع منظمة التحرير... وصراحة «أنا لا أفهم ما هي الصعوبة في [هذه الشروط]. إنها مجرد منطق سليم»[٣٧].

هذا وقد أعربت واشنطن عن تفاؤلها بشأن البيان الذي وزعه بسام أبو شريف، المساعد المقرّب من عرفات، في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في حزيران/ يونيو ١٩٨٨[٣٨]. شدّد ذلك البيان على الشقاء المشترك الذي يعانيه الاسرائيليون والفلسطينيون وعلى رغبتهما المشتركة في السلام والأمن. وقد أضاف أبو شريف في بيانه أن منظمة التحرير قبلت القرار رقم (٢٤٢) في سياق قرار للأمم المتحدة يعترف بحقوق الفلسطينيين القومية، كما تقبلت الحاجة التي تدعو إلى مرحلة انتقالية قبل كسب الاستقلال. ومع أن البيان لم يكن وثيقة رسمية

---

(٣٦) مقابلة في دمشق، ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: المصدر نفسه.

(٣٧) مؤتمر صحفي في القاهرة، ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: المصدر نفسه.

(٣٨) الأهرام، ٢١/٧/١٩٨٨.

صادرة عن منظمة التحرير، فقد نعتها مورفي بأنها «تطور مهم من حيث الإمكانيات في المستقبل»:

«لقد أدهشتنا لهجة البيان البناءة والنقاط الايجابية التي أثارها، مثل تأكيدها على وجود إسرائيل، وعلى أن هدف الفلسطينيين النهائي هو تحقيق سلام دائم فيه أمن للاسرائيليين وللشعب الفلسطيني. وقد لاحظنا كذلك ما ذكره البيان صراحةً بأن الصراع لا يمكن حسمه إلا بمحادثات مباشرة. بيد أنه ظل صامتاً عن مسألة الإرهاب، وكرر فقط موقف منظمة التحرير غير الحاسم عن القبول بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨). وعلينا أن ننتظر لنرى هل أن هذا البيان ينطق باسم سلطة حقيقية ويمثل موقف منظمة التحرير... أما إذا أثبتت الأحداث أنه يمثل بداية لمقترب مسؤول وموثوق وصادر عن سلطة ذات اختصاص، مقترب واقعي تنتهجه منظمة التحرير نحو عملية السلام، فإن البيان سيكون عندئذٍ جديراً بالترحاب»[٣٩].

والواقع أن مورفي كان على وشك الاجتماع بمجموعة من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة والشتات، وذلك في القاهرة في شهر آب/أغسطس. وقد ألغي الاجتماع في اللحظة الأخيرة لأن واشنطن اعتبرت اثنين من أولئك الفلسطينيين على صلة وثيقة بمنظمة التحرير. بعد ذلك بقليل أكد مورفي في خطاب عام قائلاً: «يجب تمثيل الفلسطينيين في كل مرحلة من مراحل عملية التفاوض. إن كيفية هذا التمثيل تظل مسألة عالقة. لكن الفلسطينيين الذين يجب أن يشتركوا ـ هم من المقبولين وذوي الصدقية»[٤٠]. يضاف إلى هذا أن شولتز صرح في شهر أيلول/سبتمبر بأن فلسطينيين ينبغي أن يلعبوا دوراً «هم أنفسهم في المفاوضات ويجب عليهم أن يوافقوا على النتيجة»[٤١]. كانت واشنطن تسير ببطء نحو الاعتراف بمركزية التمثيل الفلسطيني في أية عملية دبلوماسية. ويبدو أن هذا التحول كان متصلاً، ليس فقط بالبيانات التوفيقية الصادرة عن الزعماء الفلسطينيين وتخلي الملك حسين علناً عن المسؤولية عن الضفة الغربية في الثلاثين من تموز/ يوليو، وإنما كان متصلاً كذلك بانزعاج واشنطن المتزايد من شامير.

٢ ـ حالة من الاستعصاء

كان شولتز قد حدد في البداية السادس عشر من آذار/مارس موعداً نهائياً

(٣٩) Murphy, «Review of U.S. Policy in the Middle East,» p. 3.

(٤٠) *Al-Fajr* (11 September 1988).

(٤١) *Al-Fajr* (2 October 1988).

للأطراف المعنية لتقديم أجوبتها عن خطته. لم يجب أحد إلا شامير الذي رفضها رفضاً قاطعاً. وقد استنتج شولتز استنتاجاً ضعيفاً مفاده أن عدم جواب الدول العربية يعني أنها لم ترفض الخطة. مع هذا كانت تصريحات مورفي في نيسان/ابريل تستخدم كليشيهات تُنبئ بمجهود دبلوماسي متردد، مثل: ينبغي ألا يتحدث المرء عن «اختراق»، بل أن يتحدث عن «قوة دفع» وعن «استمرار الجهود» على حدّ ما جاء في تلك التصريحات. إن الولايات المتحدة تحاول «أن تخلق فرصة للتقدم» ومشروع شولتز «هو الأمر الوحيد المطروح»(٤٢). وحين بدأ شولتز رحلته الرابعة والأخيرة، قال: «إن مبادرتي أو مبادرة الولايات المتحدة ليست هي التي يشوبها الاضطراب، إنما المنطقة هي التي يشوبها الاضطراب. لهذا أستمر أنا بالمجيء»(٤٣). لكنه بدا محبطاً عند نهاية السفرة المكوكية، إذ قال في القاهرة: «إن الولايات المتحدة ستظل منهمكة في هذا الأمر كل الانهماك» وعلى اتصال وثيق بالأطراف المعنية للمساعدة في تكوين الفرص والتشجيع على حدوث توافق(٤٤).

واستعمل المسؤولون الأمريكيون لغة قاسية نحو شامير. فقد قال مورفي، يجب على رئيس وزراء إسرائيل «أن يترك الخطاب الذي تجاوزه الزمن والأوهام القديمة»(٤٥). وقال شولتز إن على شامير «ألا يرفض أية فكرة جديدة تطرح»(٤٦). وأضاف شولتز ان إسرائيل، برفضها التخلي عن أي جزء من الأراضي، إنما تعمل على ألا يوافق أي عربي على التفاوض. وعند وصول شولتز إلى تل أبيب في حزيران/يونيو قال بصراحة تامة: «إن استمرار الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة والإحباط الذي يصيب حقوق الفلسطينيين هما طريق لا ينفذ. والاعتقاد بأن من الممكن أن يستمر هذا هو من الأوهام»(٤٧). وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، كان شولتز يلقي باللوم مباشرةً على شامير لعدم البدء بالمفاوضات. وقد انتقد إسرائيل على أعمالها في قمع الانتفاضة قائلاً إنه يجب أن تحافظ إسرائيل على القانون والنظام، ولكنها يجب كذلك أن تجد طريقةً ما للاستجابة إلى تظلمات الفلسطينيين.

---

(٤٢) Murphy, «An American Vision of Peace in the Middle East,» p. 1.

(٤٣) مقابلة مع شولتز عبر تلفزيون إسرائيل، ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨، في: *Documents and Statements: U.S. Policy in the Middle East.*

(٤٤) مؤتمر صحفي في القاهرة، ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: المصدر نفسه.

(٤٥) Murphy, «An American Vision of Peace in the Middle East,» p. 1.

(٤٦) مقابلة مع شولتز عبر تلفزيون إسرائيل، ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨، في: *Documents and Statements: U.S. Policy in the Middle East.*

(٤٧) تصريح عند الوصول في إسرائيل، ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨، في: المصدر نفسه.

وقال شولتز أنه لا يمكن لشامير أن يدّعي عدم وجود أحد ليتحدث معه، وهو في الوقت نفسه يقمع حرية إبداء الرأي السياسي ويعتقل، أو يبعد عن البلاد، حتى الفلسطينيين الذين يحملون آراءً معتدلة(٤٨).

بل لقد كان مورفي أكثر صراحةً، إذ قال: «إن القوة ليست هي الجواب. إن التهديد ليس هو الجواب. إن إبعاد الفلسطينيين ليس هو الجواب»(٤٩). وانتقد إسرائيل بوجه خاص لقيامها بإغلاق المدارس والجامعات، قائلاً إن هذه الإجراءات تعرقل مجرى الحياة وتزيد من المرارة ولا تدفع بالسلام إلى الأمام. وقد أعرب بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين بصراحة عن قلقهم بأن إجراءات إسرائيل في الأراضي المحتلة من شأنها أن تؤدي إلى تآكل الدعم الأمريكي وإضعاف أسس العلاقة الاستراتيجية(٥٠).

عبّرت هذه التصريحات عن الإحباط الذي تشعر به واشنطن إزاء قدرة شامير على الإعاقة. وربما كانت تلك التصريحات ترمي إلى تعزيز موقف بيريس وحزب العمل في الانتخابات البرلمانية التي كانت ستجري في إسرائيل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أنها تشير كذلك إلى القنوط الذي شعرت به إدارة أمريكية لم يبق من ولايتها سوى بضعة أشهر. كانت قدرة شولتز على المناورة محدودة أصلاً حين بدأ رحلاته المكوكية في شباط/فبراير. وبحلول فصل الخريف كان أصحاب الشأن في المنطقة يعرفون أنهم سرعان ما سيتعاملون مع إدارة أمريكية جديدة قد تكون لديها جداول عمل مختلفة وقد تسير وفق أسلوب مختلف. لكن مواقيت شولتز الدقيقة وما يرتبط بها من وضع المفاوضات الانتقالي والنهائي لم تتوفر لها الفرصة لكي تؤخذ بجدية ولكي تنفذ.

---

(٤٨) *Al-Fajr* (2 October 1988).

(٤٩) *Al-Fajr* (11 September 1988).

(٥٠) في ندوة عقدت في إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٨٨ قال روبرت مكفرلين، مستشار الأمن القومي في إدارة ريغان من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥: «في الأشهر الأخيرة قاومت إسرائيل التخلي عن أي أرض. وبما أن هذا هو قرار إسرائيل، ينبغي ألا يكون هناك أي سوء فهم بأن مثل هذا الخيار ستكون له نتائج عميقة بالنسبة إلى علاقة اسرائيل مع الولايات المتحدة... وفي حين أن التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل هو التزام باقٍ، فإن ثمة توقع لحسن نية مقابل في المواقف الجوهرية. إن أي تغيير فيها يضعف الثقة التي تقوم عليها العلاقة». Eizenstat [et al.], *Between Two Administrations: An American-Israeli Dialogue*, p. 5.

وأضاف صاموئيل لويس، سفير الولايات المتحدة إلى إسرائيل من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٥، قائلاً: «إن صور التلفزيون عن احتلال يزداد قساوة» تسهم في «تآكل نسيج هذا التحالف تآكلاً كبيراً». (المصدر نفسه، ص ٢٨).

ومع أن شامير ما كان ليغير من موقفه، فإن الولايات المتحدة نبذت صراحةً استخدام نفوذها المالي أو العسكري ضده. إن الخطوة الوحيدة التي كان يمكن لواشنطن أن تتخذها من جانبها وحدها، فتغير من قوة الدفع الدبلوماسي، وتفتح إمكانيات جديدة لرئيس جمهورية قادم، هي معالجة العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير. كانت مثل هذه الخطوة أقل خطراً على إدارة في أواخر أيامها ولم تزل ذات شعبية منها على رئيس جديد. مع هذا قاوم شولتز بشدة اتخاذ تلك الخطوة النهائية.

كان بيان المجلس الوطني الفلسطيني الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قد ذكر أن «المؤتمر الدولي سينعقد على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)» وتضمن فقرة طويلة رفضت «الإرهاب بكل أشكاله»[٥١]. وأشار البيان ثلاث مرات إلى الحاجة إلى «الأمن والسلام لكل دولة من دول المنطقة»[٥٢]. لكن البيان لم يذكر بشكل مباشر أن الفلسطينيين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود. وقد استخدم عرفات كلمات شبيهة بذلك في تصريحه المشترك مع مجموعة من اليهود الأمريكيين في استوكهولم في ٧ كانون الأول/ ديسمبر، إذ قال، في معرض تفسيره بيان المجلس الوطني الفلسطيني، إن المجلس «يثبت دولة فلسطين المستقلة ويقبل بوجود إسرائيل كدولة في المنطقة»[٥٣].

وظل شولتز غير قانع بهذا. كان يرى أن عرفات لم يفصح بعد عن المتطلبات الثلاث بشكل مباشر، وإنما ذكرها على سبيل الاستقراء وبشكل مشروط. يضاف إلى هذا أن ثمة اعتراضات أثيرت في وزارة الخارجية الأمريكية من قبل رئيس دائرة مكافحة الإرهاب ومن قبل المستشار القانوني. كما كان من المحتمل أن ينتقد الكونغرس كذلك أي تحول نحو الاتصال بمنظمة التحرير. من جهة أخرى، قام وسطاء دبلوماسيون أجانب، ولا سيما من السويد ومصر، بحثّ شولتز على اتخاذ العمل اللازم على أساس بيانات المنظمة. وأخيراً قبل شولتز بتردد الصياغة التي

---

(٥١) النص الانكليزي الرسمي الصادر عن الأمم المتحدة، قرار سياسي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. البيان الخاص بالارهاب ينص على: «أن المجلس الوطني الفلسطيني... يذكر مرةً أخرى رفضه للارهاب بأشكاله كافة، بضمنها إرهاب الدولة، ويؤكد التزامه بقراراته السابقة في هذا الشأن، وبقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في ١٩٨٨، وبقراري الجمعية العامة ٤٢/ ١٥٩ لسنة ١٩٨٧ و٤٠/ ٦١ لسنة ١٩٨٥، وبالفقرة المتعلقة بالموضوع الواردة في إعلان القاهرة الصادر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥» (المصدر نفسه، ص ٨).

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٨.

(٥٣) *New York Times*, 8/12/1988.

ذكرها عرفات في المؤتمر الصحفي الذي عقد بشكل خاص في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر. مع ذلك، أشار شولتز إلى أنه لم يزل غير واثق من منظمة التحرير. وعندما سئل هل أن اتهاماته السابقة بأن عرفات إرهابي قد شطبت الآن أجاب: «كلا، وحين يتاح لنا أن نتحاور، فثقوا أن أول بند على لائحة أعمالنا... سيكون موضوع الإرهاب»[٥٤].

خاتمة

خلال السنوات الثماني لإدارة ريغان، كان رئيس الجمهورية هذا ينظر إلى العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية من منظار الحرب الباردة. وقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية - الاسرائيلية على أساس فرضية مفادها أن إسرائيل يمكن أن تكون خط الدفاع الأول ضد التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط. لم يجر التشكك بهذا المنظور خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، ولكن التشكيك به بدأ في الأشهر التالية حين خرجت تصرفات إسرائيل في بيروت وجنوب لبنان عن التوقعات الأمريكية. كان مشروع ريغان لسنة ١٩٨٢ يمثل محاولة الإدارة الأولى لوضع مقترب شامل لقضايا المنطقة. بيد أن عدم اهتمام واشنطن بالبعد الفلسطيني أصبح واضحاً حين تركز الاهتمام على العلاقات الاسرائيلية - اللبنانية مع صرف النظر عن مبادرة الحسين - عرفات.

إن الانتفاضة وحدها وما تلاها من تحولات صريحة في موقف منظمة التحرير الدبلوماسي هي التي أجبرت إدارة ريغان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي. فقد بدأ المسؤولون الأمريكيون يصرحون علناً أن الفلسطينيين يؤلفون أمة تستحق أن تسيطر على حياتها، ويجب أن تلعب دوراً في المفاوضات، وأن توافق على نتيجة هذه المفاوضات. كان الحوار مع منظمة التحرير هو الحصيلة المنطقية لهذه التحولات، لكنها حصيلة قاومتها الإدارة حتى اللحظة الأخيرة. وقد بدأ ذلك الحوار متأخراً جداً، فلم يكن له تأثير في دبلوماسية شولتز المكوكية، إنما كانت له إمكانية تغيير الأساس لاستراتيجية الإدارة الجديدة. مع هذا ينبغي عدم المبالغة في تأثيرها. فعلى الرغم من الانتقاد المتزايد لموقف شامير الرافض، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام نفوذها لإقناع إسرائيل بالامتثال. كما أنها لم تكن مستعدة لإجراء محادثات شاملة مع الفلسطينيين، وللنظر في إمكانية قيام دولة فلسطينية.

---

(٥٤) *New York Times*, 15/12/1988.

الفصل التاسع

إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم

تشِريل روبنبرغ

مدخل وخلفية

إن التصور الشائع عن أن إدارة بوش هي أكثر «توازناً» من الإدارات السابقة بشأن قضية فلسطين وأنها داعمة لتسوية عادلة ومنصفة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قد أضحى كليشيها معروفاً لدى الناس. بيد أن هذه الفكرة لا يدعمها البرهان. والواقع أن إدارة بوش حافظت على النسق التاريخي لسياسة الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين، بما في ذلك رفض حقهم في تقرير المصير، وفي دولة مستقلة، وفي اختيار زعمائهم[1]. أما الرأي القائل بأن إدارة بوش كحكومة أمريكية على خلاف خطير مع إسرائيل في سياق شراكة أمريكية - إسرائيلية متردية، فهو بدوره رأي مشوب بالخلل. إن واقع العلاقات بين واشنطن وتل أبيب خلال ولاية بوش شهد بضع فروقات جوهرية عن الإدارات السابقة، ولو أن الخطاب كان أحياناً أقل وداً، وكان أحياناً أخرى عدائياً بشكل مفضوح. لذلك سينظر هذا الفصل مفصلاً في سياسات إدارة بوش نحو الفلسطينيين، ويشمل ذلك بالضرورة

(١) انظر: Cheryl A. Rubenberg: «U.S. Policy toward the Palestinians: A Twenty Year Assessment,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 10, no. 1 (Winter 1988), pp. 1-43, and «The U.S.-PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 11, no. 4 (Fall 1989), pp. 1-58.

بعض جوانب العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية خلال الفترة نفسها.

والبرهان على صحة الرأي القائل بأن إدارة بوش قد تمسكت بإخلاص بالسياسة الأمريكية القائمة منذ أمد طويل بشأن الفلسطينيين يمكن التدليل عليه بالاستشهاد بمناسبات متعددة، حيث شُنّت حملة لا هوادة فيها لتشويه سمعة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي حملة انطوت على: جهود شاقة للحيلولة دون عضوية المنظمة في منظمات دولية مختلفة؛ الإهمال المتعجرف لانتهاكات إسرائيل الكثيرة جداً لحقوق الإنسان بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة؛ رؤية لـ «السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس رأي إسرائيل الرافض؛ المعارضة المتكررة لقرارات الأمم المتحدة (في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن أيضاً، حيث استخدمت الفيتو مراراً) لدعم إسرائيل ضد الفلسطينيين حتى عندما تقف المجموعة الدولية بأسرها تقريباً إلى جانبهم؛ الحملة الأمريكية الناجحة في الأمم المتحدة لإلغاء قرارها الصادر في عام ١٩٧٥ بتسوية الصهيونية مع العنصرية[٢]؛ الدعم الأمريكي الدبلوماسي والاقتصادي واللوجستي من أجل هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وكذلك هجرة يهود الحبشة إليها؛ التعاون الاستراتيجي المتعمق بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ والمبالغ المتزايدة من المعونة المالية إلى الدولة اليهودية وإن كانت تتبع سياسات تتناقض مع مبادئ الولايات المتحدة المعلنة.

لقد سنحت فرصة تبشر بالنجاح لإدارة بوش لكي تنتهج سبيلاً جديداً وتتوسط من أجل سلام عادل ودائم حقاً حلاً للصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وذلك بعد بدء المحادثات على مستوى منخفض بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير في عهد إدارة ريغان[٣]. بيد أن الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر اختارا التمسك بالرفض الأمريكي التقليدي بشأن قضية فلسطين. والواقع أن

(٢) حول الموقف الرسمي للولايات المتحدة، انظر: «Statement of U.S. Policy on the Repeal of the UN «Zionism is Racism» Resolution by the Assistant Secretary of State for International Organizational Affairs, Washington, D.C., 30 March 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 4 (Summer 1990), pp. 183-188.

(٣) انظر على سبيل المثال، تحليل دان كيرتزر، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون مفاوضات الشرق الأوسط، في: «An Analysis of the Bush Administration's Middle East Policy, by Dan Kurtzer, Deputy Assistant Secretary of State for Middle East Negotiations in Policy Forum Report, Washington, D.C., December 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), pp. 183-185.

الحدود الدبلوماسية لهذه الإدارة بشأن قضايا جوهرية مهمة لم تتجاوز قط الحدود التي فرضتها حكومة إسحق شامير اليمينية المتشددة[٤]. فقد علق مراسل جريدة **نيويورك تايمز**، توماس فريدمان، على هذه الظاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حين كان بوش وبيكر يبذلان جهدهما الحثيث لتنظيم مؤتمر مدريد لـ «السلام» قائلاً: «. . . إن مقترب إدارة بوش كله لصنع السلام يقوم كلياً على شروط يمليها رئيس الوزراء اسحق شامير. . .»[٥] يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة أنهت الحوار الجاري بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، وذلك في حزيران/يونيو ١٩٩٠، وحين ترك بوش الرئاسة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لم تكن إمكانيات التوصل إلى تسوية معقولة أقرب مما كانت عليه في أي وقتٍ مضى، في حين كانت دورة العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد بلغت الذروة[٦].

أولاً: الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أبدت إدارة بوش رأيها بوضوح منذ البداية أنها ليست معنية كثيراً بالحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير. أما من حيث الأولويات، فقد قال بيكر وزير الخارجية: «إن وجود الحوار لا ينبغي أن يؤدي إلى سوء فهم سياستنا العمومية أو إلى التشكيك بدعمنا المستمر لدولة إسرائيل»[٧]. كما أوضح مسؤول أمريكي كبير آخر موضوع خضوع ذلك الحوار للمصالح المشتركة الأمريكية ـ الاسرائيلية قائلاً: «إن حواراً ذا جوهر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، ويخرج في نطاقه عن اللقاءات الجارية حالياً، لا يحتمل أن يجري حتى تستكشف الولايات المتحدة وإسرائيل إمكانيات عملية سلام جديدة، تشتمل على ترتيبات لحكم ذاتي فلسطيني»[٨].

---

(٤) للاطلاع على تحليل جيد، انظر: Walid Khalidi, «The Half-Empty Glass of Middle East Peace,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), pp. 14-38.

(٥) Thomas L. Friedman, «A Window on Deep Israeli-U.S. Tensions,» *New York Times*, 19/9/1991, p. A9.

(٦) انظر على سبيل المثال تحليل: Carol Rosenberg, «Surge in Violence in Occupied Lands Gives Rise to Vigilantism,» *Miami Herald*, 29/3/1993.

(٧) المقتبس من الوزير بيكر هو من كلام نائب رئيس الجمهورية دانيال كويل من دون ذكره. انظر: «Vice President Daniel Quayle, Remarks to the Anti-Defamation League, Palm Beach, Florida, 10 February 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 3 (Spring 1989), p. 188.

(٨) كما ورد في: «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» compiled by Mark Mechler, *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), pp. 119-120, cited in: *New York Times*, 6/3/1990.

إن الإدارة لم تعيّن قط موظفاً مسؤولاً له صلاحية محددة للحديث مع منظمة التحرير، وإنما اختارت إجراء ذلك بواسطة السفير الأمريكي في تونس روبرت بلليترو. وقد أصرت الولايات المتحدة على أن يكون اللقاء مع موظفين صغار من المنظمة (باستثناء لقاء واحد سري انتُقد كثيراً بين بلليترو وصلاح خلف، الرجل الثاني في المنظمة قبيل اغتياله في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠). إن الولايات المتحدة استخدمت تلك اللقاءات من حيث الجوهر لا للتوسط من أجل تسوية عادلة بين إسرائيل والفلسطينيين وإنما لمحاولة إقناع منظمة التحرير بإيقاف الانتفاضة وبالتخلي عن ادعائها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٩]. وأخيراً أنهت الإدارة الحوار بعد ثمانية شهور من تولي جورج بوش الرئاسة.

يضاف إلى هذا، وفي الوقت ذاته الذي كانت فيه مبادرة «السلام» الأمريكية تتخذ شكلها، ذلك الشكل الذي تضمن جهوداً قوية لتجاوز منظمة التحرير في أية عملية تفاوض (انظر أدناه)، أن الحكومة الأمريكية كانت منهمكة كل الانهماك في الحيلولة دون محاولة المنظمة الحصول على عضوية في المنظمات الدولية المختلفة، ومنها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واتحاد الاتصالات الدولية، واليونسكو، ووكالة الطاقة الذرية. كذلك مارست إدارة بوش ضغوطاً لمنع المنظمة من توقيع مواثيق جنيف الأربعة. وفي هذا الشأن، قال جون بولتون، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «... إن الوزير بيكر أوضح في بيانه المؤرخ ١ أيار/مايو [١٩٨٩]: (١) أننا نعارض مساعي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار ذلك مسألة مبدأ؛ و(٢) إن النتيجة الحتمية لأي تعظيم لمركز المنظمة في منظمةٍ دولية ما

---

(٩) إن المسعى الأمريكي لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية للتخلي عن زعمها كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين كان قد كشف عنه عبد الله الحوراني عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة. كشف عنه في: *Foreign Broadcast Information Service*, 21/8/1989, and reprinted in: *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), p. 124.

انظر أيضاً: «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 120, citing: *New York Times*, 22/3/1989 and *Washington Post*, 22/3/1989.

كما أن المسعى الأمريكي لاستخدام المحادثات لإنهاء الانتفاضة قد ذكر أيضاً في: «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 120, citing: *Los Angeles Times*, 22/3/1989.

ستكون الإنهاء التام لما تدفعه الولايات المتحدة من مبالغ لتلك المنظمة...»[١٠].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت الولايات المتحدة تحذيراً شديداً لمنظمة الغذاء والزراعة بأنها ستنسحب من المنظمة إذا اعترفت بمنظمة التحرير[١١]. فقد خضعت المنظمة المذكورة للضغط الأمريكي الرامي إلى عدم منح منظمة التحرير عضوية كاملة فيها، ولكنها رغبةً منها في مساعدة الفلسطينيين على نحوٍ ما أصدرت قراراً بالموافقة على قيام منظمة التحرير بتقديم مساعدة فنية للمزارعين في الأراضي المحتلة[١٢]. لم يمر على ذلك القرار إلا أقل من شهر واحد حتى أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفض كثيراً مما تدفعه لمنظمة الغذاء والزراعة ـ من ٦١,٤ مليون دولار إلى ١٨ مليوناً[١٣].

في الثالث والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٩٠، كررت الولايات المتحدة تهديداتها السابقة بوقف دفع مساهماتها المالية للهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تقبل في عضويتها دولة فلسطين أو ترفع من مركز منظمة التحرير لديها[١٤]. وجاء ذلك الإنذار قبل أسبوعين فقط من افتتاح الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، وكانت منظمة التحرير قد تقدمت بطلب عضوية كاملة فيها[١٥]. لقد خضعت منظمة الصحة العالمية للتهديدات الأمريكية وأرجأت طلب منظمة التحرير إلى أجل غير مسمى[١٦]، بيد أنها أصدرت قراراً يقضي بزيادة المساعدات المباشرة التي تقدم

---

(١٠) «Statement of U.S. Policy on the Repeal of the UN «Zionism is Racism» Resolution by the Assistant Secretary of State for International Organizational Affairs, Washington, D.C., 30 March 1990,» pp. 183-188.

(١١) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 128, cited in: *New York Times*, 29/11/1989.

(١٢) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 128, cited in: *New York Times*, 30/11/1989.

(١٣) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 129, cited in: *New York Times*, 10/1/1990.

(١٤) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 128, cited in: *Washington Post*, 27/11/1989.

(١٥) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» compiled by Mark Mechler, *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 4 (Summer 1990), p. 207, cited in: *Washington Times*, 24/4/1990.

(١٦) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 211, cited in: *New York Times*, 11/5/1990.

للفلسطينيين في الأراضي المحتلة[١٧].

كذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة ضد سويسرا في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٨٩ لكي توقف مسعى منظمة التحرير الرامي إلى توقيع مواثيق جنيف[١٨]. فقد حرمت هذه المنظمة من حق التوقيع. يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة أرسلت في تشرين الأول/اكتوبر رسالة إلى فديريكو مايور، مدير عام اليونسكو، أعربت فيها عن اعتراضاتها الشديدة على احتمال قبول منظمة التحرير في اليونسكو[١٩]. ورفض طلب المنظمة.

وقد شملت مساعي الحكومة الأمريكية الهادفة إلى نزع الشرعية عن منظمة التحرير توجيه ضغوط إلى مجلس العلاقات الخارجية لإلغاء الدعوة الموجهة إلى ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، لإلقاء خطاب أمام المجلس المذكور[٢٠]. يضاف إلى هذا أن وزارة الخارجية الأمريكية، وقد علمت بأن بعض أعضاء وفد منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة سيشاركون في الكلام في مناسبةٍ من المناسبات، أعلنت أن ذلك يعتبر «نشاطاً سياسياً» غير مناسب وقد يؤدي إلى إلغاء سمات الوفد[٢١]. كذلك رفضت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً الطلبات التي قدمها ياسر عرفات للحصول على سمة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة لغرض الكلام فيها.

خلال هذه الفترة نفسها استخدمت الولايات المتحدة أول سلسلة من سلسلات التصويت بـ «لا» في الجمعية العامة واستخدام حق النقض في مجلس الأمن. كذلك مارست ضغطاً شديداً على أعضاء هذا المجلس لسحب مشروعات قرارات مختلفة، فتجنبت بذلك استخدام حقها في النقض، ولكنها حققت الغرض

(١٧) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 1 (Autumn 1990), p. 197, cited in: *New York Times*, 18/5/1990.

(١٨) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 124, cited in: *New York Times*, 9/8/1989.

(١٩) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 126, cited in: *Washington Post*, 6/10/1989.

(٢٠) «Edward Said's Interview on PLO Dealings with the U.S., *Al-Qabas*, Kuwait, 7 October 1989 (Excerpts),» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 146-151.

(٢١) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 126, cited in: *Washington Post*, 6/10/1989.

المطلوب. مثلاً، في الأسبوع الأول من ولاية بوش، مارست أمريكا ضغطاً شديداً على أعضاء المجلس لتجبره على سحب قرار وجدته شديد الانتقاد لإسرائيل عن انتهاكاتها حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة(٢٢). وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن يستنكر أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة، في حين صوّت أعضاء المجلس الآخرون كلهم البالغ عددهم أربعة عشر عضواً إلى جانب ذلك القرار(٢٣). وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩ صوتت الولايات المتحدة ضد قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، ويؤكد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي. وكانت نتيجة التصويت ١٢٩ صوتاً مع القرار، وصوتان ضده هما صوتاً الولايات المتحدة وإسرائيل(٢٤). وفي ٣١ آب/أغسطس امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار في مجلس الأمن يستنكر إبعاد إسرائيل للفلسطينيين ويدعوها إلى احترام مواثيق جنيف في الأراضي المحتلة(٢٥). ومع أن ذلك الامتناع عن التصويت قد اعتبر من قبل العديدين نصراً كبيراً للفلسطينيين، إلا أنه لم يردع إسرائيل، كما هو واضح، عن القيام بأعمال إبعاد لاحقة بلغت ذروتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ حين أبعدت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين، وهي حكومة تعد من الحمائم، ٤١٣ فلسطينياً دفعة واحدة - وهذا أكبر عدد على الإطلاق يطرد في مرة واحدة. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أدلت الولايات المتحدة وإسرائيل بالصوتين المعارضين الوحيدين (٢ مقابل ١٤٠) ضد قرار آخر للجمعية العامة يدين سياسات إسرائيل المتبعة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة(٢٦).

(٢٢) «Vice President Daniel Quayle, Remarks to the Anti-Defamation League, Palm Beach, Florida, 10 February 1989,» p. 188.

انظر أيضاً: «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 188, cited in: *New York Times*, 2/2/1989.

(٢٣) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 119, cited in: *New York Times*, 18/2/1989.

(٢٤) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 121, cited in: *New York Times*, 21/4/1989.

(٢٥) «UN Security Council Resolution 641 (1989) on Deportations, New York, 30 August 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 134-135.

انظر أيضاً: *Washington Post*, 31/8/1989.

(٢٦) «UN General Assembly Resolution No. 44/2 (XLIV), «The Uprising (Intifada) of the Palestinian People,» New York, 6 October 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 140-141.

وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار أصدرته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يؤكد انطباق ميثاق جنيف الرابع على الأراضي المحتلة ويدعو حكومة إسرائيل إلى التوقف عن توطين المهاجرين اليهود في تلك المناطق(٢٧). وفي تفسيرها لاستنكافها عن التصويت، قالت الولايات المتحدة إن إدارة بوش تعارض إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، إنما «... إننا لم نتوصل بعد إلى أن معالجة القضية القانونية أمر يجدي نفعاً... إننا قلقون أن [القرار]... في الوقت الذي يأخذ بمبدأ حرية الهجرة إلا أنه يشير كذلك إلى «حق العودة» [للفلسطينيين]... إننا نعارض كذلك... استخدام عبارة «فلسطيني والأراضي العربية»... ولا نقبل الحكم المسبق على مركزهم الذي ينطوي عليه ذلك ضمناً...»(٢٨). وفي ١٦ أيار/مايو صوّتت الولايات المتحدة ضد قرار أصدرته منظمة الصحة العالمية يدين إسرائيل على ظروف الرعاية الصحية في الأراضي المحتلة. كانت نتيجة التصويت ٦٧ إلى ٢ (الولايات المتحدة وإسرائيل)(٢٩).

في أيار/مايو ١٩٩٠، وفي شأن هجرة اليهود السوفيات الواسعة إلى إسرائيل، وبناء مستوطنات إسرائيلية على نطاق واسع في الأراضي المحتلة، من ضمنها القدس الشرقية، لإيواء هؤلاء المهاجرين وغيرهم من المستوطنين، ضغطت الولايات المتحدة بنجاح على مجلس الأمن الدولي، فجرى ترك مشروع قرار يصف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية بأنه غير شرعي(٣٠).

---

(٢٧) «United Nations Commission on Human Rights, «Resolution on Israeli Settlements in the Occupied Territories,» Geneva, 16 February 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), p. 150.

(٢٨) «Explanation of U.S. Vote on the UN Commission on Human Rights Resolution, «Israeli Settlement in the Occupied Territories,» by the U.S. Permanent Representative to the United Nations in Geneva, Geneva, 16 February 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 3 (Spring 1990), pp. 193-194.

(٢٩) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 122, cited in: *Foreign Broadcast Information Service*, 17/5/1989.

للاطلاع على تحليل للوضع الصحي المريع في الأراضي المحتلة والطرق التي تتبعها إسرائيل في استخدام الأدوية (أو حجبها) كسلاح سياسي ضد الفلسطينيين، انظر: Martin L. Rubenberg, interview with, «Medicine as a Political Weapon,» *American-Arab Affairs*, no. 32 (Spring 1990), pp. 71-80.

(٣٠) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» pp. 211-212, cited in: *Washington Times*, 10/5/1990, and «Palestine Chronology, 16 May -15 August 1990,» pp. 196-197, cited in: *New York Times*, 18/5/1990.

وفي الشهر ذاته، وفي شأن انتهاكات إسرائيل المتزايدة لحقوق الإنسان والقمع المتعاظم في الأراضي المحتلة، أدى الضغط الأمريكي في مجلس الأمن إلى إسقاط مشروع قرار يقترح إرسال قوة مراقبة من الأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة، ثم إلى إسقاط مشروع قرار بحل وسط كان يقضي بإرسال مبعوث من الأمم المتحدة للتحقيق في أعمال العنف. وقد جرى ذلك كله بتحريض من إسرائيل وإضراراً بالفلسطينيين(٣١). من ثم، وفي ٣١ أيار/مايو نقضت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن بإرسال لجنة خاصة للتحقيق في الأراضي المحتلة(٣٢). إن دفاع إدارة بوش عن إسرائيل بوجه إدانة عامة لها عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان بشأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو أمر يكشف تماماً عن عمق التحالف البنيوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وقوته؛ ذلك التحالف الذي يمثل صلة لا تفرط بها الولايات المتحدة من أجل حماية الفلسطينيين.

ثانياً: مبادرة السلام الأمريكية قبل حرب الخليج ضد العراق

صدر أول بيان سياسي من إدارة بوش عن الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي على لسان نائب رئيس الجمهورية دانيال كويل في العاشر من شباط/فبراير ١٩٨٩ حين قال أمام اجتماع لعصبة مكافحة الافتراء التابعة لمنظمة بناي بريث: «إني هنا لإخباركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية... إن المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثل دعماً قوياً لا يتزعزع لأمن إسرائيل... [و] أريد أن أؤكد لكم أن... سنوات بوش ـ كويل... ستستمر في تقوية حلفنا الاستراتيجي مع إسرائيل وتعميقه»(٣٣).

وفي أوائل آذار/مارس لخّص وزير الخارجية بيكر ما سيصبح مقترب الإدارة المكون من «طبقتين» للصراع العربي ـ الفلسطيني ـ الاسرائيلي(٣٤). كانت هذه الاستراتيجيا تتضمن الفصل بين مفاوضات تجري بين إسرائيل والدول العربية،

---

(٣١) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» pp. 199-220, cited in: *Los Angeles Times*, 25/5/1990; *Washington Post:* 25/5/1990, and 27/5/1990.

(٣٢) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 202, cited in: *Washington Times*, 1/6/1990 and *Los Angeles Times*, 2/6/1990.

(٣٣) «Vice President Daniel Quayle, Remarks to the Anti-Defamation League, Palm Beach, Florida, 10 February 1989,» pp. 186-190.

(٣٤) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 120, cited in: *New York Times*, 14/3/1989.

ومفاوضات تجري بين إسرائيل والفلسطينيين (مع استبعاد منظمة التحرير). كان هذا طرحاً مناقضاً لمفهوم التسوية الشاملة الذي كان يحظى بإجماع دولي (باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل) وعبّر عنه رسمياً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٨٣ برقم (٥٨/٣٨)[٣٥]. كانت الولايات المتحدة ترمي، بدلاً من ذلك، إلى اتفاقيات ثنائية منفردة مع تشديد خاص على مسار الدول العربية وإسرائيل.

جاء المسعى الدبلوماسي الأولي لبوش وبيكر مرتكزاً على اقتراح قدمه شامير رئيس وزراء إسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٨٩ استجابة لطلب من الإدارة لتقديم مبادرة إسرائيلية[٣٦]. والواقع أن «مشروع شامير» المزعوم ألّف الخطوط التي استهدت بها مجهودات إدارة بوش بشأن سلام الشرق الأوسط طوال ولاية هذه الإدارة البالغة أربع سنوات ـ حتى بعد حرب الخليج التي غيّرت موضوعياً عدداً من العوامل المهمة الأخرى في المنطقة. لقد كانت الولايات المتحدة تركز، قبل حرب الخليج، على ذلك الجانب من مشروع شامير الذي يتعلق بالانتخابات، فكانت تشجع الفلسطينيين بقوة على الاشتراك في مثل تلك الانتخابات، في حين أنها عمدت بعد الحرب إلى التشديد على الفكرة الاسرائيلية الرامية إلى إجراء مفاوضات ثنائية، وأخذت تعمل على الترويج لإجراء مباحثات بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل ووفد فلسطيني لا يضم أعضاء من منظمة التحرير،

---

(٣٥) جرى التعبير عن ذلك الإجماع على نحوٍ جلي جداً في قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٣٨ الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذي يدعو إلى «مؤتمر دولي» برعاية مجلس الأمن باشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن ومصر على قدم المساواة وفقاً لمبادئ معينة منها: (١) حق تقرير المصير والحق بدولة مستقلة للفلسطينيين؛ (٢) حق منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين؛ (٣) عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ (٤) مبادلة الأرض بالسلام؛ و(٥) حق دول المنطقة كلها بالبقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. للاطلاع على تحليل وتوثيق، انظر: Rubenberg, «U.S. Policy toward the Palestinians: A Twenty Year Assessment».

(٣٦) هناك صيغتان لخطة شامير ـ إحداهما ذات عشرين نقطة، والظاهر أنها توسيع لصيغة أخرى سابقة ذات أربع نقاط. للاطلاع على النص الكامل للصيغة الأولى التي نشرت أصلاً في: *Jerusalem Post Weekly* (23 April 1989)، انظر: «The Shamir Four - Point Plan,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 4 (Summer 1991), pp. 149-150.

وللاطلاع على النص الكامل للخطة الموسعة، انظر: «Israeli Government Election Plan, Jerusalem, 14 May 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 1 (Autumn 1989), pp. 145-148.

للاطلاع على تحليل مفصل لمقترحات شامير، انظر: Khalidi, «The Half-Empty Glass of Middle East Peace,» pp. 15-38.

ويتألف من أشخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت أسس مقترحات شامير قد طرحت أولاً في نيسان/ابريل ١٩٨٩ وتضمنت أربع نقاط هي:

١ ـ تكون اتفاقيات كامب ديفيد أساساً لأية عملية سلام.

٢ ـ إن الدول العربية مدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل، وإلى الدخول في مفاوضات مباشرة وثنائية تقوم على أساس «السلام مقابل السلام» (لا على أساس الأرض مقابل السلام).

٣ ـ يجري حسم مشكلة «اللاجئين» العرب بطريقة إنسانية من خلال مساهمات مالية وغيرها من أقطار أخرى غير إسرائيل.

٤ ـ إجراء انتخابات بين «عرب يهودا والسامرة وغزة» لتأليف وفد يشارك في مفاوضات عن تسوية انتقالية تتألف بموجبها إدارة للحكم الذاتي[٣٧].

وفي الخامس من نيسان/ابريل ١٩٨٩ اجتمع رئيس الوزراء شامير بوزير الخارجية بيكر الذي قال عن المقترحات الاسرائيلية، «إنها مشجعة جداً»[٣٨]. وفي اليوم التالي اجتمع الرئيس بوش بشامير، فأعرب عن تأييده للاقتراح الخاص بالانتخابات مضيفاً القول «إننا لا نؤيد دولة فلسطينية مستقلة...»[٣٩]. وقد شجعت الإدارة الأمريكية رئيس وزراء إسرائيل على وضع خطة للانتخابات تكون أكثر تفصيلاً.

وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اقتراح متابعة لخطتها الأصلية الخاصة بالانتخابات. كان هذا المخطط المبهرج الحاوي على عشرين نقطة يقوم على الشروط التالية: لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ لا دولة فلسطينية؛ انتخابات حرة في الأراضي المحتلة لغرض تأليف وفد يفاوض «على مرحلة انتقالية لحكم ذاتي،» تتبعها مفاوضات بين إسرائيل والأردن من أجل عقد اتفاقية سلام[٤٠].

---

(٣٧) «The Shamir Four - Point Plan».

(٣٨) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 121, cited in: *New York Times*, 6/4/1989.

(٣٩) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 121, cited in: *New York Times*, 7/4/1989.

(٤٠) المصدر نفسه.

كان رد الفلسطينيين على ذلك رفضاً بازدراء لمقترحات شامير وترداداً لموقفهم بشأن السلام، وذلك في رسالة وقعها زعماء الضفة الغربية، وأعلنت في القدس في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٩. وقد تضمنت مطالب الفلسطينيين الأساسية إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير، والاعتراف بـ «الفلسطينيين كشعب لهم الحق بحياة آمنة ودولة مستقلة»، وقيام الأمم المتحدة بإدارة الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية[٤١].

وعلى الرغم من رد الفعل الفلسطيني هذا تجاه مقترحات شامير جاءت استجابة إدارة بوش له إيجابية جداً، وغدت هذه المقترحات، كما ذكرنا آنفاً، أساساً للسياسة الأمريكية في السنوات الأربع التالية. وقد أفصح وزير الخارجية بيكر عن الموقف الأمريكي في خطاب ألقاه أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الاسرائيلية (إيباك) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩، جاء فيه:

«. . . إن الرئيس بوش يعتقد، كما أعتقد أنا، أنه لا يوجد عن هذه القضايا سوى سياسة واحدة ألا وهي **الاستمرارية**. والدعم الأمريكي لإسرائيل هو أساس مقتربنا نحو الشرق الأوسط. . . [إن الولايات المتحدة تؤمن بسلام] يقوم على قراري مجلس الأمن الدولي رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨). . . والمفاوضات يجب أن تتيح للأطراف أن يتعاملوا مباشرة بعضهم مع بعض، وجهاً لوجه. ويمكن لمؤتمر دولي يجري تكوينه بشكل صحيح أن يكون مفيداً **في وقت مناسب** [التشديد على الجملة موجود في الأصل]. . . إن الولايات المتحدة لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة أو السيطرة الاسرائيلية الدائمة عليها، ولا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. . . إن المقترحات الاسرائيلية هي، في نظرنا، بداية مهمة وإيجابية على الطريق نحو إجراء مفاوضات عملية. . . إن هذا هو الوقت بالنسبة إلى الفلسطينيين لكي يتكلموا بصوت واحد من أجل السلام. [ونقول لهم] انبذوا سياسة المراحل في اللغات كافة، وليس فقط في اللغة التي تخاطب الغرب. مارسوا دبلوماسية بناءة، ولا تمارسوا محاولات لتشويه منظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية. عدلوا الميثاق. ترجموا حوار العنف في الانتفاضة إلى حوار السياسة والدبلوماسية. إن العنف لن يعطي نتيجة. اتصلوا بالاسرائيليين وأقنعوهم بنياتكم السلمية. أنتم تكسبون الأكثر من قيامكم بذلك، وما من أحد آخر يمكنه أن يقوم به لكم أو أنه **سوف** يقوم به. أخيراً، افهموا أنه ما من

---

(٤١) «Text of a Letter Signed by West Bank Leaders Rejecting Israel's Election Plan, Jerusalem, 27 April 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 4 (Summer 1989), pp. 155-167. وقد ظهر النص الأصلي في: *Al-Fajr* (1 May 1989).

أحد سيقوم بـ «تسليم» إسرائيل إليكم...»[٤٢].

بعد شهر واحد من إلقاء هذا الخطاب، أرسل الرئيس بوش رسالة إلى شامير يثني فيها على خطاب بيكر[٤٣].

وبصدد ما اتخذه بيكر من وضع يتوسط بين معارضة الضم الاسرائيلي وقيام دولة فلسطينية مستقلة، قال المحللَ وليد الخالدي، وكان قوله مناسباً، ما يلي: «هناك فقط تناظر زائف في إنكار السيادة الاسرائيلية والفلسطينية معاً في الأراضي المحتلة. إن إنكار السيادة الفلسطينية هو إنكار لأقل مقتضيات البقاء. إنه إنكار للحاجة إلى الأرض وهي موجودة حتى في مملكة الحيوان. وإنكار السيادة الاسرائيلية هو إنكار أقصى ما يحوزه المنتصرون. إنه إنكار لثمرات الفتح»[٤٤]. أما ما ذكره بيكر من حقٍّ للفلسطينيين، فقد ذكره متفضلاً عليهم، كما أنه جاء سلبياً تماماً. لم يكن موقف الولايات المتحدة موقفاً بنّاءً للوصول إلى سلام عادل ودائم.

وطرحت مصر في تموز/يوليو ١٩٨٩، في ما صار يعرف لاحقاً بـ «لعبة النقاط والافتراضات»، مقترحاً بعشر نقاط جواباً عن مشروع إسرائيل ذي النقاط الأربع ومشروعها ذي النقاط العشرين[٤٥]. وقد أُتبع ذلك باقتراح من خمس نقاط قدمته الولايات المتحدة إلى إسرائيل ومصر[٤٦]. أما النقاط الخمس، فصارت تعرف بـ «مشروع بيكر» واحتوت على «الأمور المفهومة» التالية: إن الوفدين الاسرائيلي

---

(٤٢) «James A. Baker, Address to American Israel Public Affairs Committee, Washington, D.C., 22 May 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 4 (Summer 1989), pp. 172-176.

(٤٣) «The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict: A Chronology,» p. 123, cited in: *New York Times*, 7/7/1989.

كانت الرسالة قد أرسلت بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩ ولكن لم يكشف عنها حتى ٧ تموز/يوليو ١٩٨٩.

(٤٤) Khalidi, «The Half-Empty Glass of Middle East Peace,» p. 34.

(٤٥) «Egypt's Ten Point Response to Israel's Election Plan, Cairo, 2 July 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 1 (Autumn 1989), pp. 144-145.

ينبغي أن نشير أن مصر أصبحت، نتيجة لـ «فك الارتباط» الذي أعلنته الأردن في عام ١٩٨٨ بخصوص الشؤون الفلسطينية، هي الطرف المكلف بـ «تمثيل» الفلسطينيين، أو تحديداً بإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بإعطاء «ضوء أخضر» للفلسطينيين من غير المتمين إلى المنظمة في الضفة الغربية وغزة لإجراء حوار مع إسرائيل عن الانتخابات. للاطلاع على تحليل جيد لهذا الموضوع، انظر: Khalidi, Ibid., pp. 24-29.

(٤٦) «Secretary of State James Baker's «Five - Point Framework for an Israeli-Palestinian Dialogue», Washington, D.C., 10 October 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 169-170.

والفلسطيني سيجريان حواراً في القاهرة؛ وإن مصر ستتشاور مع الأطراف كافة، أي مع الفلسطينيين والاسرائيليين والولايات المتحدة؛ وأن مشاركة إسرائيل ستكون موقوفة على قبولها بالمشاركين الفلسطينيين المقترحين؛ و:

«أن الحكومة الاسرائيلية ستأتي إلى الحوار على أساس مبادرتها المعلنة في ١٤ أيار/مايو. كذلك من المفهوم لدى الولايات المتحدة أن الفلسطينيين سيأتون إلى الحوار مستعدين لمناقشة الانتخابات وعملية التفاوض وفقاً للمبادرة الاسرائيلية. ولذا فمن المفهوم لدى الولايات المتحدة أن الفلسطينيين سيكونون أحراراً في إثارة قضايا لها صلة بآرائهم عن كيفية جعل الانتخابات وعملية التفاوض ناجحتين...»(٤٧).

من الواضح أن المشروع الأمريكي قد وضع بشكل يتفق مع مصالح إسرائيل. لذا قدمت كل من منظمة التحرير ومصر وإسرائيل مجموعة من «الافتراضات» بشأن نقاط بيكر الخمس(٤٨). هذا وعلى الرغم من الضجيج الدبلوماسي، ظلت إسرائيل متمسكة بآرائها القطعية بشأن «السلام» وهي: لا مفاوضات مع منظمة التحرير، لا دولة فلسطينية، لا لحق الفلسطينيين في العودة، لا بحث في أمر القدس، وكذلك «انتخابات» لاختيار أفراد يشاركون في مفاوضات عن حكم ذاتي، وكانت هذه الآراء هي النقاط الأساسية لمشروع السلام الاسرائيلي ـ والأمريكي.

فضلاً عن ذلك، اتضح بحلول ربيع ١٩٩٠ أن إسرائيل ترفض تطبيق اقتراحها نفسه الخاص بالانتخابات؛ وهو موقف أدى إلى تزايد مشاعر الإحباط والانزعاج لدى الرئيس بوش تجاه رئيس الوزراء شامير. من ثم أصدر وزير الخارجية بيكر بياناً في ١ آذار/مارس ربط موافقة الولايات المتحدة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لتوطين المهاجرين اليهود السوفيات، ربط هذه الموافقة بتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الأراضي

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) للاطلاع على «افتراضات» منظمة التحرير الفلسطينية، انظر: «PLO «Assumptions» with Regard to Baker's Five Points, Tunis, 1 December 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 158-159.

وحول مصر، انظر: «Egypt's «Assumptions» with Regard to Baker's Five Points, Cairo, 5 December 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), p. 159.

وحول إسرائيل، انظر: «The Israeli Government's «Assumptions» with Regard to Baker's Five Points, Jersusalem, 5 November 1989,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 2 (Winter 1990), pp. 161-162.

المحتلة، الأمر الذي أدى إلى تصلب في موقف حكومة شامير، وبالتالي إلى زيادة «التوترات» في العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية. والأهم هو توقف التحرك نحو وفاق إسرائيلي ـ فلسطيني، في حين انهمكت إسرائيل في الوقت عينه ببناء مستوطنات جديدة بشكل محموم.

كان التكثيف في بناء المستوطنات الاسرائيلية متصلاً بعاملين متداخلين: **أولهما** الضرورة العقائدية التي ساقت الدولة اليهودية إلى خلق مزيد من «الحقائق على الأرض»، وذلك لتثبيت سيطرتها الدائمة على ما يسمى بـ **أرض إسرائيل** (التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بالإضافة إلى إسرائيل التي تقع داخل «الخط الأخضر»)، **والثاني** الحاجة إلى استيعاب وتوطين العدد الكبير من المهاجرين اليهود السوفيات بأسرع وقت ممكن، وكانوا يصلون زرافات أسبوعياً في طوفان عددي[٤٩].

إن الهجرة (مع الاستيلاء على الأراضي) هي أحد الأعمدة التي ترتكز عليها الأغراض الصهيونية، وكان اليهود السوفيات يعتبرون من أمد بعيد خزاناً من المهاجرين قيماً جداً. وفي سياق تفكك الاتحاد السوفياتي ورغبة موسكو في كسب الحظوة لدى الولايات المتحدة، وذلك لغرض الحصول على المساعدات والقروض والتسهيلات الائتمانية والتجارة والاستثمار، خضع الاتحاد السوفياتي للضغط الأمريكي الجاري نيابة عن إسرائيل، فسمح لعدد لم يسبق له مثيل من اليهود بالمغادرة. وفي عام ١٩٨٩، غادر الاتحاد السوفياتي ٧١,٢٠٠ يهودي، وفي عام ١٩٩٠ هاجر ١٨٧,٠٠٠ منهم؛ وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ تموز/يوليو ١٩٩١ ترك البلاد ١١٣,٠٠٠ آخرين[٥٠]. إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء

---

(٤٩) للاطلاع على تحليلات متعددة لقضايا الهجرة السوفياتية وبناء المستوطنات، انظر:

Amiram Goldbloom, «Are Settlements an Obstacle to Peace?» *New Outlook* (Tel Aviv), vol. 34, no. 4 (June - July - August 1991), pp. 7-9; Alon Ben-Meir, «Israeli Settlements: A National Imperative,» *Miami Herald*, 9/6/1991; Danny Rubinstein, «Burying Peace,» *New Outlook*, vol. 34, no. 4 (June - July - August 1991), p. 6, and Peretz Kidron, «Partial Settlement Freeze,» *Middle East International*, no. 431 (7 August 1992), p. 7.

(٥٠) الأرقام عن هجرة السوفيات أوردها: Michael M. Phillips, «Jewish Leaders Fear a Cutoff in Emigration,» *Miami Herald*, 21/8/1991, p. 15 A.

ومن الممكن النظر إلى المسألة بطريقة مختلفة. فالمجلة الاسرائيلية *New Outlook*, vol. 34, no. 1 (December 1990 - January 1991),

تذكر أن مئتي ألف شخص هاجروا إلى إسرائيل في عام ١٩٩٠ منهم ١٨٥ ألفاً من الاتحاد السوفياتي. و«إن هذا هو أكبر رقم سنوي للمهاجرين منذ عام ١٩٥١». المصدر نفسه، ص ٢٥. بالإضافة إلى اليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل، فقد وصل إليها في عام ١٩٩١ عدد كبير من يهود الحبشة.

ذهبت إلى إسرائيل، وقد قدِّر عدد الذين سيصلون إليها خلال السنوات الخمس التالية بزهاء مليون شخص[٥١].

هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين غيّرت طبيعة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي تغييراً لا سبيل إلى الخلاص منه ـ ولا سيما بفعل بناء مستوطنات جديدة لإيوائهم، وهي عملية تنطوي على استعمال الأرض الفلسطينية ومواردها المائية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وفي إسرائيل نفسها أيضاً. كما قدِّرت الأراضي الفلسطينية التي صودرت حتى شهر حزيران/يونيو ١٩٩١ بـ ٧٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية، و٥٠ بالمئة من أراضي قطاع غزة. وارتفعت نفقات بناء المستوطنات والبنية التحتية في هذه المناطق في السنة المالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (المنتهية في ١ نيسان/ابريل ١٩٩١) إلى ٥٠٠ مليون دولار[٥٢]. واتضحت نية إسرائيل في تحويل القدس الشرقية العربية إلى جيب يهودي من خطتها الرامية إلى توطين ١٩٥,٠٠٠ يهودي هناك حتى نهاية عام ١٩٩١، وهو وضع يهمّش السكان الفلسطينيين البالغ عددهم نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة، ويرمي إلى شطب قضية القدس الشرقية من جدول أعمال «السلام»[٥٣].

يضاف إلى هذا أن هجرة اليهود السوفيات أثرت تأثيراً عميقاً في الحياة الاقتصادية الفلسطينية. وكجزء من المسعى في تحويل الضفة الغربية وغزة إلى دولة يهودية، قامت إسرائيل باتباع سياسات متعمدة منذ عام ١٩٦٧ تهدف إلى إبقاء اقتصادات هذه المناطق في حالة غير متطورة وربطها باقتصادها ذاته في علاقات

---

(٥١) انظر على سبيل المثال تحليل: Geoffrey Aronson, «Soviet Jewish Emigration, the United States, and the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 4 (Summer 1990), pp. 30-45.

(٥٢) Goldbloom, «Are Settlements an Obstacle to Peace?» pp. 7-9.

(٥٣) انظر التحليل والاحصاءات التي أوردتها: Hanan Ashrawi, «Israel's Real Intentions,» in: Center for Policy Analysis on Palestine, *The Palestinians after the Gulf War: The Critical Questions* (Washington, D.C.: The Center, [1991], pp. 19-25.

وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ كشفت الاسبوعية الاسرائيلية التي تصدر باللغة العبرية، **كول هاعير**، تفاصيل خطة سرية كبرى وضعتها وزارة الاسكان الاسرائيلية لبناء أربعة آلاف بيت لليهود في قلب القدس الشرقية العربية. انظر: *Miami Herald*, 5/10/1991.

إن أعداد سكان القدس هي دائماً مختلفة بعض الشيء. يذكر أحد المصادر أن هناك نصف مليون شخص يقطنون القدس، ٧١,٧ بالمئة منهم من اليهود و٢٥,٤ بالمئة من المسلمين و٢,٩ بالمئة من المسيحيين. انظر: John N. Tleel (World Council of Churches), «Ecumenical Life in Jerusalem,» *Al-Fajr* (28 September 1992), p. 9.

بنيوية من التبعية والخضوع تضمنت قيوداً شديدة على التطور الاقتصادي، الأمر الذي نجم عنه استخدام ٤٠ بالمئة من القوة العاملة في الضفة الغربية، و٥٠ ـ ٦٠ بالمئة منها في غزة في داخل إسرائيل نفسها[٥٤]. وحل المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفياتي محل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الذين يعملون في إسرائيل، فأسهم ذلك كثيراً في إفقارهم؛ وهي عملية تصاعدت حدتها كثيراً بعد حرب الخليج واتخذت طابعاً مؤسسياً في ربيع ١٩٩٣ حين أقفلت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين حدود المناطق إقفالاً دائماً.

إن قيام إسرائيل ببناء المستوطنات على نطاق واسع في الأراضي المحتلة هو أبرز مثال على نياتها الحقيقية بشأن الفلسطينيين. وقد كتب المحلل الاسرائيلي عميرام غولدبلوم بهذا الصدد أن المستوطنات الجديدة، وقد أقيم عدد منها عمداً خلال زيارات الوزير بيكر إلى الشرق الأوسط في مساعيه لتحريك عملية السلام إلى الأمام، كان لها مغزى سياسي كبير من حيث «إنها ترمي إلى أن تثبت للفلسطينيين، و. . . للعالم العربي، أن الحكومة الاسرائيلية تتحدى بازدراء مساعي الولايات المتحدة لدفع السلام في المنطقة إلى أمام. . . إن الحكومة معبأة الآن لنسف أية فرصة تسنح للسلام»[٥٥]. وقال غولدبلوم كذلك إنه في حين تبرر الحكومة الاسرائيلية باستمرار مستوطناتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة بقولها إن من غير المقبول أن تكون أية منطقة «محظورة على اليهود» (Judenrein) غير أن الغرض الحقيقي هو جعل **أرض إسرائيل** كلها محظورة على العرب (Arabenrein)[٥٦]. وكتب محلل إسرائيلي آخر، هو داني روبنشتاين، فتوسع في تقييم غولدبلوم قائلاً إن نية الحكومة الاسرائيلية «بادية للعيان على الأرض بوضوح، وتهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى زاوية لا مخرج فيها، وبذلك تجبرهم على الرحيل عاجلاً أو آجلاً»[٥٧].

وقد كتب الباحث الفلسطيني وليد الخالدي عن معنى المستوطنات للفلسطينيين، فقال بوضوح:

«إن الاستمرار في إنشاء المستوطنات هو وحده التهديد المميت لإمكانيات

(٥٤) Cheryl A. Rubenberg, «Twenty Years of Israeli Economic Policies in the West Bank and Gaza: Prologue to the Intifada,» *Journal of Arab Affairs*, vol. 8, no. 1 (Spring 1989).

(٥٥) Goldbloom, «Are Settlements an Obstacle to Peace?» p. 9.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٧) Rubinstein, «Burying Peace,» p. 6.

التعايش الاسرائيلي ـ الفلسطيني... لذا فإن الدعم المالي المتصور من الولايات المتحدة لهجرة اليهود السوفيات الواسعة إلى إسرائيل، مع عدم التأكيد على لاشرعية المستوطنات، يثير قضية معينة هي قضية جدية الغرض الأمريكي من رعاية عملية السلام، ويشكل ضربة قاضية قد تحصل في المستقبل للأصل الأمريكي للعملية ذاتها»[٥٨].

أما الناطق باسم منظمة التحرير، بسام أبو شريف، فقد كان أكثر صراحةً حين قال أمام الصحفيين في تونس إن قيام إسرائيل بتوطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة هو «عمل من أعمال الحرب ضد الشعب الفلسطيني، ولا يمكن لمثل هذا العمل إلا أن يولّد ردود فعل مشابهة ـ أي أعمال الحرب»[٥٩].

مع هذا تمادت الولايات المتحدة في الإصرار على موقفها في عدم تأكيد لاشرعية المستوطنات. مثلاً، حين تبنّت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ قراراً يدعو إسرائيل إلى عدم توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، لجأت الولايات المتحدة إلى الاستنكاف عن التصويت[٦٠]. حتى إن الملك حسين عاهل الأردن أعرب في اليوم التالي عن قلقه من أن هذا الاستنكاف يشير إلى تراجع في معارضة الولايات المتحدة للمستوطنات الاسرائيلية[٦١].

(٥٨) Khalidi, «The Half-Empty Glass of Middle East Peace,» p. 33.

حول مسألة التدخل الأمريكي في هجرة اليهود السوفيات، علق المحلل الاسرائيلي بوعاز افرون قائلاً بما يناسب الأمر: «إننا نعلم جميعاً أن مبعوثي إسرائيل والمنظمة الصهيونية لم يتركوا باباً إلا وطرقوه لإقناع أمم العالم بمنع دخول اللاجئين اليهود إليها وذلك لإجبارهم على المجيء إلى إسرائيل، وهي القطر الوحيد الذي لم يكن ليقصده هؤلاء لولا هذا المنع. هذا ومن الواضح لنا جميعاً أنه لو كان الخيار مفتوحاً أمامهم فإن ٩٧ بالمئة منهم سوف «يتركون».» Boaz Evron, «Captives of [Israeli] Immigration,» *Yediot Ahronot* (Hebrew), 4/4/1991, translated by: Israel Shahak in: *From the Hebrew Press: Monthly Translations and Commentaries from Israel* (Washington, D.C., American Educational Trust), vol. 3, no. 6 (June 1991).

(٥٩) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 191, cited in: *Los Angeles Times*, 23/2/1990.

(٦٠) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 189, cited in: *Foreign Broadcast Information Service*, 20/2/1990.

(٦١) المصدر نفسه. للاطلاع على تحليل جيد للسياسة الخارجية الأردنية، ولا سيما مساعي الأردن الواسعة لإرضاء الولايات المتحدة وعقد سلام مع إسرائيل، انظر: Madiha Rashid al Madfai, *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991* (New York: Cambridge University Press, 1993).

وحين أدركت إدارة بوش أن مصداقيتها كوسيط محايد صارت موضع تساؤل من قبل الدول العربية، أخذت تمارس ضغطاً خفيفاً على إسرائيل بشأن توطين المهاجرين السوفيات في الأراضي المحتلة. فقد أعلن الوزير بيكر في ١ آذار/مارس ١٩٩٠، كما ذكرنا آنفاً، أن الحكومة الأمريكية لن تؤيد ضمانات القروض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار من أجل بناء مساكن لليهود السوفيات في إسرائيل إلا إذا توقفت هذه عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة[٦٢]. كذلك أدلى الرئيس بوش بتصريحات متعددة مفادها أن المستوطنات عقبة خطيرة في طريق السلام، بل إنها العقبة الأساسية. وقد وقف شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، تجاه هذا الوضع موقفاً صارماً يتّسم بالتحدي، فصرح في إحدى المرات علناً قائلاً: «لا يوجد مستوطنات في القدس. والقدس جزء من إسرائيل، وهي لن تقسم مرة أخرى أبداً»[٦٣]. وأضاف أن الحارات اليهودية الجديدة في القدس الشرقية سيجري توسيعها «بأكبر عدد من من المهاجرين اليهود السوفيات»[٦٤]. بعد ثلاثة أيام أعلن ديفيد ليفي، وزير الإسكان الاسرائيلي، عن بناء ألفي شقة جديدة في الضفة الغربية لإسكان المهاجرين اليهود[٦٥].

وهكذا بدأت دورة التوترات المتزايدة بين واشنطن وتل أبيب، وإن كانت الولايات المتحدة قد سعت مراراً إلى استرضاء حليفتها الصغيرة المولعة بالمحاربة. فمثلاً، في منتصف آذار/مارس ١٩٩٠ تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها الضعيف أصلاً بشأن المستوطنات والقدس معاً حين كتب الوزير بيكر رسالة عن القدس إلى أحد مؤيدي إسرائيل المتحمسين في الكونغرس، وهو النائب ميل لفين، قال فيها: «إن من الواضح أن اليهود وغيرهم يمكنهم العيش أينما يريدون، شرقاً أو غرباً، [أي في القدس الشرقية أو الغربية]، وأن المدينة يجب أن تظل غير مقسمة»[٦٦]. هذا وقد استمرت إسرائيل في تحديها الولايات المتحدة، فبدأت في

(٦٢) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 193, cited in: *New York Times*, 2/3/1990.

(٦٣) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 194 cited in: *Washington Post*, 6/3/1990.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٦٥) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 196, cited in: *Washington Times*, 9/3/1990.

(٦٦) «Palestine Chronology, 16 February - 15 May 1990,» p. 198, cited in: *New York Times*, 13/3/1990.

أوائل نيسان/ ابريل ببناء خمس مستوطنات جديدة، أعقبتها في أواخر الشهر ببناء مزيد منها. وفي ١٣ حزيران/ يونيو أنحى شامير باللائمة علناً على الولايات المتحدة لإثارتها «أعمال العرب العدائية» في المناطق، وطرح في الوقت نفسه شروطاً جديدة لمحادثات السلام كانت أكثر تقييداً، قائلاً إن إسرائيل لن تتفاوض مع أي فلسطيني يعارض الحكم الذاتي المحدود للأراضي المحتلة ومشترطاً ألا يكون هناك أي دور في المحادثات لأي فلسطيني من القدس الشرقية[٦٧]. وقال مسؤول إسرائيلي آخر إن صيغة بيكر للمحادثات «لم تعد ذات موضوع»، في حين أكد وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي أن خطة بيكر قد «شوهت» مبادرة السلام الاسرائيلية، ودعا الولايات المتحدة «إلى الرجوع إلى الأمور الأساسية» الخاصة بإسرائيل[٦٨]. وجاء جواب الوزير بيكر معرباً عن نفاد صبره تجاه عملية السلام، وقائلاً بأنه إذا لم تتوافر تحركات إيجابية نحو السلام تقدمها الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة قد تنفض يدها من المسألة. في هذا السياق خاطب بيكر إسرائيل بتعليقه الشهير: «حين تكونون جادين بشأن السلام اتصلوا بنا»، وأعطى رقم هاتف البيت الأبيض[٦٩].

غير أن تفسير هذا الشجار البسيط الجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل (أو أي شجار غيره) بأنه يشير إلى موقف أمريكي أكثر ميلاً نحو حقوق الفلسطينيين يعتبر سوء تقدير للأمور بشكل خطير. والواقع أن الولايات المتحدة قامت في الأسبوع ذاته (في ٢٠ حزيران/ يونيو) بتعليق الحوار مع منظمة التحرير، وانتهت بذلك محادثات لا طائل تحتها دامت ثمانية عشر شهراً. كان السبب الظاهري للإنهاء هو عدم قيام المنظمة بإدانة الشروع بغارة على إسرائيل قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية في ٣٠ أيار/ مايو، ثم رفض المنظمة الانصياع إلى طلب الولايات المتحدة بطرد أبو العباس، زعيم جبهة التحرير، من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. أما السبب الحقيقي فهو استسلام الولايات المتحدة لضغط إسرائيلي لا هوادة فيه وقع على إدارة بوش لإنهاء الحوار.

---

(٦٧) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 205, cited in: *Washington Post*, 14/6/1990, and *New York Times*, 14/6/1990.

(٦٨) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 205, cited in: *New York Times*, 14/6/1990, and *Washington Post*, 14/6/1990.

(٦٩) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 205, cited in: *New York Times*, 14/6/1990.

لقد حاول مسؤولو منظمة التحرير كثيراً العثور على صيغة وسط تلبي طلب الولايات المتحدة الخاص بطرد أبو العباس. ففي ٢٣ حزيران/يونيو، أعلنت المنظمة أن أبو العباس مستعد لتقبل إجراء انضباطي من اللجنة التنفيذية، كما أعلنت أنه قال إن بوسع الرئيس عرفات «أن يتخذ أي إجراء يراه ضرورياً لحماية المكتسبات الوطنية التي حققها شعبنا». قال أبو العباس كذلك إنه سلم عرفات ملفاً عن الهجوم يبين أن الغارة كانت موجهة ضد أهداف عسكرية[٧٠]. فضلاً عن ذلك، كان هناك تزاحم بالمناكب من طرف «المعتدلين» في منظمة التحرير لوضع صياغات وسط في محاولات أخرى لإرجاع الحوار[٧١]. بيد أن إدارة بوش لم تستجب لتضرعات الفلسطينيين.

من جهة أخرى، وكما ذكرنا آنفاً، واظبت الولايات المتحدة كذلك على حماية إسرائيل من أية إدانة تصدر عن الأمم المتحدة بشأن الإرهاب المتواصل الذي تمارسه ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة (وكذلك ضد الفلسطينيين الذين يتعرضون لهجمات عسكرية عقابية في لبنان). نذكر على سبيل المثال أن المساعي التي كانت تبذل في تلك الفترة بالذات لإقناع مجلس الأمن بإرسال قوة مراقبة إلى الأراضي المحتلة لحماية الفلسطينيين أو إرسال مبعوث خاص للتحقيق في ممارسات إسرائيل ضدهم، تلك المساعي قد أخفقت نتيجة للضغط الأمريكي الجاري استجابةً لمعارضة إسرائيل، وقد استخدمت الولايات المتحدة بعد ذلك حق النقض ضد قرار يقضي بإرسال لجنة خاصة للتحقيق إلى الأراضي المحتلة.

وقد بذلت مساعٍ فلسطينية متواصلة طوال شهر تموز/يوليو ١٩٩٠ ترمي إلى استئناف المحادثات معَ الولايات المتحدة. وفي محاولة للظهور بمظهر المستجيب لمنظمة التحرير، قامت إدارة بوش (لكي لا تعادي العالم العربي بأسره) بإخبار المنظمة من خلال مصر بأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لاستئناف الحوار إذا قبلت المنظمة طلبها باتخاذ إجراء تأديبي ضد أبو العباس[٧٢]. وبالنتيجة أشار الرئيس عرفات إلى أن المنظمة مستعدة لاتخاذ ذلك الإجراء، إنما فقط بعد أن توافق الولايات المتحدة على استئناف المحادثات، وكذلك على توسيعها. قال ياسر عبد ربه، وهو

(٧٠) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 208, cited in: *New York Times*, 24/6/1990.

(٧١) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 211, cited in: *Washington Post*, 30/6/1990.

(٧٢) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 212, cited in: *Washington Post*, 5/7/1990.

يتكلم نيابة عن عرفات: «إننا نريد حواراً حقيقياً، ولا نريد صندوق بريد نرسل إليه الأسئلة وننتظر أجوبتها»[٧٣]. وقد أجابت الولايات المتحدة بأنه يجب على المنظمة أن تتخذ الإجراء التأديبي ضد أبو العباس قبل أن تستأنف المحادثات، وأن الحوار لن يوسع ليلائم منظمة التحرير الفلسطينية. فرفض عرفات هذه المطالب المهينة واتهم الولايات المتحدة بأنها «تدعم إسرائيل دعماً لا حدود له»[٧٤].

توقفت جهود منظمة التحرير لإعادة الحوار مع الولايات المتحدة حين قام العراق بغزو الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ ثم ضمها إليه في الثامن من الشهر نفسه. قبل ذلك، كانت بغداد مؤيدة للمنظمة، ذلك التأييد الذي كان يحظى بتقدير كبير منها، فهو يمثل تحالفاً استراتيجياً بالنظر إلى عداء سوريا القديم نحو عرفات؛ وإلى قيام الأردن في عام ١٩٨٨ بـ «فك الارتباط» بالسياسة الفلسطينية؛ وإلى دوافع مصر الداعية إلى التساؤل بشأن المصالح الفلسطينية. غالباً ما كانت بغداد تستضيف اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي توجه تهديدات كلامية ضد إسرائيل، الأمر الذي كان يروق كثيراً للجماهير الفلسطينية[٧٥]. وقد قام ياسر عرفات بلقاء صدام حسين علناً في بغداد يومي ٥ و٩ آب/أغسطس، فأسيء تفسير ذلك على نطاق واسع بصفته دلالة على تأييد المنظمة للعدوان العراقي ضد الكويت. وقد جرى الافصاح عن موقف منظمة التحرير من الوضع في الخليج بشكل واضح في بيان من المنظمة جاء فيه:

«إن الموقف الفلسطيني يقوم على الحاجة إلى التوصل إلى حل عربي ورفض التدخل الأجنبي... **إنه موقف لا يبتغي حلاً لصالح طرف على حساب طرف آخر، وإنما يبتغي حلاً يصون الأمن والأمان للعراق والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها**»[٧٦]. [التشديد على الجمل مضاف من قبلنا].

مع هذا قامت وسائل الإعلام، سيراً على نهج الولايات المتحدة وإسرائيل، بتشويه موقف منظمة التحرير تشويهاً كبيراً. مثلاً، كتبت جريدة **لوس أنجلس**

---

(٧٣) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 213, cited in: *New York Times*, 13/7/1990.

(٧٤) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 215, cited in: *Washington Post*, 16/7/1990.

(٧٥) انظر، على سبيل المثال: George T. Abed, «The Palestinians and the Gulf Crisis,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (Winter 1991), pp. 29-42.

(٧٦) «PLO Statement on the Gulf Crisis, Tunis, 19 August 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 1 (Autumn 1990), pp. 165-168.

تايمز أن المنظمة «ربما تكون قد شطبت نفسها من الجدول الدبلوماسي» بتأييدها العراق، وهو موقف سيجعل من المستحيل تقريباً استئناف الحوار بينها وبين الولايات المتحدة[(٧٧)]. وقد كتبت جريدة **واشنطن بوست** أن إسرائيل رأت في أزمة الخليج «كسباً مفاجئاً» من حيث إبعاد عرفات كثيراً عن التقارب مع الولايات المتحدة[(٧٨)]، بل إن الولايات المتحدة ارتأت أن تفسر موقف منظمة التحرير في ضوء ذلك، فاستغلت المزاعم الزائفة لتبرير رفضها التقليدي للمنظمة[(٧٩)].

ثالثاً: الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون خلال حرب الخليج

في الفترة ابتداءً من آب/اغسطس ١٩٩٠ حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩١ كانت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تقتضي حشد الجهود لترتيب ائتلاف من الدول العربية، ثم الإبقاء عليه، دعماً للأغراض الأمريكية إزاء العراق. إن هذا جعل من الضروري الحفاظ في الظاهر على مسافة معينة بعيداً عن إسرائيل وتلبية بعض المطالب العربية، وهي مطالب رمزية بالدرجة الأولى، بشأن الفلسطينيين. لذا، فحين وقعت الحادثة التي أطلقت فيها شرطة الحدود الاسرائيلية النار من دون استفزاز على مجموعة من المصلين في الحرم الابراهيمي الشريف في المسجد الأقصى في القدس يوم الثامن من تشرين الأول/اكتوبر، وقتلت سبعة عشر فلسطينياً وجرحت أكثر من مئة منهم[(٨٠)]، أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس

(٧٧) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 223, cited in: *Los Angeles Times*, 14/8/1990.

(٧٨) «Palestine Chronology, 16 May - 15 August 1990,» p. 220, cited in: *Washington Post*, 6/8/1990.

(٧٩) انظر التحليل في: Cheryl A. Rubenberg, «The Gulf War, the Palestinians, and the New World Order,» in: Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, eds., *The Gulf War and the New World Order: International Relations of the Middle East* (Gainesville: University Press of Florida, 1994), pp. 317-346.

(٨٠) للاطلاع على مناقشة واسعة لهذه الحالة، انظر: «Special File: The Haram al-Sharif (Temple Mount) Killings,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (Winter 1991), pp. 134-159.

في البداية ادعت إسرائيل أن الشرطة أطلقت النار للرد على استفزازات الفلسطينيين ورميهم الحجارة الذي يعرض الحياة للخطر، بيد أن الأدلة الموثقة (بضمنها شريط فيديو التقطه أحد المارة) تظهر غير ذلك. أخيراً، أصدر القاضي الاسرائيلي عزرا كاما بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٩١ تقريراً يقول إن الشرطة الاسرائيلية هي التي استثارت العنف في الحرم الابراهيمي الشريف. إن حكمه هذا يناقض تقرير الشرطة الاسرائيلية ذاته الذي رفع اللوم عن رجال الشرطة وزعم أن الفلسطينيين استثاروا وقوع الحادث وذلك برميهم الحجارة على يهود كانوا يصلون عند حائط المبكى. انظر: «Chronology, 16 May - 15 August =

س الأمن رقم (٦٧٢) الذي «يدين على الأخص أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن الاسرائيلي» . . . ووافقت على «قرار السكرتير العام بإرسال بعثة إلى المنطقة»[٨١]. وقد أدانت إسرائيل القرار ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة، الأمر الذي حفز على إصدار قرار آخر هو الذي يحمل الرقم (٦٧٣) الذي صدر في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر، وهو «. . . يستنكر رفض الحكومة الاسرائيلية استقبال البعثة. . . ويحثها على. . . الامتثال التام للقرار رقم (٦٧٢)»[٨٢].

غضبت إسرائيل غضباً شديداً من الولايات المتحدة لأنها لم تنقض تلك القرارات، غير أن موقف الأخيرة لم يكن يعكس سياسة جديدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة جداً التي كانت إسرائيل تمارسها ضد الفلسطينيين. والواقع أن الولايات المتحدة جهدت كثيراً في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار أقوى بكثير قدمته دول من أعضاء عدم الانحياز وأيدته أغلبية أعضاء المجلس بمن فيهم فرنسا وبريطانيا. كما جهدت كثيراً أيضاً، وبنجاح، لمنع وجود نص في القرار يدعو فريق الأمم المتحدة إلى اقتراح الوسائل التي تحمي الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة[٨٣]. بالإضافة إلى هذا، عملت الولايات المتحدة على تأخير التصويت على القرار رقم (٦٧٣) لكي تعطي إسرائيل وقتاً للامتثال لنصوص القرار رقم (٦٧٢).

وفي محاولة إضافية لإظهار شيء من التباعد عن إسرائيل، وذلك حفاظاً على الائتلاف العربي، قامت الولايات المتحدة بتأخير الموافقة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ أربعمئة مليون دولار لإسكان المهاجرين السوفيات. مع هذا اندفعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين وجعل علاقة الولايات المتحدة بشريكاتها من الدول العربية أمراً محرجاً تماماً[٨٤]. وقام شامير علناً بمهاجمة أساسين من أسس السياسة

1991,» compiled by Michael R. Fischbach, *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 1 (Autumn = 1991), p. 196, cited in: *New York Times*, 18/7/1991.

(٨١) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ منشور في: «Special File: The Haram al-Sharif (Temple Mount) Killings,» pp. 154-155.

(٨٢) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٣ منشور في: المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٨٣) انظر التحليل في: المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٨٤) ذكرت جريدة نيويورك تايمز في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ أن عدداً من المستوطنين الجدد يتراوح بين سبعة آلاف وثمانية آلاف مستوطن قد انتقلوا إلى المناطق.

«Chronology, 16 August - 15 November 1990,» compiled by Mark Mechler, *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (Winter 1990), p. 214, cited in: *New York Times*, 23/9/1990.

الأمريكية، وهما بيع الأسلحة إلى الدول العربية والمساعي لترتيب محادثات سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، فأدى ذلك إلى تفاقم الأمور لدى إدارة بوش، وإلى تعقيد علاقات الولايات المتحدة بحليفاتها من الدول العربية(٨٥). وأعلن شامير أيضاً أن من الضروري للدولة اليهودية أن تحتفظ بـ «أرض إسرائيل من البحر إلى [نهر] الأردن من أجل الأجيال القادمة...»(٨٦). هذا وسعياً من الولايات المتحدة لحماية إسرائيل، فقد استطاعت بنجاح أن تؤجل اجتماعين لمجلس الأمن، كانا مقررين في السابع والعاشر من كانون الأول/ديسمبر للبحث في دعوة مؤتمر دولي لحسم الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

وفي محاولة أخرى للحفاظ على الائتلاف العربي، لم تلجأ الولايات المتحدة إلى استعمال حق النقض ضد قرار مجلس الأمن رقم (٦٨١) الذي يستنكر قيام إسرائيل بإبعاد أربعة من الفلسطينيين. بيد أن ذلك القرار ظل موضوعاً للنقاش أكثر من شهر، وجرى تعديله وتخفيف لهجته لتحاشي الفيتو الأمريكي. وبعد أن صدر القرار أعلنت إسرائيل «أن مصير هذا القرار سيكون كمصير القرارات الأخرى التي هي الآن في أرشيف الأمم المتحدة» (وكان الأمر كذلك مع قبول الولايات المتحدة المعهود)؛ أما منظمة التحرير، فقد قالت إن القرار «غير كاف ولا يتناسب مع حجم الاعتداءات التي تقترفها إسرائيل»(٨٧).

رابعاً: مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج

بعد حرب الخليج والموقف القوي الذي وقفته الولايات المتحدة ضد احتلال العراق الكويت، رأى بعض المحللين أن صدقية الولايات المتحدة كزعيمة لـ «النظام

(٨٥) «Chronology, 16 August - 15 November 1990,» p. 222, cited in: *Washington Post*, 16/10/1990.

(٨٦) «Chronology, 16 November 1990 - 15 February 1991,» compiled by Mark Mechler, *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 3 (Spring 1991), p. 172, cited in: *Foreign Broadcast Information Service:* 18-19/11/1991.

(٨٧) للاطلاع على نص القرار وعلى تحليل سياق إقراره وكذلك على مقتبس شامير (الذي ظهر أولاً في: *(Jerusalem Post*, 21/12/1990)، انظر: «UN Security Council Resolution 681 on Protecting Palestinians in Israeli Occupied Territories, New York, 20 December 1990,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 3 (Spring 1991), pp. 134-136.

للاطلاع على مقتبس منظمة التحرير الفلسطينية، انظر: «Chronology, 16 November 1990 - 15 February 1991,» p. 183, cited in: *Foreign Broadcast Information Service*, 24/12/1990.

العالمي الجديد» تتطلب أن تعمل باتساق وبطريقة مستقيمة، وذلك باتخاذ موقف قوي في معارضة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وبالعمل على إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. غير أن هذا أحدث سوء فهم خطير لطبيعة سياسة أمريكا الخارجية وغرضها. لقد كان عدم اكتراث الولايات المتحدة بالمصالح الفلسطينية الأساسية متواصلاً بشكل يجعل توقع التغيير في هذا الوقت أمراً غير واقعي. يضاف إلى هذا أن اتساق السياسة الأمريكية نحو الفلسطينيين لا يتطابق مع «المصالح القومية» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما جرى تحديد هذه المصالح تقليدياً من قبل النخبة الحاكمة، وكذلك مع الوسائل المعهودة المستخدمة لضمان المصالح المذكورة، ومن هذه الوسائل معارضة الحركات الوطنية والدعم الثابت لمصالح إسرائيل (في سياق الاعتقاد القائل بأن إسرائيل «مركز استراتيجي ثمين» ومهم للأغراض الاقليمية الأمريكية)، والتفضيل القوي لل «استقرار» أو الوضع القائم[(٨٨)]. يضاف إلى هذا، وكنتيجة لانحلال الاتحاد السوفياتي وتحالفاته في أوروبا الشرقية، صارت الولايات المتحدة تقف وحدها كقوة مهيمنة في عالم أحادي القطبية، الأمر الذي يعني أن لديها قوة تأثير كبيرة جداً في القضايا السياسيّة الاقليمية، وأن بوسعها أن تفرض إرادتها الجيوسياسية بسهولة أكبر بكثير من السابق. وهكذا تعززت قوة إسرائيل في المنطقة (وهي قوة بارزة أصلاً)، ولبّت الدول العربية رغبات الولايات المتحدة، وتُرك الفلسطينيون من دون أي دعم ذي وزن، بل إن الرئيس بوش قال في مقابلة مع صحفيين من المغرب ومصر والعربية السعودية والكويت إن منظمة التحرير الفلسطينية قد «فقدت صدقيتها» نتيجةً لوقوفها إلى جانب العراق، كما أنه طرح جانباً إمكانية الحوار بينها وبين الولايات المتحدة، واستمع الصحفيون لهذه الأقوال من دون أن ينطقوا ببنت شفة[(٨٩)].

في خلال ربيع وصيف عام ١٩٩١، بعد انتهاء حرب الخليج، قامت الولايات المتحدة بعمل مكثف لتحفيز عملية سلام عربية - فلسطينية - إسرائيلية. ففي الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليو ١٩٩١، قام وزير الخارجية بيكر بخمس رحلات إلى الشرق الأوسط في نوع من السياسة المكوكية تذكر بمساعي هنري كيسنجر في فترة ما بعد حرب ١٩٧٣. ومع ذلك، وعلى الرغم من ضجيج

---

(٨٨) Rubenberg, «U.S. Policy toward the Palestinians: A Twenty Year Assessment».

(٨٩) «Chronology, 16 February - 15 May 1991,» compiled by Mark Mechler, *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 4 (Summer 1991) p. 198, cited in: *Washington Post*, 10/3/1991.

الدبلوماسية الأمريكية، ظلت خطة شامير لسنة ١٩٨٩ هي الأساس لمساعي بيكر(٩٠).

لقد كررت إدارة بوش مراراً معارضة الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك معارضتها الاعتراف بمنظمة التحرير أو إدخالها في عملية التفاوض. وقد تجلى هذا الموقف في الضغط الشديد الذي مارسه وزير الخارجية بيكر على المقيمين في الضفة الغربية وغزة لإيجاد مجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين إلى منظمة التحرير، وذلك للانضمام إلى وفد أردني للتفاوض مع إسرائيل حول شكل ما من «الحكم الذاتي» للفلسطينيين(٩١). وفي واقع الأمر، كانت أغراض الولايات المتحدة في وضعها استراتيجيا للسلام ضيقة الأفق وتتركز على شكل العملية دون جوهرها. لقد أرادت الولايات المتحدة أن تضع نهاية للمقاطعة الاقتصادية التي تتبعها الدول العربية ضد إسرائيل، وأن تنهي الانتفاضة الفلسطينية، وأن تأتي بالأطراف المختلفة (الدول العربية وإسرائيل ومجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين إلى منظمة التحرير) إلى مائدة المفاوضات، وأن تثبّت وضعاً مستقراً مناصراً لأمريكا في المنطقة(٩٢)، لا بل إن واشنطن أقرت علناً أنه «لا مشروع» لديها لحسم الخلافات بين إسرائيل والفلسطينيين عندما ينعقد مؤتمر ما(٩٣).

جرى عرض الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام الآخذة بالظهور، من قبل زعماء الضفة الغربية وغزة بقيادة فيصل الحسيني، وبموافقة منظمة التحرير، على وزير الخارجية بيكر في القدس في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ عند قيامه بزيارته الأولى إلى المنطقة بعد الحرب. لقد حدد الفلسطينيون في ذلك الموقف المبادئ التي بموجبها يكونون على استعداد للاشتراك في أية عملية سلام، ومن تلك المبادئ الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهم، والهدف الرامي

---

(٩٠) Rubenberg: Ibid., and «The U.S. - PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy».

(٩١) Serge Schmemann, «Baker Makes Case to 3 Palestinians for October Talks,» *New York Times*, 3/8/1991, and Henry Kamm, «Palestinians Call Issues Unresolved,» *New York Times*, 3/8/1991.

(٩٢) انظر: تحليلاً بقلم: Thomas L. Friedman, «Bush Makes Aid to Israel Subject to Conditions,» *New York Times*, 6/10/1991, p. E3.

(٩٣) Thomas L. Friedman, «U.S. Hopes Sessions on Mideast Create a New Atmosphere: Won't Push its Own Plan,» *New York Times*, 27/10/1991.

إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية جنباً إلى جنب إسرائيل، واتخاذ قرارات الأمم المتحدة النافذة أساساً لعملية السلام، وعقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام(٩٤). بعد ذلك، قدّم فلسطينيون من المناطق، وبموافقة منظمة التحرير في تونس، إلى الوزير بيكر سلسلة من المذكرات تفصل معاني المبادئ المذكورة ووسائل تنفيذها، كما قدموا إليه قائمة بأسئلة مكتوبة ترمي إلى التحقق من نيات الولايات المتحدة. وقد تحاشت هذه تقديم أية وعود قاطعة إلى الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، قبلت مطالب إسرائيل الخاصة بعملية السلام، ومن تلك المطالب: لا مفاوضات مع منظمة التحرير؛ حق الرفض ضد الأعضاء الذين يتكوّن منهم الوفد الفلسطيني على ألا يضم في أية حال فلسطينيين من القدس الشرقية أو من الشتات؛ لا دولة فلسطينية مستقلة، ولا حق للفلسطينيين بالعودة. مع ذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تقنع الفلسطينيين بالمشاركة في عملية السلام الآخذة بالظهور.

وبالإضافة إلى التنازلات الأساسية والبعيدة المدى التي قدمتها المنظمة في الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، استمر الفلسطينيون في محاولاتهم للاشتراك في عملية السلام و/أو التأثير فيها جوهرياً، ولكن من دون نتيجة. فمثلاً، عرض بسام أبو شريف، المستشار المقرب إلى عرفات، في مقابلة تلفزيونية، عدداً من التنازلات كان من أهمها اقتراحه بأن من الممكن التفاوض على حدود الدولة الفلسطينية(٩٥). وقد تجاهلت الولايات المتحدة وإسرائيل هذا العرض الغريب. كذلك اقترح عرفات، في مقابلة أجرتها معه جريدة **لو فيغارو**، الاشتراك في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، فرفض مسؤولون من الولايات المتحدة وإسرائيل هذا الاقتراح سريعاً(٩٦). وبعد بضعة أيام، وفي مقابلة مع جريدة **تورونتو ستار**، عرض عرفات خطة سلام مفصلة لحسم الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وقال إن منظمة التحرير ستقبل منطقة عازلة بإشراف الأمم المتحدة على الجانب الفلسطيني من الحدود بين إسرائيل

---

(٩٤) «Palestinian Nationalists from the Occupied Territories, Memorandum to Secretary Baker, Jerusalem, 12 March 1991,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 4 (Summer 1991), pp. 163-164.

(٩٥) «Chronology, 16 February - 15 May 1991,» p. 200, cited in: *Foreign Broadcast Information Service*, 14/3/1991.

(٩٦) «Chronology, 16 February - 15 May 1991,» p. 202, cited in: *Washington Post*, 19/3/1991.

ودولة فلسطين المستقبلية(٩٧). لم يُلتفت إلى هذا الاقتراح أيضاً. إلا أن الولايات المتحدة مضت قدماً بخطة سلام تشتمل على عنصرين رئيسيين هما:

١ ـ عقد مؤتمر دولي مقتضب؛

٢ ـ خطة شامير لسنة ١٩٨٩ الداعية إلى انتخابات في الأراضي المحتلة ومحادثات ثنائية مع الدول العربية.

كان الاقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر دولي يرمي إلى تلبية حاجات إسرائيل الجوهرية مع تجهيز الدول العربية بشيء من غطاء مجازي يتيح لهم حضور المؤتمر. وفي المخطط الأمريكي، وهو النقيض لقرار الأمم المتحدة (٣٨/٥٨) عن عقد مؤتمر دولي، يكون تمثيل الأمم المتحدة بـ «مراقب» لا دور عملياً له في المحادثات، ولا يعود المؤتمر إلى الانعقاد إلا إذا وافق الطرفان على ذلك، ولا يختص إلا بالاستماع إلى تقارير دورية من دون التدخل في المباحثات بأي شكل من الأشكال. معنى هذا عملياً هو:

١ ـ تترأس المؤتمر الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي الذي أصيب بالضعف، ولا تترأسه الأمم المتحدة؛

٢ ـ يكون للأمم المتحدة وللأوروبيين دور مراقبة رمزي فقط؛

٣ ـ يكون المؤتمر رمزياً إلى حدٍ كبير، وليست له سلطة ملزمة، مع اجتماعات غير محددة للمتابعة؛

٤ ـ تكون قرارات الأمم المتحدة مجرد «أساس للمحادثات» ولا تكون ملزمة؛

٥ ـ يمهّد المؤتمر السبيل لإجراء محادثات ثنائية منفصلة بين إسرائيل والدول العربية منفردةً.

٦ ـ لا يحقق الفلسطينيون أي هدف من أهدافهم الأساسية(٩٨).

وعلى الرغم مما في الاقتراح الأمريكي من سمات هي في صالح إسرائيل،

---

(٩٧) «Chronology, 16 February - 15 May 1991,» p. 204, cited in: *Foreign Broadcast Information Service*, 26/3/1991.

(٩٨) انظر التحليل بقلم: Haim Baram, «A Jubilant Shamir Gets What He Wanted,» *Middle East International*, no. 405 (26 July 1991), p. 3.

فقد رفضته الدولة اليهودية[٩٩]. وقد أصرت إسرائيل على أن يقتصر المؤتمر على افتتاح احتفالي في يوم واحد تمهيداً لمحادثات مباشرة بينها وبين الدول العربية المجاورة لها. وأوضحت إسرائيل أيضاً أنها لن تبادل الأرض بالسلام، نافيةً بذلك القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨) (صيغة الأرض مقابل السلام)[١٠٠]، وطالبت مرة أخرى بحق الرفض بشأن تأليف الوفد الفلسطيني الذي أصرت على أن يكون اشتراكه ضمن وفد أردني على ألا يضم أي فلسطيني من القدس الشرقية، أو من الشتات، أو من ذوي العلاقة مع منظمة التحرير.

من جهة أخرى، قبلت سوريا بالمقترح الأمريكي في أواسط تموز/يوليو ١٩٩١. وبعد موافقة سوريا على الاشتراك في المؤتمر الذي تقترحه الولايات المتحدة تعرضت إسرائيل إلى ضغط كبير لكي تقبل بذلك. وهكذا أجابت إسرائيل في أوائل آب/أغسطس بـ «نعم» مشروطة لحضور المؤتمر[١٠١]؛ غير أن هذه الموافقة جاءت متضمنةً اشتراطات، منها طلب إسرائيل المتكرر بأن يكون لها حق الرفض في تكوين الوفد الفلسطيني، وأن تظل سيادتها على الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة سيادةً مطلقة. من ثم أخذت إسرائيل تعزز موقفها بإصدار البيانات وبالإسراع في بناء مستوطنات جديدة[١٠٢].

لقد تمهّد السبيل للأمر بموافقة سوريا وإسرائيل على حضور مؤتمر للسلام، وكانت مصر والأردن قد أعربتا سابقاً عن استعدادهما للحضور، كما وافق لبنان على حضور المؤتمر. وهكذا تزايد الضغط على الفلسطينيين لدفعهم إلى الاشتراك، وبحلول نهاية آب/أغسطس اختزلت مطالبهم لقاء انضمامهم إلى المؤتمر إلى ما يلي:

(٩٩) Thomas L. Friedman, «Israel Rejects Baker's Plan for Talks,» *New York Times*, 16/5/1991, p. A6.

(١٠٠) في آب/اغسطس ١٩٩٢، صرح اسحق رابين غداة انتخابه رئيساً للوزراء في اسرائيل أن اسرائيل ستعترف الآن بالقرار ٢٤٢ ولكنها لن تتخلى إلا عن «بضعة كيلومترات» من هضبة الجولان، وانها «لن تنزل من الهضبة أبداً». Clyde Haberman, «Israel Tells Arabs It Accepts U.N.'s Land -for- Peace Plan,» *New York Times*, 26/8/1992.

كذلك أعلنت اسرائيل أنها لن تنسحب من القدس، وانها «لن تتزحزح قيد أنملة» من الضفة الغربية وغزة. Clyde Haberman, «Rabin Strongly Criticizes Palestinian Negotiators,» *New York Times*, 3/9/1991.

(١٠١) Serge Schmemann, «Israelis Give U.S. Conditional «Yes» on Mideast Talks,» *New York Times*, 2/8/1991.

(١٠٢) Thomas L. Friedman, «Shamir is Unyielding on Makeup of Palestinian Delegation,» *New York Times*, 25/7/1991.

التأكيد بأن هدف المؤتمر هو تنفيذ القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وأن يهدف إلى إنهاء الاحتلال، وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كلها التي احتلت في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية العربية؛ الاعتراف بحقوق الفلسطينيين السياسية؛ اشتراك الفلسطينيين على أساس قرار منظمة التحرير من دون تدخل خارجي؛ البحث في مركز القدس الشرقية في كل مرحلة من مراحل المفاوضات مع المقيمين في القدس الشرقية ممن يشتركون في المفاوضات في كل مرحلة منها؛ التوقف الفوري عن فعاليات الاستيطان في الأراضي المحتلة، خصوصاً في القدس[١٠٣].

وجواباً عن هذه المطالب أرسلت الولايات المتحدة إلى الزعماء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة «رسالة تأكيد» في أواسط تشرين الأول/اكتوبر تعرض فيها المواقف الأمريكية الأساسية عن القضايا التي تهم الفلسطينيين ـ وهذا ما صار يعرف بـ «نطاق صلاحية» المؤتمر[١٠٤].

غير أن نطاق الصلاحية هذا لم يبشر بخير للفلسطينيين. فمع أن التسوية المطلوب بلوغها كانت ستقوم على أساس القرارين رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، غير أن الولايات المتحدة لم تذكر شيئاً عن مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وأقرت عوضاً من ذلك بحق الأطراف في الأخذ بتفسيرات مختلفة للقرارين، وخصوصاً بشأن قضية الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية[١٠٥]. هذا وسيكون دور الأمم المتحدة في العملية دوراً ضئيلاً إذا صار لها دور، كما ذكرنا آنفاً؛ ومع أنه كان من المفترض أن يكون هدف المفاوضات التوصل إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية شاملة، غير أنه استبعدت أية رابطة ملزمة بين الجبهات المختلفة، الأمر الذي كان يعني أن تستطيع إسرائيل ضرب جبهة بأخرى. كما أن عدم وجود رابطة بين جبهات التفاوض قد تعقّد أمره بفعل الجدول الزمني الذي خصص

---

(١٠٣) «Five Point Palestinian Document Submitted to Secretary Baker, Jerusalem, 2 August 1991,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 1 (Autumn 1991), pp. 169-170.

(١٠٤) «U.S. Letter of Assurances to the Palestinians,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 2 (Winter 1992), pp. 118-119, reprinted from: *Mideast Mirror* (24 October 1991).

كان يفترض، من حيث المبدأ، اعتبار هذه المذكرة سرية، وليس علنية. مع ذلك فإنها وجدت طريقها إلى الصحف من حيث المضمون.

(١٠٥) هذا التحليل ينقل كثيراً من بحث: Camille Mansour, «The Palestinian-Israeli Peace Negotiations: An Orerview and Assessment,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 3 (Spring 1993), pp. 5-6 ff.

للمفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية. لقد كان على الفلسطينيين أن يتفاوضوا على مرحلتين منفصلتين: الأولى التوصل إلى اتفاق على «ترتيبات انتقالية للحكم الذاتي» في الأراضي المحتلة، والثانية التوصل إلى تسوية نهائية على أساس القرار رقم (٢٤٢)، وهي مرحلة لن تبدأ إلا في السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية. هذا ولم يحدد مدى الحكم الذاتي الفلسطيني والذي يتفق عليه خلال المفاوضات. ولم يرد أي ذكر لتقرير المصير أو لدولة فلسطينية. ولن يكون هناك وفد فلسطيني مستقل يواجه الوفد الاسرائيلي المستقل، وإنما يكون الفلسطينيون جزءاً من فريق أردني ـ فلسطيني مشترك على ألا يكون أحد منهم من القدس الشرقية أو من الشتات أو ذا صلة بمنظمة التحرير[١٠٦] بالإضافة إلى هذا، أنذرت الولايات المتحدة الفلسطينيين بأنهم سيتحملون المسؤولية إن لم ينضموا إلى عملية السلام، أو إذا انسحبوا منها في ما بعد. كما لم تبدر من الولايات المتحدة أية إشارة تدل على استعدادها للضغط على إسرائيل لكي تلتزم بقرارات الأمم المتحدة، أو لكي توقف ممارساتها الأخرى التي يبغضها الفلسطينيون[١٠٧].

جرى افتتاح مؤتمر «السلام» في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، وحضرته مجموعة من الفلسطينيين غير الأعضاء في منظمة التحرير (الذين لا يعيشون في القدس الشرقية ولا في الشتات والذين «صادقت» عليهم إسرائيل) كانت تشارك ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. لقد ألقى كل وفدٍ خطاباً، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر تأجل المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وبدأت الجولة الأولى من المحادثات الثنائية ليوم واحد في مدريد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن بعدها عقدت جولات متعاقبة في واشنطن العاصمة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ كان المؤتمر قد عقد سبع جلسات؛ وحل حزب العمل محل شامير، برئاسة رئيس الوزراء الجديد اسحق رابين، وهزم جورج بوش في الانتخابات الرئاسية وحل محله بيل كلينتون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ ولم يكن الفلسطينيون أقرب إلى إنجاز أي هدف من أهدافهم الجوهرية مما كانوا عليه سابقاً على الإطلاق. أما حين كانت تثار قضايا تؤدي إلى الماحكات أثناء المحادثات كان الفلسطينيون يعتبرون هم المسؤولين عنها.

وعلى سبيل المثال، قدم الفلسطينيون في الجولة الرابعة من المحادثات

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٠٧) انظر التحليل بقلم: Lamis Andoni, «The Washington Talks: Deadlock or the End?» *Middle East International*, no. 420 (6 March 1992), p. 3.

(٢٤ شباط/ فبراير إلى ٤ آذار/مارس ١٩٩٢) خطة مفصلة لترتيبات المرحلة الانتقالية التي تقود إلى إقامة دولة مستقلة، فإذا بإدارة بوش توبخهم علناً وتلومهم على تعطيل عملية السلام وعلى انتهاكم قواعد اللعبة وتتهمهم بأنهم يسعون وراء الدعاية. إن إظهار هذا الغضب من الفلسطينيين علناً لم يكن الشكل اللائق من أشكال الضغط الرامي إلى إجبار الوفد على الالتزام التام بالخط الأمريكي، وعلى فك ارتباطه بمنظمة التحرير، وعلى إجباره على عدم الانسحاب من المباحثات. أدى هذا كله إلى تعرض الفلسطينيين إلى مزيد من الضغط، ومنه ما نشأ عن المعارضة المتزايدة في أوساط الجماهير في الأراضي المحتلة، وما نشأ عن الشقاق المتعاظم داخل منظمة التحرير بشأن استراتيجية التفاوض أو بشأن الافتقار إليها. كان الفلسطينيون قد أسقطوا عملياً تكتيكاً مهماً من استراتيجيتهم، وذلك بالموافقة على متابعة المفاوضات عن المرحلة الانتقالية من دون أن يضمنوا أولاً توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات. إن مطالبة الفلسطينيين بمزيد من التنازلات والإذلال العلني الذي تعرضوا له من طرف إدارة بوش قد جعلا وضع الفلسطينيين أسوأ حالاً[١٠٨].

خامساً: التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الاسرائيلي

لا يمكن إدراك الصورة الكاملة لمدى تحيّز إدارة بوش ضد الفلسطينيين إلا بشيء من التحليل لعمق العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال هذه الفترة، وللصميمية التي تتسم بها. ومع أن وسائل الإعلام قد ضخمت التوتر الظاهري في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، غير أن المشكلة كانت في واقع الأمر مشكلة شخصية أكثر منها سياسية. لم يكن بوش يكنّ وداً لرئيس وزراء إسرائيل اسحق شامير الذي كان يتخذ موقف التحدي المكشوف من سياسة الولايات المتحدة «الرسمية»، ولم يكن يخفي نفوره من هذا الزعيم الاسرائيلي. كذلك كانت إدارة بوش صريحة نسبياً في رغبتها بأن يحقق حزب العمل انتصاراً في الانتخابات الاسرائيلية التي جرت في حزيران/يونيو ١٩٩٢. هذا وإن القول بأن «الصدع» المزعوم في العلاقة بين القطرين لم يكن أمراً جدياً إنما هو قول تتضح صحته من ظروف متعددة.

مثلاً، اعتبر بعض المحللين قرار إدارة بوش المتخذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والقاضي بإرجاء طلب إسرائيل مبلغاً قدره عشرة مليارات من الدولارات (الذي ارتفع من المبلغ الأصلي وقدره ٤٠٠ مليون) على شكل ضمانات قروض

---

(١٠٨) انظر التحليل بقلم: Lamis Andoni, «U.S. Attacks Palestinians,» *Middle East International*, no. 421 (20 March 1992), pp. 5-6, and Mansour, Ibid., pp. 13-16.

لإسكان اليهود السوفيات، اعتبروا ذلك القرار إشارة إلى وجود خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى أن الإدارة المذكورة ستضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي المحتلة وتعيدها إلى السيطرة العربية. ولكن، وكما ذكرت جريدة نيويورك تايمز، «. . . ما من أحدٍ في واشنطن سيقف بوجه حاجة إسرائيل إلى ضمانات القروض»[(١٠٩)]. والواقع أن التأخير في المصادقة على هذه الضمانات كان ينطوي على غرضين:

١ ـ التأثير في السياسة المحلية في إسرائيل لإنجاح حزب العمل في الانتخابات؛

٢ ـ ضمان أن مجيء العرب إلى مائدة المؤتمر يجعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها وسيط محايد. وفي الواقع، ما من أحد في الحكومة الأمريكية كان ينظر في أمر إجبار إسرائيل على إعادة الـ ٧٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية والـ ٥٠ بالمئة من أراضي قطاع غزة التي كانت قد صادرتها، إلى الفلسطينيين، أو في أمر إجبارها على تسليم الفلسطينيين مواقع المستوطنات البالغ عددها أكثر من مئتي مستوطنة كانت قد أنشأتها على نحو غير شرعي، أو إجبارها على أن تطلب من المستوطنين اليهود البالغ عددهم ٢٢٥ ألفاً مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. كما لم تكن الولايات المتحدة تطالب حتى بتخلي إسرائيل عما تقوم به من تحويل ٧٠ بالمئة من مياه الضفة الغربية إليها[(١١٠)]. لم تكن الولايات المتحدة مهتمة في واقع الأمر بأكثر من تأييد المفهوم الاسرائيلي القديم بـ «حكم ذاتي» للفلسطينيين[(١١١)].

وقد حسمت قضية ضمانات القروض لصالح إسرائيل في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ حين أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة مستعدة الآن لتقديم ضمانات القروض البالغة عشرة مليارات من الدولارات[(١١٢)]. جرى ذلك حتى وإن لم يكن

---

(١٠٩) الاقتباس الأول من: Friedman, «Bush Makes Aid to Israel Subject to Conditions».
والاقتباس الثاني من: Friedman, «A Window on Deep Israeli - U.S. Tensions,» p. A9.

(١١٠) الاحصاءات موجودة في: Thomas L. Friedman, «Peace Talks But No Dove,» *New York Times*, 20/10/1991, and *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. I, no. 3 (May 1991), pp. 1 and 6.

(١١١) كانت إسرائيل واضحة في أنها لن تسمح للإدارة الفلسطينية إلا بأمور مثل «جمع القمامة، ودائرة للشرطة المحلية، ومسائل المرور، والتعليم»، ومن دون أية سيطرة على الاطلاق على الأراضي أو المياه أو الأمن أو السلطة النهائية. انظر: Friedman, «Peace Talks But No Dove».

(١١٢) Andrew Rosenthal, «With Rabin Beside Him, Bush Lauds Israelis,» *New York Times*, 12/8/1992.

رابين قد وعد قط بإيقاف بناء المستوطنات؛ إنه قام بدلاً من ذلك بالتفريق الغامض جداً بين المستوطنات «الأمنية» والمستوطنات «السياسية»، وقال فقط بألا تبنى مستوطنات سياسية إضافية. مع ذلك، لم تثر إدارة بوش مرة أخرى قضية المستوطنات بصفتها عقبة أمام السلام.

من اللافت كذلك أن إسرائيل ظلت، طوال السنوات «الصعبة» لعلاقات بوش ـ شامير، «موئلاً استراتيجياً» مهماً لأغراض أمريكا في الشرق الأوسط؛ وظلت كذلك حتى في عصرٍ تهرع فيه الدول العربية إلى الحظيرة الأمريكية! والواقع أن الولايات المتحدة عززت علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، وزودتها بأسلحة إضافية، ولم تقم بأي مسعى للطلب من الدولة اليهودية أن تقوم بتفكيك خزينها الضخم جداً من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية. هذا على الرغم من الكلام الكثير بشأن «الرقابة على الأسلحة» في المنطقة[١١٣].

كذلك ينعكس الاستمرار في قوة العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية في مقدار المعونة الاقتصادية التي تدفقت على إسرائيل خلال سنوات إدارة بوش. فمثلاً، كانت هذه المعونة قد بلغت في السنة المالية ١٩٩١ ما مجموعه ٥,١٤٧ مليار دولار. ومنذ تلك السنة فصاعداً أخذت المعونة الاقتصادية التي تقدمها إدارة بوش بالازدياد[١١٤]. ومن المؤشرات المهمة الأخرى التي تدل على العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال تلك الفترة ما قامت به إدارة بوش من مجهود واسع نجح في نهاية المطاف في إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧٥ الذي كان يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

---

(١١٣) انظر البيانات والتحليلات بقلم: Joel Brinkley, «U.S. Begins Storing Military Supplies in Israeli Bunkers,» *New York Times*, 1/6/1991; Donald Neff, «An Empty Gesture,» *Middle East International*, no. 402 (14 June 1991), p. 6; Joel Brinkley, «Book on Israel's Atomic Arms Goes Beyond U.S. Estimates,» *New York Times*, 20/10/1991,

وفيه تقرير عن كتاب جديد بقلم سيمور هيرش عنوانه: *The Samson Option*. تجدر الإشارة كذلك، بشأن أسلحة إسرائيل النووية إلى العدد الخاص الذي أصدرته الدورية الاسرائيلية: *New Outlook* (Tel Aviv), vol. 34, no. 5 (September - October 1991), entitled: «The Middle East: Approaching the Nuclear Edge?».

(١١٤) منذ عام ١٩٤٩، تسلمت إسرائيل من المساعدة الأمريكية أكثر من ٤٦ مليار دولار. للاطلاع على تحليل إضافي، انظر: *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*، وهي نشرة تصدر كل شهرين عن مؤسسة سلام الشرق الأوسط (Foundation for Middle East Peace)، في واشنطن العاصمة، ابتداءً من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بالمجلد ١، رقم ١. انظر أيضاً النشرة الاخبارية لشبكة عدالة الشرق الأوسط بعنوان: *Breaking the Siege*, vol. 3, no. 2 (June-July 1991).

ومما يشهد على قوة العلاقات الوثيقة المذكورة وجود ذلك العدد من كبار المسؤولين في إدارة بوش من ذوي العاطفة القوية المناصرة لإسرائيل. لذا كانت المجموعة الأمريكية في مؤتمر مدريد تتألف من كبار المستشارين في شؤون الشرق الأوسط، والتي كانت تحيط بالإدارة منذ يومها الأول. وفي حين لم يعرَف علناً إلا شخص واحد فقط بأنه يحمل عواطف مناصرة لإسرائيل، فإن ثلاثة آخرين جاؤوا إلى إدارة بوش من «مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، وهي مؤسسة دراسات مناصرة لإسرائيل أسسها مارتن انديك في عام ١٩٨٥، وهو نائب مدير سابق للأبحاث في «لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الاسرائيلية» [إيپاك] ـ اللوبي المسجل رسمياً لخدمة إسرائيل(١١٥).

خاتمة

إن هذا البحث قد بيّن بجلاء أن إدارة بوش قد سارت على منوال العداء الأمريكي التاريخي للحقوق والمصالح الأساسية للفلسطينيين. فعلى الرغم من دبلوماسية ناشطة نسبياً سعياً وراء سلام إقليمي، وخصوصاً بعد حرب الخليج، ظلت المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين كما هي ـ وتلك المبادئ هي: لا حق في تقرير المصير، لا دولة مستقلة، لا حق في زعماء يختارونهم بأنفسهم، ولا حق في العودة. وبالضد من ذلك، وعلى الرغم من التوتر الظاهري في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل طوال سنوات إدارة بوش (على الأقل حتى الانتخابات التي جاءت بحزب العمل وإسحق رابين إلى الحكم في حزيران/يونيو ١٩٩٢)، فإن الدعائم المهمة للعلاقات ظلت كما هي من دون تغيير، لا بل حتى تعززت ـ وتلك الدعائم هي: القبول بإسرائيل بصفتها موئلاً استراتيجياً أو قوة تعمل بالوكالة، والكميات الكبيرة من المعونات المالية، والتعاون العميق العسكري والاستخباراتي، ووجود أفراد أمريكيين مناصرين لإسرائيل يقررون سياسة الولايات المتحدة الخارجية بشأن الشرق الأوسط، الخ. وقد أفصح الوزير بيكر بجلاء عن الموقف الأمريكي حين ألقى خطابه في مؤتمر إيپاك في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ وحذر الفلسطينيين قائلاً: «عليكم أن تفهموا أن ما من أحد سيقوم بـ«تسليم» إسرائيل إليكم»(١١٦).

---

(١١٥) Alfonso Chardy, «U.S. Policy Parallels Group's Ideas,» *Miami Herald*, 19/6/1989; Steve Niva, «The Bush Team,» *Middle East Report*, no. 158 (May-June 1989), p. 31; Ibid., pp. 4-5, and Rubenberg, «The U.S.- PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy,» pp. 34-36.

(١١٦) «James A. Baker, Address to American Israel Public Affairs Committee, Washington, D.C., 22 May 1989,» p. 176.

الفصل العاشر

إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية

جو ستورك

كان الرئيس بيل كلينتون مندهشاً بالتأكيد دهشة الذين رأوه واقفاً على المنصة في حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وهو يدعو ياسر عرفات واسحق رابين بلمسة رقيقة من يديه لكي يقوما معاً بما خُلّد في لحظتها بكلمة «المصافحة». كان كلينتون، كمرشح للرئاسة وكرئيس للجمهورية، قد تبنى موقفاً وخطاباً ربما كانا، أو قد يكونان، وضعا في دهاليز وزارة الخارجية الاسرائيلية. إن أكثر تفسير بنّاء من الممكن أن ينسب إلى سياسة إدارته على مدى أشهر عدة من المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية في واشنطن هو أن تأييدها الظاهر والمبطن للأهداف والمناورات الاسرائيلية قد خلق حافزاً قوياً للاسرائيليين، وكذلك للفلسطينيين، لكي يقصّروا من أمد تلك المحادثات حتى يتحركوا نحو تسويةٍ من نوعٍ ما.

حين تسلم بيل كلينتون الرئاسة من جورج بوش في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كان جدول أعماله الخاص بالشرق الأوسط مثبّتاً إلى حدٍ كبير، على الأقل من حيث النواحي الاستراتيجية. وقد ظل مركز الثقل لهذا الجدول متمثلاً بالخليج. لقد كانت السياسة الأمريكية في المنطقة ككل (بما في ذلك عناصرها العربية ـ الاسرائيلية والفلسطينية) تنبثق إلى حدٍ كبير، منذ قيام الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩، من الحاجة إلى كبح القوى المعادية المحلية ـ وأولاها إيران ثم العراق ـ والحيلولة بينها وبين ممارسة هيمنة ذات شأن على السياسة وعلى القرارات الخاصة بالتجارة والاستثمار للعربية السعودية والامارات الصغيرة الواقعة على الجانب العربي من الخليج. وكانت واشنطن طوال هذه الفترة منذ عام ١٩٧٩ قادرة على أن

تنغمس في «علاقتها الاستراتيجية» مع حكم الليكود التوسّعي القائم على الضم في تل أبيب دونما إضرار بعلاقاتها مع الأقطار العربية المحافظة المنتجة للنفط، وذلك بسبب تركيز هذه الأقطار على النتيجة المنتظرة للحرب الطويلة بين إيران والعراق.

بدأ التحول في موقف واشنطن تجاه سياسات إسرائيل نحو الفلسطينيين كنتيجة للانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في أواخر عام ١٩٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨. وبحلول نهاية هذا العام الأخير شعرت، حتى إدارة ريغان المناصرة بشدة لإسرائيل، بالحاجة إلى فتح باب المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية. لكن هذا «الحوار» قد وُضع تحت تصرف إسرائيل لخدمة مخطط اللعبة الذي وضعته لنفسها: أي التحدث عن الاجراءات من دون الوصول إلى نتيجة، في حين تُسلِّط القوات الاسرائيلية على نحوٍ منتظم لسحق مقاومة الفلسطينيين ومبادراتهم[(١)].

حدث الاختلال الكبير في هذا النمط المطمئن عندما وقعت أزمة الخليج وحرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وما كان لهما من تأثير في تحويل لعبة الألغاز المسماة «عملية السلام» إلى مفاوضات حقيقية. وقد تخلل ذلك فترة قصيرة من الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى حزيران/يونيو ١٩٩٢، وهو خلاف ينبغي تقدير أهميته، ولكن من دون المبالغة فيه من حيث تقييم سياسة الرئيس الذي كان يشغل البيت الأبيض.

إن مساعي إدارة بوش لعقد محادثات مدريد وما تلاها من مفاوضات تمثل في العمق إقرار الولايات المتحدة بمسألة «الارتباط» ـ أي إصرار الفلسطينيين وغيرهم من العرب على أن المستقبل السياسي للخليج غير ممكن فصله كلياً عن ديناميات الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ـ العربي [والعربي هنا بمعنى الدول العربية]. إن الاهتمام الأول لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ينصبّ على الهيمنة على جدول الأعمال السياسية هناك، وهذا سبب رئيسي يفسر لماذا اختارت الولايات المتحدة الحرب كوسيلة لمواجهة العراق. فلو أنها قبلت بمقترب «الحل العربي» الذي طرحه الملك حسين عاهل الأردن (من بين آخرين متعددين) لكان ذلك يعني المشاركة في سلطة وضع جدول الأعمال. إن الارتباط بهذا المعنى كان لا بد له أن يصير أمراً افتراضياً وباطلاً.

إن مدى التأييد الشعبي في العالم العربي للعراق وضد الكويت والعربية

---

(١) عن هذه المرحلة، انظر: Joe Stork and Rashid Khalidi, «Washington's Game Plan in the Middle East,» *Middle East Report*, vol. 20, nos. 164-165 (May-August 1990).

السعودية والولايات المتحدة ـ أي ضد رأس هرم السلطة والامتياز السائد ـ استحوذ على انتباه سدنة السلطة في واشنطن. صحيح، لم تتفجر أية عاصفة نار سياسية تلتهم أياً من الأنظمة العربية المتحالفة، ولكن شرعية النظام القائم كانت منكشفة بوضوح. وما إن يهزم العراق، ويهزم بالتبعية من معه من أنصار من الفلسطينيين وغيرهم من العرب، حتى يتاح للارتباط أن يزدهر ـ وفق شروط تضعها واشنطن بالدرجة الأولى ـ لكن سيطرة واشنطن على جدول الأعمال ينبغي أن توسّع لتشمل إسرائيل كذلك(٢).

وبانعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وما تلاه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف شملت إسرائيل والفلسطينيين ومعظم الدول العربية، وأخيراً بانتخاب حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين في إسرائيل، أخذت إعادة تقييم العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية التي تطلبتها حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة تسير في مجراها سيراً حسناً، وذلك وفق رؤية واشنطن من موقعها الذي هو أفضل من المواقع الأخرى. فبحلول خريف عام ١٩٩٢ اقترح دِك تشيني وزير الدفاع الأمريكي رفع إسرائيل إلى مرتبة الناتو من حيث تمتعها بالحصول على تقانات عسكرية سرية مقابل قرار من رابين بألا يعارض اقتراحاً ببيع طائرات مقاتلة ـ قاصفة من طراز اف ـ ١٥ للعربية السعودية (والذي وافق عليه كلينتون كذلك)(٣). وبتولي رابين السلطة جرى التوقيع على أولى ضمانات القروض البالغة مليارين من الدولارات بشروط ملائمة جداً، ما حدا [بمؤسسة] ستاندارد أند بورز (Standard & Poors) أن ترفع درجة معدل الاستدانة لإسرائيل (وقوتها في الاقتراض) من درجة ٣ ب ناقص (triple B minus) إلى ٣ ب (Triple B)(٤).

هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن كلينتون ومستشاري حملته الانتخابية قد قدروا الفضل الذي حبا به الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر الادارة التالية بصرف النظر عمن يربح الانتخابات. وقد شهدت الحملة الانتخابية انتقاداً بشأن «ضغوط غير منصفة» على إسرائيل لكي تقدم «تنازلات من جانب واحد»، لكن برنامجي الحزبين الديمقراطي والجمهوري كانا متشابهين، بحيث من الممكن أن يحل أحدهما محل

(٢) للاطلاع على تفاصيل هذه الحجة، انظر: Joe Stork, «Dinosaur in the Tar Pit: The U.S. and the Middle East after the Gulf War,» in: Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, *Altered States: A Reader in the New World Order* (New York: Olive Branch Press, 1993).

(٣) *New York Times*, 15/9/1993, and *Armed Forces Journal International* (January 1993).

(٤) *Financial Times*, 22/1/1993.

الآخر[٥]. وإذا نظرنا إلى العلاقات الموسومة بالضغينة بين بوش/بيكر وشامير نجد أن حملة الرئاسة الأمريكية لسنة ١٩٩٢ كانت لافتة للنظر من حيث عدم ظهور سياسة شرق أوسطية فيها، وكذلك عدم ظهور العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية كقضية فيها.

إن هذا الغياب النسبي للفلسطينيين كقضية في الحملة الانتخابية يعكس تقديراً من قبل الحزبين بأن العوامل التي هي وراء جدول أعمال الشرق الأوسط الذي وضعه بوش وبيكر بعد حرب الخليج كانت لا تزال عاملة. وكان الخليج سائداً بوضوح في سيناريوهات البنتاغون لعمليات التدخل العسكري في المستقبل. ففي ما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ انخفضت قوات الولايات المتحدة في ما وراء البحار بنسبة ٤٢ بالمئة في أوروبا، و٣١ بالمئة في المحيط الهادي، و٢٥ بالمئة في نصف الكرة الغربي، لكنها ارتفعت بنحو ٣٠ بالمئة في منطقة الخليج[٦]. وفي حالة وقوع أعمال عدائية هناك تتطلب تدخل الولايات المتحدة، يكون على واشنطن أن تقلل إلى أدنى حد من الضغوط السياسية على روابطها مع العربية السعودية وغيرها من الأنظمة الصديقة.

وهكذا جاءت إدارة كلينتون إلى السلطة بولاية واضحة، لكنها غير منطوقة من استراتيجيّي «الأمن القومي»، تقول: إحصل على تسوية للصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. أما بنود هذه التسوية فهي من الأمور العرضية، طالما كانت التسوية تتمتع بشيء من الديمومة، وطالما أنها ستخدم غرض امتصاص الصدمات السياسية في حالة وقوع أزمة كبرى تتطلب تدخلاً عسكرياً أمريكياً في المنطقة. وبوجود اسحق رابين على رأس مقاليد السلطة في إسرائيل، فقد حظيت واشنطن بشخص يقدّر المعطى الأمريكي. إن رابين، بصفته سفيراً إلى واشنطن في حقبة نيكسون/كيسنجر، كان المهندس الأساسي من الجانب الاسرائيلي لـ «العلاقة الاستراتيجية» الأمريكية ـ الاسرائيلية في مرحلة تكوينها، وكان يقدر نفاد صبر الولايات المتحدة تجاه تصلب الليكود القتالي.

لم يكن لدى كلينتون نفسه آراء شخصية متشددة بشأن الصراع الاسرائيلي ـ

---

(٥) للاطلاع على الفقرات ذات العلاقة من البيان الانتخابي للحزب الديمقراطي وعلى رسالة كلينتون الموجهة إلى الناخبين اليهود بشأن جمع الأموال، انظر: *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 1 (Autumn 1992), pp. 166-169.

(٦) انظر الأرقام التي يذكرها ديفيد موريسون، في: David Morrison, in: *National Journal* (6 January 1993).

الفلسطيني، فهو لم يكن يحمل لا غيرة رونالد ريغان المناصرة للصهيونية ولا ميول بوش وبيكر نحو الصناعة النفطية. إن بوصلته السياسية الشخصية في هذا الشأن توجهها اعتبارات نفعية فحسب، وقد تأثرت بحقيقة ان المتبرعين اليهود قدّموا ما يقدر بـ ٦٠ بالمئة من أموال الحملة الانتخابية الواردة من غير المؤسسات أكثر من تأثرها بأية قناعة قوية بشأن إسرائيل.

في مثل هذه الظروف لا ينتظر المرء إجراء تعيينات تتصف بالإقدام في الدوائر التي تتناول شؤون الشرق الأوسط. ولو ظهر ميل كهذا في التعيينات لكان تعرض للإلغاء من جراء الشكاوى المجهضة كالتي استقبلت التعيينات الأولى التي اقترحها كلينتون لمناصب تخص السياسة الخارجية والأمن القومي. لقد عيّن لس أسپن وزيراً للدفاع، وجيمس وولزي رئيساً لوكالة المخابرات المركزية، وكلاهما جاء يحمل شهادات تزكية تنطق بخدماته الماضية في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» و«المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي». من جهة أخرى، كان وارن كريستوفر، وزير الخارجية، وأنتوني ليك، مستشار الأمن القومي، يحملان بصمة عملهما في إدارة كارتر. وكان نائب ليك الأول، ساندي بيرغر، يهودياً بما فيه الكفاية، ولكنه على علاقة ودية تزيد قليلاً على اللازم بمنظمة «الأصدقاء الأمريكيون للسلام الآن». إن شيئاً من التصدع الجاري في الإجماع السياسي الاسرائيلي كنتيجة للانتفاضة أخذ بالظهور في المؤسسة السياسية الأمريكية. وقد كتب توماس فريدمان قائلاً: إن مشكلة المنظمات اليهودية ذات البأس الأشد تتجلى في «أن احتكارها تمثيل المواقف اليهودية قد كسر»(٧).

ولغرض التعويض من هذه التنازلات التي أملاها الواقع، والتي جرت في إشغال مناصب الطبقة الأولى، أخذ أنصار التضامن الاستراتيجي الاسرائيلي - الأمريكي يضغطون على إدارة كلينتون لكي تعين أشخاصاً من المؤيدين لإسرائيل كل التأييد في مناصب ذات علاقة مباشرة بالشرق الأوسط. إن الإدارة ستعمل على تنفيذ جدول أعمال الولايات المتحدة في المنطقة لما بعد حرب الخليج، إنما بطريقة لا تتحدى إلا بأقل قدر ممكن الوضع القائم الذي يتصل أمره بإسرائيل. كانت هذه هي رسالة كلينتون إلى الاسرائيليين وأنصارهم في الولايات المتحدة، حين عيّن مارتن انديك في قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وصموئيل لويس في قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، ودنيس روس

---

(٧) *New York Times*, 5/1/1993.

في وظيفة المنسق الخاص لمحادثات السلام. كان انديك سابقاً مديراً للبحوث في إيپاك، وهي منظمة اللوبي الاسرائيلي الرئيسية، ومديراً تنفيذياً لـ «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، وهو منظمة مناصرة لإسرائيل وتعتبر بمثابة معمل لتلفيق الحكايات لصالح إسرائيل، ولا يعتبر انديك هذا مفكراً عميقاً، ولكنه داعية ذرب اللسان والقلم في التعبير عن الاهتمامات الاسرائيلية ومكرس لشبك السياسة الاسرائيلية والأمريكية وأجهزة العلاقات العامة بعضها ببعض إلى أقصى درجة ممكنة. وفي مقالٍ له ظهر في مجلة السياسة الخارجية *(Foreign Policy)* (عدد الصيف لسنة ١٩٩١) ضرب انديك على وترٍ واهن قائلاً: إن من الممكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في أية ترتيبات تجري في فترة مابعد حرب الخليج، من دون أن يترتب على هذا التجاهل شيء ضار. وكان كتب ورقة بحثية في ذلك الوقت تقريباً ذكر فيها أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج «هي في وضع يجعلها تقول القول الفصل» في الشرق الأوسط(٨)، وهذه الجملة تكشف الكثير. أما لويس، فكان سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل مدة تسع سنوات. وأما روس فكان عضواً بارزاً في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المذكور آنفاً قبل أن يلتحق بالعمل في وزارة الخارجية في عهد بيكر، وكان مرشحاً لإشغال وظيفة انديك في معهد واشنطن الآنف الذكر.

إن هذه التعيينات بمجموعها قد أنبأت بأن مصالح إسرائيل ستحظى بأقصى اعتبار، وأن على إسرائيل أن تحاول الحصول على أحسن صفقة ممكنة من الفلسطينيين، بدعم من الولايات المتحدة. ويروى عن انديك أنه قال في إحدى المناسبات إن على الولايات المتحدة ألا تكون «متوازنة» [أي محايدة]، إنما الأحرى أن تقنع الفلسطينيين بقبول المواقف التي تطرحها إسرائيل(٩). أما مذهب الرفض الذي يسير عليه الليكود، فلا مكان له في ظروف «النظام الجديد». يستفاد هذا ضمنياً من خطاب انديك عن «الاحتواء المزدوج» الذي ألقاه في منتصف أيار/مايو على زملائه القدامى في «معهد واشنطن» المشار إليه، وقال فيه: «إن الترويج لسلام عربي - إسرائيلي في الغرب سيؤثر في قدرتنا على احتواء التهديدات من العراق وإيران في الشرق.» بعبارة أخرى، إن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على هيمنة في الخليج

(٨) «The Postwar Balance of Power in the Middle East,» in: Joseph S. Nye (Jr.) and Roger K. Smith, *After the Storm: Lessons from the Gulf War* (Lanham, Mad.: Madison Books, c1992), p. 109.

(٩) *Washington Jewish Week* (24 December 1992).

تتطلب قدراً ما من التراضي الاسرائيلي ـ العربي والاسرائيلي ـ الفلسطيني.

سنحت الفرصة الأولى لإدارة كلينتون لتحديد مقتربها نحو الصراع الفلسطيني في منتصف كانون الأول/ديسمبر عندما قام رابين بطرد أكثر من أربعمئة فلسطيني متهمين بكونهم من مؤيدي حماس، الجماعة الإسلامية الفلسطينية المتشددة التي قامت بسلسلة من الهجمات ضد أفراد القوات العسكرية الاسرائيلية. وقد أدى رفض لبنان قبول أولئك الرجال فيه إلى تحويل الحادثة إلى استعصاء سياسي كبير. لقد أيدت إدارة بوش قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٧٩٩) الذي طالب اسرائيل بإعادة المطرودين إليها. وكان الوضع الأولي لإدارة كلينتون عند تسلمها مقاليد الأمور في أواخر كانون الثاني/يناير يقضي على ما ذكر بالضغط على إسرائيل لإعادة نصف عدد أولئك المطرودين فوراً، وإعادة العدد الباقي بعد فترة قصيرة من الزمن. بيد أن ما استقرت عليه إدارة كلينتون كان يحمل بصمات انديك ولويس: فبعد إجراء محادثات سرية مع الاسرائيليين فقط، أعلنت وزارة الخارجية أن إسرائيل ستعرض إعادة مئة فقط من المطرودين فوراً، وإعادة نصف الباقي في أيلول/سبتمبر والبقية الباقية في بداية ١٩٩٤. في مقابل ذلك، ستعارض الولايات المتحدة أية إجراءات أخرى يتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن. وبرر دعاة هذه الصفقة من الجانب الأمريكي قرارهم بحجة أن هذا القدر من «التعاطي السياسي» هو أكثر ما يمكن إسرائيل أن تتحمله، وأن دفع رابين نحو عرض المزيد سيعرّض بقاء حكومته للخطر. إن رابين، في كل الأحوال، هو أكثر الزعماء السياسيين في إسرائيل انسجاماً مع أولويات الولايات المتحدة. وقد وصف من جهته المفاوضات بأنها أنتجت «بنية تحتية للتفاهم» مع الإدارة الجديدة(١٠).

لقد ظلت قضية المبعدين من دون حل، وبقيت مصدر إزعاج للسياسة الأمريكية، ولكن ليس إلى حدّ توليد ضغوط على إسرائيل. وحين زار رابين واشنطن في منتصف آذار/مارس ١٩٩٣ وعده كلينتون ببذل «أقصى جهودنا» للحفاظ على المستويات الحالية من المعونة العسكرية الأمريكية، وزعم أنه لم يثر مع رابين مسألة المبعدين. وفي الوقت نفسه، يبدو أن واشنطن أعرضت عن الموافقة على عدد من الطلبات الاسرائيلية الخاصة بالتعاون العسكري، منها اقتراح بجعل حيفا ميناءً دائماً لرسو الأسطول السادس الأمريكي(١١). غير أن الوفد الفلسطيني ظل مع هذا يرفض الاجتماع مجدداً في واشنطن، وقد تعثرت كذلك المحادثات

---

(١٠) *Financial Times*, 2/2/1993.

(١١) *Jerusalem Post International Edition* (27 March 1993).

متعددة الأطراف في مسارات أخرى.

استمر الوضع الأمني في إسرائيل بالتدهور على أثر عملية الإبعاد هذه التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إلى درجة اضطرت رابين إلى العودة مبكراً من رحلته إلى أمريكا التي قام بها في منتصف آذار/مارس. وأدت الصدامات الفتاكة بين الفلسطينيين والاسرائيليين في داخل إسرائيل، وكذلك في الأراضي المحتلة، إلى قيام رابين في ٣٠ آذار/مارس بإعلان حالة الطوارئ واتخاذ إجراءات تقضي بغلق الحدود بين الأراضي المحتلة وإسرائيل (بضمنها القدس التي ضمت إليها)، فأثر ذلك تأثيراً بالغاً في الحياة الاقتصادية وموارد الرزق الأساسية لعشرات الآلاف من الفلسطينيين.

امتنعت إدارة كلينتون عن انتقاد هذا العمل الكاسح من أعمال العقاب الجماعي، وهي لم تعدم المناسبات للتعبير عن ذلك. وقد قال الرئيس المصري حسني مبارك لأحد الصحفيين، عشية اجتماعه الأول مع كلينتون في أوائل نيسان/ابريل، إنه سيضغط من أجل اتخاذ خطوات أخرى بشأن المبعدين، وأضاف بنبرة كئيبة قائلاً: «يريد الفلسطينيون الآن خطوة صغيرة تُتخذ من ضمن الصفقة. ولو أن الرئيس كلينتون يوافق على ذلك ويبحث الأمر مع رئيس الوزراء رابين، فأظن أن ذلك سيساعد كثيراً». لم يتزحزح فريق كلينتون قيد أنملة. وقال أحد المسؤولين الأمريكيين الذي لم يذكر اسمه: «إن الكرة هي في ملعب الفلسطينيين كما هو واضح تماماً»، وأضاف على أحسن ما في طريقته الخاصة بـ «القول الفصل»: «إن الوقت قد حان لكي يقرر الفلسطينيون، على أساس الصفقة المهمة والتفاهم الذي حصل. . . أن يأتوا إلى مائدة [المفاوضات]، وهذا هو الوضع»(١٢). وقد تبنى كلينتون اللهجة ذاتها في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع مبارك بعد مباحثاتهما قائلاً: إن رابين قد قام «بما فيه الكفاية لإرجاع الجماعة إلى مائدة [المفاوضات]». وأثنى مبارك على كلينتون على نحوٍ باهت لقيامه بـ «الحد الأقصى»(١٣).

أبدى كلينتون استعداده لإعادة البدء بالمحادثات مع منظمة التحرير، وقال الرئيس مبارك إن ذلك كان قد بدأ أصلاً على أية حال، وذلك من خلال الوفد. وبعد أيام، اقترح كلينتون علناً أن تقبل إسرائيل بفيصل الحسيني كعضو رئيسي في الوفد الرسمي. وقد أدت هذه الصيغة، بالإضافة إلى وعد أمريكي لم يعلن عنه

---

(١٢) *New York Times*, 5/4/1993.

(١٣) *New York Times*, 6/4/1993.

بالطلب إلى العربية السعودية أن تجدّد تمويلها المشاريع الفلسطينية في الأراضي المحتلة، إلى عودة الفلسطينيين إلى واشنطن لإجراء جولة من المحادثات في أيار/مايو. غير أن المعونة السعودية لم تصل، بحسب قول مصادر فلسطينية، على الرغم من عقد اجتماع في القاهرة، بوساطة أمريكية، بين فيصل الحسيني، وسعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، الأمر الذي أثار شكوك الفلسطينيين في وجود يد أمريكية تحول دون دفع المعونة.

قبل البدء مجدداً بالمحادثات الثنائية الاسرائيلية ـ الفلسطينية في أيار/مايو، نشرت جريدة **نيويورك تايمز**، قياماً منها بالواجب، رواية انديك الأحداث التي لم تكن دقيقة تماماً: «في التعامل بالمثل الذي هو جزء من المفاوضات جاءت التنازلات من جانب إسرائيل حتى الآن. ويقول المسؤولون الاسرائيليون والأمريكيون إنه سيحين الوقت في الأسبوع القادم لتقديم إيماءة مهمة من قبل الفلسطينيين». وتذكر مصادر أخرى أن المسؤولين الأمريكيين كانوا ينصحون الفلسطينيين بعقد صفقة سريعاً؛ وإلا فإنهم سيواجهون حكومة من الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو(١٤).

وفي مسعى للتغلب على العقبة المتمثلة بالمبعدين، وعدت إدارة كلينتون بأنها سترفع دور الولايات المتحدة من «وسيط أمين» إلى «شريك كامل». أما لمن ستكون إدارة كلينتون شريكاً، فلم يصرَّح به، ولكن الممارسة الأولى للشراكة قد كشفت عن ذلك. ففي أثناء الجولة التاسعة من المحادثات في أيار/مايو، قدم الجانب الأمريكي مسودته لمبادئ الاتفاق، فرفضها الجانب الفلسطيني سريعاً. لقد أعرب الاسرائيليون عن مشاكل تواجههم ناجمة عن النص، غير أنه اتضح بعدئذٍ أن رابين كان قد عُرض عليه نص المسودة قبل أن يقدَّم في واشنطن بست وثلاثين ساعة، فاعترض بشدة على ملامح معينة فيه. لقد شطب رابين مثلاً عبارة «الأراضي مقابل السلام»، فعدّل الفريق الأمريكي المسودة استجابة لدواعي الواجب(١٥).

استمر الوفد الفلسطيني في الإلحاف بالطلب من واشنطن لتوضيح المواقف الضمنية والظاهرة في مسودة المبادئ التي قدمتها الولايات المتحدة، وهي مواقف يعتبرها الفلسطينيون غير متفقة مع نطاق صلاحية المفاوضات كما تضمنته الدعوات التي وجهت لحضور مؤتمر مدريد. ووفقاً لما تقوله حنان عشراوي، قدم الفلسطينيون إلى وزارة الخارجية الأمريكية قائمة بعشرة أسئلة، منها: «هل تعتبر

---

(١٤) *New York Times:* 2/5/1993 and 5/5/1993.

(١٥) *Jerusalem Post International Edition* (29 May 1993).

الولايات المتحدة الأرض الفلسطينية أرضاً «محتلة»؟» و«هل تعتبر القدس جزءاً من هذه الأراضي؟». ووفقاً لما يقوله عضو آخر من أعضاء الوفد، رفضت الولايات المتحدة الاجابة عن الأسئلة مباشرةً، معتبرة إياها، على ما يظهر، غير ذات علاقة بالموضوع. وحسبما يقوله هذا العضو المشارك في المفاوضات كان تبادل الكلام يجري على نحوٍ أشبه بما يلي:

«إن موقفنا معروف جيداً».

«متى يعمل هذا الموقف عمله؟».

«ليس هذا هو الوقت الصحيح».

بدأت الجولة العاشرة في منتصف حزيران/يونيو، قُدمت فيها مسودة أمريكية ثانية لإعلان مبادئ في ٣٠ حزيران/يونيو. كانت هذه المسودة أكثر تفصيلاً بقليل من المسودة الأولى، لكنها جاءت أكثر تردداً كمقترح أمريكي: لقد كتبت على ورق اعتيادي لا يظهر عليه اسم الوفد أو هوية الجهة التي تطرح الاقتراح. ثم اتضح أن التفاصيل كانت أكثر إقلاقاً للفلسطينيين من النقصان الذي كان في المسودة الأولى، إذ تركزت المشاكل برأي الجانب الفلسطيني حول ذكر «أرض» غير محددة وعرضها كموضوع للمطالبات المختلفة بالسيادة لـ «أي طرف من الأطراف المعنية» - ويشمل ذلك، على ما يفترض، الأردن وإسرائيل. وأجاب الوفد الأمريكي بأن المسودة لا تعرض مواقف الولايات المتحدة، لكنها مجرد مساع لإيجاد لغة محايدة مقبولة. فأخذ الفلسطينيون، وهم لا يرون شيئاً يوضح لهم مّا بين المواقف الاسرائيلية وهذه «العبارات» الأمريكية من معانٍ، يحثون (من دون نجاح) على أن تعود المسودة في الأقل إلى اللغة التي وردت في مستند ضمان القروض البالغة عشرة مليارات من الدولارات، أي «أرض لم تكن تحت السيطرة الاسرائيلية في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧».

وعندما انتهت الجولة العاشرة من دون إحراز أي تقدم، أنحت إسرائيل والولايات المتحدة باللائمة على الفلسطينيين لإصرارهم على أن تعالج القضية الصعبة الخاصة بالقدس الشرقية الآن. وانبرى الفلسطينيون إلى الجواب قائلين إن سياسة الإغلاق القاسية التي تتبعها إسرائيل، وقد وضعت موضع التطبيق منذ نهاية آذار/مارس، قد جعلت القدس في مقدمة الأمور. إن هذه المدينة هي المركز الاقتصادي والمدني والثقافي والاجتماعي للضفة الغربية. وكانت إسرائيل قد وسعت حدود القدس إلى حدٍ يجعل فيه الاغلاق المنطقة الفلسطينية الوحيدة ذات السكان المختلفي الأجناس محرمة على الأغلبية الساحقة من مقيمي الضفة الغربية

(أي الفلسطينيين؛ فالمستوطنون الاسرائيليون لا يخضعون لأي قيد من القيود)، ويقسم فعلياً الضفة الغربية إلى قطاع شمالي وآخر جنوبي، بحيث يصبح النقل والاتصال بين الجماعات أمراً صعباً للغاية، وباهظ الكلفة، بل يصبح مستحيلاً من ناحية الأغراض العملية كلها. لقد أصيبت التجارة والخدمات بارتباك شديد بالنسبة إلى الضفة الغربية بأسرها من دون نهاية منظورة. وتزايد قلق الفلسطينيين من جراء ما يثيره ممثلو الولايات المتحدة في وكالات الأمم المتحدة ولجانها من اعتراضات على الصيغ الساخنة الخاصة بالأراضي المحتلة بصفتها «تشمل القدس الشرقية»، وخشوا أن يكون ذلك مؤشراً لبداية تغيير، على أساس الوضع القائم، للسياسة الأمريكية بشأن مركز المدينة في المستقبل.

بحلول شهر تموز/يوليو كانت المحادثات في واشنطن قد أصابها الانحلال وآلت إلى تلك الدوامة التي اتصفت بها «عملية السلام» برعاية الولايات المتحدة طوال العقدين الماضيين. كانت الجماعة الفلسطينية بحاجة إلى تشجيع ما قوي لكي تستمر. وكان الحماس الشعبي الأصيل والواسع الانتشار من أجل المحادثات، ذلك الحماس الذي كان موجوداً بعد افتتاح جولة مدريد، قد تبدد الآن. وكان الدعم الشعبي قد تآكل، لا بسبب حركة حماس الاسلامية أو إيران أو أي بعبع آخر مما هو ابن الساعة، وإنما لأن المحادثات، بعد سنتين تقريباً، لم تثمر حتى ولا عن إطار للمفاوضات، في حين كان الوضع الاقتصادي والأمني على الأرض يتدهور كثيراً.

هذا ولو كانت واشنطن مهتمة جدياً بدعم القوى المعتدلة والعلمانية الموجودة في أوساط الفلسطينيين وفي أرجاء المنطقة، لكانت عبّرت بإشارةٍ ما عن أنها تؤيد تسوية للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي تلبي الحد الأدنى من مستويات العدالة، تسوية تقدّر حق التقدير المخاطر التي تحف بالتراصفات الجديدة الجارية في داخل الجماعات الفلسطينية وهي ترزح تحت أقدام القمع والاضطهاد وتعاني الحرمان الاقتصادي الشديد. أما ما قدمته واشنطن عوضاً من ذلك، فهو تهديد كريستوفر بأنه، هو وكلينتون، لديهما أمور أخرى كثيرة تتطلب الاهتمام إذا لم يكن الاسرائيليون والفلسطينيون «يريدون السلام»[١٦].

شهد شهر تموز/يوليو جولة في المنطقة قام بها دنيس روس ومارتن انديك

---

(١٦) *New York Times*, 5/7/1993.

وآرون ميلر، وكانت ترمي إلى تمهيد الطريق لرحلة يقوم بها كريستوفر نفسه في نهاية الشهر. كان غرض الولايات المتحدة هو الحصول على موافقة طرفي النزاع على صيغةٍ ما من مسودة إعلان مبادئ كانت وزارة الخارجية الأمريكية تُسوّقه تسويق الباعة المتجولين. وقد عاد الباعة المتجولون الثلاثة من جولتهم صفر اليدين. وقد أعرب عدد من الأفراد وثيقي الصلة بالمفاوضات - حنان عشراوي وصائب عريقات من الجانب الفلسطيني، وشمعون بيريس من الجانب الاسرائيلي - أعربوا علناً عن ضرورة التخلي عن صيغة المراحل التي اتّبعت في كامب ديفيد ومدريد والانتقال مباشرة إلى مفاوضات ذات وضع نهائي، ربما في سياق كونفدرالية أردنية - فلسطينية[١٧]. وقد تحدّث أكثر من نصف أعضاء وزارة رابين معربين عن تأييدهم محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[١٨].

تأجلت رحلة كريستوفر حين اندلع قتال عنيف على الحدود الاسرائيلية - اللبنانية. فقد حدثت سلسلة من الهجمات الدموية قام بها مقاومون لبنانيون ضد القوات الاسرائيلية في لبنان، فأدى ذلك إلى قصف عبر الحدود أعقبته هجمات إسرائيلية ترمي عمداً إلى إجبار مئات الألوف من اللبنانيين على الهرب شمالاً نحو بيروت، وذلك لترك جنوب لبنان «منطقة خالية من السكان». وقد أعلنت حكومة رابين أن غرضها من ذلك هو إحداث موجة لجوء كبرى، وهو انتهاك فاضح صارخ لقواعد الحرب، وعلى الرغم من هذا لم تثر الولايات المتحدة أي اعتراض عليه. لقد أعطى قرار كريستوفر تأجيل رحلته للاسرائيليين فعلياً أياماً إضافية لتنفيذ غرضهم.

وعندما أخفق زج القوة العسكرية الاسرائيلية بشكل كثيف في إيقاف القتال، تدخلت واشنطن. وكما جرى عند التوصل إلى الاتفاق الأمريكي - الاسرائيلي في أوائل شباط/فبراير بشأن مبعدي حماس، توسطت الولايات المتحدة لعقد صفقة أخرجت رابين من الحفرة السياسية التي حفرها لنفسه بنفسه. ولكن، كانت سوريا هذه المرة طرفاً كذلك، وجاءت الصفقة الحاصلة، التي لم تنشر قط، أقل صلاحاً لإسرائيل إلى حدٍ كبير. لقد استحصلت سوريا على موافقة حزب الله في لبنان بالتوقف عن قصف الأراضي الاسرائيلية طالما امتنعت إسرائيل عن قصف القرى اللبنانية، كما احتفظ حزب الله خصيصاً بحق مهاجمة القوات العسكرية الاسرائيلية في داخل «المنطقة الأمنية» التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان. وكانت مثل هذه

---

(١٧) *New York Times*: 16/7/1993 and 17/7/1993.

(١٨) *Financial Times*, 5/7/1993.

الهجمات بالذات هي التي أدت إلى اندلاع القتال أصلاً.

على أن عملية ترتيب وقف إطلاق النار هي التي أثمرت «دبلوماسية مكوكية» اتبعها كريستوفر وقام بموجبها برحلات متعددة بين القدس ودمشق حاملاً رسائل بين رابين وحافظ الأسد. وقد سرّبت مصادر أمريكية في ما بعد معلومات مفادها أن كريستوفر قام كذلك بسفرة «كاذبة» إلى دمشق لا لشيء إلا لغرض جعل منظمة التحرير تعتقد بوجود تقدم مهم على المسار الاسرائيلي ـ السوري، وأن على الفلسطينيين أن يخففوا من مواقفهم بشأن مسائل مثل القدس، وذلك لكي لا يتركوا خارج اللعبة الدبلوماسية[١٩].

وإذ لم يحقق كريستوفر، كما لم يحقق روس وانديك من قبله، تقدماً في إقناع الوفد الفلسطيني بالموافقة على مسودة اتفاق المبادئ التي وضعتها الولايات المتحدة، فقد كانت هناك تطورات تجري على جبهة أخرى. فعند توقف كريستوفر في القاهرة قدم إليه الرئيس مبارك اقتراحاً من شأنه أن يلتف حول الطلب الفلسطيني الرسمي بألا ترجأ كلياً قضايا مثل السيادة والقدس. بيد أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كانت قد أكدت مرة أخرى قرارها بعدم البحث في المسودة الأمريكية، وذلك في الثالث من تموز/يوليو. لهذا حفز الاقتراح الجديد عدداً من كبار أعضاء الوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام أن يذهبوا إلى تونس للقاء عرفات واستقالاتهم بأيديهم. وعلى حد تعبير «مسؤول فلسطيني كبير» لم يذكر اسمه: «إن كريستوفر لديه وثيقة فلسطينية لا تحظى بتأييد أغلبية القيادة الفلسطينية ولا بتأييد أغلبية الفريق الفلسطيني المفاوض»[٢٠].

بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٣ كشفت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية أنهما كانتا تتفاوضان مباشرةً على مسودة إعلان بالمبادئ على مدى أحد عشر شهراً من المفاوضات السرية في النرويج. وأشار الرئيس كلينتون، في إيجاز صحفي يوم ١٠ أيلول/سبتمبر قائلاً: «كنا نعلم منذ مدة، ولا أذكر التاريخ بالضبط، لكننا كنا نعرف منذ أمد غير قصير عن المباحثات في النرويج». هذه العبارات غير الدقيقة تجعل المدى المقصود من حروف ضمير المتكلم غير واضح على الإطلاق. إن هذه الإشارة وغيرها من الإشارات المشابهة التي وردت على لسان كبار المسؤولين الأمريكيين تفصح عن حاجة كبيرة إلى ادعاء بعض

---

(١٩) *New York Times*, 7/9/1993.

(٢٠) *New York Times*, 10/8/1993.

الفضل في الاتفاق الذي جرى التفاوض عليه مباشرةً. غير أن أية معرفة أمريكية بمحادثات النرويج، أو بجديتها على الأقل، لا بد من أنها كانت مقتصرة على مجموعة من المسؤولين الأمريكيين صغيرة صغر المجموعة الفلسطينية والاسرائيلية التي كانت تعرف ما يجري. إن من غير المحتمل بالتأكيد أن المتحزبين للسياسات الليكودية ـ انديك وروس ولويس ـ كانوا سيبقون على عملية أوسلو سراً على نظرائهم الاسرائيليين لو كانوا يعلمون بها.

إن الموقف الأمريكي المتصلب في محادثات واشنطن ساعد بالتأكيد على دفع الفلسطينيين إلى التوصل إلى إعلان المبادئ الذي وقّع في ١٣ سبتمبر/ أيلول. هل كان هذا التصلب مصمماً للتشجيع على مسلسل أوسلو؟[٢١] يرى أحد المراقبين الفلسطينيين من ذوي الاطلاع أن هذا غير محتمل. يقول رشيد الخالدي: «إن أصحاب العقول المدبرة لمؤتمر مدريد كانت تنوي خلق زعامة فلسطينية بديلة. ولو كان الأمر متروكاً لروس وانديك ولويس لظلت الأمور تراوح في مكانها الذي كانت فيه قبل سنة»[٢٢]. أما نبيل شعث، المستشار الكبير لياسر عرفات، فيقول: «ارتكب الأمريكيون خطأ في التقدير بشأن ما يقبله وما لا يقبله الاسرائيليون. وحين قدمت فكرة أريحا إلى الولايات المتحدة اهتم بها الرئيس كلينتون والوزير كريستوفر بعض الاهتمام، لكن الفريق المسؤول عن عملية السلام رفضها رفضاً تاماً. لهذا السبب عرضنا الفكرة على الاسرائيليين مباشرة»[٢٣].

يبدو أن من السابق لأوانه بعد القول، كما قال ياسر عرفات خلال أيام من احتفالات ١٣ أيلول/ سبتمبر: «ان لدى الفلسطينيين صديقاً مهماً في البيت الأبيض»، على الرغم من المكالمة الهاتفية التي أجراها كلينتون مع حافظ الأسد وحث فيها الرئيس السوري على إسكات الفلسطينيين الموجودين في سوريا المعارضين للاتفاق. لقد ذكر أن كلينتون وعد رابين في احتفال البيت الأبيض بأنه سينظر في بيع مواد عسكرية عالية التقانة لاسرائيل، وهي مواد كانت محظورة حتى الآن[٢٤]. لقد بقيت كل قضية من القضايا، باستثناء الاعتراف المتبادل (والذي لم يزل غير متكافئ)، تنتظر التفاوض عليها في العدد الوفير من اللجان والمجالس التي ستشكل وفق نصوص الاعلان. وليس هناك من دليل على أن المفهوم

---

(٢١) *Issues* (Paris) (September 1993), pp. 1-3.

(٢٢) مقابلة، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

(٢٣) *Los Angeles Times*, 8/9/1993.

(٢٤) *Los Angeles Times*, 15/9/1993.

الأحادي الذي لدى إدارة كلينتون عن «الشريك الكامل» قد خضع لتعديل جوهري. واستمرّت مجموعة «المتحزبين لإسرائيل والصهيونية» تعمل رسمياً باسم الولايات المتحدة وبصورة مباشرة في المفاوضات التالية. ولم يعرف عن مارتن انديك، مثلاً، أنه قد عدّل في رأيه القائل بألا يكون دور الولايات المتحدة دوراً متوازناً» [محايداً]، بل يكون دوراً يعمل على إقناع الفلسطينيين بالقبول بالمواقف الاسرائيلية.

ملحق [كتب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

حين وُقّع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان قد مرّ على إدارة كلينتون في السلطة أقل من سنة واحدة. وبعد مرور سنتين على ذلك، نستطيع الآن أن نحدد بوضوح أشد العناصر التي تكوّن سياسة هذه الإدارة تجاه المسألة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

إن اتفاقات أوسلو قد عدّلت جوانب وتفاصيل معينة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، لكن الاتجاه العمومي لهذه السياسة يدل على استمرارية كبيرة في مقترب الولايات المتحدة نحو المنطقة، ونحو الصراع المذكور، على مدى عقود متعددة ماضية. إن هذا ليس بالأمر الغريب بقدر ما تمثله اتفاقات أوسلو في إطارها الواسع من تكيّف المطامح القومية الفلسطينية والعربية مع واقع السيادة المشتركة السياسية، الأمريكية ـ الاسرائيلية، في المنطقة.

لقد كان الإنجاز الكبير لعملية أوسلو، من منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي، هو أن العملية قد عنت، من حيث معظم الأغراض، نهاية الصراع بين الدول العربية وإسرائيل كما ظل قائماً مدة خمسة عقود تقريباً. وبهذا فإنها أزاحت تعقيداً عظيماً في الحسابات العامة لاستراتيجية الولايات المتحدة في قلب المنطقة، وهو الخليج الفارسي.

وهكذا تحركت واشنطن سريعاً على جبهات متعددة لكي تجني الثمار من عملية أوسلو:

أولاً، استغلّت واشنطن طلب الأردن شطب ديونه لكي تدفع بحكومة الملك حسين إلى التوقيع على إعلان مبادئ بينها وبين إسرائيل (الذي جرى في تموز/يوليو ١٩٩٤)، ثم التوقيع على معاهدة سلام كاملة بعد بضعة أشهر (في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤). إن هذا أطلق يد واشنطن لتكرس طاقاتها الدبلوماسية لتسهيل أمر المحادثات الاسرائيلية ـ السورية. على أن هناك ركوداً مستعصياً على الجبهة الدبلوماسية، السورية ـ الاسرائيلية ـ اللبنانية، إذ إن الشروط التي تلبي المطالب

السورية والاسرائيلية لم تظهر بعد. لكن الاحتواء السريع، والكبح للنزاعات المسلحة التي تندلع في جنوب لبنان، يدللان على أن الفاعلين الرئيسيين يجدون مجالهم للمناورة محدوداً تماماً.

ثانياً، ضغطت الولايات المتحدة من أجل نهاية فعالة للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ودمج اقتصادها في شكل من أشكال الصفقات التجارية والاستثمارية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف. إن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد من تنفيذ جدول الأعمال الذي وضعته في هذا الميدان بكامله، إذ لم يتأسس بعد، مثلاً، بنك الانماء للشرق الأوسط كما هو مقترح، لكن الغرض العمومي الخاص بالبدء بـ «تطبيع» العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية المختلفة يسير نحو التطبيق. وحصل ذلك على الجبهة السياسية كذلك، مثل المحادثات التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٥ برعاية حلف الأطلسي وحضرتها إسرائيل ومصر وتونس والمغرب والجزائر لبحث موضوع الأمن في البحر الأبيض المتوسط ضد خطر «الأصولية الاسلامية».

ثالثاً، عملت واشنطن بقوة كفاحية لتحييد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في ما يخص القضية الفلسطينية. وصارت الولايات المتحدة تعارض بشدة، وعلى نحو روتيني، القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة والتي تتناول «المركز [أو الوضع] النهائي» لقضايا القدس والمستوطنات والسيادة. ففي آذار/مارس ١٩٩٤، مثلاً، أجازت الولايات المتحدة لمجلس الأمن الدولي أن يدين مذبحة الحرم الابراهيمي، ولكن، لم يتم ذلك إلا بعد ثلاثة أسابيع من «المفاوضات المرهقة» وذلك للتخفيف من لهجة أية حماية فعالة للسكان الفلسطينيين في الخليل، وبعد أن امتنعت عن التصويت على فقرات في ديباجة القرار المعروض، كالفقرة التي تشير إلى القدس الشرقية بصفتها «أرض فلسطينية محتلة»[٢٥]. فقد قالت السفيرة الأمريكية مادلين أولبرايت إن الولايات المتحدة «لا تؤيد وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بأنها أراض فلسطينية محتلة، لأن هذه اللغة قد تفسَّر على أنها تعني السيادة»[٢٦]. وبعد عام من ذلك، في أيار/مايو ١٩٩٥، نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن كان سيدين مصادرة إسرائيل الأراضي في القدس الشرقية.

تبنّت الولايات المتحدة، عملياً، موقفاً مفاده أن اتفاق إسرائيل مع منظمة

---

(٢٥) *New York Times*, 19/3/1994.

(٢٦) *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (1993), p. 151.

التحرير على التفاوض يخرج الصراع فعلياً من تلك الساحات التي كان الفلسطينيون يتمتعون فيها بقدر من إثبات الوجود بنظر الرأي العام الدولي ومبادئ القانون. إن هذا الموقف يحوّل ضرورة المفاوضات المباشرة إلى أمر يقتصر فقط على طرفيها. وبحرمان المواقف الفلسطينية من أي تأييد خطابي، حتى تلك المواقف المتأصلة في تاريخ الأمم المتحدة، تكون الولايات المتحدة قد حمت إسرائيل سياسياً من أية مساءلة عن مساعيها المفضوحة الرامية إلى التقرير المسبق لنتيجة المفاوضات على الوضع النهائي. كان الخداع الكامن في موقف الولايات المتحدة ظاهراً بشكل لا خجل فيه في أجوبة روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية، عن أسئلة لي هاملتون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤. فقد سئل بلليترو: هل يكون بناء المستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية ربما نوعاً من الأعمال من جانب واحد من شأنها أن تؤثر سلباً في مفاوضات الوضع النهائي، فأجاب مقراً بأنها «قد تحد من ذلك» ولكن الإدارة «لم تتوصل بعد إلى قرار» بأنها تؤثر سلباً، كما ان هذا الموضوع «لم يكن مطروحاً للبحث الفعلي في مداولاتنا الأخيرة»[٢٧].

إن حساسية الولايات المتحدة الرسمية تجاه مضامين اللغة، كما أفصحت عنها مادلين أولبرايت، ليس لها ما يماثلها حين يتعلق الأمر بالسياسات الأمريكية الخاصة بالمعونات المادية إلى إسرائيل. فقد استمرت المساعدات العسكرية والأمنية بمعدل ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً على شكل حوالات نقدية خالية من القيود، وتحت تصرف إسرائيل لكي تستعملها حكومتها كما تراه ملائماً لها. وقد تسلمت إسرائيل كذلك أسلحة صارت تعتبر «فائضة» من جراء تخفيض الحضور العسكري الأمريكي في أوروبا، والتي أصبحت خزيناً رئيسياً للتجهيزات العسكرية الأمريكية «توضع مسبقاً في أمكنة معينة». كما حصلت وزارة الدفاع الأمريكية على ٣٥٠ مليون دولار من تكاليف تطوير الصاروخ الاسرائيلي، آرو، المضاد للصواريخ. وقال الرئيس كلينتون إن الجهات العسكرية الأمريكية قد وقعت على عقود لشراء مصنوعات وخدمات عسكرية إسرائيلية بقيمة ثلاثة مليارات من الدولارات[٢٨].

---

(٢٧) *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (1995), p. 155.

(٢٨) ملاحظات كلينتون وردت في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر إيباك المنعقد في أيار/مايو ١٩٩٥، وهذه هي المرة الأولى التي يخطب فيها رئيس للجمهورية أثناء ولايته الرئاسية في هذه المنظمة الصهيونية الأمريكية التي هي أكبر لوبي صهيوني في الولايات المتحدة. أما ملاحظات رابين التي أدلى بها في الكنيست بتاريخ ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، فقد نشرت في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (1995), p. 152.

وقد تبجح رئيس الوزراء رابين، وهو يتحدث في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ قائلاً: «إن المساعدات الأمريكية لم تتوقف لحظة واحدة»، مستشهداً بما قدمته الولايات المتحدة من طائرات حربية من طراز إف ـ ١٥ وإف ـ ١٦، وسمتيات هجومية، وطائرات هليكوبتر وعدد كبير من الصواريخ والمدافع[٢٩].

ولعل من أوضح المؤشرات على الدعم المادي الأمريكي لمساعي إسرائيل الرامية إلى أن تقرر هي بنفسها مسبقاً محادثات الوضع النهائي، ذلك المؤشر المتمثل بوضع الولايات المتحدة تحت تصرفها مبلغ ملياري دولار سنوياً بشكل قروض مضمونة، وهي القروض التي طلبت أصلاً لغرض مشاريع الإسكان العاجلة لإيواء المهاجرين اليهود الروس والإثيوبيين. لقد كانت المسألة التي تدور حول ما إذا كانت هذه المبالغ ستوفّر لغرض إسكان الاسرائيليين في الأراضي المحتلة، من وسائل الضغط التي استخدمها جورج بوش وجيمس بيكر في مناوراتهما لتمكين إسحق رابين من إزاحة اسحق شامير من الحكم.

إن القروض التي وضعت شروطها نهائياً في مفاوضات بين رابين وبيكر كانت تخضع في الظاهر لجزاء تتحمله إسرائيل بخصم نفقات بنائها مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة من مبالغ القروض، دولاراً لقاء دولار. لكن الترتيب الذي صادقت عليه إدارة بوش يقضي بأن هذا الجزاء ينطبق فقط على ما تبنيه الحكومة من مستوطنات جديدة، وليس على ما يبنيه الأفراد. يضاف إلى هذا أن بنود الاتفاق تبيح صراحةً إنشاءات البنية التحتية وبناء المستوطنات الذي يعزى إلى «النمو الطبيعي». أما في التطبيق، فقد قبلت الولايات المتحدة دونما اعتراض الحساب الذي تقدمه إسرائيل عن تلك النفقات، وقد أضافت في عام ١٩٩٣ على نحو يثير السخرية مبلغاً رمزياً قدره ٦,٥ مليون دولار عن بناء مستوطنات جديدة في القدس. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ قدّر الجزاء بمبلغ ٣١١ مليون دولار، لكنه خفض بعد ذلك بمقدار ٩٥ مليون دولار، وذلك لتعويض إسرائيل «من مصروفات إعادة الانتشار»، وهذه عبارة مطاطة تكفي مثلاً لتشمل شبكة الطرق الجديدة التي يجري شقها لتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ما يرقى إلى

---

(٢٩) نشرت مقتطفات من شهادة بلليترو التي أدلى بها في حزيران/يونيو ١٩٩٤، في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 1 (1994), p. 151;

قدّم مارتن أنديك ملاحظات مشابهة أثناء جلسة الاستماع التي عقدها الكونغرس في شباط/فبراير ١٩٩٥ المخصصة لتثبيت تعيينه سفيراً للولايات المتحدة إلى إسرائيل، وهي منشورة في:
Journal of Palestine Studies, vol. 24, no. 3 (1995), p. 130.

كانتونات منفصلة. وقد رافق هذا الكرم مفردات أكثر تسامحاً مثل: مستوطنات كانت تعتبر «غير شرعية»، كما ان جملة «عقبة أمام السلام» قد خُففت في ما بعد إلى جملة «عامل يسبب التعقيد»[٣٠]. والواقع، كما أشار جفري أرونسون، أن المستوطنات توفر المبرر الأساسي للانتشار المستمر للقوات العسكرية الاسرائيلية. فقد أصبح واضحاً بشكل لا يرقى إليه الخطأ أنه من غير الممكن، بموجب شروط اتفاقات أوسلو، أن يوجد احتلال عسكري لولا المستوطنات.

إن الجزء الجديد في المعادلة السياسية منذ أوسلو هو أن ياسر عرفات أصبح من الناحية الفعلية جزءاً من الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. لقد جرى تهميش منظمة التحرير عملياً، وصارت السلطة الوطنية الفلسطينية التي يسيطر عليها عرفات تعمل، بدلاً من المنظمة، بصفتها «الممثل الواقعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، على حد تعبير غراهام أشر[٣١]. كما ضغطت إدارة كلينتون، بشيء من النجاح، على عرفات لكي يضع قضية «الارهاب» على رأس جدول أعماله. ويستشهد ناشطو حقوق الانسان من الفلسطينيين، مثل راجي صوراني في غزة، بتأييد آل غور، نائب الرئيس الأمريكي، في آذار/مارس ١٩٩٥ لـ «محاكم أمن الدولة» التي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية، برهاناً على دعم الولايات المتحدة شكل الحكم الاستبدادي الذي يسير عليه عرفات[٣٢]. كذلك قامت الولايات المتحدة بتغيير وجهة معوناتها للتنمية الاقتصادية، فحوّلتها من تقديمها إلى البرامج الفلسطينية المستقلة في التعليم والصحة الوقائية، إلى تمويل «مناطق تنمية صناعية» واسعة تنشأ على أرض فلسطينية مجاورة للحدود مع إسرائيل. ودافعت الإدارة عن عرفات ضد مساعي الصهاينة اليمينيين في الولايات المتحدة وإسرائيل الرامية إلى قطع المبالغ التي تدفعها الولايات المتحدة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ويقوم دفاعها على حجة مفادها أن منظمة التحرير قد التزمت بنود اتفاق أوسلو. وكان النشاط الاسرائيلي اليميني في الساحة السياسية الأمريكية أكثر نجاحاً في توليد دعم من الكونغرس لخطوات معينة، مثل نقل سفارة الولايات المتحدة إلى

---

(٣٠) انظر الهامش أعلاه.

(٣١) *Middle East International* (25 August 1995).

(٣٢) في عرض قدّم إلى: Center for Policy Analysis on Palestine in Washington, D. C., 27 June 1995.

انظر أيضاً مقال أريك غولدستاين، مدير البحوث في منظمة Human Rights Watch/Middle East في: *Boston Globe* (30 May 1995).

القدس، وغير ذلك، بحيث جعل هذا النشاط من المحتمل هيمنة المنظور السياسي الصهيوني على موسم حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة في عام ١٩٩٦[٣٣].

وفي شؤون المنطقة الاقليمية، أيد عرفات كذلك حملة واشنطن المتصاعدة ضد إيران التي أزاحت إلى حدٍ كبير المركزية السابقة التي كانت للصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي. هذه الحملة بالذات المناهضة لطهران أججت أوارها إسرائيل، كما انها حملة تلائم حاجة الخصوم في واشنطن الذين يبررون بها ميزانية البنتاغون المنتفخة. كما إنها تلائم حاجات الأنظمة العربية المختلفة، ومن ضمنها الآن نظام عرفات، لإيجاد كبش فداء من الممكن توجيه اللوم إليه عن الحركات الاسلامية التي غدت الشكل البارز للمعارضة السياسية للأوضاع القائمة.

وفي هذا المنعطف، في أواخر عام ١٩٩٥، أصبحت الولايات المتحدة أقرب مما كانت عليه سابقاً على الاطلاق إلى هدفها الرامي إلى نقل مسؤولية الحفاظ على ميزان قوى مناسب ومنتظم نسبياً إلى قوى وأنظمة محلية. لقد كان الثمن السياسي لهذا جعل منظمة التحرير بزعامة عرفات توفر التركيب المطلوب المكون من الشرعية والمحافظة على النظام في الأراضي الفلسطينية. لم يكن هذا الثمن باهظاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولئن كان هناك معنى للفكرة القائلة بأن الدعم الأمريكي المطلق غير المشروط للتوصل إلى «وضع نهائي» الذي يوجه بالدرجة الأولى نحو مصلحة إسرائيل هو دعم قد يكون مضراً ويعطي نتائج معاكسة في المدى الطويل، فإن هذه الفكرة لا تُقلق، على ما يظهر، الطمأنينة التي تتسم بها سياسة الولايات المتحدة وصنّاعها في هذه المرحلة التي تقترب فيها الولاية الأولى لإدارة كلينتون من نهايتها.

---

(٣٣) للاطلاع على مجرى الحملة الاسرائيلية اليمينية في الولايات المتحدة، انظر: Sidney Blumenthal, «The Western Front,» *The New Yorker* (5 June 1995).

الفصل الحادي عشر

سياسة أمريكا تجاه فلسطين

ابراهيم أبو لغد

مع أن المسألة الفلسطينية كانت دائماً في الصميم من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإنه من المثير للدهشة أن الكتابات التي عالجت سياسة الولايات المتحدة نحو فلسطين والفلسطينيين قد شبكت تلك المسألة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة متسقة وعلى مدى واسع. لقد كانت هذه المشابكة عند تحليلها أساسية إلى درجة أنها أنتجت صهراً للمسألة الفلسطينية، التي ظلت بارزة، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي العام. من المهم كذلك أن نلاحظ المدى الذي أصبحت فيه المسألة الفلسطينية، تابعة في حقيقة الأمر لمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد سعت السياسة التي طورتها الولايات المتحدة على نحوٍ نظاميّ، عن إدراك أو من دونه، إما إلى جعل فلسطين تابعة للصراع العربي ـ الاسرائيلي أو إلى تفكيك المسألة الفلسطينية، وبذلك تتناول مكوناتها جزءاً جزءاً على نحو منفصل. وكان أجلى ما ظهر هذا التفكيك في اتفاقات كامب ديفيد لعام ١٩٧٩. ومع أن تلك الاتفاقات ذكرت أن للفلسطينيين حقوقاً مشروعة، إنما غير محددة، فإنها دعت إلى حل القضايا المتصلة بـ «الحكم الذاتي» لما يسمى بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبـ«اللاجئين» وما شابه ذلك، من دون ذكر صلتها بفلسطين أو بوطن فلسطيني. وقد جاءت المخططات التي عرضتها إدارة ريغان ـ شولتز وإدارة بوش ـ بيكر قائمة على طرح يستند إلى صيغ مشابهة، واقترحت حلولاً تنتهك كذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

ومع الاقرار بأن القضايا المعقدة المتصلة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت ولا تزال قضايا ضاغطة بالنسبة إلى صانعي السياسة، فإنه من المهم أن نتذكر أن

استراتيجية إسرائيل التاريخية لم تكن فقط تولي العامل العربي الأهمية الأولى، بل كانت كذلك تعمل على إقناع الأسرة الدولية بأن نزاعها في الشرق الأوسط يتصل بالدول العربية اتصالاً أكثر بكثير من اتصاله بالفلسطينيين، الضحايا الرئيسيين لاستعمار فلسطين. وتحاول إسرائيل، حتى عندما اتخذت الانتفاضة أهمية عالمية وأكدت مجدداً مركزية البعد الفلسطيني في الصراع، أن تسلط الضوء، من دون نجاح يذكر، على الأولية لصراعها مع العرب. من هنا مزاعمها الملحاحة بوجود أخطار وخيمة تنجم عن السياسات العدائية لسوريا أو ليبيا أو العراق أو غيرها. إن سياسة أمريكا، سواء عن إدراك أو من دونه، قد نحت، واقعياً إن لم يكن نظرياً، نحو القبول بمشروعية استراتيجية إسرائيل هذه وتصورها. كذلك فإن مصالح أمريكا المختلفة، العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في العالم العربي، تدفع نحو الاعتقاد بصحة القول بمركزية عامل الدول العربية، ليس فقط في حل القضايا المختلف عليها في الشرق الأوسط، بل كذلك في ترويج سياسة خارجية معينة نحو دول المنطقة، وذلك بالنسبة إلى مخططي السياسة الأمريكية والمدافعين عنها أو الذين يلتمسون لها الأعذار.

سنحاول في السرد التالي أن نبين أن الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة خارجية معقدة جداً نحو فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وأنها اتبعت، عندما قُسمت فلسطين في عام ١٩٤٨، سياسة بعينها بشأن فلسطين، أدت لا محالة إلى جعل البعد الفلسطيني في الكفاح تابعاً لبعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي في الوقت عينه سياسة تعمل لصالح نتيجة سياسية معادية على الخصوص بالنسبة إلى شعب فلسطين. وسنبين كذلك أن الولايات المتحدة اختارت في السنين اللاحقة اتباع سياسة في المنطقة، وكأن المسألة الفلسطينية قد طُمست وأزيلت من الوجود، وبذلك جعلت من الممكن للحكومة الأمريكية أن تتجه إلى معالجة مسائل ثانوية، مثل مسألة الحكم الذاتي واللاجئين والقدس. ولم تقم الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مترددة نحو سياسة شاملة بشأن المسألة الفلسطينية إلا بعد أن استأنف الفلسطينيون خطابهم السياسي المستقل وتولوا من جديد دورهم المركزي في إدارة كفاحهم من أجل الاستقلال.

من الواضح أن غرضنا لا يهدف إلى استعراض تاريخ السياسة الأمريكية. ولكن من المفيد إيجاز القضايا الرئيسية التي عالجتها تلك السياسة، وذلك لتقديم تفسير لمعارضة أمريكا أمر تقرير المصير للفلسطينيين.

أولاً: السياسة الأمريكية بشأن فلسطين

ثمة إجماع قوي في أوساط الفلسطينيين، يعززه التأييد الدولي الكبير، مفاده أن الولايات المتحدة تعارض تقرير المصير للفلسطينيين. والمقصود بهذا أن الولايات المتحدة قد سارت على سياسة نحو الفلسطينيين تنطوي على إنكار الهوية الوطنية الفلسطينية وتعارض الحق بتمثيلهم من قبل زعامة وطنية شرعية، ونعني منظمة التحرير الفلسطينية، كما تعارض حقهم في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة في أي جزء من أجزاء فلسطين. فحكومة الولايات المتحدة تقبل، نظرياً، بحق الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم (قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) ولكنها لا تهتم على الإطلاق بتنفيذه، وهي في واقع الأمر تساعد إسرائيل على إنكارها هذا الحق.

ومع أن الاجماع الوطني الفلسطيني واضح حول هذه القضية، غير أن الفلسطينيين يختلفون مع غيرهم على أسباب تلك السياسة الأمريكية المعادية وأسسها التاريخية. أما ما لا يدركه الفلسطينيون وغيرهم كذلك بسهولة ويسر، فهو ما كانت عليه السياسة الأمريكية من اتساق على مدى الأيام حول هذه القضية. إن معارضة أمريكا تقرير المصير للفلسطينيين هي اليوم واضحة كل الوضوح، لكن الواقع هو أن الولايات المتحدة قد عارضت على نحو مستمر استقلال فلسطين، على الرغم من الصلة الحميمة لفكرة تقرير المصير بالرئيس وودرو ويلسون. يصدق هذا حين فُرض الانتداب البريطاني كما يصدق اليوم. إن الولايات المتحدة، ولأسباب معقدة متنوعة، لم تقبل قط من حيث المبدأ، أو كأمر من أمور السياسة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

إن الدراسات عن سياسة أمريكا نحو فلسطين، على قلتها، تعكس بوضوح المراحل البارزة التي اتسم بها نشوء القضية الفلسطينية منذ ظهورها، ولا سيما في العقد الثاني من هذا القرن. لقد كان الفلسطينيون يأملون، مع غيرهم من العرب ـ وذلك إلى حد كبير نتيجةً لاشتراكهم الناشط في تفكك الدولة العثمانية ـ أن ينتفعوا من هزيمة العثمانيين فيحققوا استقلالهم. بيد أن الدول الأوروبية، ونعني بريطانيا وفرنسا، كانت لديها أصلاً مخططات لاستعمار المناطق التي كان سيمارس فيها ذلك الاستقلال. ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت قد أيدت منذ الابتداء وعد بلفور ورضيت بالمخططات البريطانية ـ الفرنسية وقبلت بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين؛ وهذا هو أول انتهاك مهم لتقرير مصير الفلسطينيين. وقد أقرت بنود صك الانتداب بشرعية المطلب المنادي بإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» في

فلسطين، وبالوجود المشترك للجالية اليهودية فيها، وأنكرت تلك البنود، في الوقت ذاته، على الفلسطينيين حقوقهم السياسية، ولا سيما حقوقهم بحكومة ذاتية. وفي حين أيدت الولايات المتحدة صراحةً هذه المساعي، كان اهتمامها أكثر اتصالاً بتحقيق مركز ممتاز لنفسها ولمواطنيها في فلسطين المستعمرة. بعبارة أخرى، أرادت الولايات المتحدة أن تستفيد من سيطرة الامبريالية البريطانية على فلسطين ـ وقد استفادت من ذلك فعلاً. على أنها في هذه الأثناء قدمت كذلك الدعم المعنوي والدعم المعلوماتي أيضاً للصهيونية ومطالبها. لقد كانت غير مكترثة كلياً بمصير عرب فلسطين.

وقد اقتُرحت، واتُّبعت، سياسة أكثر نشاطاً حين كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها الناجحة بالنسبة إلى الحلفاء. كان كل من الرئيس روزفلت والرئيس ترومان ناشطاً في ترويج سياسات خاصة بفلسطين أنبأت بسياسات لاحقة كانت ضارة جداً بمستقبل فلسطين والفلسطينيين. وقد أظهر الرئيس روزفلت لامبالاة خبيثة بالشعب الفلسطيني، وذلك بتقديمه أو تأييده مقترحات ترمي إلى «نقل» الفلسطينيين من فلسطين لفسح المجال للدولة اليهودية المقترحة. ومع أنه نسب إليه طرح موضوع النقل للبحث مع بعض مستشاريه، ونسب إليه أنه اقترح «رشوة» للعرب (ولا سيما للملك عبد العزيز ملك العربية السعودية) لتسهيل أمر ذلك النقل، ولكن الفرصة لم تسنح له، لحسن الحظ، للعمل بشكل أكثر جديةً لتحقيق ذلك الاقتراح. لكن الاقتراح بذاته، واستعداد روزفلت للتفكير فيه كحل محتمل للصراع في فلسطين، إنما هو انعكاس لتحيز عنصري أو إثني ضد عرب فلسطين؛ ذلك أن الاقتراح ينطوي على رأي مفاده أن الفلسطينيين هم شعب أدنى من المهاجرين اليهود الأوروبيين، وأنهم ليسوا أهلاً لذلك النوع من المستقبل السياسي الذي تتصوره الصهيونية ومؤيدوها الأمريكيون لفلسطين. إن الاقتراح ينظر إلى الفلسطينيين بالتأكيد على أنهم سلعة تجري مقايضتها لقاء بضعة دولارات. ومع أن فكرة روزفلت الخاصة بالنقل لم توضع موضع التطبيق آنئذٍ، إلا أنها عادت إلى الظهور في ما بعد كحل مخفَّف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

أما سياسات الرئيس ترومان، فهي الأهم في هذه المرحلة الثانية من مراحل السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين. لقد وُجِّهت ضغوط متواصلة في عهد ترومان إلى بريطانيا لكي تجيز دخول مئة ألف مهاجر يهودي أوروبي إلى فلسطين، وهو الأمر الذي سبب، من حيث الواقع الفعلي، ثورة ديمغرافية ذات أبعاد مهمة أضرت بأهالي فلسطين الأصليين. لقد كان ترومان هو الذي أشرك الولايات المتحدة في ترويج أمر إنشاء اللجنة الأنغلو ـ أمريكية، وهي اللجنة التي أيدت حق

المهاجرين اليهود الأوروبيين في الاستيطان في فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة! كذلك كانت إدارة ترومان هي التي ضغطت على الدول التابعة لأمريكا لتأييد توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، وبذلك ساعدت إلى حدٍ كبير على إضفاء الشرعية على مسعى إقامة الدولة اليهودية، ما سبّب نتائج مأساوية للفلسطينيين. وكان ترومان هو الذي اعترف بدولة إسرائيل ولم يمر على إعلان قيامها سوى خمس عشرة دقيقة. لقد كان الرئيس ترومان، في وضعه واتباعه مثل هذه السياسات، يهتم، كما هو واضح، بمصير اليهود الأوروبيين، ويهتم جداً وبشكل مفرط، بإرضاء اليهود الأمريكيين، ولم يكن يهتم أبداً بما ينطوي عليه هذا التأييد من مضاعفات بالنسبة إلى الفلسطينيين.

وما إن تم تقطيع أوصال فلسطين بنجاح في عام ١٩٤٨، حتى اتخذت سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط شكلاً ثابتاً، وكانت آنئذٍ تستحوذ عليها مسألة الحرب الباردة. وغدا طرحها الأساسي صريحاً للغاية بحلول عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠:

١ ـ تحبذ الولايات المتحدة قيام الأردن بضم الجزء العربي من فلسطين الذي ظل خارج نطاق السيطرة العسكرية الفعلية لإسرائيل (إن «الخيار الأردني» قد عاد إلى الظهور من حين إلى حين في سنوات لاحقة). تلك السياسة نفسها الخاصة بالأراضي تنطبق في واقع الأمر على القدس، وهي منطقة جعلتها توصية التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة تدخل تحت سيطرة دولية. ومع أن الولايات المتحدة لم تتخلَّ صراحةً عن «تدويل» القدس، إلا أنها قبلت بضمها الفعلي من قبل إسرائيل والأردن معاً، ثم بعدئذٍ (في عام ١٩٦٧) من قبل إسرائيل وحدها.

٢ ـ مع أن الولايات المتحدة تُظهر تأييدها حق الفلسطينيين في العودة، كما تشهد رعايتها قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، إلا أنها في واقع الأمر شجعت خططاً مختلفة تقوم على أساس الاستيطان الدائم في الدول المجاورة لأكثر من سبعمئة ألف لاجئ فلسطيني. والواقع أنها شجعت على نحو ناشط في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ خطة لتوطين مئة ألف لاجئ فلسطيني في العراق، وهي خطة افتُرض أنها تمثل «تبادلاً» للسكان مع يهود العراق الذين جرى إغراؤهم (بالتواطؤ مع حكومة العراق آنئذٍ) على الهجرة إلى إسرائيل. كان كل «حل» من حلول قضية اللاجئين الذي كانت الولايات المتحدة قد روّجت له منذ البداية، يقوم على أساس استيطان الفلسطينيين في الدول العربية. وقد جرى الإعراب عن هذا الموقف أول مرة من قبل وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في عام ١٩٥٤ وظل قائماً من مسلمات السياسة الأمريكية منذ ذلك

الحين، التي لا يجري إمعان النظر فيها.

هذان المبدآن المتعلقان بالولاية على الأرض وبالتخلص من أمر الناس قد كوّنا الأساس للسياسة الأمريكية في المستقبل نحو فلسطين والشعب الفلسطيني. ومن الواضح أن كلا المبدأين ينتهك حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

وإذ كانت الولايات المتحدة تسير على هدي هذه السياسات وتسعى إلى تطبيقها، بالاشتراك مع بعض الدول العربية وإسرائيل ودولياً، فقد تغيّر الوضع على الأرض من حيث البيئة المحيطة به، ومن حيث واقعيته معاً، تغيراً كبيراً بظهور منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤. وما إن تنامت هذه المنظمة وصارت أكثر فاعلية، وبدأت تقيم أساساً مؤسسياً للكفاح، حتى غدت هدفاً مهماً تطاله سياسة أمريكا العدائية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لم تقبل قط بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني (على الرغم من بيان الرئيس كارتر القائل إن المنظمة «تمثل جزءاً كبيراً من الفلسطينيين»)، كما أنها لم تعترف بالبرامج السياسية التي تبنتها المجالس الوطنية الفلسطينية المختلفة.

وإذ استمرت منظمة التحرير تظهر فعاليتها وشرعيتها المتزايدة ودورها الفريد في إعلاء شأن المصالح الوطنية للفلسطينيين، فإنها استدعت سياسات أمريكية تشخّصها ليس فقط كمنظمة «إرهابية»، بل كذلك كعقبة فعلية أمام «السلام» الذي تتصوره الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧٥ ألزم وزير الخارجية هنري كيسنجر الولايات المتحدة بألا «تتفاوض» مع منظمة التحرير، وبذلك قطع فعلياً المباحثات الثنائية الجارية بين السلطتين، وجاء خلفه في المنصب بريجنسكي ليقول: «وداعاً يا منظمة التحرير» في عام ١٩٧٨ مقترحاً نهاية لأي دور عملي للفلسطينيين في أية عملية لصنع السلام تضعها الولايات المتحدة. وذهب وزير الخارجية جورج شولتز حتى إلى أبعد من ذلك بقوله إن الأمر يعود إلى الدول العربية لـ «تتولى» منظمة التحرير. وبلغت هذه البيانات والأفعال السياسية المعادية ذروتها بتشريع قانون مكافحة الإرهاب السيئ الصيت الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (بعد أسبوعين من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وهو أمر له مغزاه)، ذلك القانون الذي دعا إلى غلق مكاتب منظمة التحرير كلها في الولايات المتحدة وهدد بمعاقبة الأفراد الذين يؤدون عملاً أو ينفقون مالاً بقصد خدمة مصالح المنظمة في الولايات المتحدة.

هذا التلخيص الموجز يبين سياسة أمريكا العريضة نحو فلسطين والفلسطينيين. لقد كانت الولايات المتحدة، ولم تزل، تعارض بشكل لا محيد عنه

حق الفلسطينيين في تقرير المصير من جوانبه جميعاً، وكان ذلك يصدق على حقبة الانتداب كما أنه يصدق اليوم. ومن الجليّ كذلك أن الولايات المتحدة، على مستوى السياسة، لا تقبل باعتبار الفلسطينيين شعباً لا يتجزأ، لذا فإنها مستعدة لتناول أمورهم كوحدات متمايزة فقط: كلاجئين، كأهالي الضفة الغربية، كأناس منظمة التحرير، إلى غير ذلك. ومن هنا جاءت سياساتها المعقدة تدعو إلى اتّباع فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل والأردن، وقد روّجت ذلك وسارت عليه، كما أنها تدعو إلى تدمير منظمة التحرير، وإلى توطين فلسطينيي الشتات في أقطار إقامتهم.

إن سياسة أمريكا نحو فلسطين اليوم تدعو من حيث الجوهر إلى بَنْتَنة الضفة الغربية وقطاع غزة (bantustanization) [اشتقاقاً من البانتو، وهم مجموعة كبيرة من الشعوب الزنجية في افريقيا الاستوائية، الجنوبية] (مفهوم الوطن) وأَرْمَنة الفلسطينيين المنتشرين في الشتات [اشتقاقاً من الأرمن]. فمن الواضح أنه لا حاجة، في ظروف كهذه، إلى ممثل سياسي قومي للشعب الفلسطيني؛ من هنا متابعة المبادرات الرامية إلى زوال منظمة التحرير. وقد أفصحت خطة السلام للرئيس السابق رونالد ريغان عن هذه السياسات، وهي تؤلف بخطوطها العريضة الأساس الذي قامت عليه سياسة إدارة بوش الخاصة بالسلام للفلسطينيين. إن تحليلاً دقيقاً لمحاضر «الحوار» القصير الأجل الذي أجراه السفير روبرت بلليترو الابن مع وفد منظمة التحرير في تونس، يكشف بوضوح تام عن أن الولايات المتحدة لم يخطر ببالها تغيير تلك السياسة إلى العكس، وإحلال سياسة أخرى محلها تقوم على أساس القبول بتقرير المصير للفلسطينيين.

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية

من المفيد أن نذكر عند هذا المنعطف إشكالية مهمة. إن التصور الرائج والتاريخي للولايات المتحدة في فلسطين (كما في غيرها من أقطار الشرق الأوسط) هو أنها أيدت عموماً الشعب الذي كان خاضعاً للاستعمار الأوروبي ودعمت حقه في تقرير المصير، ويعني هذا الاستقلال. وهذا التصور يكمن في المناشدة المستمرة والتاريخية التي توجهها القيادة الفلسطينية (وغيرها من قيادات العالم الثالث) إلى أمريكا بما تضمره من دعم تاريخي واضح لتقرير المصير، كما دعا إليه الرئيس وودرو ويلسون. إن الحقيقة التي مفادها أن الولايات المتحدة لم تؤيد قط مبدأ كهذا في انشغالها بقضية فلسطين (باستثناء انطباقه على تقرير المصير لليهود)، والتي مفادها أنها سارت في أمريكا الوسطى واللاتينية، وفي أمكنة أخرى، على سياسات

تنتهك ذلك المبدأ نفسه، لم تثبط الزعماء الفلسطينيين عن اعتقادهم بسريان مفعول مبدأ تقرير المصير كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية. وحين يصبح من الواضح أن الادارات الأمريكية المختلفة قد تجاوزت الفلسطينيين كلياً ودعمت بشكل لا يكل سياسات صهيونية - إسرائيلية كانت قد سببت تشريد الفلسطينيين ونفيهم من ترابهم الوطني التاريخي، كما سببت احتلالاً إسرائيلياً، فإن تفسير هذه السياسات ينحو إلى تأكيد الدور الفذ والقوي الذي تلعبه الجالية اليهودية في السياسات المحلية للولايات المتحدة. إن فحصاً عابراً للخطاب السياسي الفلسطيني والعربي، بشأن قضايا متصلة بسياسات الولايات المتحدة نحو القضية الفلسطينية أو الصراع العربي - الاسرائيلي، سيبين بوضوح أن السياسات التي كانت مؤيدة للصهيونية وإسرائيل إنما تعكس النفوذ القوي للجماعات اليهودية. وأظن أن من الصحيح القول إن معظم المحللين العرب والفلسطينيين ومن يؤيدهم يميلون إلى القبول بهذه الفرضية. لقد ساق هذا عدداً من الزعماء العرب والجماعات العربية، من ضمنهم بعض القادة الفلسطينيين ومؤيديهم، إلى إيجاد «لوبي» بديل ليقف بوجه ذلك الضغط. ثمة تفسير آخر ينادي به عادةً الكتّاب «اليساريون»، يميل إلى تأكيد دور أمريكا المهيمن في العالم ومنفعة إسرائيل المزعومة كأداة لسياسة أمريكية في هيمنتها على الشرق الأوسط العربي. وجهة النظر هذه تتصور وجود إجراءات معاكسة توحد الفئات المناصرة الفلسطينية - العربية مع القوى الأخرى المناهضة للامبريالية في المجتمع المدني. كلا التفسيرين فيه بالطبع شيء من الصحة، ولكن كلاً منهما لا يفسر سياسة أمريكا الخاصة بفلسطين أو بالفلسطينيين ضمن السياق العريض لسياسة أمريكا تاريخياً نحو العالم الثالث، بما فيه أمريكا الوسطى واللاتينية، وسياساتها نحو حركات التحرير في العالم، وسياساتها العنصرية والإثنية وعلاقتها بالسياسة الخارجية.

تكشف استطلاعات الرأي العام التي أجريت عشية حرب ١٩٤٨ بين الطرفين المتعادين في فلسطين، بوضوح تام، أن الجمهور الأمريكي كان على العموم غير مطلع على القضايا موضع المنازعة بين الطرفين إلى درجة دعت ذلك الجمهور إلى حجب تأييده عن كليهما. كانت هناك فقط أقلية ناشطة جداً تبلغ أقل من ٢٠ بالمئة شعرت بأنها مطلعة بما يكفي لإعلان تأييدها ليهود فلسطين وحجبه عن «العرب». وكانت الاستطلاعات تعكس بوضوح، إما عن قصد أو عن غير قصد، تحيّز المستطلعين الذين صوروا الصراع بصفته صراعاً عربياً - يهودياً. نادراً ما جرى تشخيص الفلسطينيين بصفتهم هذه، هذا إن جرى هذا التشخيص أصلاً، كمعادين للطامحين اليهود - الصهاينة في دولة يهودية في فلسطين. وكانت الاجابات

في الاستطلاعات تعكس بوضوح التحيز ذاته.

أما الذي أصبح واضحاً بالتدريج فهو أن التأييد، أي تأييد، الذي يعطى للجالية اليهودية في فلسطين إنما يعكس فهماً مفاده أن المستوطنين اليهود فيها هم أوروبيون ـ رواد، ديمقراطيون، طموحون، الخ. ـ على خلاف جمهرة غير متمايزة من عرب هم مسلمون، متعصبون، متخلفون، غير بيض، الخ. هذا إن كان يعرف عنهم شيئاً. بعبارة أخرى، إن يهود فلسطين الذين كانوا يعولون على تأييد أمريكا هم على العموم متشربون بالقيم والمواقف ذاتها التي يحملها الأمريكيون. لقد كان هذا جزءاً مما عرضه الصهاينة في عملهم التربوي والسياسي المتواصل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وكانت السياسة الأمريكية تميل بذاتها بالطبع إلى أن تعكس قيم صناع السياسة واهتماماتهم الخاصة بهذه القيم. ويرى الباحثون في ما يسمى بصورة العرب في الولايات المتحدة أن هناك تعرّضات مهمة، عميقة الجذور، عنصرية وإثنية ودينية، ضد العرب، وقد ثبتت وجودها الأبدي في الكتب المدرسية والكنائس وأفلام السينما وما أشبه، إلى درجة أنه كان لهذه التعرّضات، بشكل محتم، أثر كبير في عملية رسم السياسة الخاصة بفلسطين. هذا وينبغي ألا يكون هناك شك في أن تأييد وودرو ويلسون مبدأ تقرير المصير للشعوب لم يتجاوز شواطئ أوروبا المسيحية، ولم يمتد بالتأكيد ليصل إلى جماهير آسيا وإفريقيا، ويشمل ذلك العرب الفلسطينيين. ولعل سياسة أمريكا المعقدة نحو الشعب العربي اليوم قد رسمت بهذا التضارب المتأرجح ذاته. والأمر الذي يعرض هو من الوضوح بمكان: إن الولايات المتحدة، قد أنكرت تاريخياً، على أسس دينية وإثنية، وربما عنصرية أيضاً، على الشعب الفلسطيني صلاحية تطبيق حق تقرير المصير.

وبوسع المرء أن يذهب حتى إلى أبعد من هذا. كانت السياسة الأمريكية معادية باستمرار للعرب والمسلمين على العموم، ومعادية، خصوصاً للزعماء العرب ـ المسلمين الذين تبنّوا سياسات راديكالية ترمي إلى إعادة هيكلة القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم التي يقودونها. أما الدول العربية والاسلامية التي انتهجت مناهج في السياسة الداخلية والخارجية تتفق مع أهداف الولايات المتحدة، فقد حققت بعض النجاح، ولكن حتى هذه الدول نفسها لم يكن ينظر إليها باحترام خاص. إن العدائية التي نظرت بها الادارات الأمريكية المختلفة نحو جمال عبد الناصر في مصر ومحمد مصدق في إيران وياسر عرفات، والنعوت التي استعملت لوصف معمر القذافي وصدام حسين وآية الله الخميني، كانت أشد حدة مما تقتضيه الظروف. وقد أدى انتساب الفلسطينيين إلى الشعب العربي، وإلى

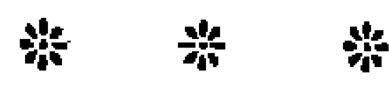
الاسلام إلى حدٍ ما، إلى ظهور تغرّضات أمريكية ثقافية ودينية وجعلها تفعل فعلها. هذا هو الاعتبار **الأول**.

الاعتبار **الثاني** يتصل بانتساب الفلسطينيين إلى شعوب العالم الثالث. ومع أن بوسعنا أن نشخص حالات محدودة من الدعم الأمريكي الرسمي لبعض شعوب العالم الثالث، إلا أن من الواضح، على ما يبدو، أن الولايات المتحدة اتبعت عموماً سياسات، وقامت بأعمال، كانت ضارة بمصالح العالم الثالث. وقد شملت هذه السياسات والأعمال التدخل العسكري المتكرر في أمريكا الوسطى، والاستغلال الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، والإخضاع السياسي لكوبا والفيليبين، وتقديم الدعم العسكري الفعلي للدول الاستعمارية، مثل فرنسا والبرتغال، التي أرادت دوام علاقاتها الاستعمارية في افريقيا وغيرها. لقد أصبحت شعوب العالم الثالث في نهاية المطاف أكثر إدراكاً للدور التاريخي الذي تقوم به الولايات المتحدة كدولة امبريالية مشتركة في المنظومة العامة للامبريالية، هذا الدور الذي غدا أكثر وضوحاً في عصر إزالة الاستعمار. لقد اتبعت الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة، وحرصاً منها على «استقرار» الأقطار المستقلة حديثاً، سياسات ميالة إلى دعم أنظمة حكم استبدادية وفاسدة في العالم الثالث؛ وهو أسلوب في العمل أثار عداءً شديداً لدى شعوب تلك المناطق. إن الفلسطينيين، كشعب من شعوب العالم الثالث، ولا سيما في الفترة التي أعقبت تقطيع أوصال فلسطين وتأسيس منظمة التحرير، قد تماهوا مع، وأيدوا، كفاح شعوب العالم الثالث الأخرى وحركات التحرر الوطني والمضطهدين عموماً. وفي هذا السياق شخصت الولايات المتحدة الفلسطينيين كجزء من جمهور العالم الثالث العام المناهض لزبائنها، ومنهم إسرائيل. لذا فإن السياسة الأمريكية المعادية للفلسطينيين، السياسة التي رسمت في الأصل لتقديم الدعم للصهيونية (وإسرائيل) وترعرعت بفعل عوامل سلبية، ثقافية وإثنية ودينية وقومية، قد تعززت وترسخت نتيجة للمماهاة الفلسطينية مع الحركات الراديكالية.

والاعتبار **الثالث** الذي له علاقة هو الموقف الخاص للولايات المتحدة تجاه حركات التحرر الوطني التي ابتغت تحقيق أهدافها بوسائل ثورية. إن نظرة فاحصة للمواقف والسياسات الأمريكية تجاه هذه الحركات تكشف بوضوح عن دعم عام للخصوم الأوروبيين لحركات التحرر الوطني الآسيوية والافريقية. فدعم أمريكا لفرنسا في حربها ضد الجزائر، وللبرتغال في حربها ضد حركات التحرر الوطني في موزامبيق وأنغولا وغينيا بيساو، ولأنظمة الحكم في جنوب افريقيا ضد المؤتمر الوطني الافريقي وضد منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو)، هذا الدعم

يجعل من المحتم على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة مشابهة نحو حركة التحرر الوطني الفلسطينية. هذا وإن كون مثل هذه الحركات قد طورت استراتيجيات متكاملة للتحرر الوطني تشمل «الكفاح المسلح»، قد جعلها جميعها شيئاً تبغضه الولايات المتحدة وتناوئه سياستها. ومما يذكر أن المؤتمر الوطني الافريقي كان قد جرى تصنيفه من قبل نظام التفرقة العنصرية بأنه منظمة إرهابية، وقبلت الولايات المتحدة بهذا التوصيف، كما قبلت برأي إسرائيل في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية.

وختاماً، من الممكن القول إن سياسة أمريكا تجاه فلسطين لا يُحتمل أن تتحسن في المستقبل القريب. ويميل الفلسطينيون إلى الظن بأن من الممكن تغيير سياسة أمريكا إلى الأفضل عن طريق اتصالات أفضل، ومساعي ضغط قوية يقوم بها لوبي قوي، وتحسين «الصورة» وتوضيح الآراء، وكذلك عن طريق تقديم أهداف فلسطينية «معقولة». هذا وإذا كان هناك شيء واضح من عرضنا فهو الآتي: بما أن السياسة الأمريكية كانت معادية باستمرار متسق للفلسطينيين ومعارضة لتحقيق مطامحهم الوطنية، فإنها لم تكن كذلك لمجرد خضوعها للنفوذ اليهودي أو لمجرد أن الفلسطينيين هم فلسطينيون. فجذور عدائها تمتد عميقاً في قيم ثقافية وإثنية وعنصرية، وفي مواقف الولايات المتحدة نحو شعوب العالم الثالث، والمهم كذلك أن جذور العداء تمتد عميقاً في الموقف الأمريكي نحو حركات التحرر الوطني الراديكالية. إن هذه الاعتبارات هي التي تفسر إلى حدٍ كبير الدعم المذهل الذي قدمته الولايات المتحدة إلى إسرائيل في مسعاها لقمع الفلسطينيين.



أصبح التقدم بمبادرات أمريكية جديدة أمراً ضرورياً، وذلك استجابة لثلاثة تطورات كبيرة: **الأول**، يتعلق بتطورات فلسطينية معقدة: الانتفاضة والتأييد العالمي للفلسطينيين، وكذلك ضعف منظمة التحرير الواضح في أعقاب نجاح أمريكا في جمع الدعم العربي في الهجوم العسكري على العراق؛ **والثاني**، تحول المنطقة السافر من منطقة تتحدى الهيمنة الأمريكية إلى منطقة خضوع تام؛ **والثالث**، إعادة هيكلة النظام الدولي الذي بدأ بانهيار المنظومة السوفياتية وأثره السلبي في سياسات العالم الثالث. إن هذه التطورات الثلاثة أسهمت في سقوط التحدي الفلسطيني لإسرائيل وللسياسات الأمريكية في المنطقة. وإذ استشعرت الولايات المتحدة سنوح فرص لفرض سيطرتها على المنطقة، فقد قام وزير الخارجية جورج شولتز، وكذلك وزير

الخارجية جيمس بيكر على نحوٍ أهم، بإعادة صياغة المبادئ الأمريكية العامة الخاصة بتسوية لقضية فلسطين، وكذلك للصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذا «قبلت» الولايات المتحدة بإجراء محادثات مع منظمة التحرير من دون الاخلال بوعد الوزير كيسنجر الذي قدمه إلى إسرائيل في عام ١٩٧٥ والقاضي بعدم التفاوض مع المنظمة، وحصلت على اعترافها غير المشروط من حيث الجوهر بحق إسرائيل في الوجود، وعلى اعترافها بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وكذلك على نبذ «الارهاب». من ثم تابعت الولايات المتحدة سياستها التاريخية في إضفاء الشرعية على إسرائيل في المنطقة من دون إرضاء أي جانب من جوانب حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ صار واضحاً للولايات المتحدة، ولإسرائيل كذلك، أن منظمة التحرير قد بدأت فك ارتباطها بالتحرر الوطني، وأنها أخذت تعزز مساعيها لإكمال عملية التسوية السياسية مع إسرائيل على أساس شروط هذه الأخيرة، الأمر الذي ستدعمه الولايات المتحدة. ويذكر أن بيان ياسر عرفات في جنيف في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة عن فلسطين (والذي إنما عقد في جنيف لسبب معين، هو رفض الولايات المتحدة إصدار تأشيرة دخول لعرفات لغرض إلقاء خطاب في الأمم المتحدة) كان بياناً غير مشروط من حيث الجوهر. ولم تقابل ذلك بالمثل بأي شكل من الأشكال لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل. إن اتباع عرفات سياسة إرضاء هاتين الدولتين أشعر إدارة بوش بأن حلولها المقترحة لقضية فلسطين ستجد قبولاً فلسطينياً وقبولاً عربياً أيضاً؛ من هنا مبادرة بيكر التي جاءت بمؤتمر مدريد ليعقد وفق شروط كانت متسقة مع سياسة أمريكا نحو فلسطين التي انتهجتها عبر التاريخ.

كان مؤتمر مدريد، في جزئه الفلسطيني، يقوم على طروحات متعددة: **الأول**، يتصل بعدم مشاركة منظمة التحرير، ولو أن الجميع تقريباً كان يعتبرها آنئذٍ الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. **الثاني**، أن تدور المباحثات حول قضايا معينة، وهي احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وفترة انتقالية من حكم ذاتي (وهي فكرة طرحت أول مرة في اتفاق كامب ديفيد)؛ واستبعاد القدس من أية مباحثات فورية؛ ورفض المفهوم القاضي بأن الفلسطينيين يكوّنون جماعة وطنية منفصلة، وبذلك يستبعد أي دور لفلسطينيي الشتات (وهم أغلبية الفلسطينيين) في تقرير أمر القضية الفلسطينية. حتى إن الاشتراك الفلسطيني في مؤتمر مدريد كان مشروطاً بأن تكون العضوية في وفد مشترك ـ أردني/فلسطيني. ولعل مما كان له مغزاه المهم في هذه الشروط هو عدم وجود أية إشارة إلى أن فلسطين ذاتها هي التراب الوطني للشعب الفلسطيني وموطنه الطبيعي.

وقد أقرت منظمة التحرير نفسها أن هذه الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة هي شروط «مرهقة» و«غير عادلة»، على حد قول ياسر عرفات. بيد أن المنظمة، بعد أن أقنعها بيكر بأسلوب المداهنة، قد شعرت بأنها مضطرة إلى أن تحول وفداً من الضفة والقطاع الاشتراك وفق الشروط المذكورة آنفاً، خشية استبعادها، إن لم تفعل، من عملية السلام المزعومة. لقد كان الأمر من مدريد إلى أوسلو هزيمة للفلسطينيين؛ وكان من أوسلو إلى واشنطن اندحاراً مبكراً؛ ومن واشنطن إلى القاهرة (أيار/مايو ١٩٩٤) كارثة، وهي الثانية للشعب الفلسطيني. وكان نجاح السياسات الأمريكية (والاسرائيلية) كاملاً. وهكذا أصبحت منظمة التحرير، واقعياً وليس قانونياً (لأن اتفاقات أوسلو/واشنطن مكنت المنظمة من إنشاء سلطة «حكم ذاتي»)، أداة لسياسة فرضتها عليها الدولتان. كذلك قبلت المنظمة الآن، واقعياً، تعريفاً [جغرافياً] لفلسطين شديد الغموض، فهو يشمل ما لا يزيد على ١٥ بالمئة من أرض فلسطين، وإنها، أي المنظمة، أبطلت من حيث الأغراض العملية كافة، ميثاقها الوطني، وبذلك قبلت في واقع الأمر ألا يصبح أي جزء من فلسطين دولة مستقلة، كما إنها لم تعد قادرة، كما هو واضح، على تقديم أي دعم ذي معنى لمطالب الفلسطينيين في المنفى ولحقوقهم. ومن الواضح أنه لن يكون للفلسطينيين أيضاً رأي بشأن الوضع النهائي للقدس.

من السابق لأوانه بعض الشيء تحديد حصيلة ما يسمى السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الأمر الواضح فهو أنها لا سلطة لها على شعبها ولا سلطة لها على أرض فلسطين. إن الأرض نفسها هي إلى حدٍ كبير أرض إسرائيل، وإن الفلسطينيين الذين فيها يعيشون في غيتووات (ghettoes) عدة متمايزة يعوزها التجاور الجغرافي والسلطة النابعة من ولايتها. إن الفلسطينيين، أيًا كانوا اليوم، يعيشون تحت سيطرة الآخرين، كما كانوا. ومع أن الفلسطينيين قد اطمأنوا إلى هويتهم الآن، آمنين فيها (والمفارقة أن الفضل في هذا يرجع إلى حدٍ كبير إلى كفاح منظمة التحرير الثابت والناجح كحركة تحرير وطنية)، فإن خسارة السيطرة قد تمت بموافقة سياسية قانونية. وبهذا المعنى، فإن الصياغة التاريخية لسياسة أمريكا تجاه فلسطين المتعلقة بحرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير، هي الآن على وشك إصابة نجاح تام: بَنْتَنة فلسطين، غَيْتَوَة (ghettoizing) الفلسطينيين، وأرمنة فلسطينيي الشتات. فإلى متى سيحفظ الفلسطينيون هويتهم الفلسطينية في ضوء الاتفاقيات المختلفة التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل تحت وصاية أمريكا؟

ببليوغرافيا مختارة

هيكل، محمد حسنين. سنوات الغليان. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

Abu-Jaber, Faiz S. *American-Arab Relations from Wilson to Nixon.* Washington, D.C.: University Press of America, 1979.

Abu-Lughod, Ibrahim (ed.). *Palestinian Rights: Affirmation and Denial.* Wilmette, Ill.: Medina Press, 1982.

———. *The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict.* With a foreword by Arnold J. Toynbee. Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1971.

Adams, William C. (ed.). *Television Coverage of the Middle East.* Norwood, N.J.: ABLEX Publishing Corporation, 1981.

American Center. *Documents and Statements: U.S. Policy in the Middle East.* Amman: American Center, June 1988.

Arab American Institute. *The Deadly Silence: A Report on the 1988 Presidential Candidates and Where They Stand on the Middle East.* Washington, D.C.: The Institute, 1988.

Arake, Margaret. *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy.* London: Quartet Books, 1973.

Aruri, Naseer H., Fouad M. Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East.* Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates, 1983.

Atiyeh, George N. (ed.). *Arab and American Cultures.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977.

Baker, Ray Stannard and William E. Dodd (eds.). *The Public Papers of Woodrow Wilson, War and Peace: Presidential Messages, Addresses and Public Papers (1917-1924).* New York: Harper and Brothers, 1927.

Barbarash, Ernest (ed.). *John F. Kennedy on Israel, Zionism and Jewish Issues.* New York: Herzl Press for the Zionist Organization of America, 1965.

Barlow, Elizabeth (ed.). *Middle East Studies Association/ Middle East Outreach*

Council Text Evaluation Project. Ann Arbor, Mich.: Center for Middle Eastern and North African Studies, University of Michigan, 1991.

Bassiouni, M.C. (ed.). *The Civil Rights of Arab-Americans: The Special Measure*. Detroit, MI.: Association of Arab-American University Graduates, 1974.

Beling, Willard A. (ed.). *The Middle East: Quest for an American Policy*. Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1973.

Bennis, Phyllis and Michel Moushabeck. *Altered States: A Reader in the New World Order*. New York: Olive Branch Press, 1993.

Buehrig, Edward Henry. *The U.N. and the Palestinian Refugees: A Study in Nonterritorial Administration*. Bloomington: Indiana University Press, 1971. (Indiana University, International Development Research Center, Studies in Development; no. 3)

Carter, Jimmy. *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East*. Boston: Houghton Mifflin, 1985.

——— . *Keeping Faith: Memoirs of a President*. New York: Bantam Books, 1982.

Center for Policy Analysis on Palestine. *The Palestinians after the Gulf War: The Critical Questions*. Washington, D.C.: The Center, [1991].

Cohen, Michael Joseph. *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

Cooper, Chester L. *The Lion's Last Roar: Suez, 1956*. New York: Harper and Row, 1978.

Curtiss, Richard H. *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute*. 2nd ed. Washington, D.C.: American Educational Trust, 1986.

Daniel, Norman. *Islam and the West: The Making of an Image*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1966.

Eisenhower, Dwight David. *The White House Years*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963-1965. 2 vols. vol. 2: *Waging Peace, 1956-1961*.

Eizenstat, Stuart [et al.]. *Between Two Administrations: An American-Israeli Dialogue*. Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1989.

Esposito, John L. *The Islamic Threat: Myth or Reality?*. New York: Oxford University Press, 1992.

Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*. London; New York: Norton, 1980.

Feintuch, Yossi. *U.S. Policy on Jerusalem*. Westport, Conn.: Greenwood, 1987.

Findley, Paul. *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*. Westport, Conn.: Lawrence Hill, 1985.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities*. New York: Pantheon Books, 1987.

Foreign Relations of the United States, 1949. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1977. vol. 6: *The Near East, South Asia and Africa*.

Foreign Relations of the United States, 1950. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1978. vol. 5.

Forsythe, David P. *United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for Palestine*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1972.

Frangi, Abdallah. *The PLO and Palestine*. Translated by Paul Knight. London: Zed Press, 1983.

Freedman, Robert Owen (ed.). *The Middle East since Camp-David*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Friedman, Isaiah. *The Question of Palestine, 1914-1918: British-Jewish-Arab Relations*. London: Routledge; New York: Schocken Books, 1973.

Gathorne-Hardy, Geoffrey Malcolm. *The Fourteen Points and the Treaty of Versailles*. Oxford: Clarendon Books, 1939. (Oxford Pamphlets on World Affairs; no. 6)

Gazit, Mordechai. *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel: Analysis and Documents*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1983.

Gilboa, Eytan. *American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict*. Lexington, Mass.: D.C. Heath, 1987.

Godfried, Nathan. *Bridging the Gap between Rich and Poor: American Economic Development Policy toward the Arab East, 1942-1949*. Westport, Conn.: Greenwood, 1987. (Contributions in Economics and Economic History; no. 75)

Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967*. New York: Morrow, 1984.

Griswold, William J. and Ayad al-Qazzaz. *The Image of the Middle East in Secondary School Textbooks*. New York: Middle East Studies Association of North America, 1975.

Grose, Peter, *Israel in the Mind of America*. New York: Knopf, 1984.

Hadawi, Sami. *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979*. With a foreword by John H. Davis. Revised ed. Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1979.

Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?*. London: Sidgwick and Jackson, 1984.

Heikal, Mohamed H. *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes*. London: André Deutsch Limited, 1986.

Hentsch, Thierry. *Imagining the Middle East*. Montreal; New York: Black Rose Books, ©1992.

Hersh, Seymour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House.* New York: Summit Books, 1983.

———. *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy.* New York: Random House, ©1991.

Hogan, Michael J. *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.

Hourani, Albert Habib. *Islam in European Thought.* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Howard, Harry Nicholas. *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East.* Beirut: Khayats, 1963.

Hudson, Michael Craig and Ronald G. Wolfe (eds.). *The American Media and the Arabs.* With contributions by James Baerg... [et al.]. Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1980. (CCAS Studies in Arab-American Relations; 1)

Ismael, Tareq and Jacqueline Ismael. *The Middle East in the Aftermath of the Gulf War.* Gainesville: University Press, of Florida, 1993.

Jansen, Michael E. *The United States and the Palestinian People.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970. (Monograph Series; no. 23)

Jordan, Hamilton. *Crisis: The Last Year of the Carter Presidency.* New York: Putnam, ©1982.

Kadi, Leila S. *The Arab-Israeli Conflict: The Peaceful Proposals, 1948-1972.* Beirut: Palestine Liberation Organization, Research Center, 1973.

Kalb, Marvin and Bernard Kalb. *Kissinger.* Boston: Little, Brown, 1974.

Kern, Montague. *Television and Middle East Diplomacy: President Carter's Fall 1977 Peace Initiative.* Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1983.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abdal-Nasir and His Rivals, 1958-1970.* 3rd ed. London: Oxford University Press, 1971.

——— (ed.). *The Elusive Peace in the Middle East.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1975.

Khalaf, Issa. *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1991. (SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East)

Khalidi, Walid (ed.). *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971. (I.P.S. Anthologie Series; no. 2)

Khouri, Fred John. *The Arab - Israeli Dilemma.* 2nd ed. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1976. 3rd ed. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1985. (Contemporary Issues in the Middle East)

Kissinger, Henry Alfred. *White House Years.* Boston: Little, Brown, 1976.

———. *Years of Upheaval.* Boston: Little, Brown, 1982.

Krammer, Arnold. *The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc, 1947-53.* Urbana, Ill.: University of Illinois Press, [1974].

Krogh, Peter F. and Mary C. McDavid (eds.). *Palestinians under Occupation: Prospects for the Future.* Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1989.

Kyle, Keith. *Suez.* New York: St. Martin's Press, 1991.

Lacey, Robert. *The Kingdom.* London: Hutchinson, 1981.

Lansing, Robert. *The Peace Negotiations: A Personal Narrative.* London: Constable, 1921.

Lesch, Ann Mosely. *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement.* Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979. (Modern Middle East Series of the Middle East Institute)

——— and Mark Tessler. *Israel, Egypt and the Palestinians: From Camp David to Intifada.* Bloomington: Indiana University Press, ᶜ1989. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Lloyd, Selwyn. *Suez 1956: A Personal Account.* London: Cape, 1978.

Lodge, Henry Cabot. *As It Was: An Inside View of Politics and Power in the '50s and '60s.* New York: Norton, ᶜ1976.

Louis, William Roger. *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

——— and Robert W. Stookey (eds.). *The End of the Palestine Mandate.* Austin, Texas: University of Texas Press, 1986. (Modern Middle East Series; no. 12)

Love, Kennett. *Suez: The Twice-Fought War: A History.* New York: McGraw-Hill, 1969.

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority.* Austin, Texas: University of Texas Press, ᶜ1980. (Modern Middle East Series; no. 6)

al Madfai, Madiha Rashid. *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991.* New York: Cambridge University Press, 1993.

Madrid, Robin (ed.). *Statements and Position Papers of Major American Organizations on Middle East Peace.* Washington, D.C.: Washington Middle East Associates, 1986.

Manuel, Frank Edward. *The Realities of American-Palestine Relations.* Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1949.

McGhee, George Crews. *Envoy to the Middle World: Adventures in Diplomacy.* New York: Harper and Row, ᶜ1983.

Michalak, Laurence. *Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in American*

Popular Culture. 3rd ed. Washington, D.C.: ADC, 1988.

Miller, Aaron David. *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980.

Moore, John Norton (ed.). *The Arab-Israeli Conflict: Readings and Documents*. Abridged and revised edition. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977.

Morris, Benny. *1948 and after: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

———. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Mouly, Ruth W. *The Religious Right and Israel: The Politics of Armageddon*. Chicago, Ill.: Midwest Research, 1985.

Neff, Donald. *Warriors against Israel: How Israel Won the Battle to Become America's Ally, 1973*. Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.

———. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981.

———. ———. Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.

———. *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984.

Nixon, Richard M. *The Memoirs of Richard Nixon*. New York: Filmways, 1978.

Nutting, Anthony. *The Tragedy of Palestine from the Balfour Declaration to Today*. London: Arab League Office, 1969.

Nye, Joseph S. (Jr.) and Roger K. Smith. *After the Storm: Lessons from the Gulf War*. Lanham, Mad.: Madison Books, ©1992.

Painter, David S. *Oil and the American Century*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, ©1986.

Peck, Juliana S. *The Reagan Administration and the Palestinian Question: The First Thousand Days*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1984.

Peters, Cynthia (ed.). *Collateral Damage: The New World Order at Home and Abroad*. Boston: South End Press, ©1992.

Peterson, J.E. *Defending Arabia*. New York: St. Martin's Press, 1986.

Pollard, Robert A. *Economic Security and the Origins of the Cold War, 1945-1950*. New York: Columbia University Press, 1985.

Porath, Yehoshua. *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929*. London: Frank Cass, 1974.

———. *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, 1929-1939*. London: Frank Cass, 1977.

Quandt, William Baur. *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977.

———. *Domestic Influences on U.S. Foreign Policy in the Middle East: The View from Washington.* [Santa Monica, Calif.: Rand Corporation], 1970. (Paper–Rand Corporation; P. 4309)

———. *United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices.* Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1970.

Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memoirs.* Boston: Little, Brown, 1979.

Rubenberg, Cheryl A. *Israel and the American National Interest: A Critical Examination.* Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1986.

Rubin, Barry. *Secrets of State: The State Department and the Struggle over U.S. Foreign Policy.* New York: Oxford University Press, 1985.

Safire, William L. *Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House.* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1975.

Said, Edward W. *Culture and Imperialism.* New York: Alfred A. Knopf, 1993.

———. *Orientalism.* New York: Vintage Books, 1979.

——— and Christopher Hitchens (eds.). *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question.* London: Verso, 1988.

Seale, Patrick. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1989, ©1988.

Sha'ban, Fuad. *Islam and Arabs in Early American Thought: The Roots of Orientalism in America.* Durham, N.C.: Acorn Press, 1991.

Shadid, Mohammed K. *The United States and the Palestinians.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1981.

Shaheen, Jack G. *The TV Arab.* Bowling Green, Oh.: Bowling Green State University Popular Press, 1984.

Sharif, Regina S. *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History.* London: Zed Press, 1983.

Sheehan, Edward R. *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York: Reader's Digest Press, 1976.

Sherry, Michael S. *Preparing for the Next War: American Plans for Postwar Defense, 1941-45.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977. (Yale Historical Publications, Miscellany; 114)

Shiblak, Abbas F. *The Lure of Zion: The Case of Iraqi Jews.* London: Al Saqi Books, 1986.

Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine.* New York: Columbia University Press, 1988.

Simon, Reeva S. *The Middle East in Crime Fiction: Mysteries, Spy Novels and Thrillers, from 1916 to the 1980s*. New York: Lilian Barber Press, 1989.

Smith, Charles D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. New York: St. Martin's Press, 1988.

Snetsinger, John. *Truman, the Jewish Vote and the Creation of Israel*. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1974.

Snow, Peter John. *Hussein: A Biography*. London: Barrie and Jenkins, [1972].

Southern, Richard William. *Western Views of Islam in the Middle Ages*. Cambridge, Mad.: Harvard University Press, 1962.

Spiegel, Steven L. *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan*. London; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, ©1985.

Stebbins, Richard P. (ed.). *Documents on American Foreign Relations, 1963*. New York: Harper and Row, 1964.

Stein, Leonard J. *The Balfour Declaration*. London: Vallentine; New York: Simon, 1961.

Stivers, William. *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1948-83*. New York: St. Martin's Press; London: Macmillan Press, 1986.

Stoff, Michael B. *Oil, War, and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980.

Suleiman, Michael W. *The Arabs in the Mind of America*. Brattleboro, Vt.: Amana Books, ©1988.

Terry, Janice J. *Mistaken Identity: Arab Stereotypes in Popular Writing*. Washington, D.C.: American-Arab Affairs Council, 1985.

Tivnan, Edward. *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1987.

Touval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

Tschirgi, Dan. *The Politics of Indecision: Origins and Implications of American Involvement with the Palestine Problem*. New York: Praeger, 1983.

Umozurike, Umozurike Oji. *Self-Determination in International Law*. Hamden, Conn.: Shoe String Press; Archon Books, 1972.

U.S. Congress, House, Subcommittee on Criminal Justice of the Committee on the Judiciary. *Hearings on Ethnically Motivated Violence against Arab-Americans*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1988.

U.S. Department of State. *The Palestine Mandate: Collected United States Documents Relating to the League of Nations Mandate for Palestine, to the Possible Future Independence of Palestine and to the Need for the Creation of a Separate Jewish State*. Salisbury, N.C.: U.S. Department of State,

Division of Near Eastern Affairs, 1977. Originally Published as: *Mandate for Palestine*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1927.

Viorst, Milton. *Sands of Sorrow: Israel's Journey from Independence*. New York: Harper and Row, 1987.

Vogel, Lester Irwin. *To See a Promised Land: Americans and the Holy Land in the Nineteenth Century*. University Park, P.A.: Pennsylvania State University Press, c1993.

Wells, Samuel F. (Jr.) and Mark Bruzonsky (eds.). *Security in the Middle East: Regional Change and Great Power Strategies*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Wilson, Evan M. *Decision on Palestine: How the U.S. Came to Recognize Israel*. Stanford, Calif.: Stanford University, Hoover Institution Press, 1979. (Hoover Institution Publication; 218)

Wilson, Mary Christina. *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library)

Woodward, Bob and Carl Bernstein. *The Final Days*. New York: Avon Books, 1976.

Young, Ronald J. *Missed Opportunities for Peace: U.S. Middle East Policy, 1981-1986*. Philadelphia: American Friends Service Committee, 1987.

Zogby, James and Helen Hatab Samhan. *The Politics of Exclusion: A Report on Arab-Baiting in the 1986 Elections*. Washington, D.C.: Arab-American Institute, 1987.

Zureik, Elia and Fouad Moughrabi (eds.). *Public Opinion and the Palestine Question*. New York: St. Martin's Press, 1987.

المشاركون

ابراهيم أبو لغد (Ibrahim Abu-Lughod):

أستاذ فخري للعلوم السياسية (جامعة نورث وسترن ـ الولايات المتحدة) ويشغل الآن منصب نائب رئيس جامعة بيرزيت في فلسطين.

هشام أحمد (Hisham Ahmed):

باحث في العلوم السياسية، عمل زميلاً زائراً للبحوث في الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للعام الدراسي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤. يعطي كذلك دروساً في جامعات وكليات فلسطينية مختلفة بالإضافة إلى عمله كرئيس للاتحاد الفلسطيني للمكفوفين في القدس.

زها بسطامي (Zaha Bustami):

أستاذ مساعد للتاريخ في كلية نيو إنغلاند (الولايات المتحدة).

دبورا جِرنر (Deborah J. Gerner):

أستاذ مشارك للعلوم السياسية في جامعة كنساس. مؤلفة كتاب «أرض واحدة، شعبان: النزاع حول فلسطين» (الطبعة الثانية) مطبعة وستفيو، ١٩٩٤. نشرت مقالات عديدة في مجلات أمريكية رصينة حول الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وصنع القرار في السياسة الخارجية وغير ذلك.

فرد لوسون (Fred H. Lawson):

أستاذ مشارك في كلية ميلز في أوكلاند بولاية كاليفورنيا. نشر مقالات عديدة حول السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ومن مؤلفاته كتاب الأصول

الاجتماعية للتوسع المصري خلال عهد محمد علي (١٩٩٢)، وكتاب **البحرين: تحديث الاوتوقراطية** (١٩٨٩).

آن لِش (Ann M. Lesch):

أستاذ علوم سياسية ومدير مشارك في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة فيلانوفا. لها دراسات عدة حول الضفة الغربية وغزة.

دونالد نِف (Donald Neff):

له ثلاثة كتب عن السياسة الأمريكية خلال ثلاث حروب في الشرق الأوسط: ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣. وعناوين هذه الكتب هي: **محاربون في السويس؛ محاربون من أجل القدس، ومحاربون ضد اسرائيل**.

جو ستورك (Joe Stork):

رئيس تحرير مجلة **ميدل ايست ريبورت** (*Middle East Report*) وأحد مؤسسي المؤسسة التي تصدر عنها هذه المجلة. له مقالات منشورة في العديد من الصحف والمجلات الرصينة بالإضافة إلى عمله كمعلّق على تطورات الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية في شبكة إذاعة باسيفيكا (Pacifica).

ميخائيل سليمان (Michael Suleiman):

أستاذ جامعي مرموق يعمل في كلية العلوم السياسية في جامعة كنساس. له كتابات عن المواقف الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وعن السياسات العربية والجالية العربية في أمريكا. من مؤلفاته **الأحزاب السياسية في لبنان** (١٩٦٧)، **صور أمريكية لشعوب الشرق الأوسط** (١٩٧٧)، **صورة العرب في عقول الأمريكيين** (١٩٨٧)، **عرب أمريكيون: الاستمرارية والتغيير** (بالاشتراك مع بهاء أبو لبن) (١٩٨٩).

جانيس تِري (Janice J. Terry):

تخرجت من الجامعة الأمريكية في بيروت ومدرسة الدراسات المشرقية والافريقية في لندن. من مؤلفاتها كتاب **الوفد ١٩١٩ ـ ١٩٥٢: حجر الأساس للقوة السياسية المصرية والهوية المغلوطة**. لها مقالات عدة منشورة في مجلات مختلفة حول الشرق الأوسط.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(ي)

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فلسطين بمنظار تعدد الرؤية وبعيداً عن التبسيط والصيغ الجاهزة. إن الدراسات التفصيلية التي تنتظم بين دفتيه تتناول العوامل المختلفة التي تؤثر في رسم هذه السياسة. ويتناول السياسات الملموسة والمحددة بخصوص القضية الفلسطينية وكيفية تطورها عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من مثل: حق تقرير المصير، قضية اللاجئين، قضية المياه، مسألة المستوطنات الصهيونية في الأراضي المحتلة... الخ. كما يتناول مسألة صنع القرار في الولايات المتحدة ويربطها بجوانب متعددة من المؤثرات مثل الجوانب الشخصية للمسؤول الأول، والسلوك الأمريكي البرغماتي في السياسة، والمؤثرات التاريخية والعقائدية لدى الشعب الأمريكي وتأثيرها على صانعي القرار، والعوامل الاقتصادية وكذلك الاستراتيجية.

ولتوضيح هذه المسألة ينصب اهتمام المؤلفين على السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، أي الرئيس ومعاونيه، ويبحثون أيضاً في دور المؤسسات الأخرى مثل الكونغرس، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، وسائل الإعلام... الخ.

ويركز الكتاب على السياسة المناصرة لإسرائيل، والتي مارستها إدارة كلينتون بصورة متمادية، ويضع سياسة كلينتون تجاه القضية الفلسطينية في سياق رؤية الولايات المتحدة لمصالحها الاستراتيجية. وتستمر السياسة الأمريكية في عدائها للشعب الفلسطيني تحت تأثير العداوة المتجذرة في القيم الأخلاقية والعرقية والثقافية الأمريكية، وكذلك تحت تأثير النظرة السلبية لشعوب العالم الثالث بمن فيهم الفلسطينيون، هذا فضلاً عن النفور من الكفاح الفلسطيني التحرري الوطني رغم الاحتضان المعلن لشعارات الحرية والديمقراطية.

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: ١٠
أو م